

الجزء الاول

من

الكتاب المعتبر

في الحكمة

سيد الحكماء اوجد الزمان ابى البركات هبة الله

ابن على بن ملكا البغدادي المتوفى سنة

سبع واربعين وخمسة مائة

رحمه الله تعالى



الطبعة الاولى

تحت ادارة جمعية دائرة المعارف العثمانية

بميدرا آباد الدكن حررها الله عن طوارق

الزمن وحفظها من الشرور

والآفات والفتن

في سنة ١٣٥٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الله ولي التوفيق

الجزء الاول من الكتاب المعبر في الحكمة

ويشتمل على الجزء الاول من علم المنطق تصنيف (١) سيد الحكماء اوحد الزمان
ابى البركات هبة الله بن على بن ملكا رضى الله عنه (٢) اما بعد حمد الله على نعمه
التي حمده من افضلها وشكره على آلائه التي شكره من اتمها واكملها .

فاننى اقول مفتتحا لكتاى هذا - ان عادة القدماء من العلماء الحكماء كانت جارية
فى تعليم العلوم لمن يتعلمها منهم وينقلها عنهم بالمشافهة والرواية دون الكتابة
والقراءة فكانوا يقولون ويذكرون من العلم ما يقولونه ويذكرونه لمن
يصلح من المتعلمين وانسائين فى وقت صلوحه كما يصلح وبالعبارة اللاتقة
بفهمه وعلى قدر ما عنده (٣) من العلم والمعرفة المتقدمين فلا يصل علمهم الى غير اهله
ولا الى اهله فى غير وقته ولا على غير الوجه الذى يليق بعلمهم ومعرفتهم وذكائهم
وفطنتهم .

وكان العلماء والمتعلمون فى ذلك الوقت كثيرى العدد طويل الاعمار ينقلون
العلوم من جيل الى جيل باسرها وعلى اتم تمامها فلا يضيع منها شىء ولا ينسى
ولا يقع الى غير اهله .

(١) لا - لسيدنا سيد - (٢) لا - رحمه الله - (٣) لا - عندهم -

فلما قل عدد العلماء والمتعلمين وقصرت الاعداد وقصرت الهمم وانقرض كثير من العلوم لقلة المتعلمين والناقلين اخذ العلماء في تدوين الكتب وتصنيفها لتتخفظ فيها العلوم وتنتقل من اهلها الى اهلها في الازمان المتباعدة والا ما كن المتباعدة واستعملوا في كثير منها الغامض من العبارات والخفى من الاشارات اللذين يفهمها ارباب الفطنة ويعرفها الاكياس من اهل العلم صيانة منهم للعلوم عن غير اهلها .

فلما استمر الامر في تناقص العلماء وقلهم في جيل بعد جيل اخذ المتأخرون في شرح ذلك العويص وايضاح ذلك الخفى ببسط وتفصيل وتكرار وتطويل حتى كثرت الكتب والتصانيف وخالط اهلها فيها كثير من غير اهلها واختلط فيها كلام الفضلاء المجودين بكلام الجهال المقصرين .

فلما قدر لي الاشتغال بالعلوم الحكيمة بقراءة الكتب التي نقلت فيها عن المتقدمين والتفاسير والشروح والتصانيف التي شرحها وصنفها المتأخرون كنت (١) اقرأ كثيرا واكتب عليه اكبا باطويلا حتى احصل منه علما قليلا لان كلام القدماء كان يصعب فهم كثير منه لاختصاره وقلة تحصيله ومحصوله واختلال عبارته في نقله من لغة الى لغة وكلام المتأخرين لاجل طوالة وبعد دليله عما يدل عليه وحجته عن محجته واعواز الشرح والبيان المحققين في كثير من المواضع اما للغموض واما للاعراض فيتعذر الفهم لاجل العبارة والشرح والعلم لاجل الدليل والبيئة . فكنت اجتهد بالفكر والنظر في تحصيل المعاني وفهمها والعلوم وتحقيقها فيوافق في شيء لبعض ويخالف في شيء آخر لبعض من القدماء في اقاويلهم وتحصل باشباع النظر في صحيفة الوجود من ذلك ما لم يقل اولم ينقل وكان ذلك جميعه لا ينضبط بالحفظ بل يتعلق في اوراق استبقيتها لراجمة والتحصيل فاطلع على تلك الاوراق من (٢) رغب في تبييض مصنف منها فامتنعت عن ذلك لما قدر (٣) من وقوعه الى غير اهله ممن يقبل او يرد ما فيه اوشيا منه بجهل وقلة تأمل .

(١) قط - وكنت (٢) بها - مش قط - يعني - علاء الدولة (٣) لا - يقدر -

فلما كثرت تلك الاوراق وتحصل فيها من العلوم ما لايسهل تضييعه مع تكرار الالتماس من تتعين اجابتهم اجبتهم الى تصنيف هذا الكتاب في العلوم الحكيمة الوجودية الطبيعية والالهية .

وسميته بالكتاب المعتبر لاني ضمته ما عرفته واعتبرته وحققت النظر فيه وتممته لانا نقلته عن غير فهم او فهمته وقبلته من غير نظر واعتبار ولم اوافق على (١) ما اعتمدت عليه فيه من الاراء والمذاهب كبيرا كبيرا ولا خالفت صغيرا لصغره بل كان الحق من ذلك هو الغرض والموافقة والمخالفة فيه بالعرض . وكان اغلب اجابتي فيه لكبير تلامذتي وقديمهم الذي هو كاتبه ومستمليه والذي تصفح تعاليمه وراجع في علومه حتى كمل وانتهى باستملائه مع تعليمه وتحقيقه وقد مت على ما ضمته من العلوم الوجودية ذكر العلوم المنطقية التي قيل فيها انها (قوانين الانظار وعروض الافكار)

واحتذيت في ترتيب الاجزاء والمقالات والمسائل والمطلوبات حذو ارسطو طاليس في كتبه المنطقية وانطبيعية والالهية وذكرت في كل مسألة آراء المعتبرين من الحكماء والحققت ما اعوز ذكره من اقسام الراي واوردت البيانات والحجج بمقتضى النظر ما ذكر منها وما لم يذكر ثم تعقبها بالاعتبار واعتمدت من حملتها على ما رجحت به في المعقول كفة الميزان وانتصر وثبت بالدليل والبرهان ورفضت ما عداه كائنا ما كان ومن كان كما يظهر لتأمله بالمطالعة والتصفح والمراجعة وبرى عذري في البيان وحجتي في الحجة وبرهاني في البرهان .

وقابلت جميع ذلك بالكتاب الاصل والصحيفة الاولى اللتين (٢) اذا نقل الكاتب منهما اصاب او قابل بهما صح الكتاب وقسمت (٣) كتابي هذا الى ثلاثة اقسام القسم الاول يشتمل على العلوم المنطقية والقسم الثاني يشتمل على العلوم الطبيعية والقسم الثالث يشتمل على علم ما بعد الطبيعة والعلم الالهى وعلم المنطق يشتمل على ثمانية مقالات الاولى ستة عشر فصلا المقالة الثانية سبعة فصول المقالة الثالثة

(١) لا - فيما (٢) لا - اللذين - (٣) من هنا الى المقالة الاولى - من كو-

ثمانية عشر فصلا المقالة الرابعة سبعة فصول المقالة الخامسة سبعة فصول المقالة السادسة فصل واحد المقالة السابعة فصلان المقالة الثامنة فصل واحد •

المقالة الاولى

في المعارف وتصور المعاني بالحدود والرسوم

الفصل الاول

منها في منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه

الحكام من جملة العلماء هم الذين يطلبون العلم بالموجودات والحق منه لعينه وبينهم خلاف واختلاف في علومهم ومذاهبهم المنقولة عنهم يسوء لاجله ظن المبتدئ في طلب العلم حيث يرى الخلاف دليلا على عدم الاصابة في الكل او في البعض فيقول لو كان الانسان يصل بنظره الحكيم الى الحق المبين الذي يحصل له به ثقة اليقين لما اختلف النظر من العلماء ولا استمر الخلاف بين الحكماء الذين قيل فيهم ان مطلوبهم الحق لعينه في علم الموجودات لا لاغراض مختلفة تختلف بحسبها مذاهبهم في مطالبهم فدعا هذا الفكر وامثاله اهل النظر من العلماء والمتعلمين الى طلب ما لاجله يصل الى علم الحق ومعرفة من الطالبين من يصل ويضل عنه من يضل ويقصر من يقصر ويصيب فيه من يصيب ويخطئ فيه من يخطئ فقالوا في ذلك اقوالا متفرقة مبددة فيما بين اقوالهم في علومهم فهدبتها الانظار واتمتها الافكار حتى كتب ارسطو في ذلك الكتاب الذي سماه بعلم المنطق في عدة اجزاء ضمن كل جزء منها فنا من فنون الانحاء التعليمية الفكرية النظرية فيما يتصوره الانسان ويصدق به فكان هذا الكتاب في هذا المطلوب اكل وللاغراض المقصودة فيه احوى من جميع ما نقل اليها عن القدماء في فنه ودل كلامه فيه على ان غرضه المقصود منه ذكر الاسباب التي اوجبت لاهل النظر في نظرهم ما اوجبت من اختلافهم في مذاهبهم وعلومهم حتى وصل منهم من وصل الى الصواب ووقع من وقع الى الخطأ وبما ذاب وصل الى ذاك ويتجنب هذا وعلى ان موضوعه الذي

يتصرف فيه المنطقي هو ما به يتوصل الى معرفة المجهولات والعلم بها وهو المعاني السابقة الى اذهان الناس قبل نظرهم فيما يرومون تحصيله من المعارف والعلوم الاكتسابية فانه يستعملها في ذلك بتصرفه فيها تصرفا يكسبها صوراً تأليفية كما نذكرها .

ولذلك يقول ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم سابق وعلى ان مطالبه هي انه كيف يتوصل الانسان بالمعرفة والعلم السابقين الى تحصيل المعرفة والعلم المكتسبين بالطلب وعلى اى وجه يكون ذلك وعلى ان غايته افادة ما يتوصل به الانسان الى اكتساب المعارف والعلوم المجهولة ومعرفة الحق فيها من الباطل والصدق مما يقال فيها من الكذب .

وقال قوم ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعاني وما اصابوا فان ذلك هو علم اللغات - وغرض المنطق ومنفعته بحسب ما قيل يدلان على ان المنطقي لا مدخل للالفاظ في علمه الا بالعرض كدخولها في سائر العلوم والصنائع للمفاوضة فيها وهو يتصرف بذهنه في تعرف المجهولات من المعارف والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التي سبقت الى ذهنه من غير حاجة الى الالفاظ وان دخلت الالفاظ في اجزاء من هذا العلم فدخولها في غرضه بالعرض لا بالذات كما ستعلمه من الجدل والخطابة والسفسطة والشعر التي ظن هؤلاء ان حكم الباقي مثل حكمها واذا كان كذلك فان (١) المقصود بالذات المعاني (٢) والالفاظ بالعرض ومن اجلها ودخول الالفاظ في خطاب الحاضرين من حيث تدل على المعاني كدخول الكتابة في خطاب الغائبين من حيث تدل على الالفاظ وكما انه لا يلزم ان تكون الكتابة موضوع علم المنطق لانه قد ضمن الكتب كذلك لا يلزم ان تكون الالفاظ موضوعاً له لانه ينطق به ويفاوض فيه بها وانما الذي غلط في هذا الموضع هو ما اتفق من الغناء عن الكتابة باللفظ ولم يتفق الغناء عن اللفظ بغيره .

فقد تحصل مما قيل ان منفعة هذا العلم هي هداية الالذهان الى حقائق المعارف والعلوم وردها عن الزيغ والزلل فيها .

وغرضه معرفة ما به تكون الهداية والرد وكيف يكونان به .

وموضوعه ما به يتوصل الى الهداية والرد المذكورين من المعارف والعلوم السابقة الى الالذهان من حيث يتوصل بها الى ذلك ومطلوباته هي القوانين التي تستفاد بها المعارف والعلوم المكتسبة من جهة المعارف والعلوم السابقة الى الالذهان فهو قانون الهداية النظرية التي تكون بسابق المعارف والعلوم الى ما يكتسب بها منها .

واقول ان النفوس الانسانية مختلفة في طباعها وغرائرها وان الهداية النظرية في العلوم منها اولية ومنها تعليمية والاولية هي الحكمة العزيرية التي هي موجودة بالفطرة لنفوس دون غيرها والتعليمية هي القوانين الصادرة عن تلك الفطرة المنسوخة منها يتعلمها فاقد الحكمة العزيرية من واجدها والواجدون لها على قسمين واجد على فطرته الاولى وغريزته الطاهرة مما يدنسها وواجد تدنس فطرته بما طرأ عليها من عادات وتعاليم اخرى والاول هو القدوة لنفسه ولغيره والثاني يحتاج الى الاول حتى يقابل غريزته بغريزته مقابلة المنسوخة بالام فيصلحها بها والفاقدون على قسمين قابل وغير قابل واقابل هو الذي تعدم في فطرته الحكمة العزيرية وضدها المانع عن تعلمها فيتهدى بالتعلم ويستفيد منه بقدر ما يتعلم من القوانين المنسوخة من العزيرة الاولى اذلا مانع لها .

وغير القابل هو الذي يوجد فيه مع عدم الحكمة العزيرية عنزة هي ضدها فتكون خارجة بالطبع عن العزيرة الاولى مبائة لها في احكامها ومذاهبها وهي التي لا تستفيد العلم ولا تقبل الهدى لمانع من طباعها وغريزتها .

وعلم المنطق يستغنى عنه الاول ولا ينتفع به الآخر ومنفعة الثاني به اكثر من منفعة الثالث لكون هذا مطبوعا وهذا مكلفا ولكل تعليم وتلم ضرورة الى الالفاظ من جهة مفاضة العلم للتعلم على طريق العموم وهي موجودة فيما تلقنه الناس

ونشأ على تعلمه من اللغات وعلى طريق الخصوص في علم علم من جهة الفاظ يختص وضعها وعرفها بذلك العلم فنذكر الآن من ذلك ما يختص بعلم المنطق ونقدمه على ما نبتدى به منه .

الفصل الثاني

في نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها كل لفظ يجري بين الناس في مفاهيمها ومفاهيمهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دل به عليه ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يستدل به عليه وقد يدل اللفظ عند السامع على معناه المقصود عند القائل كما يفهم الحيوان الناطق من لفظة الانسان ويسمى ذلك دلالة المطابقة وقد يدل على معنى هو في ضمنه ومن جملة كما تدل لفظة الانسان على الحيوان او على الناطق فان في دلالتها عليه دلالة على كل واحد منها وتسمى دلالة التضمن ويفهم منه ايضا معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جملة لكن لا زمام له ومقارن غير منفك عنه وتسمى دلالة التزام كما تدل لفظة المتحرك على معنى المحرك والسقف على الحائط فان المتحرك لا ينفك عن محرك وان لم يكن هو المحرك ولا مفهوم المحرك جزء من مفهومه والسقف لا ينفك عن الحائط وان لم يكن الحائط هو ولا جزءه ولو جعلت دلتين مطابقة وهي الاولى والاخران يجتمعان في الالتزام والاول منها يخص اذا خص بالزام التضمن والثاني بالزام الاستتباع فان الجزء انما يفهم لزوما لفهم الكل لكان صوابا ايضا .

والاسماء قد تشترك المسميات بها في المسموع منها والمفهوم كاشتراك القرس والانسان في الحيوان وزيد وعمر في الانسان وتسمى متواطئة وقد تختلف فيهما كاختلاف زيد وعمر في مسموعهما ومفهوماهما بل كالانسان والحجر والحيوان والشجر وتسمى متباينة -

وقد تشترك في احدها اما في المسموع دون المفهوم كاشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في اسم زيد والبصر وينبوع الماء في اسم العين وتسمى مشتركة

ومتفقة .

واما في المفهوم دون المسموع كاشتراك العقار والخمر والبشر والانسان وتسمى مترادفة .

وقد يدل باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة با وضاع مختلفة بمفهوم مفهوم كما يقال حيوان ما انه متحرك تارة بمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كيته او نقصانها وتارة بمفهوم حركة الاستحالة وذلك باشتداد كيفيته ككونه او حرارته (١) وضعفها وتارة بمفهوم حركة النقلة في مكانه ويكون ذلك اللفظ في دلالاته على ذلك الواحد من المسميات اسما مشتركا لاتحاده في المسموع وتكثره في المفهوم .

وقد يدل باللفظ الواحد على مفهومات كثيرة في الموجود الواحد بوضع واحد ع-لى سبيل التركيب كما يدل بالابيض على البياض وعلى حامله وبالممكن ع-لى المكان وساكنته وبالابيضاض على البياض وتجده في نفسه وبالمبيض على البياض وتجده لحامله وبقولنا تحرك ويتحرك على الحركة وهو وضوعها وزمانها المعين ولغات في هذا سبيل الى التوسع والزيادة وايقاع اصطلاح ع-لى تسمية كل صنف منها باسم يعرف به كما اصطلاح ع-لى ان يقال لما جرى مجرى الابيض والمتحرك اسم مشتق وهو الدال على موصوف بصفته ولما جرى مجرى المكي والمدنى والهاشمي والعاوي اسم منسوب ونسبي وهو الدال على منسوب الى شيء بذلك الشيء الذي هو منسوب اليه وعلى نسبته اليه ولما جرى مجرى تحرك ويتحرك فعل وكلمة وهو الدال على صفة الموصوف غير معين في زمن معين من ماض او مستقبل ولما خالف ذلك في ان لا يدل مع الدلالة على الموضوع على زمانه من سائر الالفاظ اسم كزيد وعمر والاسان والفرس ولما جرى مجرى الابيضاض اسم هو مصدر لان منه تبنى الافعال التي هي الكلم كقوانا ابيض ويبيض ابيضاضا وهو الدال على امر ما وجود زمانى هو فيه غير قار على حديقف الموجود منه عنده .

وكل ما يقال في المحاورات اللفظية من الالفاظ فاما ان يكون لفظا مفردا وهو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد او الانسان واما ان يكون مؤلفا وهو الذي يراد باجزائه دلالة على جزء ما يراد بكله كقولنا زيد كاتب الانسان حيوان ومن اللفظ المفرد ما دلالة دلالة تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به (١) مستقلا بمفهومه في دلالة وتلك هي الاسماء والافعال اعني الكلم كقولنا زيد وعمر وفعل ويفعل فانه لو سأل سائل وقال من هذا كان الجواب بانه زيد او عمر وجوابا مستقلا بمفهومه في دلالة وكذلك لو قال ما الذي فعل فقال قام او مشى او ما الذي يفعل فقيل يقوم او يمشى لكان الجواب بكل واحد من هذه جوابا مستقلا بمفهومه في دلالة .

ومنه ما دلالة غير تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به غير مستقل بمفهومه في دلالة كقولنا في والى ومن وعلى فانه لا يقال لاما في ولا ما على كما يقال ما هذا وما الانسان وما فعل ولا من في ولا من على كما يقال من زيد او من الانسان ولو سأل سائل فقال من هذا او ما الذي فعل او يفعل او ما الذي عرض له او كيف هو كان الجواب بانه من او الى او في او على جوابا مستقلا (٢) بمفهومه في دلالة وهذه وامثاله تسمى ادوات وحروفا لا يتلفظ بها في المحاوراة الامع غيرها .

والاسماء فمنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كزيد والانسان والحجر ومنها مركبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة بل وكالابيض والاسود وسائر الاسماء المشتقة والمنسوبة والمصادر فان في سائرهما تركيبا بهذا المعنى على ما قيل ولا شك ان الفرق بين التركيب والتأليف في الالفاظ مفهوم مما قيل فليس صاحب الدار لفظا مؤلفا وان كان لمسموعه اجزاء يتلفظ بكل منها على انفراد فليست هي دالة على اجزاء من مفهومه المدلول به عليه فليس (٣) الدار احد جزئي مفهومه الذي هو صاحب الدار ولا هو دال عليها بقصد متوجه اليها وانما صاحب الدار

(١) منه - لا (٢) كذا - في قط ولا - وفي - كو - غير مستقل وهو الصواب - ح

(٣) لا - مفهوم الدار

انسان له صفة نسبة (١) الى شيء هو الدار يدل عليه بها وعليها بالدار وامثال هذه
مفهومه عند من تأمل قليلا ويتثبت في تأمله لا كمن فهم التركيب تأليفا ورد على
ارسطوطاليس في قوله بان عبد الله وعبد شمس من المركبات بان بين انهما ليسا من
المؤلفات واتعب نفسه في ما لا اختلاف فيه وهما ليسا من المؤلفات وذلك لم يقل
وانما قيل انه مركب وذلك غير مردود وايضا فان ارسطوطاليس قال ذلك في
الاسماء دون غيرها لان هذا التركيب انما يكون في الاسماء ولا يكون في الكلم
ولافي الحروف فان الاسم يركب من اسمين كعبد الله و(عبد شمس-٢) ومن اسم وكلمة
مثل تأبط شرا ولا يركب الكلمة من كلمتين ولا من اسم وكلمة وكذلك الحرف
ولافي لغة من اللغات واما التأليف فانه يكون في جميعها بل بين جميعها ومن قال ان
عبد الله لفظ مؤلف فقد جعله الفاظا لا لفظا فان التأليف انما يكون بين اشياء ولا يلزم
منه الاتحاد واما التركيب فانه يكون للتحد من اشياء ولا يليق ان يقال لفظ
مؤلف بل مركبة وانما يقال الفاظ مؤلفة ولفظ مؤلف لان اللفظ اسم الجنس لا يمنع
قوله على واحد ولا على كثير فاللفظ المؤلف ويعرف بالقول فنه ما تأليفه تأليف
يشتمل عليه في المفهوم وحده يصح ان يدل عليها بلفظة واحدة في المسموع
كقولنا الحيوان الناطق المائت فان هذا يشتمل عليه في المفهوم وحده هي
الانسانية ويدل عليها بلفظة واحدة وهي قولنا انسان ومنه ما ليس كذلك كقولنا
الانسان حيوان فانه لا اتحاد له في مفهومه ولا في مسموعه .

وقيل ان كل محاورة لفظية فهي لغرض هو اما طلب من القائل او اعطاء والطلب
على ما صنف اما طلب قول واما طلب فعل غير القول وطلب القول يسمى مسألة
واستعلاما وطلب الفعل فهو كالممر والالتماس والتضرع والاعطاء باللفظ هو
الاعلام والاخبار كقولنا ان زيدا حيوان والانسان ناطق ويلزمه ان يكون
صادقا او كاذبا وذلك مما لا يلزم اللفظ المفرد ولا ما في قوته من المؤلفات فان القائل
انسان او حيوان ناطق مائت ما لم يضاف اليه غيره اضمارا او تصريرا لم يصدق
ولم يكذب وكل لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلف ويسمى خبرا وقولا

جازما فهذه اصناف ما يدخل في المحاورات من الالفاظ المؤلفة وهي المسماة اقوالا وما لم تتضمنه هذه القسمة من اللفظ المؤلف كالا لفاظ المقولة للتمنى كقول قائل باليتنى عالم وللتعجب كقوله ما احسن هذا فليس يدخل منها في المحاورات والمفاديات الا ما كان المقصود به عند القائل الاخبار وان لم يكن في صيغته الظاهرة ودلالته الاولى كذلك ففي هذا القدر كفاية بحسب ما يقتضيه هذا الموضع من الكلام في الالفاظ .

الفصل الثالث

في المناسبة بين موجودات الاعيان ومتصورات الازهان

ولان الانسان في مبدأ نظره قد لا يشعر بفرق فيما يدركه بين متصورات ذهنه وبين موجودات الاعيان فلذلك تكون الاسماء لها عنده مشتركة ودلالته عليها بالالفاظ دلالة واحدة حتى يسمى خيال زيد زيدا وصورة الانسان انسانا والاسماء بالحقيقة عند كل مسم انما هي لمتصورات ذهنه وبوساطتها هي عند الموجودات حتى انه لو رأى فرسا من بعيد فلم يتحققه ولم يتمثل في ذهنه منه حقيقة صورته بل غلط فيه فظنه حمارا لقد كان يسميه بحسب ما تصور في ذهنه لا بالاسم الموضوع لحقيقته وكذلك اذا تمثل في ذهنه من الكثيرين صورة واحدة سماهم باسم واحد كما يسمى كل واحد من زيد وعمر وخالد انسانا وكل واحد من الفرس والانسان حيوانا .

فاذا قيل ان كذا هو كذا مثل ان زيدا هو انسان فقد قيل ان الشيء المسمى زيد هو الشيء المسمى بانسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المسمى زيد معناه في الذهن المعنى المسمى بانسان والمقول كعنى الانسان يسمى محولا والمقول عليه كزيد يسمى موضوعا والمقول الذى بمعنى المصدر لا الذى هو لفظ مؤلف يسمى حملا والمعنى المحمول فقد يحمل باسمه ويقال بنفسه حتى يقال ان الموضوع هو المحمول كما يقال ان زيدا هو انسان ويسمى حمل مواطاة لان المحمول هو صورة الموضوع ومعناه وقد يحمل بلفظ مؤلف من اسمه ومن لفظ نسبة يقال

يقال بها لأنها صورة حالة منسوبة إلى الشيء بأنها له وفيه لا صورة ذاته كما يحمل البياض على زيد فيقال زيد أبيض أو ذو بياض وناطق أو ذونطق والحمل بالحقيقة هو إضافة المعنى المحمول إلى موضوعه واعتباره بقياسه عند الذهن وذلك ممكن لكل شيء بقياس كل شيء أعني أن كل معنى ذهني قد يمكن الذهن اعتباره بقياس كلما يقدر موضوعه (فيكون - ١) في اعتباره ممكنا أن يحمل عليه وأن لا يحمل من حيث هذا متصور ذهني وهذا موضوع أعني مقدر الموضوعية وقد تسمى هذه الإضافة والاعتبار التقديرى حملا وأن كان بالحقيقة جواز الحمل وإمكانه عند الذهن .

ثم إن التأمل والحكم العقلي أن أخرج هذا الجواز إلى الوجوب أعني أن أوجب فيما قد رحله الحمل بالحقيقة سمي ذلك حملا بالإيجاب وذلك هو الحكم بوجود شيء . شيء كالكتاب لزيد في قولنا زيد كاتب وأن أخرج ذلك الجواز إلى المنع أعني أن منع من حمل ما قدر حملة سمي ذلك حملا بالسلب وذلك هو الحكم بلا وجود شيء . شيء كالكتاب لعمر وفي قولنا عمر وليس بكاتب والحمل الحقيقي هو الذي بالإيجاب وأما الذي بالسلب فليس بحمل بل هو بالحقيقة رفع الحمل ومنعه وإنما سمي حملا بالمجاز من جهة الإضافة المقدرة على ما قيل ومن أجل الجواز الذهني الأول فالحمل مقول عليهما باشتراك الاسم لا قولاً بمعنى واحد وكذلك الحمل الإيجابي إذا قيل - على ما يحمل بذاته ولفظه بأنه هو كالإنسان على زيد وع - على ما يحمل بنسبة واشتقاق لفظ مؤلف من لفظه ولفظ النسبة كالأبيض والأسود - على زيد إنما يقال باشتراك الاسم أيضاً لا قولاً بمعنى واحد - فالحمل إنما هو قول لفظ بمعناه على على الموضوع الواحد وعلى الموضوعات الكثيرة .

وكل لفظ يصح فيه أن يحمل بمعناه الواحد على كثيرين كالإنسان المقول بمفهومه على زيد وعمر ويسمى كلياً وكل لفظ لا يصح فيه أن يقال بمفهومه - على أكثر من واحد كزيد وعمر ويسمى جزئياً فإن الدال بلفظة زيد في مفاوضته إنما يدل بها على ذات زيد الذي هو شخص واحد معين لا على كل مسمى بزيد وذات زيد .

وهويته لا يجوز ان تتصور له ولاخر غيره والكلية بالحقيقة واولا للمعنى ولللفظ من اجاء وكذلك الجزئية .

والكلية فاما ان يقال ع-لى ما هو ك-لى له . معنى مقوم له حتى يكون هو حقيقة كالانسان لزيد او داخل في حقيقته دخول الجزء كالحيوان للانسان ويسمى ذاتيا واما ان لا يكون قوله عليه كذلك بل انما يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالابيض والاسود للفرس والانسان ويسمى عرضيا والذاتي فمنه ما يصلح لان يقال في جواب ما هو كالحيوان لصالح لذلك في جواب السائل عن الانسان والفرس بما هو وانما صلوحه لذلك لان المجيب به يكون قد وفى السائل كمال المعنى الذاتى المشترك لهويتها لا كالحساس الذى لو اجاب به لقد كان انما يدل على بعض الهوية الذاتية المشتركة لهما فانها يشتركان في سائر ما به الحيوان حيوان وذلك هو بالجسم وذى النفس والحساس والمتحرك والارادة والمغذى والمجيب بواحد منهما لا يكون قد وفى جواب سائله وكان انسان لزيد وعمر ولا كما لناطق لمثل ذلك ايضا ومنه ما لا يصلح لذلك كما قيل في الحساس والناطق -

والكليات المقولة في جواب ما هو قد يقال اكثر من واحد منها على اشياء واحدة باعيانها وتختلف تلك المقولات بالعموم والخصوص كالجسم والحيوان والانسان المقولة على زيد وعمر ووخالد فان الانسان يقال عليها في جواب ما هو والحيوان ايضا يقال عليها كذلك لكن قولنا اعم فانه يقال عليها مع الفرس والحمار وغيرها والجسم يقال عليها كذلك واعم من قول الحيوان فانه انما يقال عليها مع اصناف النبات والجمادات والاعم منها يقال على الاخص كذلك كالجسم على الحيوان والحيوان على الانسان .

فالكلية الاعم من الكلين المقولين في جواب ما هو يسمى جنسا لذلك الاخص والاخص يسمى نوعا له واول كلية يقال على الاشخاص في جواب ما هو يسمى نوعا ايضا لا باعتبار (١) انه اخص من كلى آخر مقول عليه في جواب ما هو لكن باعتبار قوله كذلك على الاشخاص اولا وبغير واسطة والمقول على انواع

كثيرة في جواب ما هو يسمى جنسا وكأن النوع الذي بهذا المعنى اول نوع مقول على الاشخاص هو نوع الانواع كما ان اعم الاجناس اعنى آخر جنس مقول عليها يسمى جنس الاجناس لان هذا النوع اجناسه انواع وهذا الجنس انواعه اجناس ولان ذلك آخر تلك ونوعها وهذا اول هذه وجنسها .

واما الكلى الذى لا يقال في جواب ما هو من الذاتيات فانما لا يقال لانه لا يوفى حقيقة الهوية المطلوبة في سؤال ما هو لكنه لذاتية لا محالة من متمات الحقيقة وما يدخل في كمال الماهية فهو وان لم يقل في جواب ما هو حتى لا يصلح ان يكون بنفسه الجواب فانه داخل في الجواب فان الناطق وان لم يصلح ان يقال على زيد وعمر ووخالد في جواب ما هو حتى اذا سئل عن احدهم بما هو قيل ناطق فانه يدخل في الجواب حتى يقال حيوان ناطق الا ان الانواع تفضل بخصوصها على عموم اجناسها باختصاص كل منها دون جنسه بواحد منها كاختصاص الانسان دون الحيوان بالناطق والفرس بالناسا هل وهى تميز الانواع المشتركة في طبيعة الجنس بعضها عن بعض فيقال لذلك في جواب اى شىء هو اعنى اى شىء هو النوع من جنسه كقولنا في الانسان اى حيوان هو فيقال ناطق والفرس فيقال صاهل فكل ذاتى (١) لا يقال في جواب ما هو فانه يقال في جواب اى شىء هو وذلك ان الذاتى اما ان يكون هو النوع واما ان يكون ما يشتمل عليه يتضمنه النوع لانه يشتمل كما علمت على كل ذاتى وما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذى به شارك غيره من الانواع والفصل الذى به يتميز عن غيره مما يشترك في الجنس من الانواع والنوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو والفصل هو المقول في جواب اى شىء هو فكل ذاتى اما مقول في جواب ما هو واما مقول في جواب اى شىء هو فكل ذاتى هو اما نوع لما هو ذاتى له واما جنس واما فصل . والعرضى ايضا ينقسم الى ما يختص بعرضه بنوع دون غيره كالمضاحك للانسان دون غيره من الحيوان ويسمى خاصة او عرضا خاصا والى ما يشترك النوع فيه غيره ويسمى عرضا وعرضيا عاما .

فقد تحصل من ذلك ان كل كلى فاما ان يكون ذاتيا لما هو كلى له واما عرضيا وكل ذاتي فاما مقول في جواب ما هو لما هو ذاتي له واما غير مقول والمقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس لما هو اخص منه مما هو مقول عليه كذلك واما الاخص وهو النوع لجنسه اعني لما هو مقول عليه كذلك واما ما لا يقال وهو الفصل الذي يتميز به الاخص مما يقال في جواب ما هو ويتخصص عن عموم الاعم والعرضي فاما الاعم من الكلى الذي هو عرضي له ويسمى عرضيا عاما واما الذي يختص به ولا يكون لغيره وهو الخاصة فكل كلى لما هو كلى له هو اما نوع واما جنس واما فصل واما خاصة واما عرض عام وليس وصف كلى سوى هذه الخمس .

وقد يقسم العرضي بحسب عرض ستعلمه الى ما يعرض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس والثقل للارض والخفة للنار وتسمى اعراضا ذاتية (١) لانها عرضت للشيء بذاته ومن ذاته فيكون هذا مفهوما ثانيا للذاتي وزيادة قريبة في الاصطلاح وهي قولنا عرض ذاتي لا ذاتيا مطلقا ولاوصفا ذاتيا والى ما يعرض له من غيره وهو له بغيره لا بذاته ولا من ذاته كالنور للقمر والحرارة للماء الحار فان النور للقمر لا من ذاته لكن من الشمس والحرارة للماء الحار لا من ذاته بل من النار او الشمس ويسمى امثالها لواحق خارجية (٢) وعوارض غريبة .

الفصل الرابع

في تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة

(وهي الحدود والرسوم - ٣) واشباع الكلام فيها

اما الجنس فيعرف بانه المحمول الاعم من محولين مقولين في جواب ما هو او بانه المقول في جواب ما هو على كليات تختلف باوصاف ذاتية واما النوع فبانه المحمول

(١) في هامش قط - الذاتي اما الماخوذ في حد الشيء وهو ما قيل اول او ما يؤخذ

الشيء في حده وهو هذا الاخير كالقطعة يؤخذ الانف في حدها فيقال تقعر الانف

(٢) كو - خارجة (٣) ليس في كو ولا -

الاخص من مجموعين مقولين في جواب ما هو او بانه واحد من كليات يعمها جنس واحد ثم لفظة النوع تقال على معنى آخر وهو كل معقول لا تمازأ حاده بأوصاف ذاتية ويعرف بانه المقول على كثيرين لا تختلف اوصافهم الذاتية في جواب ما هو فيكون المقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس واما الاخص وهو النوع وايضا اما المقول على مختلفين بالاوصاف الذاتية وهو الجنس واما على ما لا يختلف اوصافهم الذاتية وهو النوع فيكون للنوع مفهومان احدهما بالاضافة الى ما فوقه وهو الجنس والآخر لا تعتبر فيه اضافته الى ما فوقه بل الى ماتحته وهي اشخاصه التي لا تختلف بالاوصاف الذاتية والاول قد يعود باعتبار ما تحته جنسا اذ تكون تحته انواع تختلف اوصافها الذاتية فيكون نوعا وجمنا اما نوعيته بقياسه الى ما فوقه وهو الجنس واما جنسيته بقياسه الى ماتحته وهي الانواع فهو نوع لجنس وجنس لانواع والآخر لا يكون الانواع فقط اذ نوعيته كانت بقياس ما تحته وقد يتفق المعنيان في طبيعة واحدة كالقرس مثلا الذي هو نوع بالاضافة الى جنسه وهو الحيوان ونوع ايضا باضافته الى اشخاصه اذ لا يختلف بأوصاف ذاتية وقد لا يتفقان في طبيعة اخرى كالحيوان الذي هو نوع بقياسه الى ما فوقه وهو ذوالنفس ولا يكون نوعا بقياسه الى ماتحته اذ هي انواع وتختلف بأوصاف ذاتية وكذلك قد يجوز ان يكون نوعا بهذا المعنى الثاني ولا يكون نوعا مضافا وان كان على الاكثر لا يكون نوعا بالمعنى الثاني الا وهو نوع بالمعنى المضاف الا ان ذلك باعتبار الموجودات والنظر ههنا باعتبار التصور والعقل سواء اتفق في الموجودات (١) ولم يتفق واذا اتفق لهذا النوع الثاني ان يكون له نوعية بالمعنى المضاف سمي نوع الانواع ونوعا خيرا وذلك ان الجنس قد يكون فوقه جنس كما قيل واذا انتهى الارتفاع في مرتبة العموم الى الجنس الذي لا يكون معموما من غيره سمي جنس الاجناس وكذلك النوع اذا كان نوعا لجنس يعمه وغيره فقد يكون ايضا جنسا بقياس ما تحته كما قيل واذا انتهى الى النوع الذي لا انواع اخرى تحته سمي نوع الانواع وليس يلزم في هذا النوع

الاخير ان تكون تحته اشخاص لاحالة متكررة في الوجود فانه قد قيل ان لا نعتبر فيما (نقرره - ١) الآن الوجود وان الكلى بحسب هذا الوضع يكون كليا وان لم يكن منه في الوجود واحد ولا كثير وذلك انه وضع في تعريفه انه اللفظ الذى يصح فيه ان يحمله بمعنى الواحد - على كثيرين فكان شرطه الصحة والجواز لا الوجود والحصول واما في الوجود فقد يكون منه واحد لا غير كالشمس ويكون معنى الشمس ولفظها معنى ولفظا كليا لانه يصح قولها - على كثيرين ولا يمتنع اذ لو وجد شمس كثيرة لسمى كل واحد منها بذلك الاسم معينا (٢) به ذلك المعنى فالمانع انه لم يوجد لان القول لم يصح كزيد الذى لم يصح قوله بمعناه على كثرة كما قيل وقد لا يكون منه في الوجود ولا واحد ايضا ككثير من الصور الذهنية التي لم يوجد منها في الوجود واحد ولا كثير ولا يوجد كجبل من ذهب وانسان طيار فان الانسان الطيار كلى ايضا لانه لو وجد منه كثرة لقليل لفظه بمعناه على كل واحد منها ولم يكن في الذهن ممتنعا كاللفظ الجزئى ومعناه وقد لا يكون واحد ولا كثير ولكن يجوز ان يوجد كخائط من ذهب وبیت من نحاس وكثير من تراكيب الاشكال والالوان في المواد الممكنة وقد يكون في الوجود منه كثير كاشخاص الناس فعلى هذا يجب ان يعلم معنى الكلى في جميع اصنافه ويعلم ايضا ان اعتبارات الكليات اعتبارات اضافية بقياس ما هي كليات له فالجنس جنس لما هو له جنس وليس جنسا لكل شئ بل قد يكون لغير ذلك نوعا كما علمت ويكون لاشياء عرضا كاللون فانه جنس للبياض والسواد وعرض للحيوان وخاصة للجسم وكذلك في غيره على هذا النحو .

واما الفصل فانه يعرف بانه الكلى الذاتى المقول في جواب ايما هو او اى شئ هو او بانه الذاتى الذى به تختلف الانواع التي جنسها واحد واذ الفصل فصل للنوع والنوع فقد يكون جنسا وقد لا يكون فكذلك الفصل يكون الاجناس التي لها اجناس لكنه انما هو لها من حيث هي انواع لا من حيث هي اجناس فهو لا

(١) كولا - نقرره (٢) كذا في لا وكو - وفي قط مهمل واعلمه معنيا - ح .

محالة للنوع المضاف وذاتي له من حيث هو نوع سواء كان جنسا او لم يكن -
 واما النوع الذي بالمعنى الآخر فليس الفصل بذاتي له ولا هو له لاحالة في الاعتبار
 العقلي سواء اتفق كذلك في الوجود او لم يتفق فان معقوليته تتم بان ما هو كلي
 له لا يختلف باوصاف ذاتية سواء كان له جنس او لم يكن واذا لم يلزم ان يكون
 له جنس فلا يلزم ان يكون له فصل فان العقل لا يلزم ان يكون فوق كل عام
 آخر اعم منه ولا يمنع ان يكون عام هو اول لا عام فوّه وليس تحته في مرتبة
 الخصوص سوى الاشخاص فقط ولا يغلط في ذلك اعتبار الوجود وايضا فان الفصل
 انما هو فصل للشئ الذي هو له بالقياس الى ما ليس هو له اذ يقع به التمييز والخلاف
 بين ما هو له وبين ما ليس هو له سواء كان ذلك الشئ الذي ليس هو له كل شئ حتى
 يكون تميزه عن جميع الاشياء كالضاحك للانسان او كالحراق للنار او كان ذلك الذي
 ليس هو له انما هو له لبعض الاشياء كالبياض للفقنس (١) دون الغراب وسواء كان
 ذاتيا لما هو له او عرضيا ولكن المقصود فيما وضع ههنا هو الذاتي دون العرضي ولكن
 ليس من شرطه ان يكون فصلا بالقياس الى كل شئ وعلى الاطلاق بحسب ما وضع
 ههنا بل المعنى النوعي يتميز عن كل شئ ولا يمنع ان يكون تميزه عن بعض الاشياء
 بجنسه وعن بعضها بفصله ويتم تميزه الذي على الاطلاق بجنسه وفصله جميعا اذ ليس
 ما قيل من ان الجنس لا يميز ولا يدخل في جواب الـ على وجهه فانه لو فرض فرضا
 الى ما يتحقق الحال فيه في الوجود الذي لا يعتبره ههنا ان الانسان ناطق وهو مع
 ذلك حيوان اى معتد نام حساس والملك ناطق لكن ليس بحيوان لانه ليس بمعتد
 ولا نام ثم الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان ليس بناطق والحيوان جنس
 لهما اعنى الفرس والانسان والناطق فصلهما يميز احدهما عن الآخر بانه لاحدهما وليس
 للآخر حتى كان الانسان يشارك الفرس بجنسه الذي هو الحيوان ويتميز عنه بفصله
 الذي هو الناطق ويشارك الملك بفصله الذي هو الناطق وينفصل عنه بجنسه الذي

(١) كذا في جميع الاصول هنا وفيما ياتي وصوابه الفقنس كعملس وهو طائر

هو الحيوان لقد كان مما لا وجه لرد مثله الا ان يسمى الذاتي المشترك فيه من حيث هو مشترك فيه جنسا والذاتي المميز من حيث يميز فصلا حتى يكون الناطق جنسا للانسان والملك يقال عليهما في جواب ما هو لانه ذاتي مشترك لهما والحيوان فصلا يميز احدهما عن الآخر فلا يتناقض القول فيه ويستمر ان يقال الجنس في جواب ما هو والفصل في جواب اى شئ هو وايا هو ولا يكون الفصل من حيث هو فصل جنسا ولا الجنس من حيث هو جنس فصلا لانه حيث يقال في جواب اى شئ ويميز احد شيئين عن آخر لا يكون جنسا لهما وحيث يكون ذاتيا مشتركا شيئين لا يكون فصلا ذاتيا مميزا لاحدهما عن الآخر وذلك جائز لمن عناه وقد قال ذلك قوم .

وطول بعض اهل النظر في مناقضاتهم ولو واطاهم على وضعهم وفهم قصدهم لاستراح من اشكال عرض له في غيره لما اراد ان يميز القول في جواب ما هو عن القول في جواب اى شئ هو ولم يتأت له ذلك ولم يستمر اذ كان انما يستمر بحسب الاضافة وعلى هذا الوضع ولا يستمر مع رده ثم انه ضمن تبين ان الفصل الذاتي لا يكون الا لنوع واحد ولا يشترك فيه نوعان ولم يفعل ذلك ولا يفعله ولو بين لكان بيانه بحسب ما في الوجود وهما لا يعتبر الوجود وانما يعتبر التصور وذلك بحسب ما وضع غير ممتنع في التصور لان كل واحد من الجنس والفصل وصف ذاتي لما هو له وكما لم يمتنع بل صح اقتران طبيعة الجنس بطبيعة فصل آخر ليحدث منهما نوع آخر كذلك لا يمتنع بل يصح ان تقترن طبيعة هذا الفصل بطبيعة جنس آخر ليحدث منهما نوع آخر وسيأتى بعد هذا كلام مستوفى في الفصول يعلم منه الحقيقة في ذلك وغيره ويعلم ما في اغفاله .

وقوم يسمون الفصل خاصة ولكن لا باعتبار فصله وتميزه ويسمون الخاصة فصلا باعتبار تمييزها لكن يجعلون ذلك خاصة ذاتية وهذه فصلا عرضيا والحق ان كلاهما فصل وخاصة لكن فصل ذاتي وخاصة ذاتية وفصل عرضي وخاصة عرضية فان هذا يخص ويفصل وهذه تخص وتفصل ولا فرق بينهما الا بالذاتية والعرضية

والعرضية .

واما الخاصة فانها تعرف بانها الكلى العرضى المقول على كلى واحد وقد وضعت ههنا كذلك والافهى خاصة باعتبار كونها لواحد سواء كانت ذاتية او عرضية سواء كانت لواحد شخصى كالكون لامن اب وام لآدم او لواحد كلى كالضحك للانسان والتنفس للحيوان سواء كان ذلك الكلى نوعا خيرا او جنسا عاليا او متوسطا سواء خصه على الاطلاق كالضحك (١) الانسان او بالقياس الى بعض الاشياء مما ليست له كذى الرجلين للانسان بالقياس الى كل حيوان . اش لا بالقياس الى الطائر وفي هذا الموضع ايضا لا يعتبر فيها كونها فى كل وقت لما هى خاصة له كباذى البشرة للانسان او كونها له وقتا دون غيره كالشيب والشباب والمرد والliche ولا كونها لجميع جزئيات ذلك الكلى كالضحك للانسان او لبعضها دون بعض كالنبوة (١) لبعض اشخاص الناس .

واما العرض العام فانه يعرف بانه الكلى العرضى المقول على اكثر من نوع واحد وقد يمثل على الجنس بالحيوان للانسان واقرس وعلى النوع المضاف الى الجنس به كذى النفس وبالنسبة للحيوان وعلى النوع الاخير بالانسان لاشخاصه اذ كان اشخاص الناس لا يختلفون عندهم باوصاف ذاتية وعلى الفصل بالنطق والنطق للانسان وعلى الخاصة بالضحك والضحك للانسان وعلى العرض العام بالابيض والبياض للانسان .

وانكر بعض اهل النظر على من تمثل على ذلك بالبياض وقال ذلك عرض وهذا وصف عرضى وذلك لا يحمل على الاشياء بانها هو فانه لا يقال الانسان بياض ويقال ابيض وهذا يحمل فانه يقال الانسان ابيض واسود واكبر ذلك كل الاكبار وقال البياض عرض والابيض عرضى والعرضى قد يكون جوهر ا كالابيض فانه يقال ع-لى الجوهر الذى هو الانسان بانه هو والعرض لا يكون جوهر ا واعتبار ذلك من لطائف الانظار وذلك ان القائل الانسان ابيض فوقع قوله موقع قول من قال ان الانسان ذو بياض او الانسان له بياض وليس نظيره فى الحمل الانسان

جسم فان الجسم يحمل على الانسان بذاته والبياض يضاف اليه بنسبته واذا قيل ابيض فمعناه ذو بياض والبياض بالحقيقة هو المحمول ولفظة ذو ومعناها النسبة التي بها الحمل وجعل بدل اللفظتين لفظة واحدة تدل عليهما بطريق التركيب كما قيل اولا من احوال الاسماء المشتقة فالمحمول بالحقيقة هو البياض والابيض فهو لفظ يدل على المحمول والنسبة التي بها الحمل فلفظة ابيض لا تدل على معنى واحد يحمل بل تدل على المحمول وما به الحمل وهو حرف النسبة لا غير ذلك فمن تمثل على هذا المحمول بابياض للانسان لم يخطيء ولا فرق بين الابيض وذى البياض الا في اللفظ المسموع لا في المعنى المفهوم والمحمول فيهما هو البياض لا غير والابيض ليس مفهومه شيئا هو جوهر بل مفهومه عرض ونسبة له لكنها الى جوهر وليس كل منسوب الى جوهر جوهر فلتفهم هذه الدقيقة .

واما ان العرضي لا يلزم ان يكون ابدا عرضا فهو حق لان الجوهر للعرض عرضي كما ان العرض للجوهر عرضي والمال عرضي لذى المال وهو جوهر ايضا لكن ليس كل عرضي وصفا لما هو عرضي له فان العرض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم وان كان الجوهر يوصف بالجوهر ويشق له منه الاسم فيقال رجل ذو مال ومتمول وذو اولاد (١) .

الفصل الخامس

في تتبع ما قيل في الاوصاف الذاتية

والعرضية وتحقيق الفصول المقومة للانواع

قد وضع بعض المميزين من اهل النظر في كتبه في المنطق مفهوم لفظ الذاتى والعرضي المقابل له وقال الذاتى هو الوصف الذى اذا فهمته واخطرت به ببالك ثم فهمت الموصوف به واخطرت به ببالك معه لم يمكنك ان ترفع الوصف عن الموصوف به حتى تستثبت في ذهنك الموصوف مجردا عن ذلك الوصف لا ولا تجدا مكان تصور الموصوف الابدع تقدمك بتصور الوصف له بل تجد رفع الوصف يقتضى رفع الموصوف كالحوان للانسان والشكل للثلث وكل ما لم تكن هذه حاله فهو (١) لا - ووالدا .

عرضي

عرضي سواء كان ملازم للشيء حتى لا يرتفع عنه تصورا ولا وجودا كساواة الزوايا لقائمتين في المثلث أو لازم في الوجود دون التصور كالسواد لشخص خلق لونه بعد أن لا يكون تصوره واجب التقدم على التصور الموصوف ورفع واجب التقدم على رفعه فإنه لو كان وصف لا يرتفع حتى يرتفع الموصوف وليس تقديم رفعه يستتبع رفع الموصوف لقد كان يكون عرضيا كالزوج للاثنتين .

ثم قال في موضع آخر أن الذاتي هو الذي تقوم ذات الموصوف به كالشكل للمثلث بل وكالحيوان والناطق كل منهما للإنسان ثم صنف الكليات الذاتية إلى الأجناس والأنواع والفصول ثم اعترض على نفسه فيما ذهب إليه من هذا الوضع فقال ما هذا معناه إذا كانت الألفاظ الذاتية هي الأجناس والأنواع والفصول ومفهوم الذاتي إنما هو معنى نسبي والمنسوب إنما ينتسب إلى غيره لا إلى ذاته وذاتية كل واحد من الجنس والفصل إذا فهمت بالقياس إلى النوع حتى يكون كل واحد منهما ذاتيا للنوع فذاتية النوع تفهم بالقياس إلى ما إذا كان النوع ليس ذاتيا لهما ولا أحدهما أعني لا للجنس ولا للفصل فإن فهمت ذاتيته بالقياس إلى الأشخاص حتى يفهم الإنسان ذاتيا لزيد فلا يخلوا ما أن يكون الإنسان ذاتيا لزيد من حيث هو إنسان فالإنسان ذاتي لنفسه أو ذاتيا له من حيث هو زيد المتشخص بأعراضه وخواصه التي لا يكون ذلك الشخص إلا بها فتكون (أيضا - ١) تلك الخواص والأعراض ذاتية كالإنسانية له في أنه لا يكون ذلك الشخص إلا بها ولا يكون كمال ماهيته المسؤول عنها من حيث هو ذلك الشخص لما هو بإنسانيته فلا يكون قوله عليه في جواب ما هو موافيا من حيث هو ذلك الشخص وإن كان من حيث الإنسانية موافيا فتجربى له حينئذ الإنسانية مجرى الجنس وتجربى الأعراض والخواص له مجرى الفصول فحينئذ لا يوجد النوع الذي به يوفي جواب السؤال الخاص عن الماهية حتى يكون ذاتيا فهذا محصول الشك على تمامه .

ثم عاد بعد ذلك بحل اعتراضه فقال إن لفظ الذاتي وإن كان بحسب الاصطلاح اللغوي يفهم على ما قلنا من المفهوم النسبي فلسنا نذهب فيه بحسب هذا الاصطلاح

الى ذلك وانما تريد به ما كانت حاله عند الموصوفات به الحال التي قدمنا ذكرها يريد بذلك انه الذي متى اخطر بالبال مع ما يوصف به تقدمه تصورا وواجب رفعه رفعه .

وهذا كلام مدخول من وجهين اما احدهما فلانه انكر ما انكره لاجل النسبة ثم غاد الآن لا يريد منها وانما قال انه الذي حاله عند الموصوف به مع اخطارهما بالبال حال كذا فلم يفهمه الا منسوباً ولم ينسبه الا الى الموصوف به الذي هو الشخص فلم يكن ذاتياً الا للشخص ويلزم هذه النسبة التي انتقل اليها ما لزم الاولى بعينه فانه يسأل عن الموصوف به كما يسأل عن المنسوب اليه ويقال الموصوف بالانسان (ما هو - ا) مما هو يستثبت في الذهن ويخطر بالبال معه الا الاشخاص والشخص الموصوف به وصفاً يوجب الذاتية ا هو زيد من حيث هو انسان فالانسان ذاتي للانسان او من حيث هو زيد المتشخص بخواصه واعراضه فهي ايضا كما قيل ذاتية له يوجب رفعها رفعه من حيث هو زيد كما اوجب ذلك رفع الانسان ويتقدم تصورها تصوره وذلك عين ما هرب عنه . واما الثاني فلانه كيف يؤمل انه يرى الذاتي الكلي من النسبة لو تبرأ على زعمه ومعقول جنسه وهو الكلي لا يفهم الا منسوباً فان الكلي لا يعقل الا لما هو مقول عليه من الكثرة الوجودية او جائز القول عليه من الكثرة الوهمية .

ثم قال في موضع آخر ان الفصل ليس ذاتياً لطبيعة الجنس المطلقة فان الحيوان قد يخلو عن النطق ولا ذاتيته باعتبار كونه ذاتياً للركب منه ومن الجنس فان كل عرضي هذا شأنه لأنه ذاتي للؤلف منه مع اي شيء اتفق فكانت تكون اذا الخواص العرضية فصولاً فان الضاحك ذاتي للحيوان الضاحك من جهة ما هو ضاحك والبياض ذاتي للجسم الابيض من جهة ما هو ابيض بل الفصل ذاتي لطبيعة الجنس المحصورة بهذا النوع وتلك الطبيعة انما تصير هي ما هي بالفعل لوجود الفصل فان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول واللون الموجود في السواد انما يكون هو ما هو بفصل السواد

فهكذا ينبغي ان تفهم ذاتية الفصل هذا نص كلامه .

وفيه عجب اكثر من الاول نقول طبيعة الجنس المطلقة وطبيعة الجنس المخصوصة حتى يمنع ذاتية الفصل المطلقة ويوجها للمخصوصة كيف يتصور او كيف يقوله وهو القائل ان اعتبار طبيعة الشيء من حيث هي تلك الطبيعة غير اعتبار خصوصها وعمومها وطبيعة الجنس كالحیوان مثلا انما يصير مخصوصة بذلك الفصل المنسوب بالذاتية اليها فليس الحيوان من حيث هو حيوان عاما ولا خاصا وانما هو خاص لانه حيوان ناطق مثلا لا حيوان مجرد فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق كما كان المباحض ذاتيا للجسم الابيض وفيه ما هرب منه او يكون ذاتيا للحيوان من حيث هو حيوان وتلك طبيعة الجنس المطلقة وفيه ما هرب منه ايضا واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول وكذلك ما قاله في اللون والسواد ايضا فلا يفهم منه ان الناطق ذاتي للحيوان ولا السواد للون على ما ذهب اليه وقرره من مفهوم الذاتى فليس الحيوان لا يتصور حيوانا حتى يتصور ناطقا بل الحيوان الناطق كذلك ولا رفع الناطق يوجب رفع الحيوان ولا مغالطة بالحيوان المخصوص فانه انما يصير مخصوصا بالفصل كالناطق مثلا .

وان عني بذلك انه ذاتي للحيوان الموجود فليس بسديد ايضا فان حيوانا موجودا قد لا يكون ناطقا وانما الحيوان الناطق لا يكون موجودا الا ناطقا فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق الموجود وهذا على ما يسمع .

واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل ثبات ذاته وقوامه بالفصول فهو واو كان صحيحا مما لا ينتفع به فانه لم يعن بالذاتى ما لا بد منه في وجود الشيء اوفى ثبات ذاته وقوام وجوده وانما عني به ما لا بد منه في تصور الشيء وقوام ماهيته في الذهن وذلك هو قوله انه متى رفع في الذهن يرتفع الموصوف به ولم يمكنك ان تتصوره مساويا عنه وهذا مستحيل في الناطق للحيوان الا ان يعنى بالذاتى هاهنا ما اشار اليه من تقرير الوجود وتثبيت الذات فيكون معناه غير ما قررا ولا يصير

الذاتي اسما مشتركا وهو فلم يقل هذا ولوترك الذاتي بلا تقرير لصح ان يفهم منه هذا المعنى وذلك الاول كل في موضعه .

والذي ينبغي ان يعرف ههنا من مفهوم اللفظ الذاتي انه بحسب المفهوم اللغوي لفظ نسبي لا محالة تنسب الصفات المسميات به الى الذوات الموصوفة بها فلذلك لا يتخصص بصنف معين منها بل يحتمل التوسع والعموم اذ يصح قوله على كل صفة لها الى ذات الموصوف نسبة ما قرينة او بعيدة لكنه يكون بالذي نسبته اليها اقرب واحق واولى وبالذي نسبته اليها ابعد اقل استحقا فلذلك يصح قوله على معقول ذات الشيء حتى يكون صفة الشيء العقلية الذهنية ذاتية له كحقيقة الانسان الانسان الذي هو زيد الموجود بل كالمعقول من الشمس للشمس الموجودة الا ترى انا نقول ان معقول الشمس كلي لصحة قوله على شمس كثيرة لو كانت ولا نقول ان عين الشمس الموجودة يصح قولها على شمس كثيرة لو كانت اذ لا تكون هي بعينها تلك الشمس ويصح قوله على الداخل في حقيقة الشيء دخول الجزء كالحيوان او الناطق الانسان ويصح ايضا قوله على الاعراض الموجودة في ذات الشيء عن ذاته لاعتنى شيء خارج عن ذاته فيقال لها اعراض ذاتية كالثقل في الارض والخفة في النار ويصح ايضا قوله على الصفات التي توجد للشيء من حيث هو ذلك الشيء لاما هو اعم منه من حيث هو اعم ولا لما هو اخص منه من حيث هو اخص كساواة الزوايا من المثلث لثلاثين فانه له بما هو مثلث لا للشكل من حيث هو شكل ولا لمتساوي الساقين من المثلثات من حيث هو متساوي الساقين فاذا اضيف لفظ الذاتي الى صفة ليميزها عن صفة اخرى فانما يميزها بقرب نسبتها الى ذات الشيء دون الاخرى وليس ذلك من حيث مفهوم اللفظ مما يتخصص ببعض هذه الاوصاف دون بعض وان كان بعضها اخرى كما هو بمعقول ذات الشيء احق منه بجزء معقول ذاته وكذلك العرضي يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الذاتي فيقال لكل ما ليس بذاتي بوجه ما من حيث هو غير ذاتي بذلك الوجه انه عرضي فلذلك تكون صفة ما شيء ذاتية

بوجه

بوجه ما وبحسب مفهوم وعرضية بوجه آخر وعلى ذلك يقال في الصفة المقررة لانية ذاتية لأنها اقرب نسبة الى الذات من الاعراض اللاحقة في الوجود وتلك لعلها التي عنيت بذاتية الفصل لما اتصف به من طبيعة الجنس كالناطق للحيوان الذي اتصف به لاطبيعة الحيوان المطلق كما قيل وهذا المفهوم ابعد في لفظ الذاتي من غيره وكأنه بلفظ المقوم اولى وكذلك وجدبل اكثر ما يوجد في مقاضات المتقدمين وان لم يكونوا انتهوا في تعليم ذلك الى هذا التفصيل .

ومعنى هذا التقرير والتقويم هو ان معقول الجنس لا يتحقق موجودا خالص طبيعته المعقولة كالجسم مثلا الذي لا يصح وجوده بمجرد جسميته وانما يصح وجوده بقدر محدود وبشكل محدود وبحيز محدود لا يجب له احدها بجسمية وما لم يجب له لا يصح وجوده وانما توجهها له صفة زائدة على الجسمية فتلك الصفة هي التي صححت للجسمية وجودا وقررت لها انية فتلك من حيث ميزت جسما اتصف بها عن غيره فصل وان شاركها في ذلك غيرها مما يلحقها ويتبعها كالشكل المخصوص والحيز المخصوص ويتميز عنها بانها اول مخصص عن العموم ومقرر للوجود فهي اصل في ذلك وما عداها تابع وهي التي نسميها في العلوم صورة للهوى فهي فصل مقوم وغيرها من ذلك خواص فان معنى الخاصية ما عرض للنوع دون غيره اى بعد تنوعه بما ينوع به وكذلك الناطق للحيوان ونظيره للفرس كالمصاهل مثلا ان كان فهذه الاوصاف هي الفصول المنوعة للاجناس وبها تتم حقائق الانواع ونسبتها الى الانواع في المعقول نسبة جزء كل معنى الى تمام ماهيته فلا يخاف في ذلك نسبة البياض الى الابيض بل هما جميعا ذاتيان بمعنى ان كل واحد منهما جزء حقيقة الشيء من حيث هو ذلك الشيء واما نسبتها الى الاجناس فمخالفة لنسبة تلك الى الموضوعات في الوجود فان البياض لا يقوم موضوعه اى لا يقرر لموضوعه انية كما قررت هذه ولذلك قيل في الفصول المقومة انها لا تقبل الاشد والاضعف لان طبيعة الجنس اذا تقوم وجودها بفصل فاعجلها ووجدت به الاعلى حد من طبيعته فازاد عليه باشتداده ان كان

فغير داخل في تقرير الوجود فانه بعد الوجود وما نقص عنه فليس هو الذي وجدت به الطبيعة .

فان كان النقصان بعد الوجود فاما ان يبقى الوجود مع النقصان على ما كان فهو بذلك الحد من النقصان كاف في قوام الوجود وما نقص منه زائد على الكفاية وان لم يبق معه الوجود فليس بفصل وانما يقبل الاشتداد والضعف ما كان من الاحوال اللاحقة للشيء في وجوده ولا مدخل لها في تقرير وجوده فيشتد ويضعف وموضوعها متقرر الوجود محفوظ بما يحفظه فان علة الوجود حافظة للوجود لا محالة .

مثال ذلك ان الحيوان وجد انسانا بنفسه الناطقة التي في الطفل الصغير وهي على ذلك الحد فان كانت ذاتها تقبل زيادة من بعد كمنار تشتد فلا مدخل لتلك الزيادة في تقرير الأنية اذا تقررت الأنية قبلها وكذلك في جانب النقصان ان كانت تنقص والأنية متقررة فلم يكن لما نقص مدخل في تقريرها والابطالت بزواله وسيزداد هذا بيانا ويزداد له تحقيقا عند الكلام عليه في موجودات الاشياء وفي كل شيء بحسبه فهذه هي الفصول المقومة الانواع على ما ذهبوا اليه ان كان لما اشترطوه فيها من الفرق فائدة في العلوم وحقيقة في الوجود وليس ذاتيتها للاجناس بحسب المفهوم الذي قرره هذا الفاضل في فوائحه كتبه وان كان اليه يذهب في نظاره في الفصول المقومة وبحسبه يصح حل شكه الثاني على ما حله .

واما الشك الاول فقد عرفت فساد ما قاله في حله وانه يعود به الى عين الشك واما على ما قيل فان الانسان ذاتي لما هو له كلي وهو كلي لزيد وعمر وهو ذاتي لزيد وعمر ولا يفسده ما اعترض به من انه ان كان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فهو ذاتي لنفسه فان زيد الو لم يكن له صفة زيد على الانسان لم يلزم بذلك ان يكون الانسان ذاتيا لنفسه لان الانسان المحمول ليس هو الانسان الموضوع لان احدهما ذهني والآخر وجودي وقد يكونان ذهنيين كما سنحققه وليس المحمول هو نفس الموضوع / هذا ان قيل انه ذاتي له من حيث هو انسان فان

معقول الشمس ومحصولها الذهني ذاتي لعيها الوجودية كما قيل ولا تكون هذه الذاتية هي ذاتية الحيوان للإنسان أي من حيث هو جزء حقيقته وأما إن كان ذاتيا لزيد من حيث هو الإنسان فذلك أيضا حق فإن الإنسان ذاتي للإنسان الموجود وجزء معقوله وإن كان ذاتيا لزيد من حيث هو زيد المسمى المعروف فذلك حق أيضا فإن الذي يعرف زيدا إنما يعرف إنسانا بهيئة كذا وصفة كذا .

فإن قيل في هذين القسمين أن الصفات العرضية أيضا تكون ذاتية إما في الأول فيكون الوجود ذاتيا لزيد كما كان الإنسان ذاتيا له .

قلنا إن ذلك حق مقبول لا شك منقضى فإن الوجود للإنسان الموجود من حيث هو موجود ذاتي وجزء المعقول وأما في الثاني فتكون الهيئات العرضية التي بها عرف زيد وسمى زيدا ذاتية له .

قلنا إن ذلك أيضا حق فإنها أجزاء الحقيقة المعروفة المسماة من حيث هي معروفة ومسماة فإن من عرف إنسانا طويلا كما تبا فقد جعل كل واحد من الإنسان والطويل والكاتب ذاتيا له من حيث عرفه وسماه فبتفسير الذاتي على وجوهه ومفهوماته انحلت الشكوك وصحت الوجوه على اختلافها .

الفصل السادس

في تحقيق ما به الشيء هو ما هو وفي العلم

والوجود وما يصلح أن يقال في جواب ما هو

(فنقول - ١) إذا اعتبرنا بقاء ما لنا أشخاص الموجودات كشخص الإنسان مثلا وجدناه من حيث هو ذلك الشخص الواحد على ما هو عليه مجموع أشياء كثيرة كالجسمية وما فيها من شكل ولون وحرارة وبرودة وما لها من أجزاء كعضو وروح وخط إلى غير ذلك مما لعلمنا لا ندركه إدراكا أوليا كما يقال من قوى فعالة طبيعية وحيوانية ونفسانية محركة ومدركة ولهذا بأسرها اشتراك جامع وجمع موحد ونقول لذلك الشخص أنه هو وتقصده بالآشارة ونسبته مع تنقله في أشياء أخرى وتنقلها عليه كالتقاله من مكان إلى مكان ومن زمان إلى

ز مان فنحن اذا حققنا بحثنا تحققنا انا نعلم من هذا الشخص انه هو زيد مثلا
وانه ذلك الموجود وان ذلك الجسم اوانه ذلك الشكل (المشكل) - ١ - اوانه ذلك
الكاتب وان الذي به يكون ذلك الموجود قد تكفى فيه جسميته لانها الاصل
والموضوع الاول كما يتبين في العلوم بل وكما هو السابق الى الازهان لم يصرف
عنه بصارف طار والذي به يكون ذلك الشكل انما يكفى فيه الجسمية مع ما فيها من
شكل بل انما يكون الشيء هو ما هو اعني ذلك المسمى والموصوف باشياء معينة
وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشيء .

مثاله ان الكرة المجسمة انما هي هي اعني مجسما كريا بجسميتها وكرتها فقط
وما زاد على ذلك من اوان وقوام وغيرهما فهو عرضي لمفهوم الجسم الكرى
وغير داخل فيما به هو ما هو بل لعل ما نقول به لشخص ما انه هو على اختلاف
الاحوال غير ما به يقول هو لنفسه وعن نفسه انا فانه قد يشير بقصده الى النفس التي
سيتضح انها غير جسميته وغير المحسوس من سائر احواله ونقول نحن انه هو بجسمه
او بحالة من احواله التي هو غير نفسه وسائر احواله كما نقول في الجنة الميتة ان
هذا فلان اى هذا ذلك الشخص المعروف بكذا وكذا من احواله الجسمانية
المحسوسة ونفسه التي اياها يقصد على الحقيقة بقوله انا قد فارقت ذلك الشخص
اعني الجنة .

وذلك لانا نقول فيه هو من حيث عرفناه ويقول عن نفسه انا من حيث عرف
وما عرفناه به غير ما به عرف نفسه فلذلك يبقى ما به عرفناه فنقول بجسمه انه هو
ولا يكون الذي عرف نفسه به باقيا بل نحن نتحقق انا نقول هو هو لو احد بعينه
بحسب ادراكين كدينار عرض علينا فتحفظنا صورته بعد استقصاء تأملها وتمام
المعرفة بها ثم اعيد اليها بعينه مرة اخرى فنقول ان هذا هو ذاك ونقول ذلك ايضا
في شئين متماثلين لا اختلاف بينهما في حالة نعرفهما بها كدينار آخر نقش على
سكة هذا كانتقائه وكان على قدر سعته وبقدر وزنه وبكل صفة وحالة تأملناها
(وعرفناها - ٢) له قلنا حينئذ ان هذا هو ذاك وان كان بالحقيقة ليس هو هو .

ونقول

(١) من قط (٢) ليس في قط .

ونقول ايضا ان هذا ليس هو هذا الواحد بعينه بحسب ادراكين ايضا كهذا
الدينار بعينه لو عرض علينا ثانيا وقد ابيض عن صفته او امتحت صورته فقد
كنار بما قلنا حينئذ ان هذا ليس هو ذلك وهو بالحقيقة هو اى الاصل والجوهر
الاول .

واما من يقول لنفسه انا فلا يعرض له ذلك اى لا يقول فى غيره انا ولو مائله
فى كل حال ولا يقول فى نفسه اننى لست انا وان تبدلت عليه الاحوال اللهم
الاجازا .

واما ما نقوله فى الغير وان كنا قد لانتهى فيه الى كنه الحقيقة فلكل مانعنه
بقولنا هو اوصاف هو بها عندنا ما هو كالكاتب فان للكاتب اوصافا هو بها ما هو من
القوى الخيالية الفكرية المتصورة للكتابة المريدة لها والاعضاء الادائية الفاعلة
لها حتى اذا عدم من تلك الاوصاف واحد لم يبق هو ما هو من حيث ما كان
هو كالنطق من الانسان وتصور الكتابة من الكاتب وقد تكون لتلك الاوصاف
التي بها يكون الشيء هو ما هو اسباب موجبة لها هي موجودة بوجودها كالخفة
فى الجسم بالحرارة واللطافة والثقل بالبرودة والكثافة فالخفيف هو ما هو اعنى
خفيفا بالجسمية والخفة واعنى بالخفة طلب الخيز الاعلى حركة اليه وسكونا فيه
وبالثقل كذلك فى الخيز الاسفل والشرط فى كونه هو ما هو ليس الا بالخفة والجسمية
لكن عدم الحرارة وان لم يكن هو بعينه زوايه عن كونه هو ما هو اعنى خفيفا
هو سبب لعدم ما به هو ما هو اعنى لعدم خفته فكل واحد من الاوصاف التي
بها الشيء هو ما هو يسمى ذاتيا لمفهوم الذاتى الذى كان داخلا فى حقيقة الشيء
دخول الجزء اى فى معناه المقصود به الذى هو به ما هو وجملتها تسمى ذاتية للشيء
بمفهوم الذاتى الذى كان معقول ذات الشيء ومحصوله الذهنى كحقيقة الانسان
للانسان والشمس لعين الشمس .

والتي قد توافقت هذه الاوصاف وتكون معها من اوصاف اخرى فى ذلك
الشيء تسمى عرضية كل ذلك من حيث هو ما هو كالكاتب فى الانسان هي من

حيث هو انسان وبحسب ذلك قيل ان الذاتى من اوصاف الشيء كل داخل فى ماهيته والعرضى مالا مدخل له فيها واذا عني بالذاتى كلما رفعه عن الشيء رفع كونه ما هو رفع السبب دخل فى ذلك مع الاوصاف الداخلة فى الماهية ما عساه يرافقها (١) من اسبابها كالحرارة واللطافة اللتين رفعهما يرفع (٢) خفة الخفيف برفع السبب فان عني بالرفع ما رفعه يوجب ذلك ايجابا اوليا وبالذات لا بواسطة لم يتعد الاوصاف الداخلة فى الماهية ايضا فان الموجب لان لا يكون الخفيف خفيفا ايجابا اوليا وبغير واسطة هو رفع خفته لا (رفع ٣ -) حرارته الذى (٤) يوجب ذلك برفع الخفة فليست قصه مثل هذا فى التحقيق فكل غلط ظاهر انما يكون باهمال شرط خفى الا ان الشيء من حيث هو ما هو فى التصور والفهم لا يفتقر فى الرفع والوضع الى غير الاوصاف الذاتية بمعنى الداخلة فى ماهيته كالمثلث الذى لا يحتاج فى الذهن الى ان يكون هو ما هو الى اكثر من انه شكل تحيط به ثلاثة خطوط مستقيمة والخفيف فى ان يكون خفيفا الى اكثر من ان يكون جسما بل شيئا يطلب الخيز الاعلى بحركته اليه وسكونه فيه ولا يرتفع كونه هو ما هو الا برفعها او رفع شيء منها .

واما فى الوجود فقد يرفع غير الداخلات فى ماهية من الاشياء التى هى اسبابها كما قيل فى الحرارة واللطافة فيكون الانسان بهذا الاعتبار ذاتيا للكاتب فى وجوده اعنى اذا فهم من الذاتى انه الذى رفعه برفع كون الشيء هو ما هو رفع السبب للسبب وان لم يكن ذاتياله فى مفهومه .

واما المقول فى جواب ما هو فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده فى طلبه فانه قد يسئل عن المسمى من حيث هو مسمى فيكون جوابه بجميع ما عني وقصد بحسب ذلك الاسم كما يقال فى جواب السائل عما هو الانسان بانه حيوان ناطق وعما هو الكاتب بانه ذو قوة يصدر عنها فعل الكتابة وقد يسئل عن المسمى لا من حيث هو مسمى لكن من حيث هو واحد الاشياء الموجودة فيكون جوابه بالاصل والجوهر

(١) لا - يرافقه (٢) قط - رفع (٣) من قط - (٤) لا - التى .

من ذلك المسمى الذى هو وجود دون ما فيه من احوال ولو احق كمالو سأل ما هو
عن الكاتب الذى انما هو شئ موجود بانه انسان من حيث هو شئ موجود لا من
حيث هو كاتب فليل في جوابه انسان وربما كان السؤال باشارة من غير تسمية
كما يسئل عن انسان ما يقال ما هو هذا قصدا باشارة كما يشار اليه باصبع فيكون الجواب
اذا كان بآتم معقولاته التى يصح ان تعقل له من حيث هو هو كما يجاب عن ذلك بالانسان
او حيوان ناطق ايضا وان لم يكن تمام هوية ذلك الشخص بالانسانية اذ لو كان
كذلك لكان هو بعينه زيدا وعمر ا وذلك يستحيل لكن هو تمام الحقيقة المعقولة
من هويته وابعدها مما ينفصل به شخص عن شخص في هويته وحقيقته فاما غير معلوم
ولا مستثبت او غير منطوق به بعبارة ولا مدلول عليه باشارة .

وربما كان السؤال عنه بحسب علاقة واطافة كما يسئل عن محرك هذا البدن بما
هو فيكون الجواب بالهوية والحقيقة موفيا كما ربما قيل انه جوهر غير جسامى
فالقول في جواب ما هو يعتبر بحسب السائل وبحسب المجيب اما السائل فيحسب
ما قصد استعلامه واما المجيب فيحسب ما فهمه من موقع سؤال السائل وبحسب
ما عرفه مما به يجيبه .

وبالجملة فكل سائل عن شئ فهو يعرفه من جهة بها اهتدى الى طلبه والسؤال
عنه ويجهله من جهات لاجلها افتقر الى الطلب والسؤال فكل سائل انما يوفى جوابه
من المجيب اذا اجابه عما جهل لاعماله وتترتب في ذلك المعارف في تمامها ونقصانها
وعموها وخصوصها كما سيأتى ذكره فيكون الجواب بحسبها صوابا وخطأ تاما
وناقصا كما ربما سأل عن انسان بما هو فليل حيوان وكان صوابا وان لم يوف
الحقيقة في ملتصق الطالب بل ربما وفي ما عند المجيب اذ يكون حد معرفته
واذا كان عنده معرفة ما فليس الصحيح ان يقول لا اعرف بل يقول من ذلك
حد معرفته وعلمه فيكون صوابا وان لم يكن موفيا وكما ربما سأل عنه ايضا بما هو فليل
انه حادث او متوالد او متمدد او صانع الصنائع فلم يكن صوابا ولا موفيا
اذ ليس هو الحقيقة المسؤول عنها ولا شئ منها من حيث انه غير الهوية المطلوبة

ولاشيء منها لكن ان اجيب عن ذلك بانه حيوان ناطق كان صوابا موفيا وفي ذلك ما قيل من ان الاجناس واجناس الاجناس مقولة في جواب ما هو ولا شيء من الفصول يصلح لان يكون جوابا عما هو لان الاجناس واجناسها وان لم تكن موفية لمطابوب السائل فقد تكون موفية لمعرفة القائل من جملة الحقيقة واما الفصول فانها لا توفى احدهما اما قصد السائل فلانها بعض الحقيقة المسؤول عنها واما معرفة المجيب فلان الفصل لا يكون معروفا اولا دون الجنس كما يكون الجنس معروفا دونه فان المعرفة الاسبق هي الاكثر اشتراكا وهي التي يسمى محصولها جنسا وما به يتم ويتخصص يكون فصلا ولا يتخصص الشيء الا بعد عموم سابق على ما سياتي فعلى هذا ينبغي ان يفهم اختلاف الحدود والقول في جواب ما هو على الهوية الواحدة .

الفصل السابع

في التصور والفهم والمعرفة والعلم

والحق والباطل والصدق والكذب

قد يتقرر الاشياء الموجودة في الاعيان صور في الازهان كأنها مثل واشباح يلحظها الانسان بذهنه واعيانها الموجودة غير ملحوظة وعليها يدل بالالفاظ اولا ويتوسطها تدل الالفاظ على موجودات الاعيان ثانيا كمعنى الفرس ومعنى الانسان بل كمعنى زيد وعمر والذي اذا ذكر لفظه تمثل له في الذهن معنى كالمشاهد وان لم تكن عينه الموجودة حاضرة . لاحظة حتى اذا حضرت العين التي كان ذلك المتقرر مثلا وصورة لها قيل ان هذا ذاك ولولا ذلك لم يكن لمن رأى شخصا دفعة ثم غاب عنه سبيل الى ان يعلم اذا شاهده دفعة اخرى انه ذلك الاول ولم يكن فرق بين المشاهدة الاولى والثانية بل لم يكن سبيل لمن رأى شخصا واشخاصا من اشخاص الناس ان يرى شخصا آخر غيرهم فيعرفه بانه انسان وانما معرفته لذلك هي بان يجد المعرفة والصورة الاولى المقررة في الذهن من الاول صورته وموافقة له ومعرفة الشخص المشاهد ثانيا انه ذلك الاول هي ايضا بان توافق صورته التي كانت

كانت تمثل له في الذهن اولاً لما ادرك منه ثانياً وتمثل هذه الصورة في الازهان من مشاهدات الاعيان يسمى تصوراً ومن مدلولات الالفاظ يسمى فهماً وموافقتهما بعد التمثل لمدركتها يسمى معرفة والتصور لا محالة متقدم على المعرفة والفهم فان المخاطب بلفظ لا يكون قد سبق الى ذهنه تصور معناه لا يفهم ما يخاطب به ولا يدل عليه مسموع لفظه وانما اذا كان قد تقدم فتصور ذلك المعنى ثم صالح في الدلالة اللغوية على لفظه صح ان يفهم من ذلك ما يخاطب به كمن رأى شخصاً زيد ثم قيل له هذا اسمه زيد فانه حينئذ اذا قيل له في المخاطبة زيد فهم ما يخاطب به وكذلك من شاهد شيئاً لا يكون قد سبق له تصور معناه لا يقال انه عرفه وانما اذا كان قد سبق له تصور معناه ثم ادركه ثانياً فوافق مدركه ما كان تصوره منه اولاً قيل انه قد عرفه كمن رأى زيد افتحصل له صورة في ذهنه ثم عاد شاهده ثانياً فوافقت مشاهدته الثانية صورة مشاهدته الاولى قيل حينئذ انه قد عرفه .

وقد يقال المعرفة بمفهوم التصور والتصور بفهوم المعرفة من غير تميز والتميز اولى وكل ذلك فاما يكون لما يدل عليه بمفردات الالفاظ وهي آحاد المعاني ومفرداتها من حيث هي مفردات وآحاد كزيد وعمر ووخالد والانسان والحيوان وان كان ما للمفرد قد يكون ايضاً للؤلف لكن من جهة مفرداته التي هو مؤلف منها اعني ان التصور والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات المعاني المدلول عليها بمؤلفات الالفاظ كقولنا الانسان حيوان وزيد انسان لكن من جهة الانسان والحيوان وزيد والانسان التي هي مفردات التأليف لا من جهة التأليف وقد يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعاً وتأليفاً بين مفرداتها هو الذي يدل عليه بمؤلفات الالفاظ كالفهوم من قولنا الانسان حيوان وهو بايقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة (١) والرابطة بينها وهذا الفعل من الذهن يسمى حكماً وجرماً وهذا التأليف بين المعاني فقد تنوعى به محاذاة تأليف بين موجوداتها وموافقته وموافقة ذلك لما عليه الوجود والامور في انفسها هو الحق وانصدق كوافقة قولنا الانسان حيوان ومخالفته هو الباطل والكذب كخالفه قولنا الانسان حجر او فرس .

ولا تكون هذه الموافقة والمخالفة لتصورات الافراد ولا يعتبر فيها ذلك فلا يكون في شيء منها (١) صدق ولا كذب كما لا يكذب ولا يصدق من قال انسان او قال حيوان كلا على انفراده وتقرر محصول التأليف مع ما فيه من صدق في الازهان يسمى علما ولان المعرفة بالمفردات والعلم بالمؤلفات وكل مؤلف فقيه افراد هو مؤلف منها ففي كل علم معرفة هي تصور مفرداته ولانه ليس في كل مفردات تأليف بل قد تلحظ المفردات من غير تأليف فلذلك لا ينعكس الامر ولا يكون مع كل معرفة علم فالمعرفة قبل العلم واعم منه وقوعا اذ تكون مع كل علم معرفة وليس مع كل معرفة علم والحكم على المؤلف من ذلك بموافقته للوجود ولما عليه الامر في نفسه هو التصديق وبما ينته لذلك هو التكذيب وقد سمي معنى الصدق تصديقا بل معنى الحكم الذي يلزمه الصدق والكذب الذي له يكون التصديق والتكذيب وذلك تسمع وهذا هو التحقيق المستقصى .

وكيف يكون كذلك وانسمع اذا سمع قائلا يقول ان الانسان حيوان او ليس بحيوان وفهم ما يقوله يتمثل في ذهنه مفهوم لفظة الانسان ومفهوم لفظة الحيوان على نسبتها (٢) الرابطة لهما في الذهن ولا يكون حينئذ مصدقا ولا مكذبا ولا يكون ما تقرر في ذهنه من ذلك تصديقا ولا تكذيبا بل قد يدخل عليه التصديق والتكذيب وتتمام البحث في ذلك غير لائق بهذا الموضع .

وقد يقال معرفة محصول الامور الجزئية ومعانيها كمعنى زيد وعمر ووخالد وهذا الكوكب وهذا الفرس ويقال علم لمحصل الماهي الكلية كمعنى الانسان والحيوان وما شاكلها فلنستعمل ذلك ونفهمه بحسب ما قررناه وان كان لغينا ان نستعمله ويفهمه على ما يريد فليس في الاصطلاح اللغوي نزاع بين العلماء وقد تختلف المعارف والعلوم بان يكون فيها نقص وتتمام وضعف واحكام وتفاوت في ذلك بمحدود زيادة ونقصان .

فلنذكر ما هو من ذلك في التصورات والمعارف ونؤخر ما يختص منه بالعلوم لتقدم المعرفة على العلم ووجوب استيفاء الكلام في اصناف المعارف والا نتقال

(١) لا - في ثبوتها - (٢) لا - نسبتها .

منه الى استيفاء الكلام في اصناف العلوم .

الفصل الثامن

في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة

قد يكون معرفة الانسان لما يعرفه من الموجودات ناقصة وتامة وخاصة وعامة
اما المعرفة الناقصة فهي معرفة الشيء ببعض اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان
بانه جسم او حيوان والتامة فهي معرفته بسائر اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان
بانه جسم ذو نفس غاذية نامية ومولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة واما العامة
فهي المعرفة الناقصة ايضا من جهة ان المعروف بها يعرف بما لا يتميز به عن غيره
فما ليس هو هو في اوصافه الذاتية بل تكون معرفته بما هو مشترك له ولغيره كن
يرى الناسا من بعيد فلا يعرفه معرفة تامة بل لا يعرف منه اكثر من انه جسم
او حيوان فيكون لم يعرفه الا بمعنى مشترك لكثير من الموجودات كالقرس
والحمار والحجر والنبات فهي معرفة مشتركة لا يتميز فيها الانسان عن غيره من
الاجسام او عن غيره من الحيوانات .

واما المعرفة الخاصة فهي المعرفة التامة من جهة ان المعروف بها يعرف بما
يتميز به عن غيره من كل شيء ليس هو هو في اوصافه الذاتية ويكون معرفة بما
هو مشترك له ولغيره وما هو خاص به دون غيره وجماليها خاص به دون غيره
كن يرى الناسا وتيامله ويعرفه معرفة تامة فيدرك منه انه جسم ذو نفس غاذية
نامية مولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة وانقص المعارف هي المعرفة باعم
المعاني كمعرفة شيء ما بانه جسم مثلا وان كانت المعرفة العامة قد تنسب الى التمام
لاشتمالها على كثير مما تشتمل عليه الخاصة وتنسب الخاصة الى النقص من اجل
ذلك لكن ذلك التمام من اجل المروقات وهذه من اجل المعارف وفيها كلامنا
والاخذ في المعرفة من النقص الى التمام هو الاخذ فيها من العموم الى الخصوص
فكلما ازدادت المعرفة تخصص العموم ودابه التمام هو الذي به الخصوص مثل ان
يعين العارف في تأمل ذلك الجسم فيجده ذات نفس فيخصص عمومه ويتميز عما

ليس بذى نفس بالمعنى الذى به تمت معرفته حيث انضاف الى الجسم اعنى ذا النفس ثم يعنى فى التأمل فيجده حساسا فيكون الحكم فيه كذلك فى التمام والخصوص اذ يختص المعنى به دون غيره مما ليس بذى نفس ودون ذى نفس غير حساس وكذلك يعنى فى التأمل فيعرف منه انه ناطق فيكون الحكم فيه كذلك فى الخصوص والتمام اذ يختص به المعنى دون ما هو من ذلك غير ناطق فتبلغ المعرفة حدودها فى التمام ويبلغ المعنى حده فى الخصوص والمعنى العام كالجسم مثلا اذا تقرر فى الذهن من ادراك شئ من الموجودات كشخص انسان ثم ادرك من بعده موجودا آخر مما يدخل فى عمومه ويتصف به كشخص شجرة مثلا كان ذلك المعنى العام المتقرر من الاول هو بعينه المتقرر من الثانى بل الثانى لا يقرر شيئا آخر لا الاول لانه يقرر بغيره ولا آخر غيره لانه ليس كذلك وانما الذهن عند ادراك الثانى كأنه يعود ملاحظا لمحصل ادراكه من الاول لاعلى انه استفاده من الثانى فان معنى الجسمية المتصور من الشجرة هو معنى الجسمية المتصور من الحجر والانسان وكل معنى حاله عند الكثيرين هذه الحال فذلك هو المعنى الذى يسمى كلياً فانه الذى يقال لفظه بمفهومه على كثيرين فان اللفظ الدال على معنى الجسم فى كل لغة يقال على الجماد والنبات والحيوان .

واما (١) الجزئى فهو الذى ليس كذلك كعنى زيد الذى هو صورة هذا الشخص فانه اذا تقرر عند الذهن من احد الموجودات الذى هو شخص زيد لا يكون هو بعينه المتقرر من موجود آخر فذلك لا يقال اللفظ الدال عليه بمفهومه على غيره من الموجودات وذلك هو شخصيته وجزئيته المطلقة وكل ما نعرفه ونتصوره معنى ما قاما ان نعرفه بذاته وتتصور ذلك المعنى عن ذاته كما نتصور من الانسان معنى انسانيته او معنى حيوانيته ونعرفه بهما ويكون ذلك المعنى المتصور هو الذى يسمى ذاتيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة له معرفة ذاتية .

واما ان نعرفه بعرض من اعراضه ولا حق من لواحق ذاته ومقارناتها فى الوجود كما نتصور من الانسان انتصاب قامته وان لون بشرته بادية (٢) وما شا كل

ذلك ونعرفه بها وذلك المعنى هو الذى يسمى عرضيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة به لا تسمى معرفة عرضية والمعنى الذاتى الذى هو محصول معرفة ما عامة او خاصة تامة او ناقصة هو الذى يصلح ان يقل فى جواب ما هو اذ يكون محصول معرفة المسئول عنه كمن سئل عن شخص رآه من بعيد مثلا فلم يعرف منه اكثر من انه جسم او اكثر من انه حيوان فقل ما هو فقال جسم او حيوان فقد وفاء من ذلك محصول معرفته وان كان ناقصا بقياس الامر فى نفسه .

واما انه ناطق او ابيض فلا يكون محصول معرفة تامة ولا ناقصة عامة ولا خاصة وانما يكون به خصوص العامة وتام الناقصة فانه لا يعرفه ناطقا ولا يدرك منه انه ناطق الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وكذلك لا يعرفه ولا يدرك منه انه ابيض الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وقد عرف ان الذى يسمى جنسا هو الاعم من كليين مقولين فى جواب ما هو والنوع اخصهما وذلك ان المعرفة الذاتية ابتدئ فى نقصها عامة وجنسية ثم تتدرج فى تمامها الى الخصوص والنوعية وما به يكون الترقى والتدرج الى التام هو الفصول الذاتية كما تبدئ من الجسم مثلا حتى تنتهى الى الانسان مترقية فى تمامه بذى النفس والحساس والناطق ولو علا فى عمومته . اليس بذاتى لم يسلم جنسا اذ لا يكون محصول معرفة ذات الشئ وحقيقته على حال نقص ولا تمام كالموجود والواحد اللذين لا يعتد احدهما جنسا لما هو مقول عليه من الموجودات وكذلك الخاص لو امكن فى خصوصه لا يسمى نوعا كالتركى والبدوى وما شبه ذلك اذ لا يتدرج الى الخصوص الذى هو التام بفصل ذاتى فلا تكون زيادته فى المعرفة الذاتية وانقص المعارف الذاتية واعمها هى الجنس الاجناس الذى لا جنس فوقه واتمها واخصها هى بنوع الانواع الذى لا نوع تحته وقد يكون فى المعارف وجه من النقص والتام هو غير الوجه الموافق للعموم والخصوص ليس هـذا موضع ذكره وتعليمه بل قد يذكر فى العلوم الالهية وفى علم النفس .

الفصل التاسع

في وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم

كل ما يستفيده الانسان من المعارف والعلوم فاما ان يكون اصابة من غير طلب واتفاقا بغير قصد كن يقع بصره على مرأى لم يقصد ابصاره ويطرق سمعه قول لم يسئل عنه ويسمح لذنه معنى لم يرو في ادراكه واما ان يكون اصابة عن قصد ونيل بعد طلب كن يتوجه بحركته وقصده الى مبصر فيشاهده ويسئل عن مقل فيسمعه ويتفكر في مطاوب فيستنبطه ويدركه وكل مجهول يروم الانسان معرفته ويطلب العلم به فلا بد ان يكون طلبه له بعد معرفة تقدمت الطلب والا فلا مر الذي يجمله الانسان من كل وجه حتى لا يعرفه بوجه كيف يطلبه وكيف يهتدى الى طلبه ولا بد ان يكون طلبه له ايضا عن جهل وعدم علم او معرفة والا فلا مر الذي يعرفه الانسان ويعلمه من كل وجه كيف يطلبه وانما يطلبه لان تحصل له المعرفة والعلم به واما اذا عرفه وعلمه فلم يطلبه وكيف يطلب ما هو حاصل قبل الطلب فكل ما يطلبه الانسان فهو يعرفه من جهة بها يهتدى الى طلبه ويجمله من جهة لاجلها يحتاج الى طلبه والمعارف والعلوم التي هي اول (١) اسباب الطلب لكل مطلوب فلا بد ان تكون من قبيل سوانح غير مطووبة يهتدى بها الى طلب المطلوب -

وقد كان من القدماء من يسمى الاستفادة من المعارف والعلوم بروية وطلب تعلما وتعلما ذميا اي اراديا قصديا فيقول ان كل تعليم وتعلم ذهني فبمعالم سابق فكأنه كان يسمى ما فصلناه في التسمية الى المعرفة والعلم كله علما ولكل من السانح والمطلوب اسباب موجبة للسوانح والاصابة تحصل بحصولها وتتعذر بفقدها واسباب معوقة لها وما نعة عنها بفقدها يكون النيل والاصابة وبوجودها يكون التعذر والفقد لكن ليس الاسباب كلها علوما ومعرف والذى نذكره الآن من جملتها ههنا اسباب الطلبي منهادون الحاصل بغير طلب .

فنقول ان المستفاد من المعارف والعلوم بقصد وطلب يكون طلبه من جملة (١) اسباب حصوله واستفادته لاحالة لانه يحصل ويستفاد اذا طلب للمعارف والعلوم السابقة للجهولات اسباب لطلبها والطلب من اسباب اصابتها فاما كيف يكون المجهول المطلوب معروفا او معلوما فهو لان المعرفة كما تقدم القول بها على وجوه كلية وجزئية ذاتية وعرضية عامة ناقصة وتامة خاصة جنسية ونوعية والمطلوب يعرف من جهة منها ويجهل من جهة اخرى فيعرف معرفة كلية ويجهل معرفته الجزئية ويعرف معرفة عرضية ويجهل معرفته الذاتية وبالعكس ويعرف معرفة جنسية ويجهل معرفته النوعية وذلك للجهل بالمعنى الخاص الفصلى الذى به تكمل المعرفة الناقصة الجنسية وتصير تامة نوعية كما نعرف من شخص ما انه جسم ونجهل كونه ذاتى نفس او غير ذاتى نفس وحساسا او غير حساس وناطقا او غير ناطق وكما نعرف منه انه حيوان ونجهل كونه ابيض او اسودا وذكرا وانثى وكما نعرف منه انه ابيض ونجهل كونه مربعا او مدورا ونعرفه من حيث هو فى جماله ونجهله فى خاصته وشخصه وبازاء كل معرفة وجهل سبيل يأخذ انذهن فيها من الجهة التى عرفت وينتهى الى الجهة التى جهلت فيعرفها وعلى مثل هذا تتكرر الجهات فى العلم ويكون فيها العلم والجهل فيكون العلم والمعرفة السابقان سببين للعلم والمعرفة المستفادين وتم سببتهما بالطلب ومعرفة السبيل المسلوكة بالطلب فيجب عن ذلك حصول المطلوب واستفادته لاحالة .

وقد كان من القدماء من جعل هذا شكافقال كيف يطلب المجهول وهو لا يعرف وما لا يعرف لا يهتدى الى طلبه وان عرف فلا حاجة الى طلبه .

وقيل فى ذلك اجوبة فمنها ان التعلم تذكر والمطلوب (٢) كعبد آبق يعرفه صاحبه وقد ذهب عنه حتى اذا انتهى الى موضعه بالطلب عرفه بالمعرفة الاولى ولولاها لم يعرفه اذا انتهى اليه فان من يطلب ما لا يعرفه لا يعرفه اذا انتهى اليه ولا يفرق بينه وبين غيره فالجهل لذلك نسيان العلم (٣) تذكر وجاء بعده من استنقض هذا

(١) ن - جهة (٢) كذا - فى قط - وفى - لا - تذكر والمعلوم - ونعل الصواب تذكر المطلوب - او المعلوم - ح - (٢) لا - والتعلم

و نقضه بما لا نطول بذكره الآن وهو غير موضعه وقال لا بل يعرف من جهة التصور ويجهل من قبيل التصديق أي من قبيل العلم وقيل أيضا أنه لو أخذ أخذ (١) في يده اثنين وقال لمسؤول اتعلم أن كل اثنين زوج فقال اعلم قال فهذا الذي في يدي زوج او فرد فقال لا اعلم فقال له هو ذا هو اثنين وما علمت أنه زوج وكنت تعلم أن كل اثنين زوج فاجيب عن ذلك وقيل علمته كلياً وجهات معرفته الجزئية ولم يزد على ذلك ولم يذكر حال الجهل والمعرفة بالمطوب الواحد من قبل المعرفة والتصور فقط بجهة وجهة ولا الجهل والعلم بجهة وجهة من قبيل العلم وقد عرفت هذا التفصيل من قبيل المعرفة وتعرفه في موضعه من قبيل العلم فلنذكر الآن الطرق والقوانين التي بها تستفاد المجهولات بالطلب .

منقول أن طالب الوقوف على مجهول يروم استفادته بالطلب فمطلوبه منه معرفته او علمه والسبيل المؤدى الى اعلام المجهول قد سمي قياساً والحقيقي التام صنف منه قد سمي برهانا وسيأتى الكلام عليهم .

واما السبيل المؤدية الى المعرفة المطاوعة فكثيرة بحسب تكثر جهات المطلوب في المعرفة والجهل فمنها ما يكون باحصاره عند الحس كمن يسئل عن لون زيد فيقرب الى بصره فيعرف أنه ابيض وهو مطلوبه او عن كيفياته الملموسة (فيقرب ٢) الى حس لمسه فيدرك منه مطلوبه او يسئل عن لفظ ما او صوت فيؤدى بالقول الى سماعه او عن رائحة فتقرب الى شمه او عن طعم فيوصل الى مذاقه وذلك كله بعد طلب ومنها ما يكون بالتمثيل كمن يسئل عن لون فيقال هو مثل هذا وكذلك عن طعم ولمس وصوت ورائحة فيكون وان لم يحضر الشيء المطلوب عند الحس فقد احضر نظيره وحصل منه عند الذهن ما كان يحصل من ذلك لو حضر ومنها ما يكون بتنبيه النفس والاذكار كمن يسئل عن الغضب فيقال له هو ما شعرت به من حالك وقت كذا ومثل ما تشعر به في وقت كذا وكذلك عن الفرح والعلم والمعرفة والهم والغم وانية النفس وحدثها واشباه ذلك ومنها ما تعرفه بطرق استدلالية وتصرفات فكرية كما تعرف بانى هذا البيت وأنه انسان ومنها ما تعرفه (١) لا - احد - (٢) ليس في لا -

من مخبر يخبرنا ومعلم يعلمنا بالدلالة اللفظية كما نعرف سقراط وارسطو طاليس وفلاطون واوليقدس والذي نعرفه بطريق الاستدلال او من اعلام المخبر فانما نعرفه اذا كنا عرفنا مثله بالجنس ونعرفه بذلك عند الاستدلال والاخبار معرفة جنسية او بالنوع ونعرفه بذلك معرفة نوعية او بالصنف ونعرفه بذلك معرفة صنفية ولا نعرف جنس ما لا نعرف له مماثل بالجنس ولا نوع ما لا نعرف له مماثل بالنوع ولا صنف ما لا نعرف شبيهه او مثله بالعرض ولا نفهمه من قول مخبر ولا نقف على حقيقته بساذج الاستدلال فان الالفاظ المقولة لا يستفاد منها بالذات معرفة مجهول اللهم الا بالعرض لانها انما تنبه وتذكر بمعلومات وتخطرها ببال السامع العارف لها فيتعرف بتلك المعاني معاني اخرى فتكون المعاني هي التي افادت معرفة بالمجهول والالفاظ بالعرض من حيث دلت على المعاني ومنها ما نعرفه بمعرفة اشياء هي اجزاء حقيقية وهي مؤلفة منها ومعرفة صورة تأليفه منها حتى اذا اتنا محصول المعرفة بواحد واحد منها مع هيئة التأليف الذي فيها كان ذلك بعينه هو محصول المعرفة بتلك الحقيقة المؤلفة منها وهذا الصنف يخص مركبات الحقائق دون بسائطها ومفرداتها ومن التعرف الطلبي ما يكون بتصفية الذهن واخلائه (١) وصرفه عن جميع ما ذكر من وجوه المعرفة وتوجيهه الى المطلوب بكنهه والفاءة عن كل شيء غيره حتى ينجح الى عين عقله فتدركه ذاته بذاته من غير دليل ولا واسطة ولا آلة ونسبته الى ذات النفس المدركة كنسبة الاصغاء الى الاذن التي هي آلتها في السمع والتحديد الى العين التي هي آلتها في الابصار كما ستعلمه في علم النفس .

الفصل العاشر

في الاكتساب والاولى من المعارف والعلوم

ولان الاستفادة المقصودة للمعارف بالطلب انما تكون بمعرفة سابقة كما قيل لا محالة فهذه المعرفة قد تكون سببا موجبا للطلب ومنهبا عليه ولا تكون سببا موجبا

للاصابة وقد تكون سببا موجبا للنيل والاصابة والمعرفة التي هي سبب الطلب دون الاصابة فهي عامة لسائر المعارف المطلوبة كما قيل وانما التي هي سبب موجب للاصابة فهي صنف خاص يتعرف مركبات (١) الحقائق فان معرفة المركبات لا تتم دون معرفة بسائط التركيب مع صورة التركيب كما ان المركبات لا توجد دون وجود بسائط التركيب مع صورة التركيب كذلك لا تعرف دون معرفتها بل معرفة البسائط وصورة تركيبها اذا حصلت مجتمعة كانت بعينها معرفة الشيء المركب وليس كذلك معرفة الشيء بجهة منبهة على الطلب وهذا الصنف من المعارف هو المخصوص بالتعرف الاكتسابي لانه كسب معرفة بمعارف وما سواه ليس كذلك بل اذا كان فهو سبب بعيد للاستفادة ولا تتم الاستفادة بالمعرفة المنبهة على الطلب فقط لكن وبالطلب من الطريق المؤدية الى نيل المطلوبات وبهذه المعرفة المذكورة على هذا الشرط تتم المعرفة بالشيء المطلوب وتحصل بتامها. والحقيقي منها هو ما يكون على ما قيل ببسائط المركب وصورة تركيبه وهو المسمى حدا وهو الذي يعرف المطلوب باوصافه الذاتية وقد يشبه بما يسمى رسما وهو تعريف الشيء بصفات عارضة لازمة او لاحقة ليست هي اجزاء لحقيقته والاول يفيد معرفة حقيقية ذاتية والثاني يفيد معرفة عرضية ومحصل هذين هو الذي يسمى بالمعرفة الاكتسابية وما عداهما من المعارف كمحصل المشاهدات الحسية والادراكات الذهنية والاطلاعات العقلية تسمى اولية لان السبب القريب الموجب للعرفه فيه ليس معرفة اخرى لكن وجه آخر مما ذكر وان كان للعرفه في محصله عليه ما بالعرض وليس تبلغ الى ان تكون موجبة له ايجابا ذاتيا مثل هذا وقد يضاف اليهما التعريف التمثيلي لانه تعريف معنى بمعنى غيره وبينهما فرق فالمعارف كلها اما اولية لم تفدها معرفة قبلها واما اكتسابية افادها غيرها من المعارف وكذلك العلوم منها اولية لم تستفد بعلوم قبلها وانما الحكم العلمي يبدو في متصوراتها من الذهن ابتداء اوليا ومنها اكتسابية يوجب الحكم العلمي عند الذهن في متصوراتها غيرها من العلوم فكل معرفة وعلم اما اولي واما

اكتسابي .

وقد رد قوم على قسمة المعارف والعلوم (الى - ١) الاوليات والاكتسابيات وقالوا انه لا اوليات في العلوم والا فن الذي يذكر في اول وجودنا في الدنيا كنا نعرف شيئا من الاشياء او نعلم علما من العلوم كأنهم فهموا من الاوليات انها غير مستفادة وانما هي موجودة في الغريزة وانت فقد عرفت ان الاوليات قد تستفاد والفرق بين المستفاد والمكتسب في هذا الموضع هو انه ليس كل مستفاد يكتسب وكل مكتسب مستفاد قالوا ولما لم تكن اوليات لم تكن اكتسابيات وقالوا ايضا ولو كانت اوليات واكتسابيات لقد كان لا يكون كل علم ومعرفة اما اوليا واما اكتسابيا بل قد يكون منها ما ليس باولي ولا اكتسابي .

وكأنهم في هذا القول لم يفهموا من الاولى ما قررناه من انه غير الاكتسابي من المعارف والعلوم بل فهموا من الاولى ما به يكون اكتساب المكتسب وهو اول في ترتيب الكاسب والمكتسب وليس قبله ما يكتسب به فكان الاولى في مفهوم هذا اوليا للاكتسابي والاكتسابي اكتسابيا بالاولى وقد يكون لعمرى من المعارف والعلوم ما لا يكتسب ولا يكتسب به غيره كعرفة البسائط التي هي مفردات الحقائق في وجودها ولا هي مركبة ولا موجودة في التركيب فانها لا تكتسب ولا يكتسب بها وانما تكتسب معرفة المركب ببسائطه وهذه غير مركبة الحقائق فلا تكتسب المعرفة بها ولا هي بسائط تركيب هي اجزاء حقائق الاشياء فلا تكتسب بها معرفة على هذا الوجه وكذلك قد يجوز ان يكون في العلوم ما تحكم به البداهة العقلية حكما صادقا متيقنا بغير حجة فلا يكون اكتسابيا ولا يحتاج به على شيء فلا يكون اوليا على ما عنوا وهذا ليس بغلط في العلوم ولا في المعارف بل لعله مغالطة لفظية من قائله او اختلاف في وضع التسمية والقسمة بحسبها فان هؤلاء عنوا بالاولى شيئا وهو انه الذي يكتسب به غيره ولا يكتسب بغيره ونحن عينا شيئا آخر وهو انه الذي لا يكتسب بغيره سواء اكتسب به غيره او لم يكتسب وعلى معناهم فقد يكون من المعارف والعلوم ما ليس بكاسب

ولامكتسب- ولعمري ان المعارف والعلوم كلها تستفاد وتستحصل بعد ما لم تكن وليس ذلك هو اكتسابها وانما الاكتساب هو استفادة علم بعلم ومعرفة بمعرفة متقدمة عليها تقدم السبب على السبب ولا بد في ذلك من علم اولى لا يستفاد بعلم ومعرفة اولى لا تستفاد بمعرفة اولى وتكون تلك اوليات لاحالة وهذه اكتسابيات ولان التعريف بالالفاظ مما لا تكاد تتبرأ منه في شيء من المعارف الاستدلالية الكائنة بتحاورة الانسان ذهنه وتصرفه بفكره اذ تكون لازمة لها في كل خطوط منها بالبال فكيف التي تكون بالاستعلام والاعلام من مخاطب ومعلم يستدل على مطالبته ويدلنا على ما في ضميره من الاجوبة لها بالفاظ مسموعة او باشارات محسوسة وكنايات تدل على الالفاظ فلذلك نحتاج الى ان نعلم مع ما نرويه من معرفة وجوه اكتساب المعارف دلالات الالفاظ ومواقعها ايضا .

الفصل الحادى عشر

في الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات

فلما أخذ الآن في ذكر وجوه استفادة الاكتسابيات من المعارف دون الاوليات من حيث تجرى على الالفاظ وتبدأ اول في المفاوضات والمحاورات في التعليم والتعلم . فنقول ان من الالفاظ الفاظ تقال لتعرف بها المعاني التي هي اسماء موضوعات لها على سبيل التنبيه والتذكير بما هو معروف منها اذ اللفظ لا يفيد بنفسه معرفة بمجهول على ما قيل ومنها ما يقال لتعرف بها الفاظ اخرى موضوعات للمعاني التي هي ايضا اسماء موضوعات لها ومنها ما يقال لتعرف بالمعاني التي هي اسماء موضوعات لها بمعاني اخرى غير التي هي موضوعات لها والتعريف الاول فهو التعريف العام لسائر الالفاظ من حيث هي الفاظ فان اللفظ انما هو لفظ لانه يدل بمسموعه على معنى ومفهوم هو اسم موضوعاته كتعريفنا زيدا والانسان بلفظة زيد او الانسان .

واما التعريف الثاني فانه تعريف يعرض للالفاظ في بعض احوالها وذلك في تعليم الاصطلاحات اللغوية وتفسير بعضها ببعض ونقل بعضها الى بعض كتعريف العقار

العقار بالنحمر والبشر بالإنسان بل والالفاظ الفارسية بالعربية والعربية بالفارسية او غيرها من اللغات .

واما التعريف الثالث فانه مما لا يعرض للالفاظ عروضاً اولياً وانما هو اولاً للمعاني التي هي موضوعها وبها والالفاظ ثانياً ومن اجل المعاني حتى انه لو توهم خلو المعاني عن الالفاظ وتبرئها عنها لما كان ذلك قادحاً في هذا الصنف من التعريف ولا مفسداً له ولو اخلت الالفاظ عن المعاني لما صح وجودها فيها بوجه من الوجوه وهذا هو التعريف الاكتسابي المخصوص تعليمه بهذا العلم كتعريف الانسان بالحيوان الناطق المائت والحيوان بالجسم المقتضى الحساس المتحرك بالارادة فمنه التعريف بالحد ومنه التعريف بالرسم ومنه ما يكون بالتمثيل فلنشمع الآن القول في كل واحد من هذه ونشتغل به دون غيره مما لامد حل له في هذه الصناعة .

في الحد

اما الحد فانه قول معروف بجملة لشيء واحد هو المحدود لدلالته بمفردات الفاظه على آحاد معانيه الذاتية التي هي اجزاء مقومة لحقيقته والمعاني الذاتية للشيء هي جنسه وفصله او فصوله على ما قرر كالحيوان والناطق للإنسان فالاشياء المحدودة هي الاشياء التي لها اجناس حقيقية وفصول ذاتية مقومات لهوياتها ولاجنس لما لفصل له فان الجنس هو المعنى الذاتي المشترك لمختلفين بمعاني ذاتية او الذي به المعرفة الذاتية العامة المناقصة التي خصوصها وتماها بالفصل او الفصول الذاتية ولافصل لما لا جنس له فان الفصل هو المعنى الذاتي الذي به تختلف الاشياء المتفقة في معنى الجنس او هو الذي به تتم المعرفة المناقصة الذاتية وهي المعرفة الجنسية واما البسيط الحقيقة الذي لا جنس ولا فصل له فانه لا يعرف منه الحقيقة واحدة يدل عليها اللفظ بمفهوم واحد غير متكرر ومثل هذا فلا حد له اذ كان الحد قولاً يدل بمفردات الالفاظ على آحاد معاني ذاتية هي اجزاء مقومة لحقيقة المحدود وهذا الاجزاء مقومة لحقيقته فيكون الحد قولاً واحداً مؤلفاً من الفاظ يدل بجملة على حقيقة واحدة مؤلفة من حقائق ويدل على كل واحدة من بسائط

حقائقه بلفظة من تلك الالفاظ والثناء الحد في مسموعه من مفردات الفاظه محاذ
للائام تلك الحقيقة في المفهوم من مفردات حقائقها وتلك الحقائق المفردة التي
تلتئم منها حقيقته هي جنسه وفصله وفصوله وتلك الالفاظ المفردة هي الدالة على
واحد واحد منها -

في الرسم

واما الرسم فانه قول معرف بجملة لشيء واحد هو المرسوم لدلالته بمفردات
الفاظه على اوصاف له يتميز بها عن جميع ما عداه تميزا عرضيا والاشياء المرسومة
هي التي لها اوصاف مشتركة مع غيرها اما ذاتية واما عرضية واوصاف عرضية
يختص ويتميز بها عن جميع ما سواه فلو كان من الاشياء ما ليس له اوصاف
مشتركة لاذاتية ولا عرضية لم يكن له رسم سواء كان له اوصاف خاصة
اولم تكن او كان منها ما ليس له اوصاف عرضية يتميز بها عن جميع ما سواه
ان كان يوجد شيء بهذه الصفة فلا رسم له ايضا سواء كان له اوصاف مشتركة
اولم تكن -

في التمثيل

واما التمثيل فانه تعريف الشيء بنظائره واشباهه والكلى المعقول بجزئياته
واشخاصه ومحسوساته اما التعريف بالنظائر فهو تعريف الشيء بمشابهته لشيء
واحد في كل حال وذلك هو نظيره وان خالفه في اوصافه باقلية او اكثرية وشدة
اوضاعه كتعريف العقل بالنور والتعريف بالاشباه هو انتظام التعريف من
مشابهات عدة ومخالفات لاشياء كما تعرف الارادة الملكية بانها كرادتنا في معرفة
الفاعل بالفعل الصادر عنه والرضا به ويخالفها فيما به يشبه طبيعتها وهو صدور الفعل
من الفاعل على نهج واحد لا اختلاف فيه فيلتئم التعريف من مشابهة طبيعتها
وارادتنا ومخالفتهما .

واما تعريف الكل بجزئياته واشخاصه والمعقول بمحسوساته فكما يعرف الجنس
بانه كالحوان والنوع بانه كالانسان والشخص بانه كزيد والمثلث بانه كهذا

المخطوط وفائدته الكبيرة هو ان يورد تبع الاقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم فيكون مفهوما لضمونها لا متما لمفهوما بايناسه (١) الذهن بما عذب من الفاظها وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها وجمعه له متفرق معانيها وهو كثير النفع في التعاليم لتقريبه على المتعلمين وتخفيفه عن المعلمين ومع ذلك فقلما تحتاج اليه الاذهان القوية او تلتفت عليه الغرائز الذكية خصوصا اذا ارتاضت في العلوم وتمرت في الفهم والتفهيم والعلم والتعليم ويعدونه (٢) كلفة وهذرا في الاقاويل المعرفة .

وانما يلاحظون المعاني على كليتها ويجردونها في معقولاتها كما نراه من حال الفضلاء من المهندسين يتفادون في مسائلهم احسن مفاوضة وهم يلحظون ما فيه مفادهم باذهانهم ولا يتعرضون لتمثيل بتخطيط وتشكيل اللهم الا فيما امكن في الدقة والاشكال وكان غريبا من اذهانهم مستعصيا على افهامهم وانما يعتضده في اكثر معارفهم الضعيفوا الاذهان القليلوا الرياضة والتمرن في العلوم فلذلك يكثر استعماله في الخطب والاشعار التي يخاطب بها جمهور الناس ومن لا انس له بالاقاويل الحكيمة فانه لا يناسه اياهم بمفهومات الاقاويل وتقريبها من اذهانهم يروج عليهم ما لا يتحققونه من صدقها وكذبها على ما ذكره في العلوم فيكون افضل الاقاويل المعرفة هي الحدود لانها تفيد المعرفة الذاتية التامة وانقص منها الرسوم لانها انما تفيد معرفة عرضية او مشوبة بالعرضية لانها تتمم الذاتية الناقصة بالعرضية المأخوذة من الاعراض والواحق وانقص منها كثيرا التمثيلات لانها لا تعرف بنفسها ولا تفيد معرفة ذاتية ولا عرضية وانما تورد في الواحق الاقاويل المعرفة ومعها لتسهيل سبيل الافادة والمعونة عليهما والكل منها منفعة بحسبه وموضع لا تسغنى عنه فيه ومن كل واحد منها ما هو افضل منه ومنه ما هو انقص ولها قوانين وشروط وخواص تتم بوجودها فضيلة الافضل وبعدها نقيصة الانقص .

الفصل الثاني عشر

في الصحيح - ج - والتام والتاسد

والتاقص من اصناف الاقويل المعرفة

اما الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم والتمثيلات فهو ما كان مع ما ذكر من شروطه ما يشتمل عليه من المعاني اعرف من الشيء الذي يعرف بها اما في نفسه واما عند المعرف واما من الوجهين جميعا حتى تكون المعرفة بها على رتبتيها التاليفي موجبة لمعرفة الشيء الذي يعرف بها وحتى لو كانت المعاني الذاتية للشيء كجنسه وفصله ليست اعرف منه لكان تعريفه بها تعريفا خطأ لانه لا يبلغ الغرض المقصود في التعريف وما ترتبت فيه مفردات الالفاظ المؤلفة ترتيبا يتقدم فيه الاعرف فالاعرف ان كان لها تقدم وتأخر في المعرفة حتى يكون تصورهما عند الذهن مقرر الترتيب الانتقالي في المعرفة عند السامع على ما هو عليه عند القائل ومن هذا يعلم وجوب تقديم الاعم فيها على الاخص كالحيوان على الانسان لأن الاعم اعرف من الاخص واسبق الى الذهن فان المعرفة العامة جزء المعرفة الخاصة وكما ان اجزاء الموجود اقدم حصولا منه في الاعيان كذلك المعنى التاقص الجنسي والمعنى المتمم الفصلي اسبق حصولا للذهن من المعنى التام النوعي كن اراد معرفة حقيقة الانسان الذي هو حيوان ناطق فانه لا بد له ان يتقدم اولا فيعرف ما الحيوان وما الناطق وليس يفتقر في معرفة الحيوان او الناطق الى معرفة حقيقة الانسان ويعلم منه ايضا وجوب تقديم الجزء على الكل في المعرفة لان الجزء اعرف من الكل فان من اراد معرفة الانسان الذي هو مثلا من نفس وبدن فلا بد له ان يتقدم اولا فيعرف كل واحد من النفس والبدن ومن اراد معرفة البدن الانساني الذي اجزاؤه الاول من الاسطوانات الاربع فلا بد له ان يتقدم اولا فيعرف كل واحد من الاسطوانات الاربع وما كان تأمله من الفاظ مشهورة صريحة الدلالة عند المعرف حتى لا يتأخر تصور مفهومها عن تخيل مسموعها ويحسن تبديل الفاظها ايضا الى الاعرف عند المخاطب من الاعرف عند غيره .

واما

واما الفاسد الناقص من سائر ما كان بخلاف ذلك مثل ان يعرف فيها الشيء بمساويه في المعرفة او بما هو اعرف منه ومتأخر عنه في المعرفة او لا يعرف الا به او يقدم الاخص فيها على الاعم او غير الاعرف على الاعرف او بان يذكر فيها الالفاظ المجازية والاستعارية والمشاركة كما لو قيل في تعريف السواد انه اللون المضاد للبياض فعرف السواد بالبياض وليس فيها ما يستحق ان يعرف بصاحبه لتساويهما في المعرفة او كما لو عرفت النار بانها الجسم الشبيه بجوهر النفس والنار اعرف من جوهر النفس وكما لو عرفت الشمس بانها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يعرف الا بالشمس اذ هو زمان طلوع الشمس وكما لو عرف العشق بانه افراط المحبة وجنسه المحبة وفصله الافراط فهو المحبة المفرطة وكما لو قيل في تعريف الشمس انها عين النهار او في تعريف الارض انها ام الكوان وتلك الفاظ (١) مجازية استعارية وافضل الحدود من جملتها ما كان مع استيفائه لسائر الاوصاف الذاتية من غير اخلال ولا تكرار الى اعلى آحاد معانيه من الاجناس والفصول باسماء تدل على حقائقها في وضعها الاول ان كانت جلية الحقائق كما تدل على المثلث بانه شكل يحيط به ثلاثة خطوط (٢) وان لم تكن جلية عند المعرف فبالفاظ تدل عليها بلاوازمها الا لزم لها وخواصها الاخص والالحق بها اذ كانت معروفة واعرف منها كما تدل على نفس الانسان بالنطق الذي هو اخص افعالها والزمها لها وعلى خاصية مغناطيس بجذب الحديد فان ذلك لتعذر الاسماء الدالة على حقيقة النفس وحقيقة تلك الخاصة بوضع خاص وتعذر الاسماء لها في خاصيتها لتعذر معرفتها بذاتها وحصول معرفتها بلاوازمها وخاصيتها والحدود الحقيقية انما هي ما كانت على الوجه الاول واما هذه رسوم واشبه بالرسوم .

والناقص منها فما اخل بوصف او اوصاف ذاتية اقتصارا على تمييز المحدود عن غيره دون تمييز حقيقته بمقوماتها كما لو حد الانسان بانه جسم ناطق وحذف منه ذو نفس حساس متحرك بالارادة اعتمادا على انه لاشيء غيره جسم ناطق .

واعلم ان الحدود لا يتوجه فيها بقصد اول الى التمييز بالافصاف المشهورة وانما يتوجه فيها الى تقرير الافصاف الذاتية التي مجموعها حقيقة المحدود في النفس فان تلك هي المعرفة وانما التمييز لاحق بها ضرورة فان بمعرفة حقيقة الشيء يعرف ان كل ما ليس تلك حقيقته وتلك اوصافه ليس هو هو ولو قصد للتمييز بنفسه لقد كان فيه الخطأ من وجهين .

احدهما ان ذلك المقصود لا يتم في شيء من الاشياء الالبعرفة سائر الاشياء حتى لا يبقى منها شيء واحد لا يعرف ويعتبر سائرهما فلا يوجد فيها ما يشاركه في تلك الافصاف المميزة فيتحقق حينئذ تميزه بتلك الافصاف واما في التعريف التام فلا يحتاج في معرفة المقصود الى معرفة شيء غيره وغير اوصافه ويعلم مع ذلك انه قد يميزها عن كل شيء غيره من جهة العلم بان كل ما يشاركه فيها ولا يميز عنه بشيء منها فهو هو والآخر ان قصد المعرفة التامة يلزمه التمييز وقصد التمييز لا تلزمه (١) المعرفة التامة والناقص موجود في التام والتام غير موجود في الناقص او ما جعل فيه عوض الجنس عرض عام كما لو قيل في حد الانسان انه المشاء الناطق او المتمكن الحساس الناطق او بان يذكر فيه فصل الجنس عوض الجنس لانها كثير اما يشتبهان وهو من قبيل حذف شيء من الذاتيات ايضا كما لو قيل في حد الانسان انه الحساس الناطق او قدمت الفصول فيها على الاجناس كما لو حد المثلث بانه ثلاثة خطوط محیطة بشكل وهو شكل يحيط به ثلاثة خطوط .

وافضل الرسوم من جعلتها ما كان فيه اوصاف ذاتية وافضلها ما كان الذي فيه منها اكثر كما يرسم الانسان بانه جسم ذو نفس حساسة محركة بالارادة منتصب القائمة وافضلها ايضا ما كان الذي فيه من الافصاف الذاتية اجناسا لا فصولا كترتيب الجنس فيه في موضعه في الحد والوصف العرضي موضع الفصل كالحیوان المنتصب القائمة لا كالحساس وما قدم فيه الذاتي من الافصاف على العرضي كالحیوان المنتصب القائمة ايضا في رسم الانسان والطائر الابيض اللون الواحد الشخص في رسم الققنس (٢) وان كان كل واحد من الابيض اللون

والواحد الشخص اعم وقوعا من الطائر والجسم النباتي الاحمر اللون العديم الورق في رسم المرجان وان كان عدم الورق وحمرة اللون فيه اعرف من انه جسم نباتي وما كانت فصوله خواص لا اعراضا وكانت الزم لذات الرسوم والحق به .

واما ما ليس فيه اوصاف ذاتية فافضله ما كان فيه عرضي عام نظير عموم الجنس وخاص كالفضل كالشاء المنتصب القائمة او الضاحك للانسان والا نقص منها ما كان بخلاف ذلك اعني ما ليس فيه وصف ذاتي كما لو رسم الانسان بانه المشاء ذو الرجلين وما فيه من الذاتيةات اقل ايضا فانه انقص مما فيه منها اكثر كرسم الانسان بانه الجسم المشاء ذو الرجلين فانه انقص من رسمه بالجسم الحساس المنتصب القائمة وما يقدم فيه العرضي على الذاتي في الترتيب كما لو قيل في رسم الانسان انه المشاء الحساس المنتصب القائمة .

الهمم الا ان يكون العرضي اعم من الذاتي فانه يقدم لعمومه حينئذ فان التقديم بمقتضى العموم في الرسوم اولى منه بمقتضى الذاتية وان كان يكون رسما ناقصا لجعله العرضي اصلا وكالاصل والذاتي لاحقا وفرعا والذي فيه من الذاتيةات فصل او فصول انقص من الذي فيه منها جنس كذى النفس المحركة بالارادة المنتصب القائمة فانه انقص من الجسم الحساس المنتصب القائمة وما كانت فصوله اعراضا عامة متداخلة يميز باجتماعها انقص مما فصوله او فصله الاخر خواص او خاصة تامة التمييز كالجسم المشاء ذي الرجلين فانه انقص من الجسم الضحاك وما كانت فصوله ابعدا زوما لذات الرسوم فانه انقص من الذي فصوله الزم له والحق به كالحیوان المنتصب القائمة فانه انقص من الحيوان الضحاك او القابل للعلم وافضل التمثيلات من جعلها اما فيما كان من النظائر فبنظير اعرف واقرب كالنور للعقل ومن الاشباه التي هي اوصاف مماثلة لا ووصاف المتمثل عليه لا يخالفها بشدة ولا ضعف ولا كثرة ولا قلة وانما يخالف المتمثل عليه كل واحد مما يمثل عليه باوصافه بمجموع الصفات لا بما يشاركه (١) فيه من الصفات وان كان خالفه في ذلك

(١) هامش - لا - الصفات فيه من احادها

بأقرب المخالقات واشبهها كما يمثل به من الإرادة الملكية والانسانية فان الشعور المشترك وان لم يكن واحداً تماماً إلا في الإرادتين فهو الأقرب حداً والاشبه وأما فيما كان من تعريف الكلّي بجزئيه والمعقول بحسوسه فإن يكون ذلك الجزئي المحسوس أعرف جزئيات ذلك الكلّي المعقول واتمها في معقوليته مثل ان يتمثل على الحيوان بالإنسان وفرس لا يعتقد مغرب ولا بالقنص وعلى المربع بما ظهر للحس تساوى اضلاعه وشدة تقاربها لا بما ظهر فيه اختلافها وتفاوتها . وانقصها ما كان بخلاف ذلك أما فيما كان من النظائر فما كان بنظير البعد من المعرفة كالتمثيل على النفوس المفارقة بالجن ومن الاشياء فما كان بأوصاف بعيدة المشابهة لأوصاف المتمثل عليه كالتمثيل على النفس في البدن بالربان في السفينة وبالملك في المدينة .

ومن تعريف الكلّي بجزئيه والمعقول بحسوسه فما كان بجزئي هو أبعد الجزئيات من المعرفة وانقصها في معنى معقولية الكلّي كالتمثيل على الحيوان بالقنص وعلى المربع بما ظهر للحس اختلاف اضلاعه وشدة تفاوتها .

وبالحكمة فان المعرفة تكون ذاتية او عرضية واكتساب الذاتية يكون بالاقاويل المؤلفة من أسماء المعاني الذاتية اعني الحدود واكتساب العرضية يكون بالاقاويل المؤلفة من أسماء المعاني العرضية اعني الرسوم والتمثيلات ومحصول التمثيلات يرجع الى محصول الرسوم لان المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة اوصاف عرضية ومنها تلتئم الاقاويل التمثيلية فأفضل الحدود ما اشتمل على سائر الاوصاف الذاتية بترتيب يتقدم فيه عامها على خاصها واعرفها على ما ليس بأعرف ودل بالفاظ معروفة مألوقة عند المعرف واختصر الالفاظ مع استيفاء المعاني ليكون اسهل حفظاً وفهماً باستعماله الفاظ تدل على كثير من الاوصاف بالتضمن والاشتمال كالحيوان اذا استعمل في حد الإنسان عوضاً من الجسم ذي النفس الحساسة وما عداه فهو ناقص فاسد ونقصه وفساده إنما هو بقدر اختلافه بما ينحل به من ذلك وأفضل الرسوم ما كان اشتماله على ذاتيات أكثر وأعم وعرضياته ألزم وأعرف وما

وما خالفه فهو ناقص وفاسد ونقصه فساد به قدر خلافه ومبداً ثمة .

الفصل الثالث عشر

في القسمة والتحليل والجمع والتركيب

المعينة على اكتساب الاقوال المعرفة

قد ينتفع في تحصيل الاقوال المعرفة بتصرفات عقلية في قوانين تعليمية هي جمع وتفريق وجودي ذهني لما يتصرف العقل فيه ويتوصل اليه به (١) اما الجمع فهو اكتساب المفردات المتكثرة الدورات وحدة عرضية وهو على وجهين تأليفي وتركيبى والتأليفي هو الذي آحاده متميزة في اجتماعها كل عن صاحبه عقلاً وحساً كالعسكر من آحاد الرحال والقول من آحاد الانقاط والتركيبى هو الذي تختلط آحاده وتتحد اجزائه ولا يدرك كل منها على حياته كتركيب بدن الانسان من اخلاطه والاخلاط من اسطقساتها والتأليف ضربان ذهني ووجودي والذهني كتأليف عموم المعنى الكلى من جزئياته كالجنس من انواعه والنوع من اشخاصه واما الوجودي فهو كتأليف الشئ من اجزائه المتشابهة وعبر المتشابهة كالبدن من العظم واللحم والدم والرأس والرجل والتركيب ايضا ضربان ذهني ووجودي اما الذهني فتركيب الانواع والحدود من الاجناس والفصول والاصناف والرسوم من الاجناس او من اصناف اعم مع الاعراض والخواص والوجودي ضربان طبيعي كتركيب بدن الحيوان من اخلاطه واخلاطه من اصولها واسطقساتها وصناعي كتركيب السكنجيين من الخل والعسل فليس في هذه يظهر آحادها متميزة في الاعيان في تركيبها كما تظهر مفردات التأليف في تأليفها والتفريق فهو تكثير الوحدات العرضية وتمييز الآحاد الاحتمالية الاختلاطية التركيبية والتأليفية فان وحدة الواحد قد تكون ذاتية كالواحد بذاته وهو يته ولا تقبل تكثيرا (٢) بوحده وقد تكون عرضية كالوحدة الجنسية المشتملة على كثرة صنفية ونوعية وشخصية والوحدة النوعية المشتملة على كثرة صنفية وشخصية والوحدة الاتصالية المشتملة على كثرة اتصالية

وهو ايضا على ضربين تفريق احاد التأليف ويسمى قسمة وتفريقا وتمييز آحاد التركيب ويسمى تحليلا والقسمة على ضربين قسمة كلية الى جزئياته وقسمة كل الى اجزائه .

وقسمة الكلية الى جزئياته على ثمانية اضرب قسمة جنس الى انواعه كقسمة الحيوان الى الانسان وغيره وقسمة نوع الى اشخاصه كقسمة الانسان الى زيد وعمر وغيرهما وقسمة جنس الى اصناف كقسمة الحيوان الى الطائر والساح والماشي وقسمة صنف الى اجناس تحت عمومه كقسمة الكائن الفاسد الى الجمد والنبات والحيوان وقسمة نوع الى اصناف تحت عمومه كقسمة الانسان الى التركي والبدوي وغيرهما وقسمة صنف الى اصناف تحت عمومه كقسمة الطائر الى آكل اللحم ولاقط الحب وراعى العشب وقسمة صنف الى انواع تحته كقسمة الطائر الى العقاب والغراب وغيرهما وقسمة صنف الى ماتحته من الاشخاص كقسمة البدوي الى زيد وعمر وغيرهما .

واما قسمة الكل الى اجزاء متشابهة كقسمة قطعة من ذهب الى اجزاء كثيرة وقسمته الى اجزاء مختلفة كقسمة بدن الحيوان الى اعضائه الآلية كاليد والرجل والرأس وغير ذلك فتكون كل قسمة لمقسوم ع-لى احد هذه الوجوه العشرة لاغير .

واما التحليل فهو مقابل التركيب وبعبارة مبتدئا مما انتهى اليه ومنتهيا الى ما ابتدأ به وما ضيا على سننه من غير تقديم ولانا خبرا ما في مقابلة التركيب الذي يكون في المعاني الكلية ويسمى تحليل الحد والرسم وان كان بالحقيقة متقدما على معرفة الحد والرسم حيث يكون تحليل الحد ودلتحصل مفردات الحد وذلك هو الذي يكون باعتبار المشاركات والمبائنات بين الاشياء حتى يتميز بذلك ما يعم من معانيها وما يخص كتحليل معنى الانسان الى الحيوان والناطق والحيوان الى الجسم المغتذى والحساس والمتحرك بالارادة وكذلك تحليل الجسم والمغتذى حتى ينتهي الى الاوائل التي لا تركيب فيها ولا مشاركة ولا مبائنة واما في مقابلة التركيب

الوجودى ويسمى التحليل بالعكس اما الطبيعى كتحليل بدن الانسان الى الاخلاط والاخلط الى الاسطقسات واما الصناعى فكتحليل السكنجيين الى الخل والعسل ومن كل واحد من هذه الانحاء ما هو الانفع الافضل والانفع اما مطلقا واما بحسب غرض دون غرض وقد يكون منها ما هو اقل نفعاً وفضيلة مطلقاً ومخصوصاً ومعرفة ذلك فقد اتم بالوقوف على مواقع الانتفاع بكل واحد منها خصوصاً فى الغرض الذى قصد بذكرها فى هذا الموضع وهو تحصيل ما يرام تحصيله من الاقويل المعرفة واكتسابها .

الفصل الرابع عشر

فى وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم

ولان الحدود معقولات مؤلفة من معان فتحصليها انما يتم بتحصيل المعانى المفردة التى تؤلف منها ومفردات الحقائق اما ان تكون بسائط مفردة فى وجودها وادراكها واما ان يكون وجودها وادراكها مع غيرها فى التركيب والبسائط المفردة فى وجودها وادراكها فلا حدود لها ولان تألف الحدود منها وانما تعرف بذواتها ويستوفى ذكر وجوه التوصل الى معرفتها فى غير هذا العلم .

وقد تعرف برسوم وصفات عرضية ونذكر وجوه التوصل الى اكتسابها وتحصيلها هاهنا واما البسائط الموجودة فى التركيب فهى وان كانت ايضا لاجود لها فان الحدود تؤلف منها وقد تدرك بذواتها ورسومها واصناف عرضية ولان الحدود تفيد المعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية فاكسابها يتم بالمعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية والافالاصول والمفردات اذا لم تعرف الا معرفة عرضية فما يعرف بالاصول لا يعرف ايضا الا معرفة عرضية لاذاتية .

مثال ذلك ان المعرفة الذاتية بالانسان انما تتم بان تعرف المفردات التى حقيقته مؤلفة منها كالحيوان والناطق معرفة ذاتية فكما انه من لم يعرف الحيوان والناطق لا يعرف الانسان كذلك من لم يعرفهما بذاتيهما لا يعرف الانسان بذاته وقصارى

المعرفة بالمحدود ان تكون كالمعرفة باجزاء حده التي عرف بها فاذا كانت المعرفة (١) عرضية فمعرفة المحدود بها لا تكون الاسرضية مثلها وانقص منها لانها بها فاذا كانت المعرفة بالحيوان والناسطق وان كانا ذاتيين الانسان عرضية فمعرفة الانسان بهما لا تكون الامثلها عرضية فاكتمساب الحدود انما يتم بحصول المعرفة الذاتية بالبساط التي الحدود وحقيقة (المحدود ٢) مؤلفة منها والمعرفة الذاتية للحقائق البسيطة سواء كانت مفردة في وجودها او موجودة في التركيب انما تحصل باطلاع النفس على كنهه حقا ثقتها اما بواسطة الحواس والآلات كما يدرك النور بالبصر وغيره بالحواس الاخرى واما بغير وساطتها كادراك المدرك لادراكه والمشتاق لشوقه والمحبة لمحبهه والعالم لعلمه وامثال ذلك الا ان المدركات بذواتها قد تكون مختلطة مجتمعة في المؤاف والمركب منها ولا يتميز للمدرك آحادها كما يدرك خاطا من سحق جسمين احدهما اسود كالأثمد ومثلا والآخر ابيض كالاسفيداج فان البصر يدرك منهما لونا واحدا هو الغيرة وان كان المدرك في الحقيقة انما هو مجموع لونين لائونا واحدا وانما يعجز المدرك عن التمييز فاذا احتمل بتدبير عقلي صناعي في تفریق اجزائهما وتمييز كل منهما عن الآخر رأى اللونين كالأعلى انفراده فصيح ان المرئي انما كان مجموع لونيها ولم يكن لونا واحدا بسيطا ولان كل محدود مؤاف الماهية او مركبها من حقائق وبسائط وتلك البسائط اما ان تكون ظاهرة متميزة كل على حياه فالذهن لا يحتاج الى تكلف تدبير صناعي في تمييزها بل هو يدرك حقا ثقتها ويستثبتها (٣) ويؤاف حد المحدود منها واما ان تكون خفية مختلطة متمزجة امتزاج الخل والعسل في السكجبيين فالذهن يحتاج الى حيل وتدبير ذهنية ووجودية في تحليلها وتفصيلها توها او وجودا وتمييز آحادها البسيطة لادراك والاستثبات حتى اذا استثبت حقا ثقتها الف منها فذهنه حرا وحقيقة واحدة هي حقيقة المحدود فمن ذلك التحليل الذهني العقلي للحقائق الذهنية ويتم بالنظر الى الوجود الواحد وتحصيل حقيقته الواحدة ثم اعتبارها بقياس حقيقة اخرى مستحصلة من موجودات اخرى مشابهة له فيجد الحقيقتين

تشتري كان في حقيقة وتختلفان ، اخرى فيتميز انه اشتراكيها فيما اشترى كافيه واختلافها
بما اختلافه ويستنتج كلا من الحقيقة المشتركة والميزة على انفرادها فتكثر بذلك
حقيقة الوجود الواحد ويتميز ما فيها من ذلك التركيب ثم كذلك في كل واحدة
من الحقيقتين اذا اعتبرت بقياس حقيقة اخرى مشابهة لها فانها قد تتكرر ايضا الى
مشتركة وميزة حتى يقع الانتهاء الى المشترك الذي لا مبادنة في ضمنه ولا اشتراك
بعده والمشتريات هي التي كانت سميت احاسا اذا كانت الحقائق ذاتية واصنافا
اذا كانت عرضية والمميزات هي التي كانت الفصول الذاتية والعرضية فيتميز بذلك
التحليل ما في ضمن الحقيقة من تركيب كما يتميز بالتفريق ما في ذينك الجسمين
من مزج وتركيب ثم يؤلف حقيقة واحدة كتأليف الهوية الوجودية واحدة
بالتركيب فيكون الذهن قد وقف على حقيقة الوجود - وعرفها معرفة تامة اذ عرف
بساطتها التي هي مركبة منها ثم عرفها بها والحدود المكتسب بالتحليل العقلي
المذكور على هذا الوجه ثم بهذا التأليف اذ ابتدئ الذهن في تأليفها باخر ما انتهى
اليه تحليله وينتهي عندما ابتدأ منه اعني انه يتبدى في تأليفها باول مشترك وآخر
ميز وقد يحتاج الذهن في الحدود الى التحليل الوجودي التفريقي حتى يتحصل
مميزات مفردات حقيقة المحدود كما يحتاج في تحديد بدن الانسان الى معرفة
اصول تركيبه المحتاج في تمييز آحادها الى التحليل والتفريق كقسمة الى اعضاءه
الآلية واطرافه الآلية الى اعضاءه المتشابهة الاجزاء - ثم لا تاتي له معرفة ما في هذه
من التركيب على حقيقة الاب التحليل الصاعى لها او بمقايستها بما حلل من مماثلات لها
واستعمال طريق صناعي استدلالى يميزها عقلا كما يستدل بحجج على انها من
الاسطوانات الاربع وعلى ان اكثرها الارضى برسوبها في الماء والهوائى بطفوها
عليه او النارى بحر دلمسها او المائى برده ان تساوى خفتها وثقلها وكما يستدل على
ذلك بصلابتها ولينها وكثافتها واطافتها ثم يؤلف الحد من اصول التحليل على الوجه
العقلي لاعلى الوجودى فيقال انه جسم مؤلف من الاسطوانات تأليفها غلب فيه كثيفها
مثلا على لطيفها وباردها على حارها اذ يتميز في تفصيلها اعم اجزاء ماهيتها عن اخصها

ويرتب على النحو الذي يرتب فيه الاعم ثم ما يليه حتى الاخص .
وبالجملة فبنيني ان تعلم ان من المعارف ما يستحصل بالطلب العقلي والقصد
الارادى كما قيل ومنها ما ينال (١) من غير قصد ولا طلب ولم يسم بالاكتسابى من
المعارف كل مطلوب بقصد ارادى وطلب عقلى واما سميها من ذلك بالاكتسابى
ما كان محصول معرفته هو معرفة اشياء هى اجزاء حقيقية وهو مؤلف منها
ومعرفة صورة تأليفه حتى يكون لمجموع ذلك فى الذهن وحدة ما كما لمجموع
تلك الحقائق فى الوجود وذلك المجموع الذهنى هو المسمى حد ذلك الوجودى
المحدود فالمعرفة الاكتسابية على الحقيقة انما هى التى تحصل بالحد والوصاف الذاتية
واما التى بالرسم والوصاف العرضية فانما تذكر معها لمشابهتها لها واختلاطها بها
وقد تقدم القول بان كل معرفة مستحصلة بطلب عقلى وقصد ارادى فهى لاحالة
مسبوقة بمعرفة تقدمت الطلب فنبهت الذهن عليه والا فكيف يطلب مجهول
لا يعرف بوجهه وكيف يهتدى الى طلبه وطالب المعارف انما يأخذ عن معرفة
وينتهى الى اخرى .

والمعارف اما ذاتية واما عرضية اما عامة واما خاصة اما مجملة واما مفصلة
فالطالب قد يأخذ عن العرضى الى الذاتى وعن العامى الى الخاصى وعن الجملى الى
التفصيلى وبالجملة عن الانقص الى الاتم وعن الاظهر الى الأخفى بل عن الاسبق
اليه الى المتأخر عنه واخذه الى الذاتى من العرضى فهو الذى بالطريق الاستدلالى
التنبهى وذلك من فن العلوم وان توصل به الى المعارف وعن العامى الى الخاصى
فهو الذى بالتحليل العقلى المعلوم وقد ينتفع فيه بالقسمة على اختلاف وجوهها
وتحصيل الفصول التى بها ينتقل الى الخصوص عن العموم وقد تنال بحس
واستدلال او تحليل كما يقال ان هذا الشئ جسم ثم الجسم اما ذو انفس واما غير
ذى نفس ويستحصل بوجه من تلك انه ذو نفس ثم ذو النفس اما حساس واما
غير حساس ويستحصل بوجه منها انه حساس ثم الحساس اما ناطق واما غير ناطق
ويستحصل بوجه (٢) منها انه ناطق وعن الجملة الى المفصلة فهو الذى بطريق

التحليل العقلي والوجودي ايضا على ما عرفت .

والاصل في جميع ذلك ان اكتساب الحدود انما يتوجه فيه اولاً الى تحصيل البسائط التي هي آحاد حقائق المحدود فهي اوليات الحدود ولا تكتسب بمحدود والتدبير العقلي الذي به يتوصل الى نيلها متقدم على القانون الصناعي الذي عليه العمل في تأليف الحدود وكذلك الرسوم وتحصيل بسائطها من الاوصاف العرضية انما يحصل بطريق من هذه ايضا اعني بتحليل عقلي او وجودي او توصل استدلالاً الى علمي كالاستدلال على الحرارة او اللطافة بالخفة وعلى الثقل او الكثافة بالبرودة او بنيل حسي كادراك الحرارة باللمس والجمرة بالبصر فاذا كانت الحدود والرسوم انما تتحصل بتحصيل بسائطها فالاعمال في طلب البسائط واجب التقديم على طلبها ولان الطلب للشيء المعين انما يتم بمعرفة سابقة لاستفادة المطلوبات انما تكون بقدر ما سبقها الى النفس حتى كلما كانت المعرفة السابقة عندها اكثر كانت على تحصيل المطلوبات اقدر وان كان طلب المعارف قد يكون على وجهين احدهما مطلق غير مقصود والاخر معين مقصود فالمطلق قد يستغنى فيه عن تقدم المعرفة كمن خرج من داره واخلى سره لمشاهدة اي شيء اتفق له مما لم يعرفه فيقصده والحل ١ - محصول ذلك وجه تقف عليه في غير هذا العلم والمعين المقصود فهو الذي لا يمكن الا بسبب معرفة كما قيل وينتهي اليه من المعارف السابقة بهذه الوجوه المذكورة التي منها الحد ومنها ما يتقدم على الحد وهي التي تنال بها بسائط الحدود واوائلها غير المحدودة والقدمات وان كانوا تكلموا في الحدود وطلولوا فانه لم ير لهم فيما انتهى اليها تعليم مستوفى في تحصيل بسائط الحدود واوائل المعارف كما وجد لهم ذلك في تحصيل اوائل القياسات ومبادئ العلوم -

الفصل الخامس عشر

في المناسبة بين الاسامي

والحدود للتصورات والوجودات

اعلم ان الحد ودائما هي حدود بحسب الاسماء والاسماء بحسب الحدود بل
اقول ان الاسمي انما هي بحسب المعاني والمعاني لها ؟ وبحسبها والمعاني فهي
للموجودات اما البسيطة فالبسيطة منها واما المركبة من تلك البسائط فهي للمركبات
من تلك البسائط وتلك هي حدودها والاسمي توضع لما في الازهان او لا كما قيل
وللموجود ثانيا وبحسب ما حصل منه في الذهن للمركبات بحسب معانيها المركبة
في الازهان التي هي حدودها والبسائط فبحسب معانيها ايضا فان الشيء قد يسمى
باسم بحسب صفة واوصاف فيكون الحد الذي يحسبه من كيان تلك الاوصاف
او من النسبة (١) وتلك الصفة كما يسمى الانسان بالكاتب وينعت به فانه انما يقال
عليه هذا الاسم بحسب كتابته فيكون حده الذي يحسبه انه فاعل الكتابة (٢) وكما
يسمى بالعالم وينعت به فيكون حده الذي يحسبه انه الذي له علم وكما يسمى
بالإنسان فيكون حده الذي يحسبه الحيوان الناطق وكذلك في العكس انما يقال له
الإنسان من جهة حيوانيته ونطقه وكاتب من جهة ما يفعل الكتابة وعالم من جهة
ماله علم وله بحسب كل حد صفات عامة وخاصة يتركب منها ذلك الحد كما له
من جهة إنسانيته الحيوان والناطق ومن جهة كائنيته الفاعل للكتابة وكما ان المسمى
انما يسمى ما يعرفه ومن حيث يعرفه فكذلك الحاد انما يحده ما يسميه ومن حيث
يسميه فهي كل حد وبحسب كل اسم صفات ذاتية وان كانت لذلك الشيء المحدود
بحسب اسم آخر ومن جهة حد آخر صفات عرضية وتكون ايضا ذاتيات ذلك
الحد الذي بحسب ذلك الاسم عرضيات لهذا المحدود من حيث تحد بهذا الحد
ويسمى بهذا الاسم الآخر فان الكاتب كما انه عرضي للإنسان من حيث
هو إنسان اعني حيوانا ناطقا كذلك الإنسان اعني الحيوان الناطق عرضي للكاتب
من حيث هو كاتب وهذه العرضية في المفهوم وعند التصور كما ان الذاتية ذاتية
بحسب ذلك فالبياض ذاتي للابيض في مفهوم ابيضيته وان كان عرضيا له في
مفهوم إنسانيته اوفر سيته وكذلك النطق ذاتي للإنسان في مفهوم إنسانيته وان
كان عرضيا لمفهوم ابيضيته او كائنيته فهذه لسائط الحدود وذاتيات المحدود من

(١) لا - الشبيه (٢) لا - الفاعل للكتابة .

حيث هو محدود . وان الحد حقيقة ذهنية وسائطه اجزاء تلك الحقيقة وهي التي بها المحدود هو ما هو اعنى هي التي بها سمي بذلك الاسم ولذلك قد يستقر للشي في الدهن مفهوم يسمى بحسبه باسم ثم يقرر الطلب له مفهوم ما آخر بصفة او صفات اخرى فيسمى بحسبها باسم آخر ثم يحكم بذلك الاسم على هذا الاسم اي بذلك المفهوم على هذا المفهوم حكما بانه هو اي بان هذا الشيء او الموجود المسمى بهذا الاسم والمحدود وبحسبه هذا الحد هو بعينه المسمى (١) بهذا الاسم الآخر المحدود بحسبه بهذا الحد -

كما يقال ان الانسان محدث وحقيقته ان الشيء المسمى بالإنسان من حيث هو انسان اي حيوان ناطق يصدق عليه المنعت بمحدث مفهوم وجوده بعد عدم سابق اعنى بعد لا وجود كان له بقياس زمان ماض فالاسماء والحدود داخله في المواضع والواطات فقد يجوز اختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعهم ومواطاتهم ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض فيكون للشي الواحد اسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة وحدود كثيرة بحسب اسماء كثيرة وكل ذلك بحسب نعوت واوصاف كثيرة كما للإنسان من حيث انه (٢) جسم وحيوان وإنسان وكاتب وطبيب وعالم وانه بحسب كل اسم حد الا ان الحد ان كان بحسب الاسم فانهما يكونان حدان حيث هو لمسمى موجود حتى يكون محصول حقيقة وجودية وانما هو حد بالاضافة اليه اي لمحدود .

واما اذا كان الاسم لصفات مجموعة لاحقيقة لها في الوجود فانه يكون حدا وان كان شرح لفظ وتفسير اسم كما يتمثل به في عزرايل الذي هو اسم شرحه دال على صورة ذهنية مؤلفة من هاتين الصورتين فالحد المحدود وجودي من حيث عرف ومن جهة ما بحسبه سمي وعلى ان الشيء اذا كان له اسم وحد بحسب الاصل والجوهر منه كالحوان والناطق و آخر بحسب اعراض واواحق للماهية الموجودة كالكتاب او المنتصب القائمة رؤى الاول اولى بان يسمى حدا للشي الموجود والثاني بان يسمى رسم وان كان هذا الثاني ايضا حدا بحسب اسم منحوبه مفهوم

(١) لا - هذا الاسم (٢) لا - من انه .

خاصا فان ذلك الشئ يسمى ايضا بحسب اصله وجوهره باسم ويحد بذلك الحد بحسبه ويسمى بحسب اعراضه ولو احق باسم ويحد بحد مؤلف من تلك الاوصاف التي هي بحسب هذا الاسم ذاتية وان كانت بحسب الاصل والجوهر عرضية فيكون الحد ايضا بحسب الاسم والاسم بحسب الحد .

وانما كنا سميننا الرسم رسما للاصل وبحسب الاسم الجوهرى من حيث هو منبه على مفهومه تنبيه الدلالة وال لزوم واما بحسب اللواحق والاسم الذى بحسبها فلم يتجاسر (١) من يسميه حدا وما من احد من اهل العلم ممن يقول بهذا او يخالفه يتحاشى ان يقول ما حد الابيض وما حد الاسود وما حد الكاتب وما حد الطبيب وهذا ايضا مما لا مناقشة فيه فانه عائد الى مواضعة واصطلاح فى تسمية الحدود والرسوم والعلم بهذا يتم ويتحقق لمن يحقق ما قيل فى الفصل الذى تكلم فيه على مابه الشئ هو ما هو فى العلم والوجود واثقنه فهما وعلمنا وتدبر هذا القول معه وبحسبه .

الفصل السادس عشر

فى حكاية ما اورده من استصعب قانون التحديد

وجعله فى حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة وتجويز ذلك الممتنع

قال مامعناه ان صناعة التحديد صعبة عندى ممتنعة لاعلى الوجه الذى جرت به عادة الناس من اعتذارهم عن تقصيرهم تواضعا وتجملا لكن لان الأمر فى نفسه كذلك وذلك لان الحدود انما تتم بالاجناس الحقيقية والفصول الذاتية جميعها حتى لا يشذ منها واحد ولا يدخل معها غيرها من العرضيات وذلك يتعذر على البشر من وجوه احدها انا قد نغلط فنأخذ الجنس البعيد دون القريب ونخل بالجنس القريب وما فيه من فصول يزيد بها على البعيد كما ربما غلطنا فاخذنا الجسم بدل الحيوان فى حد الانسان وذلك يكون لان الجنس البعيد سهل التعرف ظاهر والقريب عسر التعرف خفى ولان البعيد له اسم والقريب لا اسم له كما ربما كان للانسان والفرس جنس قريب يجمعهما اخص من الحيوان واعم من كل واحد

(١)

منهما وينفصل عن عموم الحيوان بفصل مجهول عندنا به يتميزان عن غيرهما في ذاتيهما او معروف المعنى ولا اسم له وكذلك فيما فوق الحيوان تحت عموم الجسم ذي النفس وايضا فان الفصول قد تتساوى في عمومها وخصوصها فلا تتميز لنا كالحساس والمتحرك بالارادة في الحيوان فانهما ذاتيان متساويان في عمومهما وخصوصهما حتى ان كل حساس متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة حساس فما يكون كذلك فباى قانون يتم لنا استخراج وجه وبأى وجه يتحقق انا اتينا على سائر الفصول التى هذه صفتها في الحدود هذا وايضا فمن لنا بذاتية مانعتقد ذاتيته وعرضية مانعتقد عرضيته حتى لا نأخذ اللازم مكان المقوم او نترك المقوم اذ (١) نظن فيه انه لازم فمن هذه الوجوه يصعب علينا استخراج الحدود لكل محدود بل يمتنع هذا نص كلامه .

ولم يعول في اعتبار الذاتى والعرضى على ما قرره من مفهوميهما ولم يراعتبارهما متأتيا (٢) على التحقيق في كل موجود ومحدود وقد عرف بما سلف من القول ان الحدود حدود بحسب الاسماء والاسماء لذوات الحدود بحسب الحدود وقد عرف اصناف الذاتى واختلاف مفهوماته وان التى منها داخله في الحدود اما في حدود المسميات من حيث هى مسميات معلومة ومتوصل اليها بطرق الاكتساب المتقدمة وكذلك التى بحسب الهوية الموجودة التى اذا تصورت في الذهن حقيقة واحدة دل عليها باسم يكون للوجود بحسبه فقد تعلم ايضا اذا تتبععت الهويات بطريق التحليل والتفصيل عقليا وبطريق الخصوص والعموم وجوديا (٣) وبطريق التمييز والتفصيل بين مجتمعات الموجودات فان تعذر من ذلك شئ في بعض الاشياء فهو من قبيل المجهولات التى يستعسر الوقوف عليها اما على الاطلاق وبحسب كل انسان واما في وقت دون وقت وبحسب شخص

(١) لا - او (٢) لا - مبائنا (٣) في هاشم قط ولا - لان الخصوص والعموم يكون باشتراك الموجودات واختلافها والتحليل والتفصيل يتمده الذهن في التصور من غير ان يتعرض للوجود .

دون شخص وكما يتعذر ذلك في العلوم والقياسات بحسب الحدود الوسطى وليس ذلك بان يقال في الحدود اولى منه بان يقال في القياسات والعلوم .

واما قوله ان الفصول قد تتساوى في مرتبة العموم والخصوص فلا يعلم وهو اصعب ما اعتد به .

فنقول انه لا يخلو ان يكون خفاؤها من حيث هي فصول مميزة او من حيث هي صفات موجودة للوصوف فان كانت من حيث هي صفات موجودة للوصوف لا يعلمها العالم فقد عرفت ان العارف يسمى ما عرف من حيث عرف ويحد ما سمي من حيث سمي فالحد بحسب الاسم والاسم والحد بحسب المعرفة فالذى يسمى من حيث يعرف يفسر الاسم بالحد الذى هو تفصيل المعرفة والمجهول غير داخل في الحد الذى بحسبه سمي المسمى وحد الحد والجهل بالمجهول غير قادح في العلم بالمعلوم من حيث علم فاننا اذا عرفنا من شىء ما كالتلج انه جسم ابيض ثم جهلنا من امره هل هو قطن او ثلج لم يضر جهلنا بثلجيته وقطنيته في معرفتنا بجسميته وبياضه فاذا سميناها باسم يدل على معرفتنا ثم حددناه بحسب ذلك الاسم كنا قد وفينا الاسم شرحه والمعرفة ببيانها من حيث عرفنا ويبقى ما جهلناه كما جهلناه حتى نعلمه بعلم آخر وهكذا لو كان لاشئ صفات عدة حتى علمنا بعضها وجهلنا البعض لم يضرنا جهل المجهول في علم المعلوم اذا استقصينا علم المعلوم بما يعلم به وسمينا من حيث عرفنا وحددنا من حيث سمينا .

وتفسير الاسماء بالحدود هو من جملة تفسير اللغات وتعريف معاني الالفاظ حيث يعرف السامع بالاسم معناه الذى عناه به المسمى والمسمى لا يعنى الا يعرفه والسامع الذى ينقل اليه ذلك اذا فهم المعنى او المعاني المقصودة بالاسم الذى تضمنها في التسمية فقد تم فهمه لما سمعه ممن سمعه منه حيث عرف ما عناه وقصده بالاسم وتضمنه معناه واما من حيث هي فصول مميزة فلا يمكن ان تجهل لان الانسان اذا عرف الصفة للوصوف فقد عرف انه يتميز بها عن كل ما ليست له والتمييز لازم للعرفة بالعرض لزوما او لئلا من حيث ان ما ليس له ذلك فليس هو الموصوف وكيف

وكيف تتساوى الفصول في مرتبة الخصوص والعموم ثم تتساوى في الذاتية واللزوم فان الصفات للوصوفات في التسمية لا تدخل مالا يعنيه المسمى مع ما يعنيه فلا تفضل عليه ولا تنقص عنه ولا تساويه فان المسمى اذا سمي الحساس لم يدخل المتحرك بالارادة معه في (المعنى - ١) والتسمية وان دخل (٢) معه في اتصاف الموصوف به وسواء في ذلك مساواته له في العموم والخصوص اولا مساواته اذا كان المسمى بحساس لا يدخله في التسمية ولا في الحد الذي بحسب الحساس واما في الوجود فسيوضح في العلوم ان الصفات للوصوفات منها اصول هي مقدمة الوجود في الموصوف على غيرها وغيرها لازم لها فاذا تساوى صفتان في الخصوص والعموم فالاصل فيهما هو الفصل كما قيل وان تساويا في كونها اصلين حتى لا يكون احدهما تابعا للآخر ولا متبوعا كان الامر على ما اوضحنا في الحدود بحسب تسمية المسمى وما عني منهما .

وعلى رأى هذا القائل بحسب تقرير الوجود فيهما قرر الوجود فهو الصورة والفصل المتقدم ولا يتقرر الوجود على رأيه بشيئين فان احدهما ان كفى في تقرير الوجود كما قلنا فيما سلف فالآخر لا مدخل له في ذلك وان لم يكف فالثاني هو المقرر كالجسم مثلا الذي ان تقرر وجوده بفصل الحساس فلا مدخل للمتحرك بالارادة في تقرير وجوده وان لم يتقرر به فالمتحرك بالارادة هو المقرر والوجود الواحد لا يتقرر بشيئين من حيث هما شيئان بل من جهة معنى يتحدان به على ما يقال في الصورة هذا ان كان تقرير الوجود هكذا وليس كذلك بل على ما تجده في العلوم عند الكلام في الصورة والهوى وشرطه في الذاتى يلزمه بهذا لانه قال فيه انه الذى بارتفاعه يرتفع الموصوف واقول من حيث هو موصوف ويقول من حيث هو موجود في الذاتية الوجود ونعتبر نحن التسمية والمعنى لان الوجود انما يتوقف على العلل الموجبة للوجود دون غيرها والصورة هي المعاول لكنها علة للجملة الموجودة منها ومن الهوى كاجزاء من الكل فله (١) علية بهذا المعنى وهذه العلية في تصور المتصور وذهن العارف لانه يتصورها

(١) من قط (٢) لا - دخله (٣) لا - فلها

بتصور الشيء الذي هي صورته في الهولي وقد سلف من هذا في الكلام في الفصول ما فيه كفاية لكنك اقترحت اشباعه بهذه الزيادة وكذلك ما قاله من من اشتباه الذاتي بالعرضي في الوجود والذهن اما في الذهن فبحسب المعنى واما في الوجود فبحسب التابع والمتبوع فان تعذرت علينا معرفة التابع والمتبوع في الوجود لم يتعذر بحسب ما يعنيه المسمى وتداوله الروايات في اللغات فان كل عرضي شئ. ومن جهة فقد يكون ذاتيا له من جهة اخرى بحسب المعنى والتسمية كالكتابة ازيد التي هي ذاتية له من حيث هو كاتب وعرضية من حيث هو انسان وتعذره في الوجود من جهة معرفة السابق واللاحق لا يكون في كل محدود ولا عند كل حاد ولا في كل وقت ولا يقع فيه التعذر اكثر مما يقع في جانب القياسات والعلوم وليس اذا عر علينا القياس في اشياء دون اشياء يكون ذلك قد صار منا عجزا مطلقا عن القياس كذلك التحديد ان تعذر في اشياء دون اشياء واوقات دون اوقات (١) ثم مع ذلك لا يكون هذا تعذرا في الحقيقة لان الحد اللفظي هو حكاية محصول الشيء عند الذهن وهو الذي بحسبه وضع الاسم وحصلت (٢) الوحدة الذهنية والمعنوية هو ذلك المحصول الذهني فان المعاني الجنسية والفصلية التي هي حقائق الهوليات والصور في ذوات الهوليات والصور هي موجودات كثيرة لها ضرب من الاجتماع في الوجود وبالعرض يقال للمجموع منها انه واحد وليس لها وحدة حقيقية كما يظنه هذا القائل من ان الوجود الواحد يتقوم من اشياء كثيرة قوام كل واحد منها بالآخر فاذا كان كذلك وجعل الانسان لبعضها وحدة وجمعا ذهنيا وترك بعضها فلم يذكره ولم يدخله في تصوره فلم يكن خاطئا ولا غالطا .

مثاله ان البدن الذي فيه نفوس كثيرة نباتية وحيوانية وناطقة ان كان كل واحدة منها موجودة قائمة بنفسها في وجودها ولها نوع اجتماع مع الاخرى فليس للمجموع منها وحدة الا بالعرض وعند التصور كما سيتحقق لمن احب

(١) زيادة في لا - لا يكون ذلك عجزا عن التحديد (٢) لا - جعلت .

التحقيق فان اوقع الذهن تلك الوحدة والجمع على اثنتين منها او ثلاث اعنى على البدن مع الحاسة او عليه معها ومع النباتية فليس هو في ذلك غلط ولا له فيه نوع جهل فاضح كما زعم فاما ان كان بعضها له قوام بنفسه والبعض الآخر قوامه به فذلك عنده عرض لا يقوم الماهية ولا يدخل في التحديد .

ونحن فقد بينا ان الذهن اذ اعنى جوهره مع عرض كان لمجموعهما من معنيهما حدا لمحاكمة فللذهن ايضا ان يعنى من ذلك ما شاء ويسميه ويحدده بحسب ما اعنى واما ان كان كل منهما لا يقوم بنفسه بل بالآخر ومع الآخر والكل انما يؤخذ واحدا حاصلا بالاجتماع دون الآحاد المفردة وهو ما يذهب اليه في الهيولات والصور وهو (١) من اسباب استصعابه ما استصعبه في هذا الموضع فسنوضح القول فيه ونبين انه لا وجه له ولو كان لقد كان لا يوجب في الحدود هذه الصعوبة العظيمة على ما قيل .

وقد بقى في امر الحدود (٢) ابجاث تأتي في المناسبات بينها وبين البراهين وهي اكثر ما امعن فيه المتقدمون في الكتب المنطقية في كلامهم في الحدود فلذلك تكلموا في الحدود بعد كلامهم في البراهين وما عدا ذلك مما ذكرناه فلم يتكلموا فيه الا قليلا ومن استوفى فيه قولا فانما اوردته في العلم الكلى وبقى فيها تنبيهات تورد في فنون المجادلات وانواع الانظار في المعلومات .

المقالة الثانية

من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعتبر من الحكمة في العلوم وما له وبه يكون التصديق والتكذيب

الفصل الاول

منها في الافاويل الجازمة

قد عرف اول ما المعارف وما العلوم وما الفرق بينهما وان العلوم تكون

(١) زيادة في لا - ما يذهب اليه (٢) قط - المحدود .

بالفاظ ومعان مؤلفة والا قاييل الجازمة هي الالفاظ الدالة عليها من حيث هي علوم لا من حيث هي معاني فوق واحد وان الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الى الوجود في الموافقة والمخالفة والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة وان الحكم حالة تحدثها النفس لها وفيها وهو العلم بل العلم هو محصول الحكم والمحكوم به وعليه في النفس فتكون المعلومات لذلك تقال على صنفين اولاً وثانياً اما اولاً فعلى ما قد يسمى علماً وهو الحكم في القضايا بالاثبات والنفي واما ثانياً فعلى الامور الوجودية التي تلك معانيها وهي خاصة التي جرت العادة بتسميتها معلومات وان كان من المعلومات اشياء لا يحكم بمعانيها على امور وجودية انها (١) هي كالاجناس والانواع المقدم ذكرها وان كانت انما تحصل بالنسبة الى امور وجودية ولذلك ليس الموجود واجب التقدم على كل معلوم وعند كل عالم بل من المعلومات ما تتقدم على الموجودات وتكون اسباباً لها اغنى العلوم وهذا يحققه الاعتبار بسهولة من الوجود والقضايا ايضاً هي الاقاييل الجازمة وتسمى من حيث هي اعلام من واحد لآخر اخباراً .

وقد قسمت القضايا الى الحملية والشرطية والحملية منها هي التي يحكم بشيء ويسمى محمولاً انه لشيء يسمى موضوعاً او انه ليس به حكماً فصلاً والحكم بانه له يسمى ايجاباً وبانه ليس له يسمى سلباً .

واما الحمل فانه يقال على الايجاب منها (٢) بالحقيقة وعلى السلب مجازاً من حيث ان فيه تقدير حمل قبل حصول العلم رفعه السلب في العلم فليس كل معنيين يخطر ان بالبال يلزم عند الذهن ايجاب احدهما على الآخر او سلبه عنه بل انما يكون ذلك في معان مخصوصة لمعان مخصوصة يلزم الحكم بالايجاب او السلب فيهما اما لذات المعنيين واما لسبب يوجب ذلك فيهما وانذى للمعنيين من حيث هما معنيان على الاطلاق من ذلك جواز الحمل قبل العلم فان اخرج العلم ذلك الجواز الى الوجوب وحكم به كان ايجاباً وان اخرجه الى الامتناع وحكم برفعه كان سلباً فكان اسم الحمل مقولاً على السلب من اجل ذلك الجواز المتقدم عليه فهو مقول

عليه مجازا وعلى الايجاب بالحقيقة وكذلك الموضوع والمحمول يقال على المقدر الموضوعية والمحمولية وعلى المعنيين اللذين حكم باحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محمولا وموضوعا والموضوع ليس يتعين موضوعا والمحمول محمولا ولا يكون احدهما اولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان او من حالة يتعلنى بتصورها اكثر من ان الاسبق الى الذهن في عادة من يقدم الموضوع يجعل موضوعا وفي عادة من يقدم المحمول يجعل محمولا فان من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه اذ يقول مثلا كل انسان حيوان ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه اذ يقول مثلا الحيوان على كل انسان او يقول على كل انسان بل ذلك ربما يعين بما هيتهما وباسباب تتعلق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصور ان كما سيقال في العلوم ان معانى الجواهر توضع للاعراض كالانسان للابيض وان الجزئيات توضع للكليات كالانسان للحيوان او كزيد للانسان ولا ينبغي ان يتوقف الذهن ههنا حتى يقول في هذه الالفاظ المقولة ما معنى الحكم بشيء لشيء وما معنى انه وما معنى شيء حتى يطلب لكل لفظ تعريفا فقد قيل في قوانين التعريف والتعرف ان السابق الى معرفة اعراف من الالفاظ ومعانيها يعرف به ما لا يعرفه منها فليس كل لفظة تعرف باخرى على الاتصال هلم جرا بل تعرف ما لم تعرف بما عرف وتختلف بحسب العارفين وما سبق الى معرفتهم لايضا -

ويقال من الحملات معدوية وهى التى موضوعها او محمولها او هما اسم عرف لسلب شيء من الاشياء لا بمعنى محصل يدل عليه نصا او كلمة كذلك غير محصلة المعنى كقولنا الانسان (١) صامت او الفرس غير ناطق او الانسان غير ناطق ومقابلها (٢) من القضايا التى محمولها وموضوعها اسم او كلمة محصلان يقال لها بسيطة فتقسم القضايا الحلية الى بسيطة ومعدوية وقد فرق بين المعدوية وبين السالبة (٣) من القضايا وهى التى يحكم بنفى المحمول عن الموضوع بان تلك

(١) كذا - ولعله - الانسان - ح (٢) لا - مقابلهما (٣) لا - السالبة -

اعني المعدولية حرف السلب الذي هو لا وغير فيها جزء من المحمول او الموضوع والحكم بالاثبات والنفي يجمعهما ويدخل عليهما فتقول الفرس غير انسان (١) زيد ليس غير انسان وفي عرف اليونانيين كان ذلك مستعملا وكان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول كما قد يستعمل في العربية ايضا وكانوا يسمونه خالفة الاسم وهو حرف هو فيقولون الفرس هو غير انسان وزيد ايس هو غير انسان ويسمى في القضية رابطة فاذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزأ من المحمول وان تقدم عليها كان سلبا للمحمول فتم بذلك الفرق بين السالبة والمعدولية التي محولها غير محصل واما التي موضوعها غير محصل فلا اشتباه فيها لان الحرف يتقدم على الموضوع فيقال غير الانسان صامت او غير الانسان هو صامت او الانسان هو صامت والقضية التي يذكر ون الرابطة فيها كقولنا زيد هو انسان تسمى قضية ثلاثية والتي لا يذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تسمى قضية ثنائية وحرف السلب في السالبة منها لا يجعلها ثلاثية كما انه في الثلاثية لا يجعلها رباعية اى لم يقولوا فيها ذلك والحكم بالاثبات والنفي في القضايا ان كان جزما حتما غير متوقف على شرط كقولنا الشمس طالعة كان حمليا كما قيل وان كان غير جازم بل مشروطا بشرط مجهول الحكم والحصول معلوم اللزوم او العناد سميت القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم بوجود النهار في هذه القضية غير جازم بل متوقف على شرط مجهول (٢) هو طلوع الشمس فاذا علم علم معه هذا في اللزوم وتسمى شرطية متصلة .

واما في العناد فمقابل ذلك في الحكم كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وتسمى شرطية منفصلة وذلك لان القضية اما ان تكون معلومة الحكم بذاتها او في ذاتها او يكون الحكم فيها متعلقا بحكم في غيرها فالمعلومة يكون الحكم فيها حمليا والتي علمها يتوقف على غيرها تكون على ضربين تعلق اللزوم وتعلق العناد المذكورين ويحتاج الى علم باللزوم والمعاند فان علما جميعا

(١) لا - الفرس غير زيد ايس غير انسان (٢) لا - محمول -

كانا حليين ايضا كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود او اب - و - ب ج -
 واج - او الشمس طالعة والليل غير موجود وان جهلا جميعا لم يكن فيهما حكم فان
 علم اللزوم وجهل حال اللزوم او العناد وجهل حال المعاند كان العلم الشرطي فان
 من يعلم انه ان كانت اولو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او ان كان
 اب - وب ج - فاج - او اما ان تكون الشمس طالعة او تكون الكواكب
 طالعة ثم علم ان الشمس طالعة علم ان النهار موجود وعلم ان - اب - و - ب ج -
 علم ان اج - او علم ان الشمس طالعة علم ان الكواكب ليست بظاهرة والجزء
 الاول من الشرطية المتصلة يسمى مقدما كقولنا ان كانت الشمس طالعة والجزء
 الثاني يسمى تاليا كقولنا فالنهار موجود والحرف المضاف الى القضية الاولى وهو
 ان ونظائره يسمى حرف الشرط والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يسمى
 حرف الجزاء والاعتبار في الايجاب والسلب اللذين في القضية الشرطية غير
 الاعتبار الذي في اجرائها بل انما هو فيما اوجبه الحكم فيهما وهو اللزوم والعناد فالحكم
 باللزوم في المتصلة يسمى ايجابا ولو كان بين سالتين كقولنا ان كان كذا ليس
 كذا فكذا ليس كذا والحكم برفعه فيها يسمى سلبا ولو كان بين موجبتين كقولنا
 ليس ان كان كذا كذا فكذا كذا والحكم بالعناد في المنفصلة يسمى ايجابا كقولنا
 اما ان يكون كذا فاما ان يكون كذا ورفعه يسمى سلبا كقولنا ليس اما
 ان يكون كذا واما ان يكون كذا وقد جعل الايجاب في الشرطي هو اللزوم
 والوجهية هي المتصلة والسلب هو (١) العناد في المنفصلة والسالبة هي المنفصلة
 وليس كذلك لان الشيء ليس اما ان يكون لازما لكون هذا حيوانا لكونه انسانا
 واما ان يكون معاندا لكونه انسانا لكونه فرسا حتى يكون الحكم في المتصل
 باللزوم وفي المنفصل بالعناد من قضية اللزوم بالعناد وللنقض باللزوم لان النقيضين
 لا ثالث لهما وهما ثالث كمال كونه انسانا عند كونه ابيض واسود .

وقد فرق بين الجملة والشرطية من القضايا بان قيل ان الجملة من القضايا
 بسيطة باعتبارها اذا قيست الى الشرطية وفي الشرطية تركيب لان اجزاء

القضية الشرطية قضيتان حمليتان قد صارتا قضية واحدة من اجل الحكم بل او حكم بهما لكانتا قضيتين فان حرف الشرط والجزاء او (١) اسقطا من قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقيل لا كلا على حدته لكان قولنا الشمس طالعة قضية والاخرى قضية اخرى في كل منهما موضع صدق وكذب واما الجملة فانها اذا حلت الى جزئيهما اللذين هما المحمول والموضوع لم يكن في احدهما موضع صدق ولا كذب وان كانت اشياء فوق واحد فان الموضوع والمحمول في القضايا الجملة قد يكونان لفظين مفردين يدلان على معنيين مفردين بسيطين او مركبين غير ملحوظي الاجزاء كقولنا الانسان حيوان وقد يكون كل منهما الفاظا فوق واحد قد صار لها اتحاد حصل به منها موضوع واحد ومحمول واحد ومعناها واحد ملحوظ الاجزاء كقولنا الحيوان الناطق المائت وهو الموضوع جسم ذو نفس حساس وهو المحمول ولكن لا يوجد في اجزاء القول الدال على معنى الموضوع والقول الدال على معنى المحمول موضع صدق ولا كذب على الصيغة التي بها حلت ووضعت فليست قضايا نفى الجملة لا تكون في القضية قضايا بالفعل وفي الشرطية تكون .

واقول انها من جهة الحكم قضية واحدة لا تتركيب فيها لان القضية انما تكون قضية من جهة الحكم لا غير فاذا لم يكن في حكمها تتركيب فلا تتركيب فيها ولا يبعد ان يوجد في الجملة ايضا تتركيب مثل هذا فان من قال قد علمت ان الانسان حيوان قد قضى بقضية واحدة فيها موضعا تصديق وتكذيب وهما قضيتان قواه قد علمت وقواه الانسان حيوان الا ان يتأول فيقال ان الجملة تكون ابسط من الشرطية لان الشرطية تتركيب من قضايا لا محالة والجملة فقد لا تتركيب من قضايا ولم تقل وليس في الامعان في امثال (٢) هذا كثير فائدة خصوصا لمن يريد توفير ذهنه على تحصيل مهمات العلوم بل لعلها تجدى في رياضات الازهان وتعميدها التدقيق في الا نظار .

(١) لا - اسقطا (٢) لا - مثل .

الفصل الثاني

في المحصورات والنهملات

والمخصوصات من القضايا

و من القضايا الجمالية ما يكون موضوعها جزئيا اى شخصا واحدا معينا كقولنا زيد وقد سميت مخصوصة ومنها ما يكون موضوعها كلية وحينئذ اما ان يكون قد بين ان الحكم بالمحمول على كله او بعضه اما الذى على كله فكقولنا كل كذا كذا وتسمى القضية اتي هي كذلك كلية اى كلية الحكم واما الذى على بعضه فكقولنا بعض كذا كذا وتسمى القضية التي هي كذلك جزئية اى جزئية الحكم لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وان كان الموضوع في نفسه كلية ولفظاتنا كل وبعض المخصصتان للحكم في الموضوع يسمى كل منهما سورا والم يذكرفيه السور من القضايا تسمى مهملة كقولنا كذا كذا من غير ان نقول كل كذا او بعض كذا والسور في الحكم انما يعتبر اثباته ونفيه للموضوع وعنه لا للمحمول لان الكلية والعموم بالفعل للمحمول انما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة وبنيته (١) اليها من حيث هي كثيرة واما اذا حمل على واحد واحد منها فانما تحمل نفس طبيعته لانسبته ولان حيث هو منسوب الى كثرة فلا كلية للمحمول قبل حمله حتى تعتبر في حمله بل هي عارضة له في حمله بعد حمله ومن حيث يحمل على شيء وعلى غيره لا في حمله على شيء واحد من حيث هو ذلك الواحد . واما ما يقال من ان ذلك قد يعتبر وان كان مجانباً للعادة مثل قولنا الضحك هو كل انسان فانما ذلك الحصر للموضوع ايضا وزيادة اعتبار وذلك ان محصوره في الذهن هو كما يحصل من قولنا كل انسان ضحك دون غيره او كقولنا انما الضحك هو كل انسان وكذلك لو قيل الانسان هو كل ضحك فان معناه ان الموصوف بالانسان هو الذى يحمل عليه الضحك دون غيره وامثال هذه الاشياء في دلالات الالفاظ كثيرة لمن تفقدها وفي امثالها ومن قبيلها تتفق اغلاط كثيرة في كثير من المهمات وفي ضمن القضايا الشرطية قضايا احتمالية كما قيل وتكون

القضيتان الحملتان اللتان في القضية الشرطية موجبتين وهي موجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتكونان موجبتين وهي سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وقد تكونان بالعكس من هذين فليس السلب والايجاب في القضية الشرطية هو سلب حملياتها وايجابها ولذلك قد يكون الحصر والاهمال فيها ليس هو الحصر والاهمال في حملياتها بل قد يجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولادوامه وما ذكر فيه الدوام فهو كلى وكالكلى وما لم يذكر فيه فهو مهمل وما ذكر اللادوام فيه فهو جزئى وما لم يذكر فهو مهمل اما المحصور حصرا كليا فهو كقولنا كلما كان كذا كان كذا واما الحصر الجزئى فكقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا واما الاهمال فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما السلب فكقولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الكلى او ليس كلما كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الجزئى وليس اذا كان كذا كان كذا وهو السلب المهمل فهذا في المتصل .

واما في المنفصل فالايجاب الكلى هو ان يقال دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والجزئى قد يكون اما كذا واما كذا والمهمل اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والسالب الكلى ليس البتة اما كذا واما كذا والجزئى قد لا يكون اما كذا واما كذا والمهمل ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا لكن هذه الاعتبارات اشبه بالمعاني التي تسمى جهات منها بلا سوار فانهم قد قرروا في الحملات ان الجهات هي حالة اللادوام والادوام للحكم وجعلوا الدوام هاهنا سورا واخلوا هذه عما يجرى مجرى الجهة فوجعلت هذه جهات وتركت بلا سوار لقد كان كذلك ايضا والحق هو ان المقدم في هذه وهو كقولنا ان كانت الشمس طالعة نظير الموضوع في تلك كقولنا الانسان والتالى وهو كقولنا فالنهار موجود نظير المحمول في تلك وهو كقولنا حيوان وكما ان السور هناك سور للموضوع في الحكم بالمحمول عليه كذلك السور هاهنا حصر للمقدم في الحكم بلزوم التالى له وكما كان السور هناك يبين ما يدخل تحت حكم المحمول من الموضوع

الموضوع أهو كله ام بعضه كذلك ههنا يجب ان يكون السور مبنيًا لما يلزم
التالي من المقدم أكله ام بعضه لكن عموم التالي هاهنا للمقدم انما هو عموم ازومه
بجميع المقدم كما كان عموم المحمول لموضوعه هو الحكم به عليه باسره والمقدم
ههنا ليس هو موضوع المقدم كقولنا هذا من قولنا ان كان هذا انسان ولا محموله
كقولنا انسان من ذلك ولا مجموعها من حيث هو مجموع فانه لا يجتمع منها في هذا
الجمع معنى واحد الا في صورة القضية التي هي الحكم فالحكم بان هذا انسان يلزمه
الحكم بانه حيوان فاذا اردنا في ذلك العموم وكلية الزوم لم يكن الا لزوم ذلك
الحكم لكل ذلك الحكم وذلك ليس له كل وبعض ولا يتكرر الا باحوال و
ازمان فيكون العموم ان يقال كل وقت وحال يكون فيه هذا انسانا فهو حيوان
وهو نظير ما قيل كلما كان هذا كذا كان كذا وكذلك قولنا قد يكون في الزوم
الجزئي وليس البتة في رفع الزوم بالكلية وقد لا يكون في السلب الجزئي لكن
جدوى الحصر ههنا قليلة فان الحكم ههنا انما هو بلزوم التالي للمقدم ولا لزومه
واذا كان كذلك فاللازم منه لازم في كل وقت وحال وما ليس بلازم في كل
وقت فليس بلازم لما قيل انه لازم له نفسه بل هو لازم بحسب تلك القرينة والحال
فان قولنا قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان لا يكون فيه لزوم ولا يستعمل
من قبيله حكم وانما يلزم الحكم بحسب قرينة وحال وهو اذا كان هذا حيوانا ناطقا
ولا فرق بين قولنا اذا كان وكلما كان ومتى كان واما قد يكون وقد لا يكون فلا
يستعملان واذا (١) استعملا فهما من الجهات لاحالة وفي موضع يمكن ان يكون
ويمكن ان لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان واما قولنا في السلب الكلي
ليس البتة اذا كان كذا كان كذا فهو في معنى القضية المنفصلة القائلة اما ان يكون
كذا واما ان يكون كذا وتحالف الاولى الثانية في ان الاولى تمنع الزوم
والمعية في الوجود ويجوز معها ان لا يكونا معا (٢) والثانية مع رفع الزوم يثبت
مثال الاولى ليس البتة اذا كان الانسان قائما هو قاعد فقد منعت ان يكون قائما
احدهما لاحالة .

وقاعدة معا ولا يمتنع ان لا يكون لأفانما ولا قاعدة كالمضطجع -
ومثال الثانية اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا ولا يمكن ان
يكون هما جميعا اعنى زوجا وفردا ولا يمكن ان يكون ولا واحدا منهما حتى
لا يكون لازوجا ولا فردا ولا يراد في السلب المتصل اكثر من سلب الاتصال
المذكور كقولنا ليس اذا كان او ليس كلما كان فكان الايجاب في المتصل قل يلزم
وهذا تال لا يلزم والمنفصل تال يعاند وليس وجه رابع فقوله ليس البتة اذا كان
كذا كان كذا هو الحكم بالانفصال والعناد لا بسلب الاتصال وان كان السلب
في ضمن العناد فان الضد والمعاند غير وليس هو والذي (١) قل هذه الاسوار في
الشرطيات قد دقق في نظره كما اتى عليه القول ولم يحرر كما انتهى اليه البحث
والتحقيق فيرجع (٢) القول الى ما في التعاليم القديمة ولم يرد عليه الابان الانفصال
ليس هو سلب الاتصال ولا الاتصال سلبه بل ساوجبهما غير هما لكن بالبيان الذي
اوضح في هذا القول لا بالرد المطلق -

الفصل الثالث

في جهات القضايا

يقال ممكن لما ليس هو على الوصف الذي بحسبه قيل انه ممكن ولا يمتنع ان يكون
عليه وذلك اما في الوجود واما في الذهن والذي بحسب الوجود اما على الاطلاق
واما بحسب وقت ما والمطلق فهو الذي ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته
ولا يمتنع عنه بذاته ولا يعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل انما يعتبر كونه كذلك متى
كان بسبب موجب ولا كونه متى لم يكن بسبب مانع او بعدم ذلك السبب
الموجب مثله الهواء اذا قيل يمكن ان يكون باردا او غير بارد فانه لا يكون باردا
بذاته ولا يمتنع البرد عنه بذاته وانما يكون باردا ببرودة الثلج والماء ولا يكون باردا
لان حر الشمس منع برودته او لعدم برد الثلج والماء الموجب لبرده (فالبرودة
له ممكنة على الاطلاق بهذا الاعتبار - ٣) -

- (١) لا - فالذي (٢) لا - فرجع (٣) ليست في لا .

والذي

و(١) الذي بحسب وقت ما فهو الذي لا يكرن في وقت ما يقال انه ممكن بتلك الصفة وفيما بعده يكون كذلك بسبب موجب اولا يكون بسبب مانع او بعدم السبب الموجب كالخشب يقال في وقت ما انه يمكن ان يكون سريرا وهو الوقت الذي ليس هو فيه سرير وفيما بعده يكون سريرا ان كان بسبب هو نجارة النجار ولا يكون ان لم يكن بسبب مانع او بعدم نجارة النجار ويقال من هذا اكثرى لما اسباب كونه اغلب واكثر من اسباب لا كونه كالصحو في الجو واقل لما اسباب كونه اقل واضعف من اسباب لا كونه كالطر في الصيف ومتساوى ومتقارب لما يتساوى فيه ذلك ويتقاربت (٢) كالطر والصحو في الشتاء وفي البلاد التي هو فيها كذلك وعلى سائر الاقسام فكونه لا يكون دائما وذلك الذي على الاطلاق انما يعتبر فيه كون ذاته لا تقتضي تلك الحال التي لا جملها نسب اليه الا مكان ولا يمتنعها وانما يكون له اذا كانت موجب هو غيره ولا يكون اذا لم يكن لمانع او لعدم ذلك السبب الموجب سواء كانت له دائما ولم تكن اذا لم يكن كونها اولا كونها له بمقتضى ذاته فهذا هو اعتبار الممكن بحسب الوجود واما اعتباره في الذهن فان الحكم الذهني قد يكون بحسب العلم المحقق او الجهل الصرف او الظن لغالب فالجهول الصرف يقال فيه يمكن ان يكون كذا وان لا يكون وجاز ومحمتمل وذلك ان الصفة اما ان تكون معلومة الوجود للوصوف عند الذهن بمجرد النظر فهما ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجبها له عنده كالقول بان الكل اعظم من جزئه فيكون ذلك علما حاصلا اوليا ويسمى حكما ضروريا ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون الكل اعظم من جزئه واما ان تكون الصفة معلومة السلب عن الموصوف بمجرد النظر فهما ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجب سلبها عنه عنده كالقول بان الجزء اعظم من كله فيكون ذلك علما حاصلا اوليا ويسمى حكما ممتنا ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر ايضا فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون

الجزء اعظم من كله وكل ما هو على غير ما تين الصفتين (١) اعنى كل ما ليس باولى العلم من الایجاب والسلب يسمى من حيث هو كذلك ممكنا اذ يكون له امكان وجواز واحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرد النظر فيه مجهولا حتى اذا حضر السبب الموجب للعلم اخرج ذلك الامكان الى الضرورة او الى الامتناع وقد لا يحضر السبب الموجب للعلم اليقين بل سبب يرجح ويوجب الظن الضعيف او القوى او لا يحضر ايضا بل يبقى الذهن على وقفته وحيرته فيكون نظير الامكان الوجودى فى اكثرية واقليته وتساويه ويقال له كذلك (٢) ايضا وهذا الامكان اعنى الذى بالاعتبار الذهني هو الذى يسمى بالامكان العامى اذ قيل مطلقا فاما ان (٣) قيل ممكن ان يكون دخل فيه الضرورى او يمكن ان لا يكون دخل فيه مع الممكن الممتنع وان قيل يمكن ان يكون وان لا يكون معامم الممكن والضرورى والممتنع لانه يقال على ممكن وضرورى وممتنع قبل العلم المحقق الذى يكون بالسبب لان العامة تقوله فان اشتقاقه من العموم لامن العامة كما ظن قوم وهو نظير الامكان الوجودى من حيث ان الضرورة والامتناع انما اوجبهما فيه سبب كما ان الوجود والعدم يوجبهما فى ذلك سبب .

وربما قيل ممكن لما ليس بممتنع وادخل الضرورى الاولى تحته وليس بصواب وانما يدخل تحت الممكن من الضرورى غير هذا والا فهذا لا يكون ابدا مجهولا حتى يقال عايه هذا الامكان الذى حقيقته الجهل بطرف النقيض وايها الموجب وايها السالب وكذلك يقال ضرورى لما هو على الوصف الذى بحسبه قيل انه ضرورى ولا بد من كونه عليه وذلك فى الوجود والذهن ايضا والذى فى الوجود اما مطلق واما بشرط والمطلق فهو الذى يكون على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا ينتظر سببها به يجب ولا يرتفع بسبب كالحیوان للانسان والزوجة للانثى والذى بشرط فهو باعتبار ذاته دون الشرط ممكن على ما قيل وبذلك الشرط يكون ضروريا وذلك الشرط سبب لا محالة فهو اما دائم الوجود غير متغير الايجاب والسلبية ولا مانع

(١) لا - الصنفين (٢) قط - لذلك (٣) لا - اذا .

يمنع كونه ولا يرتفع عنه بسبب من الاسباب فهو له دائماً ما دام موجوداً مثل كون السماء موجودة .

واما دائماً الوجود متغير (١) الايجاب والسلبية فلا يدوم له ما دام موجوداً ولكنه ضرورة سببه يكون لا محالة وقت ما يوجه السبب الموجب له ولا مانع يمنع كونه له في ذلك الوقت ولا يرتفع عنه بسبب مثل الشروق والغروب للكواكب الذي هو لها بسبب ضروري متغير الايجاب وهو الحركة الدورية ولذلك لا يدوم لها ما دامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب يكون لها لا محالة في وقت ما يوجه لها اعني وقت ما ينتهي بها الحركة الى الالفق ولا مانع يمنع شروقها او غروبها حينئذ ولا يرفع ذلك عنها سبب .

وهذا الضروري الموقت يقال له ممكن ايضا بالامكان المطلق من حيث ان ذات الموصوف به لا تقتضيه ولا تمنعه واذا كان الوصف فكونه لسبب واذا لم يكن فلمانع ! ولعدم ذلك السبب او عدم سببته ويقال له ممكن بالامكان الموقت ايضا بحسب الوقت الذي لا يكون فيه كذلك وضروري في الوقت الذي يكون فيه ويقال له ممكن دون تعيين الوقت ودون السبب او دون ايجابه وضروري باعتباره مع السبب حين ايجابه ويقال ضروري ايضا لكل ما وجد وحصل حين وجد وحصل من دائماً وغير دائماً وممكن وضروري لانه حصل على الوصف الذي قيل بحسبه انه ضروري في وقت وجوده وامتنع ان لا يكون عليه ولم يمنع مانع من كونه كذلك وعلى ما سيتضح في العلوم ان كل ما يوجد بعدما لم يكن فان ايجاب وجوده راجع الى سبب ضروري الوجود وان كان متجدد الايجاب متصراً وفي وقت ايجابه واجاده لما يوجده انما يوجد به بان لا يكون مانع يمنع كونه على ذلك ولا سبب يرفعه ولو كان لما وجد فهذا هو الضروري باعتبار الوجود .

واما باعتبار الالذهان فقد قيل في باب الامكان الذهني ان فيه ايضا مطلق الضرورة وهو الذي المحمول فيه معلوم الوجود للوضوع باعتبارهما فقط وفيه

مشروط وهو الذي انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد عليها والضرورة فيه مشروطة موفية بحصول ذلك السبب والمعنى الزائد وكذلك يقال ممتنع لما ليس على الوصف الذي بحسبه قيل انه ممتنع ولا بد من ان لا يكون (١) عليه وذلك في الوجود والمذهن ايضا والذي في الوجود اما مطلقا واما بشرط والمطلق فهو الذي كونه ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته لا ينتظر سببلا جله لا يكون له ولا بسبب من الاسباب يكون له كابرودة للنار والفردية للاتنين والذي بشرط فهو باعتبار ذاته دون ذلك الشرط ممكن وبذلك الشرط يكون ممتنعا على ما قيل في الضروري وذلك الشرط اما وجود سبب مانع او عدم سبب موجب وكل منهما اما دائم الوجود والرفع غير متغير الاقتضاء ولا موجب بوجوب ما اقتضى رفعه فهو ممتنع دائما مادام موجودا مثل فرض السماء ساكنة فانه فرض دائم الامتناع مادامت السماء موجودة لاجل دوام وجود سبب مانع من ذلك وهو القوة غير المتناهية المحركة للسماء التي هي دائمة الايجاب للحركة والرفع للسكون غير متغيرة الاقتضاء وليس في الوجوب سبب موجب ما اقتضت هذه القوة رفعه وهو السكون واما دائم الوجوب متغير السببية والرفع (٢) فلا يدوم ذلك الامتناع مادام موجودا ولكنه ضرورة السبب يرتفع لاحالة وقت وجوب رفعه عن السبب فلا موجب يوجب في ذلك الوقت الذي يرتفع عنه مثل شروق الكواكب وغروبها فان لها اوقاتا يمتنع فيها شروقها واخرى يمتنع فيها غروبها لسبب ضروري متغير الايجاب وهو الحركة ولذلك لا يدوم لها هذا الامتناع مادامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب يمتنع لاحالة وقت ما يوجب امتناعه اعنى وقت ما تكون تحت الارض فلا تشرق في ذلك الوقت او تكون فوق الارض ولا تغرب في ذلك الوقت ولا موجب يوجب شروقها وغروبها حينئذ وهذا الممتنع الموقت يقال له ممكن ايضا بالا مكان المطلق كما قيل في الضروري من حيث ان ذات المحكوم عليه لا تقتضى ذلك الحكم ولا تمنعه واذا كان فكونه لسبب مانع او لعدم السبب الموجب ويقال لما هو ممتنع بهذه

الصفة اعني بالامتناع الوقت ممكن ايضا بالامكان الوقت في الوقت الذي هو فيه
ممتنع من حيث انه فيما بعد يكون موجودا وحقيقة ذلك انه في ذلك الوقت يقال له
ممكن لا يقال انه ممكن في ذلك الوقت فان بينهما فرقا لان الاول كان الوقت فيه وقتا
للقول والحكم بالامكان والثاني كان الوقت فيه وقتا للحكم به واذا جعل الوقت
وقت الامكان كان صدقا اذ يكون الامكان في ذلك الوقت حاصلًا للمحكوم به
مرفوعًا ممتنعًا ولا يتناقض فان من قال في وقت غروب الشمس انها يمكن ان تطلع
فقد صدق اذ يكون الوقت وقت حكمه وقوله ليس وقت حصول ما قاله وحكم
به واذا قال في وقت طلوعها يمكن ان تطلع في هذا الوقت فقد كذب اذ يكون
وقت قوله وحكمه بالامكان هو وقت الحصول ووقت الحصول يبطل فيه الامكان
وتحصل الضرورة كما قيل واذا قال ايضا في وقت غروبها يمكن ان تطلع في
هذا الوقت فكذب به اظهر فالممتنع الوقتي يصدق عليه في وقت امتناعه الامكان
الوقتوي ويكون الامتناع محكوما به بشرط ذلك الوقت وبحسبه والامكان
بحسب ذلك الوقت مقيسا الى ما بعده فان الممكن في وقت وجوده يصدق
عليه انه ضروري الكون كما قيل وكذلك (هو - ا) في وقت عدمه يصدق انه
ممتنع الكون والامكان يصدق عليه اما لوجوده ففي وقت عدمه باعتبار وقت
وجوده اذا كان مستقبلا واما لعدمه ففي وقت وجوده باعتبار وقت عدمه اذا
كان مستقبلا كما يصدق القول على الشمس في وقت غروبها بانها يمكن ان تطلع
يصدق القول بالامكان في ذلك الوقت لان الطلوع يكون في ذلك الوقت
كذلك في وقت طلوعها انها يمكن ان تغرب ويقال ايضا لهذا الممتنع المشروط
انه ممكن دون الشرط الذي بحسبه صار ممتنعًا وممتنع باعتبارده مع ذلك الشرط
وقت اقتضائه لامتناعه ويقال ممتنع ايضا لكل ما ليس حينه وليس من دائم
لعدمه وغير دائم لانه ليس وذلك على الوصف الذي قيل بحسبه انه ممتنع ولم يكن
من ان لا يكون عليه ولم يوجب موجب كونه كذلك ومقابل ما قيل في
الضروري وهو ان كل معدوم بعد ما كان فان ايجاب عدمه راجع الى سبب

ضروري الوجود متجدد الايجاب متصرمه وفي وقت ما لا يوجب ما يرتفع
بارتفاع ايجابه انما يرتفع ما كان اوجبه بان لا يكون موجب غيره يوجب كونه
ولو كان لما عدم فهذا هو الممتنع باعتبار الوجود.

واما باعتبار الازهان فقد قيل في باب الامكان الذهني وفيه ايضا مطلق الامتناع
وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع باعتبارها كفرض الجزء
اعظم من كله وفيه مشروط وهو الذي انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد
عليها والامتناع مشروط موقت بمحصل ذلك السبب والمعنى الزائد.

وبالجملة فكل صفة وشرط كان لا يوجب ضروري فانه بعينه شرط لامتناع
سلبه حتى يكون ممتنعا وكل صفة وشرط كان لسلب ضروري فانه بعينه شرط
لامتناع ايجابه فان ما بالضرورة ان يكون ممتنع ان لا يكون والامتناع ان يكون
ضروري ان لا يكون وقد كان يكفي في التعليم نقل الحكم من احدهما الى الآخر
على هذه الصفة وكرر في الممتنع للتفهيم -

الفصل الرابع

في المادة والجهة

اما الذي عناه ارسطو طاليس في تسمية ماسماه بالمواد والجهات من هذه الاحوال
فانه اراد بالمواد الاحوال الوجودية منها وما للاشياء في انفسها والجهات ما في
الاذهان التي هي الظنون والاعتقادات على الحقيقة على ما فصل في الفصل السالف
فيكون الممكن الذي هو جهة ممكننا عاما على ما قيل لانه يصدق على اشياء تكون
ضرورية في انفسها ووجودها وتكون ممكنة لانه ظن صادق عليها والضروري
الذي هو جهة عاميا ايضا لانه حكم يصدق على ضروري وممكن فانه يحكم بان الانسان
يمكن ان يكون كانا حكما ضروريا اي حكما يقينيا محققا -

واما اذا قيل الانسان حيوان بالضرورة وعنى بذلك انه حيوان ولم يكن بدمن
كونه حيوانا او هودا ثما حيوان وجعل ذلك من حيث قيل وع- لم جهة ولم يرد
بالجهة ما قيل من ان العلم بذلك ضروري سواء كان الامر في نفسه ضروريا
او ممكنا

أو ممكنا وجعل من حيث هو حالة الامر في نفسه مادة فهو هذر من القول لا موقع له ولو كان لذلك وجه لقد كان لا يقتصر على هذا المعنى وحده بل كان جميع الموجودات واحوالها ايضا تستحق ان يكون لها من حيث هي موجودا اسما ومن حيث هي معلومة اسما آخر وليس كذلك بل كما قيل ان الاسامى انما هي اولاً للمعلومات ومن اجلها وثانياً للموجودات وليس لما قاله ارسطوطاليس في الجهة والمادة وجه مفيد سوى هذا ومن لم يقل به فانما لم يقل به لانه لم يفهم ذلك ولم يعتبره هذا الاعتبار فان هذا وجه مهم في نفسه لاجل تأويل كلام ارسطوطاليس ولا يمكن ان يكون ارسطوطاليس اخترع هذيانا لم يدعه اليه داع وترك مهما من كبار المهبات وهو مما يجرى على السنة الناس في عرفهم في موضعه ويقال ايضا جهة قضية بحال اخرى غير هذه التي ذكرت وتسمى مطلقة ووجودية وهي القضية التي لم يذكر فيها امكان ولا ضرورة ولا امتناع بل قيلت قولاً مطلقاً وسميت وجودية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع ولم يميز هل وجوده بالامكان او بالضرورة وهي بوجه ما ذات جهة ضرورية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع حكماً جازماً لا ظناً وتجوزاً كما في الجهة الممكنة ونسبتها الى الجهة الضرورية نسبة (١) الاهال الى الاسوار الجزئية والكلية فكما ان في الاهال قد حكم على الموضوع لا محالة بالمحمول ولم يبين في الحكم أهو لكه ام لبعضه وهو لا محالة لبعضه وشك هل هو لكه ام لا كذلك هذه قد حكم فيها بوجود المحمول للموضوع (٢) حكماً جازماً ضرورياً لا تجوزاً امكانياً وقتلاً محالة وشك هل هو دائم ام لا وبالحقيقة فانها من حيث هي جهة مطلقة لفظاً لا تصوراً واعتقاداً كما كانت الثنائية من القضايا يقال خلوا من الحرف الدال على النسبة وهي في التصور غير خالية عن النسبة لا محالة والا لما كانت قضية فانه لا تكون قضية عند الذهن ما لم توقع نسبة بين المحمول منها والموضوع فلا قضية ثنائية في الاذهان كذلك لا قضية مطلقة في الاذهان فان

القضا بالاعتبار (١) عند الاذهان من الامكان الذي هو جهة الا الى الضرورة او الامتناع فنسبتها الى ذوات الجهة من القضا بهذا الوجه نسبة الثنائية الى الثلاثيات ونسبتها الى المواد وبذلك الوجه نسبة المهمة الى المسورات اعنى وجه اعتبارها ضرورية غير معلومة الدوام واللا دوام فتكون لا محالة في وقت وشك انها في كل وقت ام لا كما كانت المهمة يحكم انها لا محالة في البعض وشك انها في الكل هذا اذا صنفت الجهات والمواد على هذا التصنيف المذكور. واما على ترتيب آخر فانه قد قيل ان الضروري من المواد هو الدائم اما في الايجاب ويسمى واجبا واما في السلب ويسمى ممتنعا كل ذلك في الوجود وجعل الجهات كذلك ايضا في الحكم والاعتقاد وكان المحمول الموجود لموضوعه دائما والمعدوم عنده دائما مادة الضرورة وينقسم الى الوجوب والامتناع والذي لا يدوم وجوده للموضوع ولعدمه مادة الامكان ونظير ذلك في الاذهان الحكم بايجاب المحمول للموضوع دائما جهة الوجوب وسلبه عنه دائما جهة الامتناع وبإيجابه وسلبه لا دائما جهة الامكان وجعل المطابق الذي حكم فيه بوجود محمول (٢) لموضوع ولم يذكر دوامه ولا دوامه فكانت نسبة المطابق بهذا الاعتبار الى ذوات الجهة من القضا بالنسبة المهملة الى ذوات الاسوار ايضا والقضا بالانحراج عن احد هذه الجهات الاربع التي هي الامكان والاطلاق والضرورة والامتناع فان القائل اما ان يقول ويجزم في حكمه واما ان لا يجزم بل يقدر ذلك الحكم ويجوزه والذي يحكم ويجزم فاما ان يحكم بالضرورة المطلقة كما يقول الانسان بالضرورة حيوان او بالضرورة الموقنة كقوله الشمس تنكسف بالضرورة في وقت كذا او ضرورة مطلقة لا تعين فيها دواما ولا توقيتا والذي يقدر الحكم ويجوزه كذلك اما تجوزا مطلقا او موقتا اما المطلق فكن يقول يمكن ان يكون زيد كاتباً واما الموقت فكقوله يمكن ان يكتب زيد غداً واما ان يكون القول قولاً مطلقاً لا يقترن به ذكر امكان ولا ضرورة كن يقول الانسان حيوان او زيد كاتب او يكتب وظاهر الاعتبار يرى ان كل قول يصدق بشرط فانه

صادق لا محالة اذا لم يذكر ذلك الشرط ولا مقابله ما كان ذلك الشرط وليس كذلك حال القول المطلق عند ما يصدق بشرط الا مكان فان القول المطلق فيه حكم جازم والذي بشرط الا مكان لم يجزم فيه الحكم فانه ليس اذا صدق القول بان زيدا يمكن ان يكون كاتبا يصدق القول بان زيدا كاتبا لان شرط ممكن ان يكون في ضمنه وان لا يكون وليس كذلك المطلق بل هو جازم بالكون والاكون (١) فشرط الامكان اطلاق بالقياس الى شرط القول المطلق فالممكن يصدق على المطابق ولا ينعكس والمطلق يصدق على ما بعده ولا ينعكس .

واعلم ايضا ان الموضوع الذي يحمل عليه محمول ما فاما ان يكون لذلك الموضوع ايضا موضوع يحمل عليه او يكون موضوعا اخيرا لا موضوع له والموضوع الذي له موضوع يحمل عليه فانما يوضع على انه عنوان لموضوعه والموضوع بالحقيقة هو موضوعه لا هو وانما يوضع موضوعه معنونا معرفا به كالابيض مثلا اذا وضع لمحمول ما فقبل الابيض كذا فان الابيض عنوان للموضوع لا نفس الموضوع والموضوع الاول بالحقيقة انما هو الجسم ومثل معنى الابيض هو ما به يوضع الموضوع ويعنون به والموضوع الذي لا موضوع له الذي لم يعنون باكثر من لفظ يدل عليه دلالة اولى كالجسم اذا وضع لمحمول ما فانه الموضوع الاول ولم يعنون باكثر من اللفظ الدال عليه دلالة اولى فالتقضية المطلقة اذا كان موضوعها معرفا ومعنونا بمعنى من المعاني فاما ان يكون مما يوصف به دائما كما تقول الحيوان كذا فان اشخاص الحيوان وضعت في هذا الحمل وعرفت بالحيوان وهو مما يوصف به دائما ولا يرتفع عنها وقتا من الاوقات او يكون ذلك العنوان والمعنى الذي عرفت به مما يوصف به وقتا ما لا دائما كما تقول المتحرك كذا والذئب كذا فان ذلك قد توصف به اشياء لا يدوم لها فليس كل متحرك يتحرك دائما ولا كل نائم دائما فاذا وضعنا موضوعا معنونا بمعنى لا يدوم له بل يكون له وقتا دون وقت ثم حملنا عليه محمولا او سلبنا عنه محمولا بضرورة مطلقة او مؤقتة فاما ان يكون المفهوم من حكمنا انه له بشرط المعنى الذي عنون به اما دائما ما دام

له كما تقول ان كل متعفن الاخلاط محوم بالضرورة اى ما دام متعفن الاخلاط وليس هذا الحكم بلازم له قبل ذلك اعنى قبل تعفن اخلاطه ولا بعده واما في وقت من اوقات كونه له لاحالة كما تقول ان المتنفس مستنشق بالضرورة وليس ذلك ما دام متنفسا بل في بعض زمان تنفسه واما في وقت كونه له وقبله وبعده كما تقول كل متحرك جسم فان المتحرك موصوف بذلك ما دام متحركا وقبل ذلك وبعده وقد يكون ذلك بعد اتصافه به او قبل اتصافه به كما يقال كل كائن فاسد وكل فاسد كائن فليتأمل ليعلم اى هذه يقال مجازا وايها يقال حقيقة ويدل عليه نص اللغة فقد قيل ان كل ذلك حقيقة ومنصوص عليه في اللغة .

فنقول ان الذى يدل عليه نص اللفظ من ذلك انما هو عند كون الموضوع موصوفا بعنوانه وما وضع بحسبه لا قبله ولا بعده سواء كان ما دام موصوفا بعنوانه وما وضع معه اوفى بعض اوقاته فان معناه انه له بشرط كونه كذا وليس في ضمنه انه مادام كذا اى موصوفا بعنوانه هو كذا اى موصوف بمحموله بل انه انما هو موصوف بمحموله اذ هو موصوف بعنوانه وما عدا ذلك مجاز واتفاق في نفس الامور غير مقصود في اللغة فان القائل ان كل متحرك جسم ليس المفهوم بالذات من كلامه انه جسم سواء تحرك او لم يتحرك وانما علم ذلك اذ علم وازم اذ ازم من نفس الامور لا من دلالة اللفظ واما قبل وبعده فهو مجاز فانه لا يقال كل فاسد كائن الا بمعنى فقد كان كائنا وهو تسميح في اللغة واتكال على فهم الانسان بعلمه الذى ليس في دلالة اللفظ وكذلك كل كائن فاسد اى سيكون فاسدا او سيفسد وهذه المجازات والاتفاقات اتفقت في الايجاب ولم تتفق نظائرها في السلب واتفقت اقل من ذلك وفي لغة دون لغة وعادة دون اخرى فانه لا يقال في السلب انه لا واحد من الناس يتنفس لان لكل واحد منهم وقتا لا يتنفس فيه وان قيل لم يكن مصدقا ولا مقبولا بل ربما قيل كل انسان لا يتنفس ولا يقبل ولا يصدق حتى يكون المفهوم منه قد لا يتنفس وقتا ما ويكون صورته صورة الايجاب المعدول واذا قيل لاشئ من الاسود ابيض فانما معناه مادام اسود

او النائم ليس ييقظان ما دام نائما .

وقد وقع قوم من ذلك تخليط في احكامهم في القضايا المطلقة ومخالفة لارسطو ط ليس في اشياء منها ستذكر في موضعها فاذا تأملت ما قيل هاهنا تخلصت من مثل ذلك وسهل عليك ما صعب عليهم ومناقضة ما تجده من الاقوال التي تخالف ما قيل هاهنا في المواد والجهات يقدر عليه من جاد فهمه وتأمله لما قلناه فيها وما قاله من خالفناه .

الفصل الخامس

في اشتراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها وتناقضها

وتشترك القضايا اما في الموضوع واما في المحمول واما فيهما وكذلك في السور والجهة وقد تتباين في كل ذلك او في بعضه فالقضيّتان المشتركتان في المحمول والموضوع قد تتقابلان بان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وهذا السلب فقد يكون في احدهما لجميع ما اثبت في الاخرى من محمول وجهة وسور وقد يكون لبعضه والتناقض من ذلك هو ان يكون تقابلها بحيث لا تجتمعان على صدق ولا كذب في حال من الاحوال بل يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى ومن كذب احدهما صدق الاخرى وذلك يكون باشتراكهما في كل ذلك واقتضارهما من الاختلاف على كون حرف السلب في احديهما دون الاخرى حتى لا يذكّر في احديهما ما لا يذكّر في الاخرى سوى حرف السلب فيكون قد قيل في احديهما قول وقيل في الاخرى ليس كذلك مثاله كل - ا ب - بالضرورة ليس كل - ا ب - بالضرورة فهذا مطلق التناقض .

واما تفصيل ذلك فان المخصوصتين المطلقتين وهما اللتان موضوعهما شخص ما ولم يذكّر فيهما جهة من ضرورة ولا امكان لا يعتبر فيهما سوى ذلك اعني سوى المخالفة بحرف السلب فقط فيكون كل ما قيل او عني في احديهما من موضوع ومحمول وشرط (١) اي شرط كان من مكان وزمان واضافة وجزاء وكل وقوة

او فعل قيل او عني في الاخرى بعينه بزيادة حرف السلب فقط فيكون ان قيل مثلاً في الموجبة زيد قيل في السالبة زيد اى ذلك بعينه وان قيل يتحرك قيل في السالبة يتحرك ايضا بذلك المعنى فان كان عني في تلك حركة مكانية عني في هذه مكانية ايضا لا وضعية ولا استحالية ولا غير ذلك واذا كان في تلك في زمان كان في هذه في ذلك الزمان لا في غيره فلا يقال في تلك زيد يتحرك اليوم وفي هذه زيد ليس يتحرك غدا وكذلك المكان فلا يقال في هذه يتحرك على الارض وفي هذه ليس يتحرك على الفلك وكذلك في الاضافة حتى اذا قيل في هذه صديق لزيد لا يقال في هذه ليس بصديق لعمر و لا لزيد آخر بل لذلك بعينه وكذلك القوة والفعل فلا يقال في هذه كاتب اى بالقوة وفي هذه ليس بكاتب اى بالفعل وكذلك الجزء والكل فلا يقال في هذه طويل ويعنى اليد وفي هذه ليس طويلاً ويعنى الرجل فإى واحد من هذه لم يعتبر لم يتم التناقض بل جاز مع ترك اعتباره التصادق (١) فانه يصدق القول بان زيد ايتحرك وزيدا ليس يتحرك اذا كان زيدا آخر وحركة اخرى او في غير ذلك الزمان او في غير ذلك المكان وانه صديق وايس بصديق اى صديق لزيد ليس صديق لعمر و وانه كاتب وليس بكاتب اى بالقوة وليس بالفعل وانه طويل وليس بطويل اى طويل اليد ليس طويل الرجل وكذلك قد يكذبان مما كما لا يكون طويل اليد ويكون طويل الرجل وليس صديق زيد وهو صديق لعمر و لا يتحرك على الارض ويتحرك على الفلك .

واما اذا اعتبر ذلك جميعه فلا بد من صدق احديهما وكذب الاخرى حتى يلزم لاحالة من صدق الموجبة بعينه كذب السالبة ومن صدق السالبة بعينه كذب الموجبة اى من اجل صدقها لا من اجل الاشياء المعينة التى فيها الحكم والصدق والكذب فان قولنا الانسان حيوان والفر من ايس بحيوان يصدق احدهما ويكذب الآخر لكنه لم يلزم كذب احدهما من صدق الآخر ولا بالعكس لكن لان هذا لايجاب في هذه المادة اعني في هذا المحمول وهذا الموضوع اقتضى الصدق وهذا السلب في هذه الاخرى اقتضى الكذب واما في المسورات فكما

قيل ايضا انهما اذا اختلفا بحرف السلب فقط دون غيره كان ذلك تناقضا لكن
لحرف السلب في القضية مواضع فان تقدم على جميع ذلك تم التناقض وكان معنى
السالبة انه ليس كما قيل في الموجبة فان قولنا كل - ا ب - يناقضه ليس كل - ا
ب - والا ان غير فقيل كل - آ - ليس - ب - فقد لا يتناقضان ولا يصرح
بالتناقض في جميع الاشياء لانه قد يفهم سلبا كليا والكلية ان لا تتناقضان بل قد
تكذبان معا وهما المتضادتان فان تناقضهما هو ان لا يجتمعا (١) على صدق ولا على كذب
وتضادها ان لا يجتمعا على صدق بل قد يجتمعا على كذب كما ان الضدين في
الوجود لا يجتمعا معا في شيء واحد بل قد يرتفعان عنه معا كالفاتر مثلا الذي
ليس بحار ولا بارد فان قولنا كل انسان كاتب ليس ولا واحد من الناس بكاتب
اولا واحد من الناس بكاتب او (٢) كل انسان ليس بكاتب اذا فهم بهذا المعنى
لا يصدقان معا فلا يازم من صدق احدهما كذب الآخر وقد يكذبان معا
فلا يازم من كذب احدهما صدق الآخر واذا القائلة ليس كل كذا كذا سميت
جزئية سالبة ولا شيء اولا واحد من كذا كذا سميت كلية سالبة فالشرط اذا
ان يكون اذا كان احدي المتناقضين كلية ايتهما كانت ان تكون الاخرى جزئية
حتى اذا قيل في الموجبة منهما كل - ا ب - وهو انجاب كل كلى مثلا قيل في
الاخرى ليس كل - ا ب - وان كان لا خلاف فيهما فيما قيل باكثر من الحرف
السالب او ليس بعض - ا ب - او بعض - ا - ليس - ب - وتخالفا هما فيما قبل
بزيادة حرف السلب وذكر بعض مكان كل ومحصل الحكم في العبارات الثلاث
واحد فان القائلة ليس كل - ا ب - منعت ان يكون الكل كذلك ففهم منها ان
بعضا لا محالة ليس كذلك واما ان الكل ليس كذلك او ان بعض الاخر كذلك
فلم يفهم من حكمها بل بقي جائز اوفي حكمه لم يتعرض له وهو بعينه المفهوم
من القائلة بان البعض ليس كذلك واما القائلة ليس بعض - ا ب - فقد يفهم
منها ما يفهم منهما وقد يفهم منها ان البعض ليس كذلك فقط بل الكل وانه
ولا بعض كذلك .

(١) لا - يجتمعان هنا وفيما بعد (٢) لا - او قولنا كل .

وانما يصير هذا ناصبا اذا اضيف الى ذلك في الثاني فقط وفي الثالث في اللغة العربية ولا حتى يقال ولا في بعض كذلك ونظيره في لغات اخرى مثل (هيج) في اللغة الفارسية فانه في العبارة عن السلب الكلي افصح مما جاء في اللغة العربية واما المهملات فانها ان فهمت بمعنى المسورات بالسور الكلي كما ادعى قوم ان قولنا الانسان بمعنى كل انسان وجعلوا الالف واللام يحصر حصرا كلياً لم تتناقض المهملات كما عرفت انه لا تتناقض الكليتان وان فهمتا جزئيتين لم تتناقضا ايضا كما عرفت واما ان اريد بذلك نفس الطبيعة من غير تعرض لحصرها بكل او بعض فقد صار موضوعها كال موضوع الشخصى من حيث هو شيء واحد ويتم في السلب عنه والايجاب عليه التناقض لكن اللغات قد تستعمل ذلك على انه غير متناقض فيكون رفع التناقض فيه اصطلاحا هذا اذا لم يكن في القضية اكثر من المحمول والموضوع والرابطة وحرف السلب في السالبة والسور مع ذلك فقط في المحصورة واما ان زيد على ذلك جهة اوصفة المحمول او صفات فليل مثلا كل انسان حيوان بالضرورة او زيد طبيب فاضل ناصح او كاتب مجود حاذق ونحو ذلك فان حرف السلب اذا تقدم فليل مثلا في السالبة ليس بطبيب فاضل او ليس بكاتب مجود كان القول مناقضا لاحالة وان لم يتعين ما رفعه السلب فهو كل ذلك الموجب ام بعضه فكان اذا قال مثلا ليس بطبيب فاضل ناصح لم يبين من ذلك هل اراد به انه ليس بناصح او ليس بفاضل او ليس بطبيب او ليس واحد منها او ليس اثنين منها بل كان المحمول بصفاته جعل شيئا واحدا في السلب ثم قيل ان هذا المحمول من حيث هو هذا المحمول ليس سواء كان كل ذلك او بعضه فان القول يكون مناقضا للايجاب واما ان جعل حرف السلب بعد المحمول الاول وقيل صفاته فان القول يثبت ما قيل حرف السلب من ذلك ويسلب ما بعده على انه مسلوب واحد من حيث هو كذلك كما يقال زيد طبيب ليس بفاضل ناصح فيكون كذلك ايضا محتملا لرفع الفاضل والناصح معا ورفع احدهما فقط فيصدق انه ليس فاضلا ناصحا او يقال طبيب فاضل ليس بناصح فقد اثبت

اثبت ذلك ورفع الناصح فقط ورفع بعض ما حمل او كله سواء في ابطال ما قيل فانه يتم بان لا يكون القول كذلك واى شىء نقص منه فقد جعله ليس كذلك سواء كان كل ما اثبت او بعضه وكذلك في ذوات الجهة اذا قيل الانسان حيوان بالضرورة ليس الانسان بحيوان بالضرورة او الانسان ليس حيوانا بالضرورة فقد تم التناقض سواء عني بذلك انه ليس بحيوان ولا بالضرورة او حيوان وليس بالضرورة وان كان لا يتميز فيه احدهما وان غير موضع حرف السلب فقول حيوان ليس بالضرورة كان مبطلا لما قيل وان لم يناقضه اذا قيل بمعنى واحد كما اشترط في التناقض ان يكون المعنى الموجب والمعنى المسلوب واحدا بعينه لالفاظا مشتركا يدل على معنيين مختلفين كما يكون في الضرورى الذهني والوجودى وكذلك يناقض الممكن انه ليس بممكن والممتنع انه ليس بممتنع اذا كان المسلوب والموجب من كل واحد منهما واحدا بعينه .

واما تقابل الجزئيات بعضها مع بعض اعني سالبها مع موجبها وموجبها مع سالبها فانه لا يوجب تناقضا ولا تضادا بل قد يصدقان في المادة الممكنة كما يقال بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب وقد تصدق احداها وتكذب الاخرى اما في الضروريات فتصدق الموجبة وتكذب السالبة كقولنا بعض الناس حيوان ليس بعض الناس بحيوان واما في الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة كقولنا بعض الناس حجر ليس بعض الناس بحجر والكليتان قد تكونان متضادتين اذ قد تكذبان معا ولا تصدقان معا كما قيل والجزئيتان اعني الموجبة والسالبة تسميان الداخلتين تحت التضاد من حيث انها تحت الكليتين في عمومها وهذا التناقض يتم في القضيتين اللتين موضوعهما كلى محصورتين ومهملتين سواء كان حكمهما موقتا او مطلقا ويتعين الصدق والكذب في كل واحدة منهما واما ان كان موضوعهما جزئيا فكانتا مخصوصتين وكان الحكم فيهما موقتا فان الحكم فيهما مختلف ولا يتعين الصدق والكذب مطلقا في كل وقت بل فيما هو من ذلك في الماضي فان التناقض يستمر فيه باسره ويصدق احد المتناقضين فيه ويكذب

الآخر لاحالة واما ماهو في المستقبل فان التناقض يتم فيه في المواد الضرورية والمتنعة واما في الممكنة فلا فان الحكم الشخصي الممكن في الزمن المستقبل وان كان التناقض يتم فيه لاحالة بان تصدق احدى المتناقضتين وتكذب الاخرى فانه لا يتعين الصدق والكذب في واحدة منهما (١) كما يتعين في الواجب والمتنع لان قولنا زيد يكتب غدا يناقض قولنا زيد ليس يكتب غدا اذا حفظ فيه باقي شروط التناقض ولكن لا يتعين فيه الصدق او الكذب لاحديهما بعينها في ذلك الوقت وان لم يخرج منها وانما يتعين بعد وجود الامر وان تعين لعالم ما كلك اونيبي او منجم مثلا فليس هو عنده ممكنا وانما هو عنده ضروري - على كلى مفهومى الممكن والضروري .

اما الذهنى فلانه غير ظان بل متيقن فلو كان ظانا لما تعين حكمه ولو ترجح واما الوجودى فلان احد طرفى الممكن لا يصير موجودا بعينه دون الآخر الاسباب وذلك السبب الموجب لوجوده يجعله ضروريا لا ممكنا وانما هو ممكن بذاته لاسببه الموجب بل هو بسببه الموجب ضرورى كما قيل وكذلك هو فى ان ذهن متيقن بسبب وهذا معنى قول ارسطو طاليس انه اول الممكن لبطلت الرؤية والاستعداد ولم يصدق القول بانه ان كان كذا كان كذا يعنى ان الممكنات يتوقف وجودها على اسباب ان كانت كانت وان لم تكن لم تكن والرؤية والقصد قد يكونان من جملة تلك الاسباب فان المتعلم يمكن ان يتعلم وان لا يتعلم فان اراد وقصد التعلم بعد حصول الاسباب الاخرى تعلم وان لم يرد التعلم ولم يقصده وان حضرت بقية الاسباب فانه لا يتعلم والسابق فى قدر الله تعالى وقضائه فانما هو سابق باسبابه والارادة والقصد من جملة الاسباب المسببة فان المرید منا لارادته سبب موجب لا يكون عن الارادة والا فلا رادته الثانية سبب ايضا وذلك اما معلوم كما نريد الأكل لانا جعنا والجوع لم يكن بارادتنا واما غير معلوم ومن اعتقد ان الارادة غير مسببة باسباب قد يعلمها الانسان وقد لا يعلمها فلم يحسن العلم بالقضاء والقدر على ما سياتى فى موضعه .

الفصل السادس

في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق والكذب

اما البسيطة والمعدولية فقد عرفت الفرق بينهما وان الوجبة المعدولية فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به - على الموضوع حكما ايجابيا او سلبيا وان ذلك بحسب ما يعنيه العاني في تلفظه بها وما يقع عليه الاصطلاح في لغة لغة وفي تعارف طائفة طائفة هذا اذا قيلت على انفرادها واما في جملة الحجج والادلة فيظهر الفرق بينهما وبين البسيطة كما سيأتي في تعليم القياسات وموقع الانتفاع بها والحاجة الى ذكرها هاهنا انما تظهر هناك .

واما العدمية فهي التي تدل على محمولها بلفظ مفهومه عدم المنى المحمول في الوجبة البسيطة وليس فيها حرف سلب كقولنا زيد اعمى فانها قضية اوجبت العمى لزيد ومعنى العمى له عدم الابصار فقط من غير ايجاب معنى يلزم مفهومه اثبات عدم البصر كما يجاب السواد على موضوع الذي يلزم منه عدم البياض في ذلك الموضوع بل مفهومه عدم الابصار فقط فهي تقابل القضية القائلة زيد بصير وقد تكذب معها وتصدق مع سلبها -

وقد قال قوم انها التي تدل على المعنى الاخر من معينين متقابلين فيما من شأنه ان يكون له كيف كان وهو الذي يستعمل في هذا الموضع ويجرى الكلام الذي يأتي بحسب مفهومه وقد قيل انها التي تدل لاعلى اى عدم كان مطلقا بل على عدم ما من شأنه ان يكون للموضوع اولنوعه او لجنسه كالعمى لزيد للاحاط فانه وان قيل للاحاط انه لا يبصر له فلا يقال له اعمى في تعارف اللغات وكالمرد وهو عدم اللحية في الرجل لاي المرأة وكلانوثة وهو عدم الذكورية في الانسان والحيوان لاي الحجر وليس في المناقشة في ذلك كثير فائدة فليعن العاني ما شاء من هذه المعاني ويجعل كلامه بحسبه فليس مما يفسد به الغرض المقصود بذكرها هاهنا بعد ان يكون ما يأتي من الكلام بحسب ما عني وقد وقع التعيين على المعنى الثاني من الثلاث والكلام بحسبه وبين هذه القضايا نسب تلازم وتباين وعموم وخصوص

في الصدق والكذب فان السالبة المعدولية لشيء ما والسالبة العدمية لمقابله
 الاخص (١) من قبيل الموجبة البسيطة والموجبة المعدولية له او الموجبة العدمية لمقابله
 من قبيل السالبة البسيطة له وكل طبقة منها تجتمع على الصدق وكل موجبتين من
 طبقتين منهما لا تجتمعان على الصدق وان كان فيهما ما يجتمع على الكذب وكل
 سالبتين من طبقتين منهما لا تجتمعان على الكذب وان اجتمعا على الصدق لاجل
 ان المتصادقات معا لا تنلزم بالانعكاس بل منها ما هو اعم واخص صدقا وكذبا
 وذلك لان ايجاب الشيء اخص صدقا من سلب مقابله لان السلب يصدق
 في كل قضية لا يوجد محمولها سواء كان لا يوجد في نفسه او لموضوع ما وسواء
 كان الموضوع الذي سلب عنه موجودا او معدوما والايجاب لا يصح الاعلى
 موضوع موجود لان الشيء لا يكون موجود الشيء معدوم والسلب يصح
 عن المعدوم والموجود فانا لا نقول عن سقراط الذي هو الآن معدوم ان
 شيئا موجودا ويجوز ان تسلب الآن عنه اشياء فانه لا يصح ان يقال ان سقراط
 الآن ناطق او شاعر ويصح ان يقال ليس سقراط الآن شريرا ولا ظالما وان
 السلب عن الشيء لا يجوز الى اثبات وجود المسلوب عنه والايجاب سواء
 كان معدولا او محصلا يحتاج الى اثبات وجود الموجب عليه وايضا فان كل
 محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضدا ولا يكون فان كان له ضدا فاما
 ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا
 او معدوما ما اخوذا من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه
 شيء كالمحمول فاما ان يكون موجودا فيه او ضده او واسطة ان كانت او يكون
 كلاهما بالقوة مثل الجر والذي لم يفقح فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوة
 او يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل الصوت للبياض والسواد والوسائط
 فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في
 البوائى واما اذا قلنا زيد يوجد عادلا فانه يصدق اذا كان جاثرا او متوسطا
 او كلاهما بالقوة او غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ويكذب اذا كان عادلا

او معدوما والموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة (١) فيكون حال العد ميتين عند المعدوليتين ان الموجبة منها تشارك الموجبة المعدولية والسالبة تشارك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية تصدق على ما تصدق عليه الموجبة العدمية ولا تنعكس لان الموجبة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ولا تنعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيد ليس يوجد لا عاد لا صدق قولنا ان زيد ليس يوجد جائرا ولا ينعكس حتى اذا صدق قولنا ان زيد ليس يوجد جائرا صدق انه ليس يوجد لا عاد لا فان الاول يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ولا يصدق هذا عليه فحال العد ميتين عند المعدوليتين ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص وحال العد ميتين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب وتكون نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية لان الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية من الثالثة وبالعكس نسبة السالبة العدمية الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى الموجبة البسيطة لان الاولى اعم صدقا من الثانية والثانية من الثالثة على ما في هذا اللوح

زيد يوجد عاد لا	زيد ليس يوجد عاد لا
تصدق اذا كان	يصدق في الجميع الا
عاد لا فقط	في واحدة وهو الذي صدق
	فيه نقيضه

(١) حاشية من كلامه - في كلا الاصلين - فان الموجبة العدمية تصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له كالأعمى الذي يصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له بصر كالانسان والموجبة المعدولية تصدق على موجود وان لم يكن من شأنه كالحائط ولا يصدق عليه انه اعمى والسالبة البسيطة تشاركها فيما صدقا فيه وتزيد عليها بصدقها على المعدوم كسقراط الميت فانه يصح ان يقال عليه انه ليس ببصير ولا يصح ان يقال عليه انه اعمى ولا انه بصير .

زيد ليس يوجد لا عادلا

زيد يوجد لا عادلا

تصدق اذا كان عادلا

تكذب اذا كان عادلا

او معدوما فقط وتكذب

او معدوما وتصدق

في البواقى

في البواقى

زيد ليس يوجد جائرا

زيد يوجد جائرا

تكذب اذا كان جائرا

يصدق في واحد فقط

وتصدق اذا كان معدوما

وهو اذا كان جائرا

او عادلا او مختلا او بالقوة

وتكذب في

اولا بالقوة

البواقى

فكل اثنتين من هذه على العرض فهما متما قضتان لا تصدقان معا ولا تكذبان معا واما اللواتى على الطول ففي الطبقة الاولى كل متقدم في الوضع فهو اخص صدقا فالعدمية السالبة اعم من السالبة المدولية والمعدولية من الموجبة البسيطة كما قيل فاذا صدقت الموجبة البسيطة صدقت السالبة المدولية واذا صدقت السالبة المدولية صدقت السالبة العدمية ولا تنعكس واذا كذبت السالبة العدمية كذبت المدولية السالبة واذا كذبت المدولية السالبة كذبت البسيطة الموجبة ولا تنعكس واما في الطبقة الثانية فالمرء بالعكس فان المتأخر في الوضع اخص صدق والمتقدم به اعم صدقا فاذا صدقت العدمية الموجبة صدقت المدولية الموجبة واذا صدقت المدولية الموجبة صدقت السالبة البسيطة ولا تنعكس وفي الكذب بالعكس .

واما النسبة بينها قطر اممختلفة اما القطر المبتدى من الطبقة الاولى آخذا الى اليسرى وهو الواقع بين الموجبة البسيطة وبين الموجبتين المدولية والعدمية فانه يمنع اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب اذا كان الموضوع معدوما وكذلك في القطر الواقع بين المدولية السالبة وبين الموجبة العدمية لا يجتمعان

لا تجتمعان على الصدق وتجتمعان على الكذب اذا كان الموضوع بالقوة او بالقوة لان الموجب في كل واحدة من العدميتين والبسيطتين صدقه في واحد والنائب كذبه في واحد ويختلفانها في ذلك المعد وليتان .

واما المبتدئ من الطبقة اليسرى اخذا الى اليمنى وهو الواقع بين السالبة البسيطة وبين السالبتين المعدولية والعدمية فبالعكس وهو انه يمنع الاجتماع على الكذب ولا يمنع الاجتماع على الصدق وهو اذا كان الموضوع معدوما والذي هو اخص صدقا من شيء فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص صدقا هو اعم كذبا وبالعكس ولذلك يختلف الحال في المتلازمين ونقيضهما حتى يكون النقيض لازما اخص لنقيض اللازم الاخص وحيث يكذب الاعم يكذب الاخص من غير انعكاس وحيث يصدق الاخص يصدق الاعم من غير انعكاس (١) .

واما المهملات فانها تخالف ما وضع في الخصوصات في شيء وتوافقها في شيء اما الموافقة ففي الالواح طولاً وهي ان تكون الموجبة البسيطة اخص صدقا من السالبة المعدولية والمعدولية من السالبة العدمية واذا صدقت الاولى صدقت الثانية واذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وفي الكذب بالعكس على ما قيل في الخصوصات وكذلك الموجبة العدمية اخص صدقا من المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة واذا صدقت الاولى صدقت الثانية واذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وهو قول ارسطو طاليس ان نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والسالبة المعدولية اليها كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية والعدمية اليها وتوافقها ايضا في الاقطار وان الموجبات اعنى الموجبة البسيطة مع الموجبتين المعدولية والعدمية تجتمع على الكذب وذلك اذا كان الموضوع معدوما واما المخالفة فلانها عرضا لا تتناقض بل تجتمع على الصدق كما

(١) هامش - لا - يعنى ان الموجبة المعدولية لازم اخص صدقا للسالبة البسيطة التي هي نقيض الموجبة البسيطة التي هي لازم اخص صدقا للسالبة المعدولية -

قرر في المهملات واجرى حكمها مجرى الجزئيات والجزئيات لا يناقض بعضها بعضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا يصدق اذا كان البعض فقط عادلين ويصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق معه حيثئذ قولنا الانسان ليس يوجد عادلا وكذلك في المعدوايتين والمعدويتين ويخالف قطرا بان الاقطار الموجبة في الخصوصيات كانت لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق ايضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا والانسان يوجد عادلا والانسان يوجد جائرا تجتمع على الصدق اذا كان البعض عادلا والبعض جائرا والاقطار السالبة تجتمع على الصدق كما اجتمعت في تلك ولا تجتمع على الكذب .

وهذا الواحها

الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
تصدق اذا كانوا كلهم	تصدق اذا كانوا كلهم معدومين
عادلين او بعضهم	اولا عادل فيهم البتة او البعض
والباقون ما كانوا ويكذب	لاعدل فيه ما كان وانما تكذب
اذا كانوا معدومين واذا	اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق
لم يكن فيهم ولا عادل واحد	في باقى الاقسام
ما كانوا	

الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان يوجد لا عادلا
تصدق اذا كانوا كلهم معدومين	تصدق اذا لم يكن فيهم عادل
او كلهم عادلين او بعضهم عادلين	البتة كانوا ما كانوا متفقين
وتكذب في باقى الاقسام	او شوبا او بعضهم ليس بعادل و
	الباقى ما كانوا وتكذب اذا
	كانوا معدومين او عادلين
	كلهم

الانسان ليس يوجد جائرا	الانسان يوجد جائرا
------------------------	--------------------

تصدق

تصدق اذا كانوا كلهم معدومين تصدق اذا كانوا كلهم جائرين

اولا جائر فيهم او البعض ليس بجائر او بعضهم وتكذب في الباقي

او البعض معدوم او غير قابل او

متوسط وانما تكذب اذا كانوا

كلهم جائرين وتصدق في باقي الاقسام

فقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا اكثر صدقا من قولنا الانسان يوجد عادلا
واخص صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا لان قولنا الانسان ليس يوجد
جائرا يصدق في جميع الاقسام الا واحد فقط وهو اذا كانوا كلهم جائرين فيكذب
فيه فقط وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا لا يكذب في ذلك ايضا وفي كونهم
غير قابلين او متوسطين فكذبه اكثر من كذبه وصدقه اخص من صدقه وقولنا
الانسان يوجد لا عادلا اقل صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واعم صدقا
من قولنا الانسان يوجد جائرا لان قولنا الانسان يوجد جائرا يكذب اذا كانوا
كلهم لاعاديين ولاجائرين متفقين او شوبا وفي ذلك يصدق قولنا الانسان يوجد
لا عادلا وانما يصدق اذا كانوا كلهم جائرين او بعضهم وحينئذ يصدق ايضا قولنا
الانسان يوجد لا عادلا فقد كان اعم صدقا منه والموجبة البسيطة اخص صدقا
من السالبة المعدولية والسالبة المعدولية اخص من السالبة العدمية والسالبة البسيطة
اعم صدقا من الموجبة المعدولية والموجبة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية
على ما قيل .

واما المحصورات فانها تحتاج في اعتبارها الى بسط ذلك في الكل والبعض
لتتعرف مقادير الصدق والكذب عموما وخصوصا وذلك لان الموضوع اما ان
يكون - ا - كله مثلاً عادلاً - ب - او كله جائراً - ج - او كله مختلطاً - د - او كله
لأبالقوة ولأبالفعل وهو موجود - ه - او كله لأبالقوة ولأبالفعل وهو معدوم -
او بعضه عادل وبعضه جائر - ز - او بعضه عادل وبعضه مختلط - ح - او بعضه
و - عادل وبعضه بألقوة كلاهما - ط - او بعضه عادل وبعضه لأبالقوة ولأبالفعل

ي - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط - يا - او بعضه عادل وبعضه
 جائر وبعضه (بالقوة كلاهما) - ١ - مختلط - يب - او بعضه عادل وبعضه جائر وبعضه
 لا بالقوة ولا بالفعل - يج - او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - يد
 او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يه - او بعضه
 عادل وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يو - او بعضه عادل
 وبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - يز - او بعضه عادل وبعضه
 جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يح - او بعضه عادل وبعضه جائر
 وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يظ - او بعضه عادل وبعضه مختلط
 وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - ك - او بعضه عادل وبعضه
 جائر وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كا -
 او بعضه جائر وبعضه مختلط - كب - او بعضه جائر وبعضه بالقوة كلاهما - كج -
 او بعضه جائر وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كد - او بعضه جائر وبعضه مختلط
 وبعضه بالقوة كلاهما - كه - او بعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة
 ولا بالفعل - كو - او بعضه جائر وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
 كز - او بعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل
 كح - او بعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - كط - او بعضه مختلط وبعضه
 لا بالقوة ولا بالفعل - ل - او بعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة
 ولا بالفعل - لا - او بعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل .

فهذا باعتبار مقتضى القسمة العقلية سواء كان ذلك في الوجود امثال اولم
 تكن فليعتبر عموم الصدق والكذب وخصوصهما في ذلك واولا في لوح
 المحصورات المتناقضة والكليات موجبة .

كل - ب - هو عدل	ليس كل - ب - هو عدل
تصدق اذا كان الكل عادلين وتكذب	تكذب اذا كان الكل عادلين
في سائر الاقسام الباقية	وتصدق في سائر الاقسام

ليس كل - ب - هو لا عدل

كل - ب - هو لا عدل

تصدق اذا كان الكل معدوما

تكذب اذا كان معدوما

او بعضه عدلا فقط كائنا

او بعضه عدلا فقط او كله

ما كان الباقي وهو اعدبه

عدلا وتصدق في باقي

قسما او كله عدلا وتكذب

الاقسام

في باقي الاقسام

ليس كل ب - هو جائز

كل ب هو جائز

تكذب اذا كان الكل جائرين

تصدق اذا كان الكل جائرين

وتصدق في باقي الاقسام

وتكذب في باقي الاقسام

فالنسبة ههنا في التلازم والتعاند طولاً وعرضاً وقطراً على ما كان في الخصوصيات لان الموجبة البسيطة قد صدقت في واحد فقط وكذبت في ثلثين قسماً والسالبة المعدولية صدقت في سبعة عشر قسماً معد وكذبت في اربعة عشر قسماً فهي اعم من الموجبة البسيطة صدقاً واخص منها كذباً والسالبة العدمية كذبت في قسم واحد وصدقت في ثلثين قسماً فهي اعم من السالبة المعدولية صدقاً واخص منها كذباً فنسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والمعدولية اليها كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية والسالبة العدمية اليها وتنعكس كذلك في نقائضها لان الاخص صدقاً نقيضه اعم صدقاً فتكون الموجبة العدمية اخص صدقاً من الموجبة المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة وتكون كذلك نسبة الاولى الى الثانية والثانية الى الاولى كنسبة الثانية الى الثالثة والثالثة اليها وتتناقض عرضاً كما كانت الخصوصيات والافطار كذلك لا تجتمع الموجبات على الصدق وتجتمع على الكذب اذا كان الموضوع معدوماً او بعضه فقط عادلاً والباقي ما كان والسوالب لا تجتمع على الكذب وتجتمع على الصدق اذا كان الموضوع معدوماً او كان بعضه فقط عادلاً كائناً ما كان الباقي فالحكم فيها كالحكم في الخصوصيات والنسبة تلك بعينها واما اذا وضعت الكليات سالبة والموجبات

جزئية على (١) ما في هذا اللوح .
بعض الناس يوجد عادلا
تصدق في ستة عشر قسما منها
وهو اذا كان الكل عادلا او
البعض عادلا والباقي كيف
كان وتكذب في خمسة عشر قسما
وهو اذا لم يكن فيهم عادل كيف
كانوا

ولا واحد من الناس يوجد عادلا
تصدق في قسمين وهما اذا كان
الكل عادلا او معدوما وتكذب
في باقي الاقسام

ولا واحد من الناس يوجد عادلا
تكذب في ستة عشر قسما منها
صدق فيها نقيضه وهو اذا كان
البعض عادلا والباقي كيف كان
وتصدق في خمسة عشر قسما
كذب فيها نقيضه وهو اذا لم يكن فيهم
عادل كيف كانوا

بعض الناس يوجد لا عادلا
تكذب في القسمين اللذين صدق
فيهما نقيضه وهو اذا كان
الكل عادلا او معدوما وتصدق (٢)
في باقي الاقسام

بعض الناس يوجد جائرا
تصدق في - ١٤ - قسما كذب فيها
نقيضه وتكذب في - ١٦ - قسما
صدق فيها نقيضه

ولا واحد من الناس يوجد جائرا
تكذب اذا كانوا كلهم او بعضهم جائرين
وهو - ١٤ - قسما وتصدق في - ١٦ - قسما وهو
اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين
او بالقوة او غير قابلين او معدومين
او خلطاء .

وعليك بالتأمل والاعتبار فتجد الحال بين البسيطتين والمعدوليتين وبين
البسيطتين والعدويتين مخالفة لما كانت عليه مما (٣) قبل وذلك لان الموجبة البسيطة
ها هنا تكون اكثر صدقا من السالبة المعدولية لانها تصدق في ستة عشر قسما
وهو اذا كان الكل عادلين او البعض عادلين والباقيون ما كانوا والسالبة المعدولية

(١) كذا - ولعله - فعلى - ح (٢) قط - وتكذب - كذا - ح (٣) لا - فيما .

انما تصدق في قسمين وهما اذا كان الكل عادلا او معدوما وتكذب في باقي الاقسام
ثم تصدق الاولى اذا كان البعض فقط عادلين وحينئذ لا تصدق السالبة المعدولية
الناقلة ولا شيء منهم عادل وتصدق المعدولية اذا كانوا معدومين وحينئذ لا تصدق
الموجبة البسيطة فتصدق كل منهما فيما لا تصدق فيه الاخرى وتكذب فيما لا تكذب
فيه فلا يلزم من صدق احدهما صدق الاخرى ولا من كذبها كذبها وكذلك
تخالف السالبة العدمية لانها تصدق اذا كان البعض عادلا والبعض الآخر جائرا
وحينئذ لا تصدق السالبة الكلية العدمية وتصدق السالبة العدمية اذا كان الكل
معدومين ولا تصدق حينئذ الموجبة البسيطة فلا تتلا زمان ايضا في صدق
ولا كذب .

واما المتضادات فهذا نوحها .

كل انسان يوجد عادلا	لا واحد من الناس يوجد عادلا
تصدق في واحد وهو	تصدق اذا كانوا
كلهم عادلين	كلهم جائرين او
وتكذب في البواقي	معدومين او بالقوة او غير قابلين او متوسطين
	او خلطا مما لا عادل فيه وتكذب في البواقي
	وبالجملة انما تكذب اذا كان الكل او البعض

عادلين وتصدق في البواقي

لا واحد من الناس يوجد لا عادلا	كل انسان يوجد لا عادلا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين	تصدق اذا كانوا كلهم جائرين
او معدومين وتكذب	او متوسطين او بالقوة او غير
في البواقي	قابلين او خلطا مما لا عادل فيه

وتكذب في البواقي

لا واحد من الناس يوجد جائرا	كل انسان يوجد جائرا
تصدق اذا كانوا كلهم عادلين او	تصدق اذا كانوا كلهم جائرين فقط
معدومين او بالقوة او غير قابلين او	وتكذب في البواقي

متوسطين او خلطاً مما لا جأث فيه

وتكذب في البواقى وبالجمله انما تكذب اذا كانوا

كلهم او بعضهم جأثين وتصديق في

البواقى

فالحال فيها في المضالعات طولاً على مثل ما كانت في المخصوصات من ان صدق الموجبة البسيطة يلزمه صدق السالبة المعدولية وصدق السالبة المعدولية يلزمه صدق السالبة العدمية ولا تنعكس اذا كانت الاولى اخص صدقاً من الثانية والثانية من الثالثة وكذلك في مقابلاتها تكون السالبة البسيطة اعم صدقاً من الموجبة المعدولية والمعدولية من العدمية ويلزم من صدق الثالثة صدق الثانية ومن صدق الثانية صدق الاولى من غير انعكاس .

واما عرضاً فظاهراً انها لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب .

واما قطراً فان الايجابية منها لا تتفق على الصدق وتتفق على الكذب والسلبية لا تتفق على الكذب وتتفق على الصدق .

واما الجزئيات وهى الداخلات تحت التضاد فقد اجرى حكمها حكم المهملات على ما سلف القول فيه .

واما ذوات الجهة من القضايا ويسمون رباعية لانها تنضاف فيها الى المحمول والموضوع والرابطة الجهة كقولك زيد يمكن ان يكون عادلاً وذوات الاسوار ايضا كذلك رباعية اذا لم تذكر الجهة وان ذكرت الجهة معها صارت خماسية لكنهم لم يقولوا رباعية الذات الجهة ولا يقولون خماسية لشيء من القضايا كما اتفق في عرفهم والجهة لفظه يدل على حال المحمول (١) عنده موضوعه وهل هو له بالضرورة او بالامكان وكما ان السور يحاور به الموضوع والرابطة يحاور بها المحمول كذلك الجهة من حقها ان يحاور بها الرابطة اذا لم يكن سور فان كان لها موضعان او ثلاث سواء بقى المعنى واحداً او اختلف احدها (٢) عند الرابطة والآخر عند السور والآخر بعد المحمول فالها في الصدق والكذب من التلازم والتباين

(١) لا - لفظ يدل حال الخ (٢) قط - احدهما -

احکام اخرى فمنها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس فواجب ان يوجد يلزمه ما في جدواه ونقائضه (۱) تلزم نقيضه وهذا جدوها .

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد
ليس يمكن ان لا يوجد	ممكن ان لا يوجد

واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد ونقيضها (۲) يازمان نقيضه والممكن ان يوجد يلزمه من حيث هو ممكن ان لا يوجد ويلزم نقيضه نقيضه اعني قولنا ليس بممكن ان يوجد كقولنا ليس بممكن ان لا يوجد اي بل واجب ان لا يوجد وممتنع ان يوجد واما ممكن ان يوجد فيصدق معه ما في لوجه ومقابله لا يصدق معه ما في لوجه من نقائض الاوّل والاول

وهذه صورته .

ممكن ان يوجد	ليس بممكن ان يوجد
ممكن ان لا يوجد	ليس بممكن ان لا يوجد
ليس بممتنع ان يوجد	ممتنع ان يوجد
ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد
ليس بواجب ان يوجد	واجب ان يوجد
ليس بواجب ان لا يوجد	واجب ان لا يوجد

فعلى مثل هذا الاعتبار ينبغي ان تعتبر القضايا في لزوم الصدق والكذب عموما وخصوصا وتساويا وتضادا وتناقضا .

الفصل السابع

في توحد القضايا وتكثرها

اما القول المشتمل على موضوع واحد ومحمول واحد والحكم بالمحمول على

الموضوع فلا شك في انه انما يشتمل على قضية واحدة كقولنا الانسان يوجد حيوانا او هو حيوان او الحيوان يوصف به الانسان او يحكم به عليه ونحو ذلك من العبارات واما تكثر المحمول ففيه اعتبار فان كانت تكثره لانه يشتمل على المحمول واوصاف او ووصف للمحمول فقد قيل ان القضية تكون واحدة ايضا كقولنا الانسان حيوان ناطق او فلان طبيب فاضل ونحو ذلك واما ان لم يكن كذلك بل كان يشتمل على محمولات عدة كقولنا زيد طبيب صائغ نجار شاعر ونحو ذلك فان القضايا كثيرة وبعدها المحمولات وقولها في المعنى كاقول بان فلانا طبيب و فلانا صائغ و فلانا نجار و فلانا شاعر وما ارى بين الاول والثاني كثير فرق يوجب تكثيرا او توحيدا وان كان التكثير منها جميعا اعني المحمولات وصفاتها فالقضايا كثيرة ايضا وعددها بعدد المحمولات دون صفات المحمولات فانها لا تتكثر القضايا بتكثرها ما كانت واما تكثر الموضوعات فهو كيف كان يكثر القضايا ويخرجها عن ان تكون واحدة كقولنا الانسان والفرس حيوانان او كل من الفرس والانسان حيوان فلا فرق في المعنى بين ذلك وبين ان يقال الانسان حيوان والفرس حيوان والحال في ذلك واحدة في الموجبات والسوالب من القضايا الحملية .

واما القضايا الشرطية اما المتصلات فان القول الذي يشتمل منها على توال فوق واحد يكون الحكم فيه كما كان في تكثر المحمولات في الجملة وتكون القضايا كثيرة وبعدها كما يقال ان كان بهذا المرض ذات الجنب فيه سعال وحمى لازمة وألم ناخس ونبضه منشاري واما ان كان الواحد تاليا وما عداه منها وصفا و(١) اوصافا له كما كان في المحمول في الجملة فقد يصح ان تفهم واحدة على ما قيل هناك كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم ذو نفس وقد تفهم كثرة كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم وان كان هذا انسان فهو ذو نفس لانها يصح ان تفصل الى قضيتين صابقتين واما ان كانت الكثرة في جانب المقدم فالقضية واحدة لا محالة ولا تنفصل الى قضايا كثيرة كما تقول ان كان بهذا حمى

لازمة وألم ناخس وسعال ونبضه منشاري فيه ذات الجنب .
اذا فصلت هذه المقدمات فليل كل مقدم منها على انفراد لم تصح القضايا فانه
واذا قيل ان كان بهذا حمى لازمة فيه ذات الجنب لم يكن حقا وكذلك الباقية فان
التالي انما هو تال لملك باسرها لالواحدة منها .

واما المنفصلات فانها تتكرر تواليا ومقدماتها وتكون قضية واحدة كما يقال
في عددها انه اما ان يكون فردا واما ان يكون زوج الفرد واما ان يكون زوج
الزوج واما ان يكون زوج الزوج والفرد واو كانت اجزاء الانفصال مهما
كانت فان القضية لا تتم الا بذكرها جميعها حتى لا يشذ منها واحد هذا اذا قيلت
على الوجه الصواب في العبارة واما ان حرفت فليل اما ان يكون هذا حيوانا ناطقا
او (١) حيوانا ليس بناطق او لا حيوان ولا ناطق فهي كثرة في المعنى ومعناها
معنى قضيتين قيل في احديهما اما ان يكون هذا حيوانا واما ان لا يكون واما ان
يكون ناطقا واما ان لا يكون ناطقا فهذا اذا تكررت في القضايا معاني محمولاتها
وموضوعاتها وتواليها ومقدماتها مع تكرر الالفاظ المستعملة فيها واما ان كان
تكرر الالفاظ دون المعاني كما يدل على كل واحد من المحمول او الموضوع
او المقدم او التالي بقول معرف لا باسم موضوع فان ذلك مما لا شك في انه لا يكثر
القضايا كما نقول بدل قولنا الانسان حيوان الحيوان الناطق المائت جسم ذو نفس
حساس فان المعنى المفهوم لم يتكرر في قولنا الحيوان الناطق المائت ولم يخالف
المفهوم من قولنا انسان وكذلك المفهوم من جسم ذي نفس حساس لم يتكرر
ولم يخالف المفهوم من قولنا حيوان ولم يزد ما في القضية في المعنى على موضوع
واحد ومحمول واحد فلا تلتفت في امثال ذلك الى الالفاظ كثر ام قلت وانما
الانتفات الى المعاني وكذلك فليعتبر الحال في الشرطيات متصلة ومنفصلة .

(المقالة الثالثة في علم القياس)

الفصل الاول

في تأليف القضايا بعضها مع بعض على صورة يستفاد بعلمها الحاصل علم مجهول

ولان ذهن الانسان يستفيد علما بجهول من ع- لم بمعلوم حاصل بحيث يكون العلم بالمعلوم سببا . وجبا للعلم بالجهول ولكنه لا يكون العلم الحاصل سببا وجبا للعلم المستفاد كيف اتفق وانما يكون بتصرف ذهني وتفكر في الجهول والمعلوم ولو كان العلم الحاصل بمحصله للذهن يوجب حصول العلم بالجهول لما تأخر الثاني عن الاول كما لا يتأخر المسبب عن السبب التام السببية والايجاب بل كان يتبعه ويوجد معه كما يوجد النهار عند طلوع الشمس فكان لا يحتاج الانسان في تعلم العلوم المكتسبة من العلوم الحاصلة الى فكر وزمان بل كان اذا حصل العلم الاول الذي هو السبب الموجب يحصل الثاني الذي هو مسببه وكذلك الثالث عن الثاني والرابع عن الثالث فينتهي الذهن من اول علم بمعلوم الى اقصى حدود المعلومات الاكتسابية بغير كلفة في اقصر زمان من غير توقف ولا حاجة الى فكر ولا روية وليس كذلك بل العلماء يحدون ما يحدونه من ذلك بفكر وروية وطلب في زمان طويل بعد وثقات وانتباب (١) فالعلم الحاصل انما يفيد علما بجهول بحالة وصفة يحصلها الذهن بالروية والتفكر على طريق البحث والطلب فيؤدي ذلك البحث والتفكر الى علم الجهول بالمعلوم واستفادته به اما بغريزة النفس وفطرتها التي تهتدي الى ذلك هداية طبيعية الهامية كهداية الطفل الى الرضاع واما بالبحث والترداد بالتفكر في المعلومات الذي يعثر فيه على الصواب المفيد الموجب لذلك العلم المستفاد بالعلم السابق واما بطريق تعليمي قانوني حفظي يعلمه اهل النظر والاعتبار من ارباب الفرائض المطبوعة والفطر السليمة المهمة له او من الاصابة في البحث والتفتيش الهادي اليه -

وذلك القانون التعليمي هو الذي تقصده في كلامنا هذا وننظر فيه فنقول ان علم المعلوم يؤدي الى العلم بالجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والجهول وتلك الوصلة وصلة حكيمية علمية لا محالة توجب للذهن في نظره الوصول بسفارتها من علم المعلوم الى علم الجهول والحكم فيه وكل علم وحكم كما قيل انما هو بوجود محمول او موضوع في الحملات او لا وجوده لكاه او لبعضه او لزوم تال لمقدم في

الشرطيات المتصلة او عناده له في المنفصلة فذلك السبب الموجب لذلك الحكم
 بالمحمول موضوعه ولزوم التالي لمقدمه او عناده له يحتاج ان تكون له نسبة اليهما
 اعني الى المحمول والموضوع او الى المقدم والتالي يلزم من تلك النسبة لزوم
 هذا لهذا فهو اعني السبب الموجب للعلم شيء له وصلة بالمحمول والموضوع
 او التالي والمقدم وتلك النسبة الموجودة تكون من نوع النسبة المحكوم بها حتى
 توجب ما يناسبها فان الشيء لا يوجب ضده ومباينه وانما يوجب شبيهها به فهي
 نسبة ايجاب في الايجاب وسلب في السلب وهذا السبب الموجب هو محمول يحمل
 على موضوع المطلوب او موضوع لمحموله اما في قوته في الحملات مما يصدق
 معه وينعكس عليه كما ستعلم او تال للمقدم في الشرطيات او مقدم للتالي او ما
 في قوته مما يرجع اليه كما ستعلم - او احد الجزئين فيما تعلم في الاستثناء من الشرط
 والجزاء كما سيأتي ذكره ويسمى هذا الواصل الموجب حدا اوسط وجزءا
 المطلوب اذ ان هما الموضوع والمحمول يسميان في المجتمع طرفين وحدين
 موضوع المطلوب منهما يسمى الحد الاصغر ومحمول المطلوب هو الحد الاكبر
 كقولنا - ا ب - و - ب ج - فا - هو الحد الاصغر و - ج - الحد الاكبر
 والمطلوب - هل - ا ج - ام لا و - ب - هو الحد الاوسط المتردد في القضيتين
 فالحكم الحاصل من ذلك يكون بين الطرفين اللذين هما - ا و ج - حيث تقول
 فاج - فالقول او الاعتقاد بان - ا ب - و - ب ج - اوجب ان - ا ج -
 في القول والاعتقاد - فاج - قبل العلم والنظر مطاوب ومع العلم والنظر هما
 حدان وبعد النظر نتيجة فيها الحكم المعلوم فكأن الناظر الباحث طلب وسئل
 بمراجعة ذهنه او بمطالبة معلمه هل - ا ج - ام لا فخرج له البحث والنظر حيث
 فكر في اوصاف - ا - ومحولاته ان - ا ب - و - ب ج - فوجد حدا اوسط
 واصلا بين - ا و ج - نا تلا للحكم به وعليه في القضيتين الى الحكم بالمطلوب
 فحكم بان - ا ج - وكان التفكير والطلب في النظر اولا لهذا الحد الاوسط
 الموجب للعلم بالمطلوب الذي علم بالعلم بنسبته الى الطرفين هذا في الايجاب -

ونظيره في السلب حيث يسلب عن الحد الا صغر ما سلب عنه من المحمولات
كقولنا - اب - وليس - ب ج - او - ب ليس بج - فينتج ما يحصل به العلم ان - ا - ليس
بج - او ليس - ا ج - هذا اذا وجد هكذا في خطوره بالبال وسماعه فيما يقال فا ما
ان سمع او خطر بالبال على غير هذه الصورة احتاج الى تأمل ما ونظر يعيده الى هذه
الصورة ويرد مفهومه الى مفهومها كما ستعلم وكذلك في الشرطيات مجرى التالى
مجرى المحمول والمقدم مجرى الموضوع والاوسط يتكرر تاليا ومقدم ما بشرطه
كما تقول ان كان - اب - فب ج - وان كان - ب ج - فبج د - فينتج ان كان
اب فج د - او كقولك ان كان - اب - فج د - وان كان - ج د - فه ز - فينتج
ان كان - اب - فه ز - وفي الاستثنائيات مجرى التالى او المقدم مجرى الاوسط
حيث يتكرر في القرينة شرطا وعلما كقولك ان كان - اب - فج د - لكن
اب - فج د - على ما يأتى شرحه وتفصيله .

وحاصل الكلام فيه الآن هو وجود الوصلة التى بها يحكم الذهن في النسبة بين
المحمول وموضوعه والتالى ومقدمه حكما اوليا واجبا عند الذهن لا يتوقف عند
السامع والمتفكر الذهن فيه الا على فهم القول او خطوره معناه بالبال مع المطلوب
وطلب الحكم فيه من جهته لا كيف اتفق فان معنى القرينة القياسية قد تخطريبال
من يحفظ الفاظها ولا يتصور معانيها فلا يوجب عنده حكما ولا يمنع وقد تتصور
معانيها تصورا مطلقا من غير مقايسة الى المطلوب ولا نظر في الحكم حيث لا يتسع
ذهنه لذلك ولا يتفطن له فلا يوجب الحكم المذكور عنده ولا يمنعه وانما الشرط
تصور المعانى على صورتها في نظامها مع احكامها ونسبتها الى المطلوب في الطلب
النظري الايجاب والسلب فيه فينتج الذهن حينئذ من ذلك ما ينتجه من الحكم
في المطلوب من غير توقف .

وقد يحصل هذا العلم والحكم لمن نظر وتأمل معلوماته في مطلوبه من غير ان
يعرف هذه الصورة ولا كيفية الطلب القانونى (الذى قلنا - ١) بل ينبعث ذلك
من ذهنه او ينبعث ذهنه اليه في طلبه وتردده فيحصل له العلم والحكم فيما طلب

ببحثه ونظره ذلك وهو لا يعرف كيف يطلب ولا كيف يبحث ونظر كما يبصر
الانسان بحاسة البصر وهو لا يعلم كيف ابصر ولا على اى وجه ادرك بالبصر .
فعلم العلم غير العلم وقد يحصل بعد العلم الاول وقد لا يحصل فهذا العلم اعنى علم هذا
القانون النظرى من علم العلم الذى لا يتوقف على حصوله حصول العلم فكثير من
العلماء قد نظروا فى المعلومات وحكموا فى العلوم بالحق وقالوا الصدق من غير
ان يعرفوا كيفية علمهم ونظرهم كيف كان وقد سبق الى العلوم والقول فيها من
سبق قبل ان تكتب هذه الكتب المنطقية ويحرر فيها ما تحرر من الاقاويل
والقوانين التعليمية وقد يقرأ هذه ويتعلمها من لم يحصل علما من العلوم او لا يقدر
على تحصيله واذا حصل بنظره وبحته لا يحتاج الى مراجعتها فى انظاره وتذكرها
فى افكاره كما لا يحتاج الشاعر الى مراجعة العروض وبحورها فى اشعاره التى
يقولها بل كما قال الشعر من لم يعرف العروض ولم يسمع بها ويعرف العروض من
لا يتأتى لقول الشعر فالعروض من الشعر وفطرة الشعراء وذوقهم وليس الذوق
والفطرة من العروض كذلك ههنا المنطق من الفطرة والحكمة الغريزية وليس
غريزة الحكمة من المنطق وانما المنطق قانون حكاية الفطرة الصالحة والحكمة الغريزية
كما قيل .

الفصل الثانى

فى المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلى
القضية الحاكمة بالايجاب او بالسلب فى الحملات او بالشرط والجزاء فى الشرطيات
والاستثنائيات تسمى اذا دخلت فى تركيب القرائن القياسية مقدمة اى قولا
يتقدم تقريره فى الذهن بعلمه وحكمه لاستتباع العلم بالمطلوب وانتاجه والقرائن
القياسية تتألف على ضرب من التأليف بعضها مفيد منتج يجب عنه لعينه علم
بجهول وبعضها لا يجب عنه ذلك لعينه فلا يفيد ولا ينتج والقرائن المنتجة تختلف
من جهة مقدماتها وما فيها من علم وحكم حاصل فمنها ما علمه يقينى لا ريب فيه
والقرائن التى تتألف منها تسمى نتائجها برهانية ومنها مظهرية الصدق ظنا غالبا

مشهورة القبول عند الاكثرين والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها جدلية ومنها مقنعة للاذهان محسنة للظنون والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها خطابية ومنها موهمة مغلطة والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها سوفسطائية ومنها خيلة مؤثرة في النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول تأثير يشبه التصديق والظن والقبول والقرائن التي تتألف (١) منها تسمى نتائجها شعرية وهذا القول هو في اوائل مقدمات القرائن فان المقدمة التي تدخل في القرينة ان كانت حصلت لاذن بنتيجة عن قرينة اخرى فالكلام في تلك الاخرى التي انتجت وما انتجت عنه كذلك ايضا حتى تنتهي الى مقدمة لم تنتج عن قرينة اخرى فهي المقدمة الاولى في تلك القرائن المتسلسلة بعضها عن بعض من نتائج ومقدمات فكل ما ينتج عن المقدمات انتاجا حقيقيا حكمه تابع لحكمها في الصدق والكذب والقبول والرد يقينا عن اليقيني وظنا عن الظني فالمقدمات للقرائن كالمواد وهيئة التأليف صورتها والقرينة المركبة من المقدمات وهيئة تأليفها كالمركب من المادة والصورة من سائر الاشياء والمركب يكون جيدا وريثا وصالحا وفاسدا اما لصلاح مادته وفسادها وجودتها ورداءتها واما لصلاح صورتها وفسادها وجودتها واما لصلاحها وجودتها وفسادها وورداءتها معا فالمقدمات الصالحة للاعتقاد اليقيني هي اليقينية الحاصلة من المدركات الحسية او من الاوائل العقلية والصالحة للجدل والمناظرة هي المشهورات والذائعات التي يقل المخالف عليها ويكثر الاتفاق فيها والصالحة للخطابة هي المقنعة المقبولة في اوائل النظر قبل التعقب والتتبع النظرى الفكرى والصالحة للغاظة هي المغلطة الموهمة والصالحة للشعر هي الخيلة المؤثرة في نفس السامع مثل تأثير الصحيح المقبول والصلاح من هذه لفن من الفنون قد يصلح لغيره كما تصلح اليقينية للجدل وقد لا يصلح كما لا تصلح المغلطات للبرهان فالصورة الصالحة في فن منها هي الصالحة في جميعها والفايدة فاسدة في جميعها ولا تصلح القرينة الفاسدة من جهة الصورة لفن من الفنون المذكورة بل تشترك القرائن المنتجة في الصورة الصالحة لكل فن ويختلف

من جهة المقدمات التي هي المواد كما ذكرنا .

وقد سميت المقرينة المؤلفة من العلوم السابقة لانتاج العلم المطلوب قياساً بنقل (من نقل - ١) من اليونانية الى العربية وليس معنى القياس في اللغة العربية ذلك ولا لهذا القول المؤلف من القضايا على الصورة المنتجة للعلم بالمطلوبات المجهولة في العربية لفظة تستحق ان تجعل له اسماً وقد كان يسمى في اليونانية سواو جسموس فنقله الناقلون الى لفظة القياس والقياس في العربية هو النقل والتشبيه (٢) في احكام التمثيل كما قيل فيما سلف .

ومن يسمى هذا القول المؤلف ع-لى هذه الصورة بالقياس تواطأ ع-لى ذلك بعد المعرفة بالمعنى الذي يشار به اليه فواحد قياس وجملة قياسات ومستعمله قانس وقياس اصطلاحاً في التسمية فالقياسات كلها تنشق في الصورة الجمالية في الجمليات والشرطية في الشرطيات والاستثنائية في الاستثنائيات وتختلف من جهة المواد التي هي القضايا والمقدمات فالحدود مفردات لاحكم فيها اعنى حدود القضايا كالمحمول والموضوع وتسمى حدوداً لانها اجراء القضايا واطرافها وقد تكون الفاظاً مفردة كقولك الانسان حيوان وقد تكون حدوداً على الحقيقة لان كل واحد منها مؤلف من الفاظ تدل دلالة الحد على معنى واحد كقولك الحيوان الناطق المائت جسم حساس متحرك بالارادة والحيوان الناطق المائت هو الحد الموضوع وهو الحد الانسان والجسم الحساس المتحرك بالارادة الحد المحمول وهو الحد الحيوان فالقضايا من الحدود وحدود القضايا اما حدود هي الفاظ مؤلفة دالة على شيء واحد هو المحدود واما لفظة واحدة تدل على شيء واحد على ما قيل والقياس مؤلف من القضايا كما كانت القضايا مؤلفة من الحدود وبدخولها في الخاليف تسمى مقدمات .

وقد سلف الكلام في الحدود عند ذكر الالفاظ المفردة ومعانيها والحدود والرسوم الدالة عليها وفي القضايا المؤلفة من الحدود من بعدها جمليها وشرطيها شخصيها ومهمليها ومحصورها كليها وجزئها ساليها وموجبها والقياسات التي

تؤلف منها لينتج الذهن العلم المطلوب المجهول من المعلوم السابق منها على الوجه المذكور ولذلك اشكال من التأليف بعضها معروف بين الالنتاج بنفسه ينتقل الذهن به من علم القياس المؤلف على صورته الى علم النتيجة الواجبة عنه وبعضها يحتاج الذهن في التزام نتيجته (لقرينته - ١) الى تصرف ذهني في القرينة لينتقل منها الى علم المطلوب حيث لا تكون الصورة القياسية توجهه بالفعل بل بقوة قريبة من الفعل ينتقل الذهن اليها بتصرف نظري في القول المؤلف على تلك الصورة حتى يرده الى الصورة البينة الالنتاج بنفسها وذلك التصرف هو تغيير التأليف بتغيير المقدمات وتبدل محولاتها بموضوعاتها وموضوعاتها بمحولاتها ويسمى ذلك عكسا .

واما بقياس آخر بين الالنتاج يثبت الشيء بابطال نقيضه لكون العلم السابق الى الالذهان يقضى بان النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا على كذب بل يقتسمان الصدق والكذب لاحالة فيدل صدق احدهما على كذب الآخر وكذب احدهما على صدق الآخر فنقدم الآن القول في العكوس من جملة التصرفات الذهنية لكونها احوج الى النظر من الخلف (٢) .

فنقول ان القضية ينحصر موضوعها في الكلام دون محولها لان المحمول ابدا كلي اما بالفعل والوجوب واما بالقوة والامكان كقولك كل انسان حيوان فالخسر للانسان والاطلاق للحيوان لان الحمل منه يعم الانسان وقد يفضل عليه كالحيوان على الانسان وقد يساويه كالضاحك للانسان والقضية يوجب حكمها صفة الموضوع بالمحمول لكه اولبعضه ولايتعرض للمحمول هل يوصف به غير ذلك الموضوع ام لا فلا يلزم الصدق في عكس القضية من صدقها كما لا يلزم صدق قولنا الحيوان انسان من قولنا الانسان حيوان ولا كله من كله اعني صدق كل حيوان انسان من صدق كل انسان حيوان بعموم المحمول الذي غيره العكس بفعله موضوعا ولم يعمه الحكم بالمحمول الذي كان موضوعا لكون المحمول

(١) ليس في لا (٢) هامش قط - ويسمى هذا قياس الخلف -

الاول اعم فيصدق ان بعض الحيوان انسان من كل انسان حيوان ومعه ظلم لم تلزم
العكس في تبديل الموضوعات والمحمولات ولم يبق صدقها مع حصرها على
كيتها وجزئيتها تبدل الحكم في تقليب الاشكال المتفقة في الاقوال الى الشكل
البين الانتاج فاحتاج ذلك الى نظري يقرر الحال فيه على وجه معلوم على التحقيق
يستعمله الناظر بالقياس وفيه .

الفصل الثالث

في عكس المقدمات وما يلزم

صدقها فيها من صدق اصولها

العكس في المقدمة هو تصوير محمولها موضوعا وموضوعها محمولا مع بقائها على
ما كانت عليه من الايجاب والسلب والمقصود منه هاهنا هو ما يبقى فيه حكم العكس
من حكم الاصل وصدقها من صدقها معه فالوجبة الكلية المطلقة من الحملات
تنعكس بحيث يبقى صدقها موجبة جزئية كما يلزم الحكم بان بعض الحيوان انسان
من الحكم بان كل انسان حيوان وصدقها من صدقها ومعه لعموم المحمول وزيادته
على الموضوع والمثال عليه .

<u>حيوان</u>	<u>انسان</u>
<u>انسان</u>	<u>حيوان</u>

فالحيوان لما كان محمولا عم الانسان
وزاد عليه فكان كل انسان حيوانا

والانسان لما صار محمولا لم يعم الحيوان كله بل بعضه فتغير الحكم فيه ولولا العموم
والخصوص المختلفان في جانب المحمول والموضوع تم العكس وصدقها كليا مع كلى
كما انه لو لم يزد الحيوان على الانسان بل ساواه لصدق عكسه لصدق اصله فانه من
البين عند الاذنان انه اذا كان شيء شيئا فذلك الشيء ذلك الشيء تحطى - اب -
المتساويين المتطابقين اللذين لا يفضل احدهما على الآخر فايهما حمل عم الآخر وايهما
وضع عم (١) الآخر في الحكم كما في هذه الصورة .

ب ا
 انسان — ضحك

فليس بين الموضوع والمحمول في الاتصاف
 والوصف فرق في تقلييهما بالتقديم
 والتأخير سوى التقديم والتأخير الا من جهة الخصوص والعموم ولذلك يسميان
 في لغة العرب مبتدأ وخبر افكنا ان الانسان ضحك فكذلك الضحك انسان اذا
 تساويا في العموم والخصوص فصدقهما في الاصل والعكس واحد كما قلنا انه اذا
 كان - اب - فب - ا - واذا لم يكن لم يكن والسالبة الكلية بحسب هذا البيان
 تنعكس سالبة كلية فانه اذا لم يكن شيء من - اب - لم يكن شيء من - ب - ا -
 اذ لو كان لكان العكس اعني لو كان شيء من - ب - ا - لكان ذلك الشيء من
 اب - لكنه لم يكن فلم يكن فما اسهل هذا واقرب متناوله واغناه عن تسويد
 الاوراق وتطويل الكلام وتبعيد المرام بعد قرينه من الافهام تعتبر ذلك بعرضه
 على اهل الفطنة ممن لم يسمع فيه كلاما ولا درس فيه علما فقرأه يفهم هذا ويقبله
 عن كثب ولا يعتريه فيه شك ويعتريه في ذلك المطول لطوله وعسر فهمه
 واحتجاجة على الابين بما ليس ابين .

والموجبة الجزئية يصدق عكسها موجبا جزئيا ايضا لان البعض الذي من - ا
 اما ان لا يفضل عليه - ب - حتى لا يتصف به ما ليس - ب - (١) كما لا يفضل
 الانسان على بعض الحيوان حتى يتصف به ما ليس بحيوان فيصدق في مثاله عند
 العكس في ذلك ان كل - ب - ا - كما يصدق ان كل نسان حيوان مثاله .

ب ---
 انسان

ا ---
 واما ان يفضل على بعض - ا - حتى يتصف به ما ليس - ا - كما يفضل حيوان
 الابيض على بعض الانسان فيتصف به ما ليس بانسان كالقنص

فيصدق عكسه ان بعض - ب ١ - كما يصدق ان بعض الابيض انسان فيكون قد صدق عكسه في موضع كلياً وفي موضع جزئياً والجزئى لا يناقض الكلى بل يصدق معه فالذى لا يشك فيه صدقه جزئياً في كل موضع وان صدق كلياً في موضع فهو زيادة على الصدق الذى لزم من العكس جاء من جهة العموم والخصوص فهكذا يتصور هذا

انسان

_____ ١

ابيض

_____ ب

والسالبة الجزئية لا يتحقق في عكسها لزوم صادق مع اصلها لاختلافها مع العموم والخصوص في الايجاب والسلب فلا يستمر فيها حكم على ما يتمثل به في هذه الخطوط -

ب	ابيض	ب	غراب
ليس بعض الانسان	_____ ١	_____ ١	ليس كل انسان
ابيض وليس بعض	انسان	انسان	غراب وليس كل
الابيض انسانا	_____ ب	_____ ب	غراب انسانا بل
وبعض الابيض انسان	انسان	انسان	ولا شئ من هذا
(١) موجبة جزئية			هذا (سالبة كلية - ٢)
			_____ ١ حيوان

ليس كل حيوان

انسانا وكل انسان

حيوان (موجبة كلية - ٣)

فيصدق مع الاول في العكس السلب الجزئى والايجاب الجزئى فيكون بعض - ب ١ - كما ان بعض الابيض انسان فيكون بعض - ب - ليس - ١ - كما ان بعض الابيض ليس بانسان بل ققنس ومع الثانية السلب الجزئى والكلى فان بعض

الغراب ليس بإنسان ولا شئ من الغراب إنسان لأن السلب الجزئي لا يناقض السلب الكلي بل يصدق معه ومع الثالثة الايجاب الكلي فإن بعض الحيوان ليس بإنسان وكل إنسان حيوان يصدق أن معا فإذا اختلف الحكم لا اختلاف العموم والخصوص بالايجاب والسلب والكلية والجزئية لم يستمر له عكس معنى يلزم صدقه من صدق الأصل فهذه عكوس القضايا المطلقة وقداعتبر في المطلقة نسبة محمولها الى موضوعات موضوعها وهل المحمول لها مادام الموضوع لها او مدامت موجودة فاختلف الحال في صورة اللفظ ومفهومه في ايجابه وسلبه فدل الايجاب من ذلك على ما يكون في كل وقت وعلى ما يكون في بعض الاوقات مع اتصاف موضوعات الموضوع بالموضوع ومع لا اتصافها به كن يقول الانسان حيوان ناطق مائت فوصفه بالحيوان مادام انسانا وبالناطق في بعض اوقات كونه انسانا وبالمائت بعد كونه انسانا ولا في شئ من اوقات كونه انسانا وليس الحال كذلك في السلب فانه اذا قيل لا شئ من كذا كذا فان العبارة تعطي مادام كذا كما تقول لا شئ من الحيوان بجاد ولا شئ من الجماد بحيوان مادام جمادا ومادام حيوانا لا يتصف بالسلوب في بعض اوقاته فانعكست السالبة الكلية لذلك سالبة كلية ولم تنعكس الموجبة الكلية موجبة كلية لاجل العموم وانعكست جزئية لاجل الوجود اللازم اما دائما كالانسان حيوان واما في بعض اوقاته كالانسان ناطق او بعد كونه كذلك كالانسان مائت ويطرق من هذا شك على من قاس السلب فيه على الايجاب ولم يتأمل ما يقتضيه الذوق والعرف في العبارات ومفهوم الالتقاط الذي يجده كذلك من لم يدقق النظر اكثر مما يجده المدقق الذي لم يستقص في ذلك بين الموجبة والسالبة فقال بحسب نظره غير المستقصى ان السالبة الكلية المطلقة لا تنعكس كما قال ارسطو طاليس مثل نفسها كلية وتمثل على ذلك وقال ان الضحك يسلب عن كل انسان وقتا ما بالفعل فذلك سلب مطلق ولا يعكس اى لا يصدق عكسه انه لا شئ من الضاحك انسان بل كل ضاحك انسان ولم يعتبر بكلامه في قوله وقتا ما وبالفعل والمطلق مطلق من هذا وغيره

لا يذكر فيه وقت ما ولا شرط بل يذكر المحمول والموضوع والسور في الايجاب وحرف الساب في السلب من غير زيادة واذا قيل كذلك لم يصدق فيما تمثل به اذ لا يقبل منه سامع من المتصورين انه لاشئ من الانسان ضاحك بالقول المطلق لاجل انه في بعض اوقاته لا يضحك كما يقبل منه ان كل انسان ضاحك لانه في بعض اوقاته يضحك فصورة الكلام في الايجاب لا تعطى دواما وفي السلب تعطى الدوام حتى يكون النفي نفيا بحسبه فتأمل الكلام وموقعه من الفهم والتصور واستغن عن جميع ما طولوا به وتحقق صواب قول ارسطوطا ليس في قوله الاظهر مع غناؤه عن التدقيق المستعمل .

والضروريات تنعكس كذلك ايضا موجبتها الكلية والجزئية موجبة (١) جزئية وسالبتها الكلية تنعكس سالبة كلية ويكون عكس السالبة الكلية الضرورية سالبة كلية ضرورية لانه اذا انتفى شئ عن شئ بالضرورة فذلك الشئ منتف عنه بالضرورة ايضا سواء اخذت الضرورة بمعنى الدوام او بمعنى مالا بد منه .

واما الموجبة الكلية الضرورية فانها كما لا تنعكس كلية كذلك لا تنعكس ضرورية فان كل كاتب عاقل بالضرورة وليس كل عاقل كاتب بالضرورة بل بعضه بالامكان لان ما لا بد منه لشيئ قد يكون له بد من ذلك الشئ فان العاقل لا بد منه للكاتب في وجوده كاتباً وللعاقل بد من الكتابة فلا تنعكس الموجبة الضرورية ضرورية بل ممكنة ذهنية تحوز الضرورة وتحتل كونها ولا كونها وحكم الموجبة الجزئية في ذلك تحكم الموجبة الكلية ولا يستمر للسالبة الجزئية عكس كما قيل والممكنات في عكوسها كذلك ايضا موجباتها وسوالبها كليتها وجزئياتها لكنها قد تنعكس الى الضرورة في بعض الامور فان العاقل كاتب بالامكان والكاتب عاقل بالضرورة وفي بعضها تنعكس الى الامكان (٢) فان النجار يمكن ان يكون كاتباً والكاتب يمكن ان يكون نجاراً فيكون العكس الى الممكن الذي معناه ما ليس بممتنع وهو الامكان الذهني الذي يعم الممكن في وجوده والواجب وينعكس

(١) كذا - في الاصلين (٢) هامش قط - لان الامكان بعض الحكم والجزئي حكم البعض .

السلب في الامكان الى الايجاب والايجاب الى السلب وتنعكس عكوسها كذلك ايضا فان الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون والممكن ان لا يكون ممكن ان يكون والقضية الممكنة الواجبة والسالبة هي القائلة يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا القائلة ليس يمكن ان يكون فانها سالبة الامكان لاسالبة ممكنة وسلب الممكن الكون الذهني هو الامتناع وسلب الامكان الوجودي هو ضرورة الكون واللاكون فان الضروري الكون ليس بممكن الكون الا بالامكان الذهني الذي معناه الجهل والتجوير وحكمه معلوم مما سبق فلا يصح عكس السالبة الممكنة الى سالبة ممكنة الا بالامكان الذهني دون الوجودي وما طول به قوم في هذا لانطول بمناقضته ومن تأمله حق التأمل وقاس به ما قيل ههنا عرف الفرق .

ومن العكس ما يسمونه عكس النقيض ويصدق مع الاصل وهو سلب الموضوع عن نقيض المحمول فيكون عكس النقيض كقولنا كل انسان حيوان ان (١) ما ليس بحيوان ليس بالانسان فقد سلب الانسان عن كل ما ليس بحيوان وصدق مع صدق القول بان كل انسان حيوان ولا يصدق عكسه وهو سلب المحمول عن نقيض الموضوع لجواز عموم المحمول كما لا يصدق مع قولنا كل انسان حيوان قولنا ان ما ليس بالانسان ليس بحيوان لعموم الحيوان الذي هو المحمول للانسان الذي هو الموضوع .

الفصل الرابع

في القرائن القياسية

والقرينة القياسية هي قول مؤلف من اقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب يلزم عما قيل فيه بذاته عند من يعقله حكم في قول آخر يصدق مع صدق ما قيل فيه وموضع التصديق والتكذيب في القول هو الحكم الجازم او الشرطي ولزوم ذلك عند من يعقله لان من يحفظ قولاً ويورده من غير ان يعقله لا يلزم عنده من صدقه وكذبه صدق ولا كذب وانما يلزم ما يلزم من ذلك عند من يعقل لزوم معقول لمعقول لان الصدق يلزم عنه الصدق لزوم الموجود للموجود

والكذب لا يلزم عنه لاصدق ولا كذب لانه كالعدم والعدم وانما يصدق ما يصدق من (١) نتيجه من جهة الامور انفسها لامن جهة صدق القرينة ولا من كذبها وهذا الصدق اللازم يلزم الصدق الملزوم ولا يلزم الكذب الكذب على ما ستعلم من ان المقدمات في القرائن القياسية قد تكون كاذبة مكذبة والنتيجة اللازمة عنها صادقة مصدقة واذا كان في هذا القول مواضع تصديق وتكذيب فهو قول مؤلف من اقوال فوق واحد وتلك هي المقدمات التي ذكرت وانما يلزم ما يلزم عنها بتأليف يكون لها في نظم القرينة القياسية بين المقدمات وحدودها التي هي الاجزاء الموضوعية والمحمولة في الجمليات والمقدمات والتوالي في الشرطيات وتأليفها في الجمليات على اشكال ثلاثة وذلك ان القرينة تكون من قوانين هامة مقدمتان وفي كل مقدمة حدان حد موضوع وحد محمول ويلزم عنها ما يلزم لشركة بين المقدمتين وتلك الشركة تكون في جزء لا محالة اذ لو كانت في الكل لكانت احدهما هي الاخرى بعينها وذلك الجزء اما ان يكون هو المحمول واما ان يكون الموضوع في كليهما واما ان يكون موضوعا في احدهما محمولا في الاخرى وتأليف المقدمتين يكون من حدى المطلوب المسؤول عنه اعني الحد المحمول والحد الموضوع كما يسأل السائل هل الانسان حيوان ام لا فالمطلوب الانسان حيوان وحداه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الانسان وحيوان وتأليف القرينة على ذلك تكون باضافة حد الى هذين الحدين يكون مشتركا لمقدمتين ويسمى حدا اوسط كما يقال في البيان كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويتبين ان كل انسان حيوان فيكون الحساس هو الحد الاوسط الذي صارت به القضية المطاوعة قضيتين لتكراره فيها واشتراكهما فيه حتى حصل من الاشتراك فيه الاتصال المبين في الانجاب كما قلنا وفي السلب كقولنا في بيان ان الانسان ليس بحجر مثلا ان كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر فتوسط الحد الاوسط بين الحدين في القضيتين نقل الحكم على طريق اللزوم منها الى الحكم في المطاوب فصارت الحدود ثلاثة في

القضيتين لكون القضية من حدين وتكرار الحد الاوسط فيها ينوب مناب حد رابع تم به القضيتان فهذا الحد الاوسط اذا كان محمولا على موضوع المطلوب وموضوعا لمحمول المطلوب كقولنا كل - آ ب - وكل - ب ج - كان قياسا كاملا تبين منه بذاته ان كل - ا ج - ويسمى شكل القرينة بالشكل الاول وتسمى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى والتي محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى لجواز عموم محمول المطلوب لموضوعه على مثال ما قيل وان كان الحد الاوسط محمولا في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله يسمى بالشكل الثاني كقولنا في بيان انه لاشيء من الانسان بحجر كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فالحيوان محمول على موضوع المطلوب الذي هو الانسان بالانجاب في القضية الصغرى وعلى محمول المطلوب الذي هو الحجر بالسلب في القضية الكبرى ويتبين منه انه لاشيء من الانسان بحجر لكن لا بذاته بل ببيان كما يأتي ذكره فليس بقياس كامل .

وان كان الحد الاوسط موضوعا في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب والمحموله سمي بالشكل الثالث كقولنا في بيان ان بعض الحيوان ناطق كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فتبين منه ان بعض الحيوان ناطق لكن لا بذاته بل ببيان يأتي ذكره فليس بقياس كامل والانسان فيه موضوع لموضوع المطلوب الذي هو الحيوان في المقدمة الصغرى والمحموله الذي هو الناطق في المقدمة الكبرى فتميز المقدمتين بالصغرى والكبرى انما يتم في هذه الاشكال الثلاثة باعتبار ان المطلوب وموضوعه ومحموله حتى تكون القضية التي فيها موضوع المطلوب هي القضية الصغرى والتي فيها محموله هي الكبرى سواء كان كل واحد منهما في القضية التي هو فيها محمولا او موضوعا فتصير الاشكال بحسب ذلك ثلاثة الاول منها الذي الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب وموضوعه لمحموله وهو القياس الكامل الذي تبين ما تبين به بذاته والثاني الذي الحد الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب ومحموله معا الثالث الذي هو فيه موضوع لكليهما وليس ابكاملين اذ لا

إذ لا يتبين ما تبين في كل واحد منهما بذاته كالأول وتخرج القسمة بنسبة الحد الأوسط الى موضوع المطلوب المعين ومحموله شكلاً رابعاً حيث يجعل الحد الأوسط موضوعاً لموضوع المطلوب ومحمولاً على محموله .

مثال ذلك اذا كان المطلوب هل كل انسان ضاحك ام لا قولنا كل ناطق انسان وكل ضاحك ناطق فيكون الناطق الذي هو الحد الأوسط الداخلى على الحدين موضوعاً للصغير الذى هو الانسان ومحمولاً على الأكبر الذى هو الضاحك على الشكل المذكور فما اذا لم يعتبر المطلوب وحداه فلا يوجب القسمة سوى الاشكال الثلاثة المذكورة حيث يكون الحد الأوسط محمولاً على حدين او موضوعاً لحدين او محمولاً على حد وموضوعاً لاخر اذا لم يعين الحد ان بموضوع المطلوب او محموله ولذلك الفارسطو طائيس اشكالاً ثلاثة ولم يذكر الزايع وانما تعين الصغرى والكبرى من المقدمتين في الشكل الاول بالتى فيها الحد الأوسط محمول او موضوع حتى يكون الذى هو فيها محمول صغرى والتى هو فيها موضوع كبرى واما في الشكل الثانى والثالث فلا يتميز صغراهما عن كبراهما بقياس الحد الأوسط لكونه محمولاً او موضوعاً فيهما جميعاً متميزاً بموضوع المطلوب ومحموله فاقضت النسبة الى المطلوب المعين وحديه شكلاً رابعاً ينتج المطلوب المعين معكوساً محموله موضوعاً وموضوعه محمولاً مثل ان يكون مطلوبنا هل كل انسان ضاحك كما قيل ام لا فتجعل القرينة هكذا كل ناطق انسان وكل ضاحك ناطق فينتج منه ان كل ضاحك انسان وهو عكس المطلوب حيث وضعنا كبراه مكان الصغرى في القرينة وصغراه مكان الكبرى فاذا بدلنا المقدمتين في وضع الكلام عاد الى صورة الشكل الاول بعينها وتبدل الكلام في التقديم والتأخير لا يغير من صدقه شيئاً فانما نتاجه لما ينتجه بين نفسه ولكنه عكس المطلوب المعين فاذا عكسنا النتيجة كانت جزئية كما علمت في العكوس فصح منها ان بعض الانسان ضاحك وان نظرنا الى القرينة من غير تعيين المطلوب لم يخالف في الصورة والشكل لكل للشكل الاول الا بتقديم اللفظ وتأخير له ولا تأثير لذلك في الصدق اذا بدل

والكلام في هذا الشكل الرابع استدركه على ارسطوطاليس بعض المتأخرين باعتبار المطلوب العين وفي الانتاج هو الاول والا اعتبار بالانتاج والاشكال بحسبه هي الثلاثة المذكورة لا غير بنسبة القرائن ومقدماتها وحدودها بعضها الى بعض ومن جهة ان المقدمات تختلف بالاجاب والسلب والكلية والجزئية تكون من تركيب بعضها مع بعض في كل شكل ستة عشر ضربا في كل جهة من جهات الاطلاق والضرورة والا مكان في المحصورات خاصة منها ما هو منتج يلزم عنه حكم في قضية اخرى غير القضيتين اللتين في القرينة المذكورة على ما قيل ومنه غير منتج اى لا يلزم عنه حكم في قضية اخرى ومن المنتج ما هو بين الانتاج بنفسه ومنه غير بين يحتاج الى بيان وحجة تبين لزومه لما يلزمه من النتيجة التي لزم حكمها عنه فلناخذ الآن في تعديد الضروب المنتجة وغير المنتجة وكيف ينتج ما ينتج منها وكيف لا ينتج مالا ينتج وكيف يتبين ما ليس يتبين وعلى اى وجه يتبين .

الفصل الخامس

في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الاول
اماضروب الشكل الاول فالمنتج منها اربعة ضروب واثنا عشر ضربا غير منتجة
الاول من موجبتين كليتين كقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - فنتنتج موجبة
كلية وهي قولنا كل - ا ج - مثاله .

لأن الانسان الذى هو - ا	جسم	ج
دخل في عموم الحيوان	حيوان	ب
الذى هو - ب - والحيون	انسان	ا
دخل في عموم الجسم الذى		
هو - ج - فدخل الانسان		
الذى هو - ا - في عموم		
الجسم الذى - هو ج		

غير أنه يمكن سائر الأسفل الى الاعلى فيقال
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم (١)

فنتنتج كل انسان جسم
لأن عام العام عام انهما

حساس
ب

حيوان
ج

انسان
ا

لان متساوي العام

في عمومته عام ايضا

لان الانسان الذي هو - ا - دخل في عموم الحساس الذي هو - ب - وساوي

الحساس الحيوان الذي هو - ج - في عمومته قد دخل الانسان الذي هو - ا -

في عموم الحساس الذي هو - ج -

وايضا

حساس

ج

ناطق

ب

انسان

ا

فكل انسان حساس

لان عام المساوي

في عمومته عام ايضا

لان الانسان الذي هو - ا - ساوي في عمومته الناطق الذي هو - ب - والناطق

دخل في عموم الحساس الذي هو - ج - قد دخل الانسان الذي هو - ا - في عموم

الحساس الذي هو - ج - وايضا

ناطق
ب

انسان
ا

ضحاك
ج

فكل انسان ضحاك

لان المساوي للمساوي

متساو ايضا

لان الانسان الذي هو - ١ - ساوى في عمومه الناطق الذي هو - ب - والناطق
ساوى في عمومه الضحك الذي هو - ج - فساوى الانسان الذي هو - ا - في
عمومه الضحك الذي هو - ج - ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود في
الموجبتين الكلتين في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذي في الصور الاربع
وفي سائرهما انتج الايجاب الكلى والضرب الثانى من كلتين والكبرى منهما
والصغرى موجبة كقولنا كل - ا ب - ولا شئ من - ب ج - فينتج سالبة
كلية وهي قولنا فلا شئ من - ا - ج - مثاله -

حيوان	حجر	ولا شئ من الحيوان بحجر
ب	ج	فلا شئ من الانسان بحجر
انسان		
ا		

لان الانسان الذي هو - ا - داخل تحت عموم الحيوان الذي هو - ب - والحجر
الذى هو - ج - خارج بمجته عن الحيوان بالسلب الكلى والحيوان خارج عنه
فالانسان خارج بمجته الداخلة تحت عموم الحيوان عن الحجر فسلب لذلك - ج -
(عن ا - ١) سلبا كليا
وايضا .

حجر	
ج	فلا شئ من الانسان بحجر
ناطق	
ب	ولا شئ من الناطق
كل	انسان
ا	

(١) ليس في قط

لان الانسان الذى هو - ا - مساو للناطق الذى هو - ب - والحجر الذى هو ج - مسلوب عن الناطق وخارج عنه فهو مسلوب عن - ا - الذى هو الانسان المساوى للناطق فى الحكم ولا تختلف الحدود فى العموم والخصوص فى هذا الضرب سوى هذا الاختلاف الذى هو عموم الاوسط للاصغر وزيادته عليه او مساواته له .

والضرب الثالث - من موجبتين والصغرى منهما جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض - ا ب - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية وهى قولنا بعض - ا ج - مثاله .

فبعض الانسان خارج عن الاعتدال

ج
خارج عن الاعتدال

ب

حار المزاج

ا

انسان

لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - الحار المزاج الذى يكون بعض الانسان وبعض اشياء اخرى والحار المزاج داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال فبعض الانسان داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال .

مساوى الزوايا لقائمتين

ج

وايضا

فبعض السطوح

مثلث

ب

وكل

مساوية زواياها

بعض السطوح

ا

لقائمتين

لان بعض - ا - الذى هو بعض السطوح داخل تحت عموم المثلث الذى هو ب - الذى قد يكون سطحاً وقد يكون جسماً والمثلث مساو للمساوى زواياه لقائمتين فبعض السطح داخل تحت عموم المساوى زواياه لقائمتين - وايضا .

ج	المشاء
ب	الانسان
ا	بعض الحيوان

فبعض الحيوان مشاء

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان والانسان داخل تحت عموم - ج - الذى هو المشاء فبعض الحيوان داخل تحت عموم المشاء - وايضا .

ج	ضحك
وكل ب انسان	
ا	بعض الحيوان

فبعض الحيوان ضحك

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ب - مساو لج - الذى هو الضحك فبعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لج - الذى هو الضحك ولا يختلف العموم والخصوص فى الحدود من الموجبتين الكلية الكبرى والصغرى الجزئية فى هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى فى الصور الاربع وفى سائرهما انتج الايجاب الجزئى .

الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ا - ب - ولا شئ من - ب ج - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا - ج - مثاله .

ب	بناء
ا	الانسان
ج	جماد
	فليس كل انسان جماد ولا شئ منه

لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - البناء الذى منه انسان ومنه زنبور والجماد الذى هو - ج - مسلوب عن ب - الذى هو البناء وعن جميع الانسان ايضا فالجماد مسلوب عن كل الانسان فهو مسلوب عن بعضه وايضا

وايضا .

ج	اسود	ب	ابيض	أ	حيوان
---	------	---	------	---	-------

فليس كل حيوان اسود

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان داخل تحت عموم - ب - الذى هو الابيض
و - ج - الذى هو الاسود مسلوب عن - ب - الذى هو الابيض وليس بمسلوب
عن باقى - ا - الذى هو باقى الحيوان غير الانسان كالغراب مثلا - فج - الذى هو
الاسود مسلوب عن بعض - ا - الذى هو الحيوان كالقنص (١) مثلا وايضا .

ب	انسان	ج	جماد
---	-------	---	------

أ حيوان فليس كل حيوان جمادا ولا واحدا منه

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج -
الذى هو الجماد مسلوب عن الانسان وعن باقى الحيوان فهو مسلوب عن كل - ا -
الذى هو الحيوان والمسلوب عن الكل مسلوب عن البعض لا محالة - وايضا

ج	فرس	ب	انسان
---	-----	---	-------

فليس كل حيوان فرس

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج - الذى
هو الفرس مسلوب عن الانسان وليس بمسلوب عن جميع الحيوان - فج - مسلوب
عن بعض - ا - ولا يختلف العموم والخصوص فى الحدود فى الموجبة الجزئية
الصغرى والسالبة الكلية الكبرى فى هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى فى
المصور الاربع الذى انتج فى بعضه سلبا كليا وفى بعضه سلبا جزئيا فاللازم فى
جميعه السلب الجزئى لا محالة .

وهذه الضروب الاربعة وان كانت بيئة الانتاج بنفسها لمن يتصورها فهذه
الاشكال التى استقصى فيها اصناف العموم والخصوص فى الحدود تصورها
فى الازهان فتحقق نتيجتها وتبعد الشك عنها فهذه هى الضروب المنتجة من هذا
الشكل والبالقية غير منتجة وهى التى صغراها سالبة و (٢) كبرائها جزئية

(١) تقدم ما فيه - (٢) لا - او :

او كلاهما لان الصغرى السالبة تخرج الاصغر عن حكم الاوسط فلا ينتقل اليه حكم
الاكبر من جهة الاوسط بايجاب ولا سلب والكبرى الجزئية تخرج بعض
الاوسط عن حكم الاكبر فلا يعم حكمه الاصغر لانه قد يقع تارة تحت الداخل
في حكم الاكبر وتارة لا يقع والحكم لا يحصر المحمول فلا ينتقل الحكم عنه جزما
الى الاصغر كما يتضح في هذه الاشكال واولا في السالبتين الكليتين كقولنا
لا شيء من - ا ب - ولا شيء من - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ا انسان ب فرس ج غراب فيكون لا شيء من ا ج
ولا شيء من الانسان غراب لان - ج - خرج عن - ب - وعن - ا - جميعا
وتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب غراب
ا انسان
فيكون كل - ا ج - اي كل انسان ناطق

لان - ج - المسلوب عن - ب - كان لا شيء من الانسان غراب (١)
محمولا على - ا - فبقى على حمله ولم ينقل اليه - ب - المسلوب عنها حكما - وتارة
تقع هكذا

ج انسان ب حجر
ا حيوان
فيكون بعض - ا ج - اي بعض الحيوان انسان

وايس بعض - ا ج - اي ليس كل حيوان انسانا لان الاوسط وقع خارجا
عنها فكان حكمها لها لا من جهة الاوسط فكان الحكم الذي لها تارة ايجابا وتارة
سلبا وتارة كلياً وتارة جزئياً فلم يلزم الحكم والعيب (٢) في الصغرى السالبة
التي اخرجت الاصغر عن حكم الاوسط فلم ينقل اليه حكما من الاكبر على ما قيل .
والضرب الآخر من كليتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة مثاله .

لا شيء - من ا ب - وكل - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب انسان

وكل - انسان - فرس ا

لا شيء - من الفرس

(١) زيدت من لا (١) كذا في لا - وفي قط بلا نقط . فيكون

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من الفرس بناطق لان الاكبر ساوى
الايوسط فأنسلب عما أنسلب عنه وهو الاصغر - وتقع تارة هكذا .

ج حيوان

ا انسان ب فرس

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان حيوان لان الاكبر عم الاوسط والاصغر
الذى سلب عنه الاوسط - وتقع تارة هكذا .

ج اسود

لا شيء ا انسان من الانسان وكل ب غراب غراب
فيكون بعض - ا - الذى هو الانسان - ج - اى اسود لان - ج - الذى هو الاسود
فضل على - ب - الذى هو الغراب فكان من زيادته فى بعض الانسان فكان بعض
الانسان اسود وليس كل انسان اسود وهو الايجاب الجزئى والسلب الجزئى
فلم يلزم فيه حكم بعينه .

والضرب الثالث من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية كقولنا كل
اب - وبعض - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج فرس

ب حيوان

ا انسان

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من الانسان فرس لان بعض -
ب - الذى كان - ج - فضل عن عموم - ا - كما خرج بعض الحيوان الذى
هو الفرس عن الانسان فخرج الانسان عن حكم الفرس فصديق فيه السلب الكلى
ويقع تارة هكذا .

ج ناطق

ب حيوان

ا انسان

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان ناطق لان

البعض من الحيوان الذي حمل عليه الناطق دخل الانسان في حكمه لان المحمول لا يسور فتجوز فيه المساواة والعموم بالزيادة فيختلف الحكم من جهة تلك الزيادة ما لم ينحصر تحت عموم الاكبر فاذا عم الاكبر الاوسط بحكمه . انتقل الحكم الى الاصغر واذا لم يعم لم ينتقل فلم يلزم من الكبرى الجزئية حكم في النتيجة على ما قيل - وتارة تقع هكذا .

ج ابيض

ب ناطق

ا انسان

فيكون بعض - ا ج - وبعضه ليس - ج - اى بعض الانسان ابيض وبعضه ليس بابيض لان الاوسط ساوى الاصغر فانسلب عن الاصغر ما انسلب عن الاوسط من الاكبر ووجب عليه ما وجب عليه فكان حكمه ايجابا وسلبا جزئيا فلم يلزم منه حكم في الانتاج من سلب ولا ايجاب كلي ولا جزئي .

والضروب التسعة الباقية كذلك لا تنتج اى لا يلزم فيها حكم اما لكون صغيراها سالبة واما لكون الكبرى جزئية واما لكليهما كما في هذه الامثلة .

الضرب الرابع منها هكذا من وجبة كلية صغرى (وسالبة جزئية كبرى) (١) -

المثال الاول	ج	ناطق	المثال الثاني	ج	فرس
ب	حيوان	ب	حيوان	ب	حيوان
ا	انسان	ا	انسان	ا	انسان
فكل انسان ناطق			ولا شئ من الانسان فرس		

المثال الثالث

ج	ابيض
ب	حيوان
ا	انسان

وليس بعض الانسان ابيض وبعض الانسان ابيض

والضرب الخامس من كرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية .

اول ج _____ حيوان
ب ابيض ا _____ غراب
وكل غراب حيوان

ثالث ج _____ حيوان
ا ابيض ب اسود

ثاني ج _____ انسان
ب _____ حيوان
ا _____ حجر
ولاشئ من الحجر انسان

وبعض الالبيض حيوان وبعضه ليس بحيوان.

الضرب السادس من سالتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية والامثلة عليه هي الامثلة المذكورة في الخامس حيث يكون السلب الجزئى في الكبرى مكان الايجاب الجزئى .

والضرب السابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية .

اول	ج	جسم
ب	ب	انسان
ا	ا	ابيض
فكل ابيض جسم		
ثالث	ج	ناطق
ب	ب	انسان
ا		فرس

ثاني	ج	ناطق
ب	ب	انسان
ا	ا	ابيض
وبعض الابيض ناطق		

فلا شيء من القرس ناطق

وصورة المثال الثالث من هذا المضرب في العمري صورة السالبة الكلية لان السلب الجزئي ينفي عن البعض ولا يتعرض للبعض الآخر بسلب ولا ايجاب فيبقى في الا مكان ان يكون سلبا وان يكون ايجابا في البعض الآخر وصورة

الايجاب في البعض المتروك قد جاءت في المثالين الاولين من هذا الشكل حيث سلب الاوسط عن بعض الاصغر و اوجبه على بعضه وسلب في هذا الثالث عن كله لاستيفاء الاقسام فكان في الصور اثلاث اايجاب الكلي والسلب الكلي والسلب والايجاب الجزئيان فلم ينتج .

الضرب الثامن منها من سالتين صغراهما جزئية والكبرى كلية وامثلته هكذا .

اول	ج	غراب	ثاني ج	اسود
	ب	انسان	ب	ابيض
	ا	ابيض	ا	انسان
ولاشيء من الابيض غراب		ليس كل انسان اسود		
		وبعض الانسان اسود		

فهاتان الصورتان اذا كانت مع السلب الجزئي في الصغرى عن البعض من الاصغر ايجاب على البعض واما اذا كان سلب عن البعض الآخر فهو سلب كلي وقد قيل فيه .

والضرب التاسع من جزئيتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة وحكمه معلوم في انه لا ينتج من اجل جزئية الكبرى ومن اجل سلب الصغرى مما سبق تعليلها وتمثيلا وكذلك في الضرب العاشر وهو من سالتين جزئيتين .

وفي الحادى عشر وهو من جزئيتين موجبتين والثاني عشر من جزئيتين والكبرى سالبة من اجل جزئية الكبرى .

فقد بان المنتج وغير المنتج من ضروب الشكل الاول بالتفهيم والتعليم (والتعليل - ١) والتصوير وبالتشكيل (٢) وحاجته الى ذلك مع كونه كالين بنفسه انما كانت من جهة العموم والخصوص في الحدود والتمثيل بالخطوط

(١) ليس في لا (٢) قط - والتشكيل .

الفصل السادس

في ضروب القياسات من

القضايا المطلقة في الشكل الثاني

والمنتج من ضروب الشكل الثاني اربعة ايضا وهى التى كبراهها كلية سواء كانت الصغرى كلية او جزئية واحدى مقدمته موجبة والاخرى سالبة ايهما كانت وما عداها لا ينتج فالضرب الاول من المنتجات من كليتين والكبرى سالبة كقولنا كل - ا ب - ولا شئ من - ج ب - ينتج سالبة كلية وهو قولنا لا شئ من - ا ج - لان الاصغر دخل تحت حكم الاوسط بكليته وانتفى الاوسط عن الاكبر بكليته فانتفى الاكبر عنه بكليته فانتفى عن الاصغر بكليته وهذا مثاله .

ب	حيوان	ج	حجر
ا	انسان	فلا شئ من الانسان حجر	

ولا يضللك العموم هاهنا فان الحال يتشابه فيه مع مساواة الاوسط للاصغر وزيادته عليه حيث لا يخرج شئ من الاصغر عن الاوسط فلا يخرج عن حكمه .
ومن تقدم بينه بعكس الكبرى حيث قال كل - ا ب - ولا شئ من - ب ج - فعاد الى صورة اشكل الاول لما عكس كبراه التى هى لا شئ من - ج ب - بفعلها لا شئ من - ب ج - والصورة في التمثيل هاهنا قد اوضحت العكس في الشكل حيث كان سلب الاوسط عن الاكبر هو بعينه سلب الاكبر عن الاوسط .

الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كقولنا لا شئ من - ا ب - وكل - ج ب - ينتج سالبة كلية وهى قولنا لا شئ من - ا ج - وبينوه بتبدل المقدمتين وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى انعكست السالبة كلية

حالة الانتاج في الشكل الاول فان الموجبة تنعكس جزئية ولا تصاح كبرى
في الشكل الاول فعاد الى صورة الضرب الاول فانتج سالبة كلية لكنها عكس
المطلوب من جهة حديه الاكبر والاصغر مثاله .

ا	حجر	ب	حيوان
		ج	انسان
فلا شيء من الحجر انسان			

ويظهر في المثال العكس مع الشكل وعكس النتيجة مع اصلها وهم بدوا فقالوا
كل - ج ب - ولا شيء من - ا ب - فصارت الصغرى مكان الكبرى
وعكسوا فصار لا شيء من - ب ا - فعادت القرينة كما عادت الاولى الى
صورة الشكل الاول فانتجت لا شيء من - ج ا - ثم عكست النتيجة فصارت
لا شيء من - ا ج - وهو المطلوب .

الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض
ا ب - ولا شيء من - ج ب - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا
ج - مثاله .

ب	انسان	ج	حجر
ا	حيوان		
فليس كل حيوان حجرا (ولا شيء منه) (١)			

بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر انسان فليس كل حيوان حجر الانتقال
الحكم بسلب الاكبر الى بعض الاصغر وهو البعض الذي دخل تحت الاوسط
واذا كان على هذه الصورة والمثال جاء بسلب كلي لان الاصغرا سره يخرج عن
حكم الاكبر فيكون لا شيء من الحيوان حجرا فان وقع هكذا جاء بسلب جزئي

ب	اسود	ج	اييض
ا	انسان		
فليس كل انسان ابيض			

لان الاصغر يدخل بعضه تحت الاوسط وبعضه تحت الاكبر فينسلب الاكبر
عن بعض الاصغر والسلب الكلي الذي جاء من الصورة الاولى يصدق معه
(١) من لا

السلب الجزئ الذي جاء من الثانية فيستمر صدق السلب الجزئ .
الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله ليس كل
اب - وكل - ج ب - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا ج - كما في
هاتين الصورتين .

ا	ايض	ا	ايض
ب	حيوان	ب	حيوان
ج	انسان	ج	غراب

ففي الصورة الاولى كان الباقي من عموم الاوسط للاكبر عن (١) بعض الاصغر
والسلب عن بعضه مع كون الاكبر مبائنا للاصغر بالكلية وفي الثانية عم الاوسط
الاكبر وبعض الاصغر في حكم الاكبر بقاء سلب كلي في الاولى وجزئ في
الانحرى فصدق السلب الجزئ لا محالة واستمر في النتيجة وكان يبين بطريقة
تعرف بالافراض فيقال يفرض البعض من - ا - الذي ليس - بب - د - فلاشئ
من - د ب - وكل - ج ب - فيعود الى الضرب الثاني من هذا الشكل وينتج
لاشئ من - د ج - فيقال بعض - ا د - ولاشئ من - د ج - فليس كل
ا ج - وهي نتيجة الضرب الرابع من الشكل الاول والتمثيل في التشكيل
اوضح النتيجة ايضا حالا يحوج الى شئ من هذا .

وما لا ينتج في هذا الشكل اثنا عشر ضربا فمنها اربعة من سالتين لان الاصغر
والاكبر فيهما (٢) يحزجان عن حكم الاوسط كما قيل في الشكل الاول فلا ينتقل الحكم
بوساطته من احدهما الى الآخر بسلب ولا ايجاب واربعة من موجبتين لان
الطرفين الداخلين تحت حكم الاوسط قد يتفقان وقد يتباثنان بالكل او بالبعض
فلا يستمر الحكم بحسبه .

واربعة من جزئيتين لا يلزم منهما حكم لحزج البعضين غير المتعينين عن حكم
الاوسط فلا ينتقل الحكم الى البعض الداخل تحت الحكم لانه غير متعين

فالضرب الاول مما لا ينتج من سالتين كليتين يقع على هذه الاشكال والصور
الثلاث .

<u>ج</u> <u>حجر</u>			
ب	فرس	وايضا	ج
ا	انسان		ناطق
			ب
			ا
			انسان
			وكل انسان ناطق
			وايضا
			ج
			انسان
			ب
			حجر
			ا
			حيوان
			ليس كل حيوان انسانا

فيجىء من الاولى سلب كلى ومن الثانية ايجاب كلى ومن الثالثة ايجاب وسلب
جزئيان ولا يستمر حكم ولا تلزمه نتيجة بعينها -
والضرب الثانى من سالتين كبراهما كلية وصغراهما جزئية وتقع على هاتين
الصورتين -

<u>ج</u> <u>حجر</u>			
ب	انسان	ثانية	ج
ا	حيوان		ابيض
			ب
			غراب
			ا
			حيوان
			ج
			ا
			ولا شىء من الحيوان حجر

ج
ا
وليس كل حيوان ابيض
وبعض الحيوان ابيض

ويجىء في الاولى بسلب كلى وفي الثانية بسلب وايجاب جزئيين والضرب
الثالث من سالتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية يقع على هذه الصور الثلاث .

اولى

ب

ابيض

ج

انسان

ا غراب

ولاشيء من الغراب انسان

ثانية

ب

ابيض

ج

حيوان

ا غراب

وكل غراب حيوان

ثالثة

ج

لبيض

ب

حجر

ا

حيوان

وليس كل حيوان ابيض وبعض الحيوان ابيض

فتوجب في الصورة الاولى السلب الكلى وفي الثانية الايجاب الكلى وفي الثالثة
الايجاب والسلب الجزئيان

والضرب الرابع من سالتين جزئيتين وتقع على هذه الصور الثلاث .

اولى

ب

ابيض

ا انسان

ج حجر

فلا شيء من الانسان حجر

ثانية

ج

ناطق

ا انسان

ب

ابيض

وكل انسان ناطق

ثالثة

ج

حيوان

ب

انسان

ا ابيض

وليس كل ابيض حيوان

وبعض الابيض حيوان

فيجىء كذلك في الاولى سلب كلى وفي الثانية ايجاب كلى وفي الثالثة ايجاب

وسلب جزئيان .

والضرب الخامس من موجبتين كليتين وتقع على هذه الصور الثلاث .

اولى	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	
		فرس		

فلا شيء من الانسان فرس

ثانية	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	ناطق

وكل انسان ناطق

ثالثة	ب	جسم	ا	انسان
			ج	
		ابيض		

وليس كل ابيض انسان

وبعض الابيض انسان

فيجىء في الصورة الاولى بسلب كلي وفي الثانية ايجاب كلي وفي الثالثة ايجاب وسلب جزئيان .

والضرب السادس من موجبتين كبراهما كلية والصغرى جزئية وتقع على هاتين صورتين .

اولى	ب	حيوان	ا	ابيض
			ج	
			غراب	

ولاشيء من الابيض غراب

ثانية	ب	حيوان	ا	انسان
			ج	
		ابيض		

وبعض الابيض انسان

وبعض الابيض ليس بانسان

فيجىء

فيجىء في الاولى بسلب كلى وفي الثانية بايجاب وسلب جزئيان .
الضرب السابع من موجبتين صفراهما كلية وكبراهما جزئية وتقع على صور
ثلاث .

اولى	ج	ابيض	ب	حيوان
	ا	غراب		

ولاشئ من القراب ابغض

ثانية	ج	اسود	ب	حيوان
	ا	غراب		

وكل غراب اسود

ثالثة	ج	ابيض	ب	حيوان
	ا	انسان		

وبعض الانسان ابيض

وليس كل انسان ابيض

فيجىء في الاولى بسلب كلى وفي الثانية بايجاب كلى وفي الثالثة ايجاب وسلب
جزئيان .

والضرب الثامن من موجبتين جزئيتين وصورته صورة الضرب الرابع الذى
من سالبتين جزئيتين ويجىء بالسلب والايجاب الكلى والجزئى كما جاء هناك .
الضرب التاسع من صفري موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية وصورته صورة
السابع الذى من موجبتين وكبراهما جزئية لان السلب عن البعض في الصورة
كالايجاب على البعض .

والضرب العاشر من صفري سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية وصورته صورة
الثالث الذى من سالبتين والكبرى جزئية .

والضرب الحادى عشر والثانى عشر وهما للذان من جزئيتين موجبة وسالبة
كبرى و صفري وصورتهما صورة الموجبتين والسالبتين الجزئيتين لأن السلب

الجزئى فى الصور كالايجاب والمثال الجزئى وبالعكس فقد تبينت ضروب الشكل الثانى والمنتج منها وكيف ينتج وما لا ينتج ولم لا ينتج بالتمثيل المبين لما اشتبه منها بالعموم والخصوص بآياتنا شافيا من غير حاجة الى عكس وغيره لان العكس فى التمثيل (١) ظاهر كالاصل .

الفصل السابع

فى ضروب القياسات من القضايا

المطلقة - - - فى الشكل الثالث

والمنتج من ضروب هذا الشكل ستة اضرب وهى التى صغراها موجبة وفيها كلية سواء كانت صغرى او كبرى وما عدا هذا لا ينتج ونتأجه كلها جزئية ثلثة منها موجبة وثلثة سالبة وبالعكس صغراها يرجع الى صورة الشكل الاول فالاضرب الاول من كليتين موجبتين كقولنا كل - ب ا - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية كقولنا بعض - ا ج - لان الاوسط داخل تحت حكم الاكبر وبعض الاصغر لا محالة داخل تحت حكم الاوسط وذاك لان الاصغر محمول على الاوسط فاما ان يساويه واما ان يفضل عليه فاذا فضل عليه كان بعضه فى حكمه واذا ساواه فكله فى حكمه واذا عم الحكم تارة وخص اخرى فخصوصه مستمر فيصدق الجزئى على كل حال والعكس جزئى لا محالة واذا انعكست الصغرى جزئية عاد الى صورة الضرب الثالث من ضروب الشكل الاول فاننتج الايجاب الجزئى لان صورته تقع تارة هكذا .

ج	جسم	ا	حيوان
ب	الانسان		
وكل حيوان جسم			

وهو كل انسان حيوان وكل انسان جسم فيجئ منه فى هذا المثال موجبة كلية وهو كل حيوان جسم وتارة تقع هكذا .

ج	ناطق
ا	حيوان
ب	انسان

فبعض الحيوان ناطق

وشوكل انسان حيوان وكل انسان ناطق فيجئ منه ان بعض الحيوان ناطق فيكون من الصورة الاولى ايجاب كلى ومن الثانية ايجاب جزئى فيستمر الجزئى لاحالة والعكس والاصل قد بينا فى الصورتين والضرب الثانى من كليتين والكبرى سالبة كقولنا كل - ب ا - ولا شئ من - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهى قوله ليس كل - ا ج - لان الصغرى اذا عكست كان بعض - ا ب - وتقع على هاتين الصورتين

اولى	ا	حيوان	ثانية	ا	حيوان
ب	انسان	ب	ب	انسان	ب
ج	حجر	ج	ج	فرس	ج

فلا شئ من الحيوان بحجر فليس كل حيوان بفرس

١. ا فى الاولى فكل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحجر فيكون سلبا كليا وهوانه لا شئ من الحيوان حجر وفى الثانية كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان فرس وينتج انه ليس كل حيوان بفرس وهو السلب الجزئى فيستمر السلب الجزئى لاحالة .

والضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية كقولنا بعض - ب ا - وكل ب ج - فينتج موجبة جزئية وهى قولنا بعض - ا ج - لان الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وبذلك يعود الى ما عادا اليه الضرب الاول من هذا الشكل وهو الضرب الثالث من الشكل الاول وتقع على هاتين الصورتين .

اولى	ا	انسان	ب	حيوان	ج	جسم
ثانية	ا	ايمتى	ب	ب	ب	انسان
ج	ج	حيوان	ج	ج	ج	ج

فبعض الالبيض حيوان

اما في الاولى فبعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ويجيء منه ان كل انسان جسم وفي الثانية بعض الانسان ابيض وكل انسان حيوان فينتج ان بعض الالبيض حيوان فيلزم الاليجاب الجزئ .

والضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية كقولنا كل - ب ا - وبعض ب ج - فينتج جزئية موجبة وهي قولنا بعض - ا ج - ويتبين بعكس الكبرى وجعلها صفري فينتج عكس النتيجة ويعكس فتكون النتيجة المطلوبة ولا يتبين بعكس الصفري لان الصفري الكلية اذا عكست تكون جزئية ولا ينتج قياس من جزئيتين وبالصورة والتمثيل يلزم تارة ايجاب كلي وتارة ايجاب جزئ فيصدق الجزئ لاحالة كما في هذه الصورة .

ج	كاتب	ب	انسان
ا	حيوان		

فبعض الحيوان كاتب

وهي كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فينتج ان بعض الحيوان كاتب وهو بعض البعض الذي كان انسانا لاحالة والعكس مع الاصل يتبين في الشكل من جهة العموم والخصوص .

والضرب الخامس من صفري موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض - ب ا - ولا شيء - ب ج - فينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - وبالعكس الصفري يرجع الى رابع الشكل الاول وصورته اما هكذا وهو .

ا	انسان	ب	حيوان
ج	حجر		

فلا شيء من الانسان حجر

بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان حجر ويجيء منه السلب الكلي وهو لا شيء

لأشياء من الإنسان حجر وأما هكذا وهو -

٢ حيوان

ج ابيض

ب اسود

١
ج
فليس كل حيوان ابيض

بعض الاسود حيوان ولا شيء من الاسود ابيض فليس كل حيوان ابيض فيستمر السلب الجزئي وعوده الى رابع الشكل الاول يكون بعكس الصغرى الموجبة الجزئية -

والضرب السادس من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية كقولنا كل - ب ا - وليس كل - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - ولا يتبين بالعكس لان كبراه سالبة جزئية لا تنعكس وصغراه تنعكس جزئية ولا نتيجة من جزئيتين وانما يتبين بما تبين به نظيره في الشكل الثاني وهو رابعه بالافتراض وبالمثال يكون هكذا -

ب انسان

ب

ا حيوان

ا

ابيض

ج

فليس كل حيوان ابيض

كل انسان حيوان وايس كل انسان ابيض ويلزم منه ليس كل - ا ج - اى ليس كل حيوان ابيض فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل وما عداها لا ينتج وهي عشرة اضرب سبعة منها وهي التي من سالتين ومن جزئيتين حكمها في العلة والمثال حكم نظرها في الاول والثاني وثلاثة من صغرى سالبة مع كبرى موجبة حكمها حكم نظرها في الشكل الاول في العلة والمثال ايضا فقد اتفقت الاشكال الثلاثة في ان ما كان من ضروبها من سالتين او جزئيتين او صغرى سالبة كبراه جزئية لا ينتج والشكل الاول ينتج المطالب كلها الموجب والسالب

والكلية والجزئ والثاني ينتج السالب فقط الكلية والجزئ ولا ينتج الموجه
والثالث ينتج الجزئ فقط موجبا وسالبا ولا ينتج الكلية ويشترك الاول والثاني
في انهما لا ينتجان من كبرى جزئية والاول والثالث في انهما لا ينتجان من صغرى
سالبة فهذه اشكال القياسات وضروبها من القضايا المطلقة -

الفصل الثامن

في اشكال القياسات وضروبها من

القضايا الضرورية والممكنة

والمختلطة منها ومن المطلقات

اذا كانت القضايا ضرورية كانت نتائجها مثالا ضرورية في الشكل الاول والثاني
والضروب المنتجة منها وغير المنتجة هي تلك بعينها وتلك الا مثله والبيانات
التي اوردناها لتمييز (١) العموم والخصوص في الحدود في كل ضرب من
الضروب .

اما في الشكل الاول فلان الا صغرى من جملة الاوسط وهو هو فاذا حكم بالا كبرى
على الاوسط حكما ضروريا كان هو بعينه الحكم على الا صغرى فلا يتعدى حكم النتيجة
حكم الكبرى .

واما في الشكل الثاني فعكس السالبة من المقدمتين يردده الى الشكل الاول
وتكون السالبة هي كبرى للاول وعكسها ضرورية مثلها فحكمه في ذلك حكم
الاول .

واما في الشكل الثالث خاصة فبحسب ما بينوا به ضروب هذا الشكل من
العكوس لا يكون الامر فيه كذلك لان القضية الضرورية الموجبة لا يلزم عكسها
ضرورية كما يلزم عكس السالبة منه بل يلزم عكسها ممكنة ومطلقة غير محصلة
الضرورة كما قيل في العكوس فيدخل تحت الخلط من الممكن والضروري فيختلف
الحكم كما ستعلمه واذا كانت القضايا ممكنة كانت نتائجها اما في الشكل الاول فممكنة
مثلها لانه حيث يمكن ان يكون الا صغرى الاوسط ويمكن ان يكون الاوسط للا كبرى

يمكن ان يكون الاصغر للا كبر سواء كان الامكان وجوديا او ذهنيا فالنتيجة مثله وان كان خاطا منها فالنتيجة ذهنية لا وجودية فان من الامكان الذهني ما هو ضروري في الوجود فيكون حكم النتيجة فيه حكما في الخلط من الممكن والضروري فتكون تارة ضرورية وتارة ممكنة فلا تعلم فيكون الحكم فيها بالامكان الذهني .

واما في الشكل الثاني فننتج فيه ممكنات ايضا ولكن ذهنية لان عكوس الممكنات قد تكون ضرورية فيعمها الامكان الذهني في الكون واللاكون وينتج فيه ما كان لا ينتج في المطلقات والضروريات وهو الذي من الموجبتين يرد ايجابه الى السلب فيصير انتاجه الحقيقي عن المختلفين في الايجاب والسلب .

واما في الشكل الثالث فينتج مثل شكل (١) المقدمتين المتفقتين في الامكان الوجودي لان الصغرى اذا انعكست ضرورية صار حكم الاصغر حكم الاوسط فكانت الجهة في النتيجة مثل جهة الكبرى في القرينة وكذلك ان كانا من الامكان الذهني كانت النتيجة من الامكان الذهني لان الصغرى اذا انعكست فيه انعكست الى الذهني ايضا واما المختلط من القرائن القياسية من مقدمات مطلقة وضرورية اما في الشكل الاول فان النتيجة تتبع الكبرى في الاطلاق والضرورة حيث يكون الاصغر هو الاوسط فالحكم بالا كبر على الاوسط هو بعينه على الاصغر وفي الشكل الثاني تكون الجهة في النتيجة تابعة لعكس السالبة التي تكون كبرى في الشكل الاول وعكس السالبة مثلها في الضرورة والاطلاق واما في الشكل الثالث فان المضرب الاول منه وهو الذي من كليتين موجبتين ان كانت الصغرى مطلقة والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية لان الصغرى تنعكس مطلقة مثل نفسها وان كانت الصغرى هي الضرورية وقد تنعكس ممكنة في بعض المواضع فيكون حكمها الامكان (٢) الذهني فيصير المضرب مختلطا في الشكل الاول من صغرى ممكنة وكبرى مطلقة وتكون النتيجة ممكنة ذهنية على ما ستعلم فتكون النتيجة فيه على كل حال ممكنة ذهنية نعم الامكان الوجودي والاطلاق والضرورة والمضرب الثاني

وهو الذي من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية كذلك ايضا اما ان كانت الضرورية هي الكبرى السالبة كانت النتيجة ضرورية مثالها وان كانت الضرورية هي الصغرى الموجبة كان حكمها على ما كان في الاول من انتاج الامكان الذهني الذي يعم الممكن السلب والضروري السلب الذي هو الممتنع .

والضرب الثالث حكمه حكم الضرب الاول في كون النتيجة ضرورية اذا كانت الكبرى ضرورية وممكنة ذهنية اذا كانت الصغرى هي الضرورية -
والضرب الرابع فنتيجته على كل حال ممكنة ذهنية لانها تنعكس فيكون عكسها عن الضرورية ان كانت التي تصير له الكبرى هي الضرورية الى الامكان الذهني وعن الامكان الذهني اذا كانت التي تصير الصغرى هي الضرورية الى الامكان الذهني ايضا -

والضرب الخامس وهو من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ان كانت كبراه ضرورية (فنتيجته ضرورية - ١) وان كانت صغراه هي الضرورية فنتيجته ممكنة ذهنية كما سبق بيانه .

والضرب السادس وهو من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ان كانت السالبة هي الضرورية كانت النتيجة مثالها ضرورية لان ذلك البعض من الاوسط الذي ليس هو الاكبر يجعل بالافتراض كلا فتكون النتيجة تابعة له حيث تصير كبرى للاول وان كانت الموجبة هي الضرورية حتى تنتج اولا ضرورية وتنعكس فتصير ممكنة ذهنية وتختلط بالمطابقة التي جعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة ذهنية لاختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى ومطلقة كبرى على ما ستعلم -

واما المختلط من مقدمات مطلقة وممكنة في الاشكال الثلاثة فان نتائجها باسرها ممكنة اما في الشكل الاول فان كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى مطلقة تبين ان النتيجة ممكنة مثل الكبرى لان الصغرى حكمت بان الاصغر هو الاوسط فالحكم على الاوسط هو الحكم على الاصغر بعينه ومن جملته ويستمر في الضروب

الأربعة المنتجة لأن الصغرى فيها موجبة وحكم الأصغر فيها حكم الاوسط فيما يوجب عليه الكبرى وعلى ما يوجب ويسلب وكما يسلب وان كانت الصغرى هي الممكنة والكبرى مطلقة كانت النتيجة ممكنة ايضا في السلب والايجاب لأن الحد الاوسط هو الذى ينقل حكم الاكبر بالايجاب والسلب الى الاصغر فلا يكون الاكبر في ذلك الحكم الزم للاصغر من الاوسط ولا اشد مباينة له منه وفي الشكل الثانى كذلك ايضا تكون النتيجة ممكنة على اختلاف الجهات في الضروب بين الصغرى والكبرى ايها كانت ممكنة وايها كانت مطلقة فان المعكوسة منهما تعود الى صورة الاقتران في الاول كما كانت ممكنة او مطلقة فتكون النتيجة كما كانت في الاول ممكنة على كل حال .

وكذلك في الشكل الثالث تعود القرينة الى صورة الاول بعكس الصغرى وحيث يصدق المطلق فلا يكذب الممكن فالحكم بالامكان الذهني لازم في جميعها ولا حاجة الى التطويل .

واما المختلط من مقدمات ضرورية وممكنة في الاشكال الثلاثة فتكون نتائجه باسرها ممكنة اما في الشكل الاول اذا كانت الكبرى هي الممكنة وهوبين لأن الاصغر في حكم الاوسط والحكم على الاوسط هو الحكم عليه بعينه في الايجاب والسلب واذا كانت الصغرى هي الممكنة والكبرى ضرورية فالواوسط محكوم به على الاصغر بالامكان وهو الذى ينقل الحكم بالاكبر الى الاصغر فلا يكون الاكبر الزم للاصغر ولا اشد مباينة له من الاوسط كما قيل وبموجب ذلك يكون الحال في الشكلين الآخرين لانعكاس الكبرى في الثانى والصغرى في الثالث الى الاول والحكم الحكم بعينه وحيث تصدق الضرورة لا يكذب الامكان الذهني فتنتائج القضايا الممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات والضروريات كلها ممكنة وحكمها في ذلك شبيه بحكم القرائن المختلطة من كلية وجزئية في كون نتائجها باسرها جزئية لا غير . فهذا كلام مختصر كاف في القياسات الجمالية من المقدمات المتفقات والمحتلفات مغن عن ذلك التطويل الذى يشتت الازهان ولايساويه في البيان .

هذه هي انواع المقاييس اعني الاقاويل التي يلزم من تأليفها مع ما فيها من حكم وتصديق حكم وتصديق في قول آخر لزوما اوليا اما بينا بياننا اوليا كما في الشكل الاول وهو القياس الكامل واما غير اولي بل بواسطة اشياء اخرى من برهان خلف وعكس واقتراض كما في الشككين الآخرين وهذه اشكلها وضروبها و ليس يوجد شيء كذلك خارج عن هذه الاشكال الثلاث على صور تأليفاتها لان القول لا يبين القول ويدل صدقه - على صدقه كيف اتفق بل بان يكون للبين الدال بالمبين المدلول عليه نوع وصلة وعلاقة (١) وتلك الوصلة هي مشاركة ما وتلك المشاركة لا تكون للقول كله بالقول كله والالكان القول هو القول بعينه وهي لبعض القول ببعض الآخر حيث يشترك القولان في جزء ومختلفات بغيره والاجزاء الحقيقية لكل قول جازم جزء ان احدهما الجزء الموضوع والآخر الجزء المحمول ومن الشرطي المقدم والتالي فلاشتراك بين القولين يكون اما في محموليهما واما في موضوعهما واما في محمول لاحدهما هو موضوع الآخر وتلك هي الاشكال الثلاث وكذلك يقال في المقدم والتالي فان لم تكن شركة فلا قياس اذ لا نسبة ولا وصلة بين القولين تنقل الحكم من احدهما الى الآخر وعلى ذلك يتسق القول في الشرطيات والتركيب منها ومن الحملات .

الفصل التاسع

في المقاييس المؤلفة من القضايا

الشرطية استثنائية واقتراانية

قد قيل ان القضايا الشرطية نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة هي التي يلزم فيها حكم في قضية حملية لحكم في اخرى والمنفصلة هي التي يعاند فيها حكم في احديهما لحكم في اخرى - الاولى كقولنا ان كان - اب - فج د - وقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية كقولنا اما ان يكون - اب - (واما ان يكون - ١) - فج - د - وقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا والمقاييس تتألف من هذه استثنائية واقتراانية والاستثنائية

كقولنا ان كان - ا ب فيج د - لكن - ا ب فيج د - ولكن ليس - ج د - فليس
 ا ب - فان استثناء عين المقدم بالاثبات يوجب عين التالي بحسب الشرط
 ولا يوجب استثناء عين التالي لزوم عين المقدم لكونه قد يكون اعم وجودا
 منه فلا يلزمه في العكس كما لا تنعكس الموجبة الكلية في الحملات مثل نفسها فذلك
 اذا قلت ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود واستثنيت لكن الانسان
 موجود انتجت ان الحيوان موجود وان استثنيت ان الحيوان موجود لم يلزم
 منه ان الانسان موجود لعموم الحيوان وخصوص الانسان فقد يكون العام
 ولا الخاص ولا يكون الخاص ولا العام وان لم يكن العام لم يكن الخاص وان لم يكن
 الخاص فقد يكون العام فاستثناء نقيض التالي لذلك ينتج نقيض المقدم لارتفاع
 الخاص بارتفاع العام واستثناء نقيض المقدم لا يلزم منه نقيض التالي حيث لا يلزم
 رفع العام من رفع الخاص ولذلك يصدق انه اذا كان الحيوان غير موجود فالانسان
 غير موجود وان كان الانسان غير موجود فلا يلزم منه ان الحيوان غير موجود
 بل قد يكون موجودا لكون الفرس موجودا مثلا وهذا لا يدخل في الاشكال
 الثالثة بل فيما يشبه الشكل الثاني والثالث فانه حيث يستثنى عين المقدم فينتج عين
 التالي يشبه (١) الشكل الثالث وحيث يستثنى نقيض التالي لا نتاج نقيض المقدم
 يشبه (١) الشكل الثاني ولا يشبهها في كونها غير كاملين بل هو كامل بين بنفسه ومبنى
 المقاييس كلها عليه لان الاستثناء بصدق القرينة ينتج صدق النتيجة في كل قياس
 واستثناء نقيض النتيجة ينتج نقيض القرينة فان سمي قياسا فهو اولى بالتقديم (٢)
 لكونه ابين واقدم في حاجة القياس الحمل الى حيث تكون فيه القرينة المقدم
 والنتيجة التالي لكنه يحتاج الى الحمل في بيان استثناء ما تستثنيه فانه يكون مجهولا
 في الحكم الاستثنائي ويصير معلوما بالحمل كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود فالمعلوم فيه لزوم وجود النهار لطاوع الشمس وكل منهما مجهول (٣)
 فيه اعنى الطاوع ووجود النهار حتى يبينه قياس آخر اما حمل او شرطى حتى
 ينتهى الى الحمل لان كل شرطى مجهول المقدمة (٤) وتبين احدهما بيان الاخرى

فبيان الاولى ان كان بشرطية ذهب الى غير نهاية اولم يتبين فاذا تبين فبيانها هو بحملية او بغير قياس كما يدرك من مشاهدة الحس او يعلم من جهة الخبر الصادق ويجمل في مقدماتها مهملة ومسورة كلي وجزئي على ما سلف ذكره .

اما المهملة فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما المسورة بالسور الكلي فكقولنا كل ما كان ومتى كان ومهما كان كذا كان كذا وهو حصر زمني والجزئي كقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا على ما سلف القول فيه ومن احب ان يدخل ذلك في مقاييسه ومقدماته ويعتبر المنتج وغير المنتج منها بحسب ذلك فليضف اليه السلب ايضا فيقول في المهملة ليس اذا كان كذا كان كذا وفي المسورة الكلي ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وفي الجزئي ليس كلما كان كذا كان كذا وقد لا يكون اذا كان كذا كان كذا على مثال ما قيل في المحصورات من الحملات فاذا ركبت الحكم في القرينة فقلت في الكلية الموجبة كلما كان اب - فج د - واستثنيت لكن - اب - فج د - و (١) لكن - ج د - فليس - اب - فلا يؤثر السور في الاستثناء بل تكون نتيجته مثل نتيجة المهملة وفي السلب الكلي اذا قلت ليس البتة اذا كان - اب - فج د - لكن - اب - فليس - ج د - اولكن - ج د - فليس - اب - فهو كذلك ايضا وفي الايجاب (الجزئي - ٢) اذا قلت قد يكون اذا كان - اب - فج د - لم ينتج لان قد يكون يصدق معه قد لا يكون فلا تلزم النتيجة من سلبه ولا من ايجابه الجزئين في الشرطيات المتصلة واما من المنفصلات وهي ضربان لان منهما ما هو تام العناد والانفصال يلزم فيه من وضع اي الجزئين شئت رفع الآخر ومن رفع ايها شئت وضع الآخر اذ ليس غيرها في الاقسام كقولنا اما ان يكون هـ اذ العدد زوجا واما ان يكون فردا وفي هذه ينتج من وضع اي الجزئين وضعت رفع الآخر ومن رفع ايها رفعت وضع الآخر حتى اذا قلت لكنه ليس بزوج انتجت انه فرد او انه ليس بفرد انتجت انه زوج اولكنه زوج فليس بفرد اولكنه فرد فليس بزوج ومنه ما ليس بتام العناد والانفصال فيلزم من وضع ايها كان رفع الآخر

ولا يلزم من رفع ايها، كان وضع الآخر كقولنا اما ان يكون هذا الشخص انسانا
واما ان يكون فرسا ويستثنى لكنه انسان فينتج انه ليس بفرس او لكنه فرس
فليس بانسان ولا يلزم اذا استثنينا انه ليس بانسان ان يكون فرسا (١) ولا يلزم اذا
استثنينا انه ليس بفرس ان يكون انسانا لان في الانفصال اقسام اخرى هي انواع
الحوانات الباقية ففي هذا استثناء عين (٢) المقدم ينتج تقيض التالي وعين التالي ينتج
تقيض المقدم ولا ينتج باستثناء تقيض احدهما شيئا البتة وحاله في انه لا اعتبار
في نتيجته بالكلية والجزئ كما كان في المتصل فانك اذا قلت دائما اما ان يكون
هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واستثنيت لكنه فرس انتجت فليس
بانسان او انه انسان انتجت انه ليس بفرس وسواء فيه قلت دائما او قد يكون
وقتما او لم تقل .

ولم يذكر ارسطو طاليس في كتابه في المقاييس التي تكون من القضايا الشرطية
سوى هذه الاستثنائية وظهر من كلامه ما يدل على مقاييس اقترانية منها صرفة
ومختلطة بالحمايات والذهن السليم يعرفها بما قيل والنبي ذكرها في كتابه اما لقلة
فائدتها في العلوم فكره التطويل بها اولا عما دعه - على ان الاذهان التي عرفت
الحمايات تنتهي منها اليها فتعرفها بما عرفته من الحمايات اولكليهما .

وقال بعض المتأخرين ان ارسطو طاليس صنف فيها كتابا خاصا ولم ينقل الى
العربية وهو تخمين لا حقيقة له فانه لو اراد ذكرها لما عدل بها عن موضوعها هذا
وايس فيها ما يستحق ان يفرد له كتابا منقطع المبادئ والا واخر .

ونحن نمثل هاهنا على بعضها بما يكون النموذج لباقيها يهتدى به من يحب ان يستقصى
النظر فيها فنقول ان الموجبة والسالبة في الشرطيات المتصلة والمنفصلة والمهملة
والكلية والجزئية قد سبق القول فيها عند الكلام في القضايا فاذا انفت القرائن
من الشرطيات جعل مكان المحمول والموضوع في العملية المقدم والتالي في
الشرطية فيتألف لذلك على صور الاشكال الثلاث حيث يكون التالي في احدى
القضيتين مقدما في الاخرى كما كان الموضوع في احدهما محمولا في الاخرى على

(١) لا - انه ليس بفرس اذ يكون انسانا (٢) لا - غير .

صورة الشكل الاول اويكون التالى واحدا فيها كما كان المحمول فى الحملتين على صورة الشكل الثانى اويكون المقدم فيها واحدا كما كان الموضوع فى الحملة واحدا فى الحملتين على صورة الشكل الثالث ومثاله فى الشكل الاول قرينة من موجبتين كليتين هو قولنا كلما كان - اب - فج د - و كلما كان - ج د - فه ز - ينتج فكلما كان - اب - فه ز - ومن كليتين فى الشكل الثانى واحداها سالبة كلما كان - اب - فج د - وليس البتة اذا كان - ه ز - فج د - فتنعكس السالبة ويقال ليس البتة اذا كان - ج د - فه ز - فيرجع الى صورة الشكل الاول على هذه الصورة - كلما كان - اب - فج د - وليس البتة اذا كان - ج د - فه ز - ينتج فليس البتة اذا كان - اب - فه ز - وعلى مثال ذلك فى الباقية .

جـ - من وجبتين كليتين في الشكل الثالث كلما كان - ج د - فاب - وكلما كان
ج د - فه ز - فرجع الى الاول بعكس الصغرى حيث يقول قد يكون اذا كان -
اب - فج د - وكلما كان - ج د - فه ز - فينتج قد يكون اذا كان - اب -
فه ز - وعلى مثال ذلك يقاس في الباقية ويستعمل العكس والاقتراض والخلف
فلا يشتهى ولا يكون فيها ذوات جهة بسبب الشرط بل قد يكون من جملة ما يقال
في الحمل حيث يدخل في الجزء القدم والجزء التالي كما تقول اذا كان شتاء امكن
ان يمطر السحاب واذا امطر السحاب امكن ان ينبت العشب فينتج اذا كان الشتاء
امكن ان ينبت العشب فالجهة ها هنا ليست جهة (الملزوم بل جهة - ا) (اللازم
وجهاً للزوم هي التي جعلت مكان الاسوار على ما قيل ولا تتألف من
القضايا الشرطية المنفصلة قرينة قياسية لان الانفصال كالسلب ولا قياس
هن ساكتين اللهم الا ان يكون العناد فيها تاما حتى لا يوجد ما يعاند احد الجزئين
سوى الآخر منهما او لازم الآخر الذي ينعكس عليه فتتألف القرينة هكذا اما ان
تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون (الشبكور) يبصر
ينتج ان كانت الشمس طالعة فالشبكور يبصر وليس بقياس كامل لانه انما يكمل
بان يعلم ان معاند المعاند فيما فيه يعاند موافق ومباين المباين فيما فيه يباين لازم

فيكون لذلك سلب السلب ايجاب حتى اذا قال قائل ليس ليس بانسان يكون قد قال انسانا فهكذا تنتج القرينة من المنفصلات التامة العناد التي تقتسم الوجود والمعنى المعقول واذا لم تقتسم لم يلزم فانك اذا قلت اما ان يكون هذا الشخص انسانا او يكون فرسا واما ان يكون فرسا واما ان يكون ناطقا لزم منه لزوم الاول للآخر اذ يصدق انه ان كان انسانا فهو ناطق ولا يلزم في موضع آخر حيث تقول اما ان يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون شجرة والحق فيه الانفصال لا اللزوم فانه اما ان يكون انسانا واما ان يكون شجرة وليس ان كان انسانا فهو شجرة ومثل هذا معروف في كلام الناس لكنه من الكلام الذي ليس بمستقيم النسق ولا مرضى العبارة فانه اذا اراد ان يعبر عن اللزوم بعناد العناد وعن الايجاب بسلب السلب يكون قد امعن في التكلف وجاء من طريق ابعد فلذلك لا تستعمل القرائن من المنفصلات في القياسات .

واما القياسات المؤلفة من خلط المتصل والمنفصل من الشرطيات فتكون على ضربين حيث تكون المتصلة تارة مكان الكبرى وتارة مكان الصغرى فاذا كانت مكان الصغرى كانت الشركة مع المنفصلة الكبرى في التالى من المتصلة على صورة الشكل الاول كما تكون من موجبتين كليتين متصلة صغرى ومنفصلة كبرى كقولنا كلما كان - ه - ز - فج - د - ودائما اما ان يكون - ج - د - واما ان يكون - ا ب - ينتج كلما كان - ه - ز - فلا يكون - ا ب - واما ان يكون - ه - ز - واما ان يكون - ا ب - .

وبيانه بان يرد حكم المنفصلة الى صورة الاتصال فيقال كلما كان - ج - د - فليس - ا ب - فتعود القرينة هكذا كلما كان - ه - ز - فج - د - وكلما كان - ج - د - فليس - ا ب - فتكون نتيجة كلما كان - ه - ز - فلا يكون ا ب - فان المنفصلة لا يكون لها عكس وهى على صورة الانفصال وانما يكون عكسها تبديلا فقط حيث يقول القائل اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ج - د - ويعود فيقول (١) اما ان يكون - ج - د - واما ان يكون - ا ب -

فلا يحصل منه بيان ولا يعود به القياس غير الكامل كاملا .

ومثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا ينتج كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل موجودا وذلك يتبين (١) باعادة منفصلته الى صورة الاتصال حتى يقال ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فلا يكون الليل موجودا انتج القرينة كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل موجودا ومن سالية الاتصال وموجبة الانفصال تتألف هكذا ليس البتة اذا كان - ا ب - فيج د - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - يعجز ليس البتة اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - بل كلما كان - ا ب - كان - ه ز - ومثاله ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة يكون الليل موجودا ودائما اما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار موجودا ينتج ليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا بل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد صح في هذا التأليف ما لم يصح في الحملات حيث انتج في الشكل الاول من صغرى سالية وانما كان ذلك لكونها في قوة الموجبة المنفصلة فان قولنا ليس البتة اذا كان - ا ب - فيج د - في قوة قولنا ان كان - ا ب - فليس - ج د - وتلك موجبة متصلة على ما قيل حيث وصلت حكما بحكم (٢) لا يعتبر فيه الايجاب والسلب الذي في الحكيم بل الايجاب والسلب الذي في اللزوم فانك اذا قلت اذا كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا وان لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود كانت قضيتك في كل واحدة منهما موجبة للاتصال حيث وصلت حكما بحكم اما ساليا بموجب او موجبا بسالب وقد يكون ساليا بسالب كقولك ان كانت الشمس ليس بطالعة فالنهار ليس بموجود فهي موجبة لزوم حكم سالب لحكم سالب فلذلك انتجت السالية المتصلة وهي في الشكل الاول مكان الصغرى لالان الحكم الكلى الذي كان قبل في الجملي تغير فاعتبر مثل ذلك فيما تنشط (٣) لتأليفه

من هذه القرائن وعلى صورة الشكل الثاني ايضا من موجبتين كليتين صغراهما متصلة وكبراهما منفصلة كلما كان - اب - فج د - ودائما اما ان يكون - ه ز - واما ان يكون - ج د - ينتج كلما كان - اب - فلا يكون - ه ز - بل اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - على ما كان في الشكل الاول لان التبدل في المنفصلة بالتقديم والتأخير في الجزئين لا يغير حكمها كما قيل وعلى صورة الشكل الثالث كلما كان - ج د - فاب - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج دائما اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - لانه اذا لم يكن - اب - لم يكن - ج د - واذا لم يكن - ج د - كان (١) - ه ز - واذا لم يكن - اب - كان - ه ز - فاما ان يكون - اب - واما ان يكون - ه ز - وكذلك لك ان تبدل المنفصلة مكان الصغرى وتعتبر الصدق بتبدل المنفصل بالمتصل والمتصل بالمنفصل ايحابه بسلبه وسلبه بايجابه وتأخذ الصادق (٢) مع الصادق وتقيس على الشئ بما يلزم حكمه حكمه وينمكس عليه فجد المنتج وغير المنتج مخالفا لما كان في الجملى من جهة العموم والخصوص في الانعكاس حيث يتساوى اجزاء الانفصال في التقديم والتأخير وحكم الممكن في الجملى لحكم المنفصل حيث يرجع الى الاتصال والمتصل حيث يرجع الى الانفصال في لزوم الايجاب للسالب والسلب للايجاب فيصدق الموجب والسالب في الحكيم متصلا ومنفصلا كما كان يصدق في الممكن يمكن ان يكون مع يمكن ان لا يكون فينتج فيه (٣) ما لا ينتج في غيره بتبديل الحكم - واما خلط الشرطيات المتصلة مع الجمليات والشرطية مكان الصغرى في الشكل الاول فكقولنا كلما كان - اب - فج د - وكل - د ه - ينتج كلما كان - اب - فكل - ج ه - وفي الشكل الثاني كقولنا كلما كان - اب - فج د - ولا شئ من د ه - (٤) ينتج كلما كان - اب - فلا شئ من - ج ه - وفي الشكل الثالث كقولنا كل ما كان - اب - فج د - وكل - ج ه - ينتج كلما كان - اب - فبعض - د ه - وان كانت الجملية مكان الصغرى والشرطية مكان الكبرى

(١) لا - يكن - ه ز (٢) لا - الصدق (٣) لا - منه (٤) لا - ه ز -

في الشكل الاول كقولنا كل - ا ب - وكلما كان - ب ه (١) - فيج د - ينتج
كلما كان - ا ه - فيج د - وفي الشكل الثاني كل - ا ب - وليس البتة اذا
كان - ه ب - فيج د - ينتج ليس البتة اذا كان - ا ه - فيج د - وفي الشكل
الثالث كل - ا ب - وكلما كان - ا ه - فيج د - ينتج فقد يكون اذا كان
ب ه - فيج د .

واما خلط الشرطيات المنفصلة مع الحملات والمنفصل مكان الصغرى والحماية
مكان فيه الكبرى فتكون العملية كثيرة الموضوعات بعدد اجزاء الانفصال ويكون
المحمول عليها مشتركا على صورة الشكل الاول كما يقال ان كل متحرك اما ان
يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل نبات وكل جماد
جسم فينتج من ذلك ان كل متحرك جسم ويجب ان تكون المنفصلة واجزاؤها
هوجبة والحملات كليات وعلى صورة الشكل الثاني على الشرط الذي كان في
الحملات وهو ان تكون الكبرى كلية وتختلفان في الايجاب والسلب كقولنا كل
ب - اما ان يكون - ج - او - ه - او ز - ولاشئ من - ا ج - او - ه - او - ز -
ينتج لاشئ من - ب ا - ومثاله كل حيوان اما طائر او سابع او ماش ولاشئ
من الحجر طائر او سابع او ماش ينتج لاشئ من الحيوان حجر - وعلى صورة
الشكل الثالث فالشرط فيه ان تكون المنفصلة كلية وان تكون الشركة في كلي
حتى تكون في اجزاء الانفصال او اجزاء الحملات كلي كقولنا دائما اما ان يكون - ج
ب - واما ان يكون - د ب - وكل - ج د - وكل - د ه - ينتج ان بعض - ب ه
- ومثاله دائما اما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا وكل
نهار وكل ليل زمان ينتج ان بعض الموجود زمان .

واما خلطها والحماية مكان الصغرى المنفصلة مكان الكبرى فلا ينتج لان العموم
يقع في محمول الحمل والافصال في اجزاء المحمول لا يلزم انتقاله الى الموضوع
كقولنا كل - ا ب - وكل - ب - اما - ج - واما - د - ولا يلزم ان كل
ا - اما - ج - واما - د - لان ج د - ساويا المحمول فلم يخرج عنهما والموضوع

لا يساويه كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق ولا يصدق ان الانسان اما ناطق واما غير ناطق بل هو ناطق وغير الناطق زاد به عموم الحيوان الذى هو المحمول على خصوص الانسان الذى هو الموضوع فوسع المحمول الذى هو الحيوان لاجزاء (١) الانفصال اللذين هما الناطق وغير الناطق ولم يسع الانسان الا لاحدهما وعلى هذا القياس يؤلف من احب التأليف سائر الضروب البسيطة والمختلطة من الشرطيات والحمليات ويعتبر ما ينتج منها وما لا ينتج ومن لا ينشط لتأليفها واعتبارها لا ينشط لقراءتها لو كانت مكتوبة هاهنا لان الكلفة في تفهمها من مسطور واعتبارها بالنظر العقلى ليست باقل من الكلفة في استنباطها واستخراجها من القسمة والتأليف .

الفصل العاشر

في القياسات المركبة

القياسات المركبة هي التي يتبين فيها المطلوب باكثر من مقدمتين فيكون القياس الذي ينتج المطلوب مركباً من قياسات يتبين المطلوب بواحد منها والباقية منها تبين مقدمتي القياس المنتج للمطلوب اما الكبرى واما الصغرى واما كلتاها فاذا اتصل الكلام صار القول الذي به تم البيان كقياس واحد والا فالقياس الواحد لا يكون باكثر من مقدمتين لما سبق القول فيه من الاشتراك في جزء والاختلاف في جزئين وكون احد الجزئين المختلف فيها موضوع المطلوب والآخر محموله .

وقد يدخل في تركيب القياسات غيرها لبيان المقدمات كما يدخل الاستقراء والتثليل ونحوها وقد يدخل في الكلام القياسي كلام ليس بقياسي كما يدخل في كلام الخطباء والشعراء كلام على غير الصورة القياسية لتحسين الكلام وترويض المعاني وهو في الحقيقة مفيد اذا سلم ما قيل فيه كقولنا زيد الصبيح الوجه كريم وكل كريم وهاب فينتج ان زيدا الصبيح الوجه وهاب وحسن الوجه دخل

في الكلام لاعلى انه من اجزاء القياس بل داخل على اجزائه وفيه ايهام لان حسن الوجه سبب الكرم في زيد وعلى مثل هذا يدخل الكلام في اجزاء القياس بالقصد وبالعرض ولا يكون قياس من اكثر من مقدمتين والتركيب في القياسات حيث يستعمل قياس لا نتاج مطاوب وقياس تبين به المقدمة الصغرى من ذلك القياس وقياس تبين الكبرى به ويكون على طريق التأليف والجمع والاتصال لاعلى طريق التركيب والاتحاد حيث يكون كل قياس من القياسات المجتمعة منفردا بنفسه في مقدمتيه (١) ومطلوبه الذي هو الصغرى او الكبرى من القياس الذي ينتج المطاوب او القياس الذي ينتج المطاوب بالصغرى والكبرى المتبنتين بالقياسين الآخرين فما اجتمعت القياسات الاعلى طريق (٢) التجاور والتتالي حيث (٣) تلا كلام كلاما وشفع قول قول لا (٤) على طريق التركيب الذي (٥) يتداخل فيه الاجزاء فان كل واحد منها منفرد باجزائه وذلك لما قيل من انه لا بد (٦) في القياس الاقتراني من حكم كلي عام وحكم جزئي خاص داخل في ذلك الكلي العام وهذان الحكان في قضيتين هما مقدمتان فاذا كان في القول الذي يبين قول لا اكثر من مقدمتين وكان هذا المعنى في قضيتين من جملة ما في ذلك القول ولم ينتج اصلا فليس هو على التأليف القياسي المذكور ان انتج فاما ان ينتج المطاوب او شيئا آخر غيره فان انتج المطاوب من المقدمتين اللتين في جملة القول الذي هو اكثر من مقدمتين فالزيادة على المقدمتين فضلة وزيادة على القياس المبين فان كانت تلك الزيادة داخله في الكلام دخولا مفيدا فهي اما استقرارا واما تمثيل ان كان لها فائدة في البيان (وان لم تفد في البيان - ٧) فهي تحسين وتفخيم للكلام كما قيل في الكلام الخطابي والشعري وان كانت الزيادة كلاما قياسيا فيه مقدمتان وانتج شيئا آخر فذلك الشيء الذي ينتجه ان كان له بالمطاوب الاول اتصال يفيد في بيانه فهو قياس يبين احدي مقدمتيه او قياسا

(١) لا - مقدمته (٢) لا - سبيل (٣) لا - حتى (٤) قط - لاعلى (٥) لا - يدخل

(٦) لا - يتداخل (٧) من قط -

يبينان كليهما، فلذلك (١) القول بقياسات كثيرة متصلة متتالية وان كان يبين ما لا يتصل بالمطلوب ولا يفيد في بيانه فهو كلام آخر جاء تألياً للكلام على غير نظام البيان القياسي بقرائن التأمل على تمييزه وحذفه عن القياس الذي ينتج المطلوب فكل قياس من مقدمتين لا غير فان كان مع القياس الذي يبين المطلوب قياس يبين احدى مقدمتيه فهما قياسان لهما نتيجتان من اربع مقدمات وان كان معه قياسان يبينان كلتي المقدمتين فحيلة القول المبين من ثلاث قياسات وست مقدمات فالمقدمات ابداء في القياسات المؤلفة ازواج الاحالة فكل قول يبين قولاً يأتى اولاً نتيجة مقدمتان او يبين المطلوب وما يبين به المطلوب ففيه اربع مقدمات او ست مقدمات وما نقص عن ذلك فهو ناقص البيان او غير مبين اصلاً وما زاد فزيادته غير مفيدة في البيان فالكلام القياسي الذي يشتمل على مقدمات فرداً (١) فهو اما ناقص قد حذف منه مقدمة يحتاج اليها واما زائد قد ادخل فيه ما لا يحتاج اليه ومع ذلك فلا يخلو القول الذي فيه قياسات متصلة من ان تذكر فيه مع كل قياس نتيجة اولاً تذكر فان ذكرت تكررت فيه النتائج ماعدا النتيجة الاخيرة حيث تذكر تارة وهي نتيجة القياس الاول وتارة هي مقدمة القياس الثاني ويسمون ما هو كذلك قولاً موصلاً وما لم تذكر فيه النتائج التي هي غير النتيجة الاولى قولاً مفصلاً ولما كانت المقدمات في كل قول قياسي على عدد زوج وجب ان تكون الحدود في المتصل منه افراد الان الحدود اكثر من المقدمات بواحد لان في المقدمتين المشتركين المتصلتين ثلثة واذا زيد عليها نتيجة ومقدمة واحدة صارت الحدود خمسة والمقدمات اربعة ولانه تجب عن كل مقدمتين نتيجة يكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات فتكون في الكلام القياسي المتصل مقدمات ازواج هي ضعف النتائج ونتائج هي نصف المقدمات وحدود اكثر منها بواحد ولان المقدمات ازواج فالحدود افراد مثال ذلك قولنا كل - ا ب وكل - ب ج - فكل - ا ج - وكل - ج د - فكل - ا د - وكل - د ه - فكل - ا ه - .

واما القياس المفصول فكقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - وكل - ج د
 وكل د ه - فقد فصلت عنه النتائج الاول والمقدمات فيه اقل من الحدود بواحد
 ايضا لانا اذا زدنا على مقدمتين حدا اما مجولا على المحمول او موضوعا للموضوع
 او وسطا بينهما نزيد مقدمة وحدا وكان الاول مقدمتان وثلاثة حدود فتصير
 بزيادة الحد اربعة حدود وثلاث مقدمات فان الزيادة المتساوية على العددين
 المتفاوتين لا تغير التفاوت بينهما في العدد الزائد والنقص بل يبقى مع الزيادة
 كما كان وانما يخالف المفصول الموصول لانه لا يلزم ان تكون المقدمات ازواجا
 والحدود افرادا بل اذا كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا وبالعكس
 لان الزائد على الزوج الواحد فرد وعلى الفرد بواحد زوج ولا يمكن ان يكون
 قياس واحد في (١) التأليف يبين به المطلوب مع صغرى مقدمتي قياسه وكبراهما
 بل يحتاج ان يستأنف لكل واحدة منهما قياس من رأس كما نقول كل - ا ب
 وكل - ب ج - ينتج ان كل - ا ج - ثم يبين ان كل - ا ب - بان نقول ان
 كل - ا د - وكل - د ب - فينتج ان كل - ا ب - ثم نقول وكل - ب ه -
 وكل - ه ج - فينتج ان كل - ب ج - فلا يتصل الكلام بقياسا واحدا من كبايع
 بيان كاتى المقدمتين اذلا تتالى الحدود فيه بل ينقطع الكلام ويتصل مرة اخرى
 ويخالف المفصول الموصول بان النتائج لا تكون في العدد نصف جملة المقدمات بل
 تكون اقل منها بواحد لانا كلما زدنا فيه حدا ازداد في القول مقدمة وصحت نتيجة
 فمع كل مقدمة يزداد حد ونتيجة وللمطلوب الاول مقدمتان ونتيجة فزيادة
 مقدماته على نتائجها بواحد وهى انقص من الحدود الاولى بواحد وقد يتركب
 القول القياسى من مفصول وموصول ويسهل اعتباره -

وفائدة هذا الكلام هى في اعتبار ما يسمعه الانسان من الاقوال القياسيه حتى
 يقدر على اعتبارها واستخراج ما يفيد بيانا من جملة القول وما لا يفيد وما يفيد
 المطلوب المقصود والدعوى المقولة وما يفيد في بيان ما يبين به اعنى مقدمتي قياسه
 او احديهما فيتم للسامع الاعتبار والقبول والرد فاما ان كان هو القائل والمؤلف

والعارف بما يقوله ويؤلفه فلا يشتبه عليه الا ان يريد اعتبار كلامه تهذيبه من السهو والزلل .

الفصل الحادى عشر

فى اكتساب المقدمات

اذا كان المطلوب مجهولا فالطالب الذى يريد العلم به يبتدىء فيطلب المقدمات المنتجة له وذلك لان القضايا كلها تكون منها كلية ومنها جزئية والجزئية لا تحمل على شئ حملا حقيقيا ولا حملا كلييا اما الحقيقى فلانها لا تحمل على شئ الاوذلك الشئ مساو لها فى جواز ان يحمل (١) عليها كما تحمل عليه فانك اذا حملت الجزئى على الجزئى فقلت هذا الابيض هو هذا الكاتب اوزيد هو ابو عبدالله جازلك ان تعكس فتقول ان هذا الكاتب هو هذا الابيض او ابو عبدالله هو زيد والحال فى ذلك متساوية فان حملته على الكلى فقلت ان انسانا ما هو زيد او بعض الناس زيد فتكون قد جعلت ما هو اولى بان يكون محمولا موضوعا فان الموضوع الحقيقى هو زيد والانسان هو المحمول عليه لان زيدا ليس هو وصفا للانسان والانسان وصف له فهو حمل غير حقيقى واما حملا كلييا فلا يمكن ان تقول كل زيد هو هذا الكاتب ولا كل انسان هو زيد وانما الكليات هى المحمولات الحقيقية ويكون بعضها موضوعا لبعض ايضا وينتهى الى محمول لا محمول فوجه كما ابتدأت من موضوع جزئى شخصى لا موضوع له فى الحقيقة فالمطلوب اما ان يكون كلييا واما ان يكون جزئيا ومحموله لموضوعه اما ان يكون بذاته لا بسبب يوجه له فيكون بينا بنفسه ولا يكون مجهولا كما سبق القول به كالحساس والناطق للانسان واما ان يكون له بسبب ولاجل ما هو له بذاته كالحيوان للانسان بالحساس فان الانسان انما هو حيوان لانه حساس فبانه (١) هو بذلك السبب الذى هو له بذاته فهو الحد الاوسط فى البيان حيث تقول فى القرينة القياسية كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويبين ان كل انسان حيوان وكذلك فى السلب يكون المسلوب عن

الموضوع في المطلوب اما مسلوبا عنه لذاته وهويين بذاته او مسلوبا عنه لاجل شيء هو له بذاته كما يسلب وينفى الناطق عن الفرس لكونه تجهل معرفته فتقول الفرس تجهل معرفته ولا شيء مما تجهل معرفته بناطق فلا شيء من الفرس بناطق فتستخرج الحدود الوسطى كذلك بين طرفي المطلوب والبيان التام يكون لوجود الحد الاوسط الحقيقي الاولى وهو الذي هو الموضوع بذاته وايجاب الاكبر عليه او نفيه عنه لذاته لالشيء آخروا لا فاليان انما يتم بوجود ذلك الشيء الآخر حتى يصير حدا او وسط بين الموضوع والحد الاوسط او بينه وبين الحد الاكبر فيكون البيان قد بين ما ليس بين بذاته بما هويين بذاته وذلك هو البيان الذي به تكتسب المقدمات التي تؤلف منها القياسات فيبتدئ الطالب ويضع الحدين من المطلوب اعني الحد الموضوع والحد المحمول وحد كل واحد منهما اعني حده الذي هو شرح اسمه المؤلف من جنسه القريب وفصله وما يخص كل واحد منهما من الخواص ويلحقه من الاعراض ويحمل عليه من الاجناس القريبة والبعيدة والفصول الذاتية وفصول الاجناس واجناس الفصول وفصول الفصول واعرض الاجناس والفصول وخواصها فيكون قد اصاب (١) بذلك كلما يحمل على الحدين من ذلك .

ثم يطلب ما يحمل كل واحد من الحدين عليه من هذه الوجوه وكذلك يطلب ما لا يوجد لكل واحد منها بل يسلب عنه ولا يشتغل بالعكس اعني يطلب ما لا يحملان عليه فهو واحد اذ لا ترتيب للسلب في الطبع كما للايجاب (٢) فتعرف بذلك اللواحق والملاحقات والمملحات وما لا تلحق وتفرّد الذاتى منها من العرضى وكلما استكثر من هذا كان من الاصابة اقرب حيث يكون الحد الاوسط في الجملة التي حصلها ويطلبها كلية فان القياس بالكلية من مقدمتيه والجزئية داخلة في الحكم الكلى فلذلك لا ينتج قياس لا كلية فيه وما لم يجد كلية فلا وجه للاصابة ويطلب الضرورى من ذلك والدائم والاكثرى ولا يشتغل بطلب ما لا يحمل على الطرفين لما بان من انه لا ينتج الموجبتان في الشكل الثاني فان كان

المطلوب موجبا كلياً نظر فيما حصله وطلب شيئاً واحداً بهينه يحمل عليه المحمول ويحمل هو على الموضوع فيسد بذلك غرضه في الموجبتين الكليتين من الشكل الاول .

وان كان المطلوب موجبا جزئياً كفى وجود شيء واحد موضوعاً لكليهما .
وان كان سالباً كلياً طلب في تلك الجملة مما لا يلحق احدهما بل ينفي عنه شيء يلحق الآخر ويوجب عليه فيكون من الشكل الثاني والسلب (١) الجزئى يطلب فيه في موضوعات الموضوع ما يسلب عنه المحمول (اوفى لواحق الموضوع ما يسلب عنه المحمول - ٢) اوفى لواحق المحمول ما لا يحمل على الموضوع ومن هذا يتبين ان الحدود الوسطى على ما يتفق ان تعرف بجزء التأليف الى شيء من الاشكال الثلاثة .

وما لا ينفع فهو لا حق الطرفين او المنفى عنهما او مسلوباً عن الموضوع وهو موضوع للمحمول ولا يشتغل في المطلوب السالب بطلب ما هو ضد وما هو غير حتى يقول مثلاً ان هذا بارد وهذا حار وهذا سماء وهذا ارض فهما غير ان .
وذلك لان المطلوب وهو الحد الاوسط يجب ان يكون شيئاً واحداً والضد ينتج السلب لكونه غير والغير لا يحتاج في ذلك الى الضدية فانه لولا ان الحار ليس ببارد والساء ليس بارض لما انتج القياس فانتاجه لاجل ذلك الايجاب والسلب لا لاجل الضد وكذلك القول في قياس الخلف فان الخلف يكتسب من هذه الاشياء باعيانها .

ويتبين من وجهين احدهما ان في الخلف قياساً اقترانياً يتم بهذه الاشياء والثاني ان كل خلف يمكن ان يرد الى المستقيم وحدودهما واحدة باعيانها وكذلك القول في تصحيح المستثناة من الشرطيات وكذلك ننظر في الاضطرار والامكان .
واما الاطلاق فانه في مادة الامكان وحدودها واحدة بعينها وتعتبر القضية مطلقة من حيث تكون موجودة وممكنة من الجهة التي هي بها غير موجودة في الحال ويمكن ان توجد فيما بعد فان حكم الممكن يصح في غير الموجود الذي

يصح ان يصير موجودا .

قال ارسطوطاليس في هذا الموضع ان الذى يتبين من المطلوب (١) بشكل واحد فقط اصعب مما يتبين في اشكال والذى يتبين بضرب واحد من الشكل الواحد اصعب من الذى يتبين بضروب والمطلوب الكلى (الموجب-٢) يتبين بضرب واحد من شكل واحد فاثباته صعب وابطاله سهل لان نقيضه وهو السلب الجزئى يتبين في الاشكال الثلاثة وفي ستة ضروب منها وضده وهو السلب الكلى يتبين في شكلين وثلاثة ضروب فابطاله بتسعة اوجه من ضد ونقيض واثباته بوجه واحد والكلى السالب ثلاثة في ذلك لان اثباته في شكلين فقط اعنى الاول والثانى بثلاثة ضروب منها وابطاله بوجهين احدهما بضده وهو في شكل واحد والآخر بنقيضه في شكلين باربعة ضروب ثم الجزئى الموجب ثم الجزئى السالب فهو اسهلها اثباتا واصعبها ابطالا كما كان الكلى الموجب اصعبها اثباتا واسهلها ابطالا فاثبات الموجب اصعب من اثبات السالب والكلى من الجزئى لان الكلى اذا صح صح الجزئى تحته ولا ينعكس حتى يصح من اثبات الجزئى اثبات الكلى والكلى يبطل بضده ونقيضه والجزئى لا يبطل الا بالنقيض وهذا كلام مفيد وان كانت السهولة والصعوبة في البيان ليست من هذا الوجه بل من جهة اصابة الحدود الوسطى في القياسات التى هي علل البيانات اذا وجدها العارفون وجدوا مطلوباتهم سواء كانت في شكل او اشكال واذا فقدوها جهلوا مطلوباتهم ولا يضرهم جهلهم بما قيل في اشكال القياسات وضروبها مع اصابة الحد الاوسط ولا ينفعهم معرفته مع جهله وتلك الاصابة والجهل لاتتعلق في الاشياء بمعرفة هذه المقاييس بل تعرفها النفس بالغريزة اذا وجدت السبب المعرف وتجهلها اذا جهلته سواء جعلته على صورة من هذه الصور في شكل من هذه الاشكال وضرب من هذه الضروب او لم يجعله فقد علم الناس واحتجوا على علومهم وبينوا ودأوا على صدقهم في قولهم من غير ان يكونوا عرفوا هذه الاشكال وضروبها وكذلك

(١) لا - الطالب (٢) ليس في لا

ترى المتكلمين في العلوم الآن فيما يقولونه في محاوراتهم ويكتبونه في تصانيفهم ومسوداتهم ولا يجرى في كلامهم بل ولا يخطر ببالهم شكل من الاشكال ولا ضرب من الضروب على هيئته ولا يوقفهم ذلك عن قبول المقبول بحجته ورد المردود بردها ويصعب عليهم ما يصعب ويسهل ما يسهل من جهة اصابة الدليل ولا اصابته وذلك الدليل هو الذي سمي ههنا بالحد الاوسط ولا يعرفونه به وان عرفوه لم يخطر ببالهم في كلامهم ولم تتوقف اذهانهم في الحكم بحسبه على ادخاله في صورة التأليف القياسي المذكور.

الا ترى انك اذا قلت كل انسان حساس وكل حساس حيوان تكون قد بينت موجبا كلياً وهو كل انسان حيوان بسهولة تشارك فيها اكثر الناس واذا قلت ان بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بطائر فبعض الحيوان ليس بطائر يتساوى المطلوبان في سهولة البيان لسهولة معرفة الحدين الاوسطين في بيانها ولم تضرفي ذلك كثرة الضروب التي تبين فيها ولم تنتفع واذا طلبت هل بعض الناس لا يموت وهي سالبة جزئية تعذرت عليك المعرفة به لتعذر الحد الاوسط في الاثبات والابطال ولم تنتفع بكثرة الضروب التي اذا وجدت الحد الاوسط ادخلته في ايها اتفق وان لم تجده لم تنتفع بها فمعرفة الحد الاوسط هي التي تعتبر في سهولة البيان وصعوبته لا الاشكال وضرورها.

الفصل الثاني عشر

في تحليل انقياسات الداخلة في

الكلام المتصل الى الاشكال الثلاثة

قد ينتفع بتحليل الكلام القياسي الى الاشكال قائل الكلام وسامعه اما القائل فيعتبر بذلك كلامه وينتقده بالتحليل كما تأمله في اتركيب فاذا وافق تحليله الى الاشكال التي تركبها منها ازاد به ثقة لان الحق متفق من جميع جهاته فاذا وجدت كلاماً قياسياً فاطلب في تحليله وتفصيله المقدماتين اولاً واعرف الكبرى والصغرى بمشاركة النتيجة والمطابوب المدعى حتى ان كان هناك زيادة في الكلام

كما سبق ذكره لم يعتد بها وربما وجدت الصغرى فقط في الكلام الذي تحذف الكبرى فيه لبيانها أو لحيلة فيها أو مغالطة بها وربما لم تحذف فاطرح ما لا تحتاج إليه واحصر ما تحتاج إليه فانك حيث تجد احدى المقدمتين ايتهما كانت تجد الحد الأوسط وتعرف المطلوب وتعرف الشكل الذي ينتجه والضروب التي تنتجه بمعرفةك المطلوب في كيفيته وكميته ونسبته الى احدى الحدين فتعرف بذلك نسبته الى الحد الآخر لا محالة .

وربما عسر الوقوف على مقدار الزيادة والنقصان اذا سبق في الكلام المقول لزوم النتيجة الى الذهن حتى يزول الشك معاً في الكلام من الزيادة والنقصان مثل قول القائل ان اجزاء الجوهر يبطل بطلانها الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جواهر (١) وليس هو المنتج من هذا القول وانما ينتج ان بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر ولكن هذه نتيجة يلزمها ذلك المطلوب اما لزوم المقدم للتالي من غير بيان واما مع مقدمة اخرى محذوفة واما لما في قوة هذا القول ما يصح به ان يقلب (٢) الى قياس منتج بتغيره الى هذه العبارة وهي اجزاء الجوهر يبطل بطلانها الجوهر وما يبطل بطلانه الجوهر فهو جوهر فاجزاء الجوهر جواهر وكذلك ايضا اذا قيل ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود له وان كان الحيوان موجودا له فالجوهر موجود له فان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود له فاذا الانسان جوهر وهذا لازم عنه لاعلى سبيل القياس .

والسبب في هذا ان هذا القول لما كان يلزمه شيء بالاضطرار حسبوه قياسا وليس كذلك فانه وان كان كل قياس يلزم عنه شيء بالاضطرار فليس كل ما (٣) يلزم عنه شيء بالاضطرار قياسا وقد تقع الخدعة من جهة مشابهة التأليف لتأليف القياس من غير استيفاء شرائطه كقولنا زيد هو متوهم زيد والمتوهم زيد يمكن ان يكون ازليا فزيد يمكن ان يكون ازليا وهذا محال فان الكبرى يجب ان

(١) لا - الجواهر جواهر (٢) لا - ان نقلت (٣) لا - كما -

تكون كلية حتى تنتج وهذه الكبرى ان اخذت كلية حتى تلزم عنها هذه النتيجة
لا تكون صادقة لانه يجب ان تصدق وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا
وهذا كاذب فان هذا متوهم زيدا وليس يمكن ان يكون ازليا بل هو فاسد وان
جعلت الكبرى بحيث تصدق كلية حتى يقال وكلما هو متوهم زيدا فهو من جهة
ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا فنتيجة هذا ليس ان زيدا يمكن ان يكون ازليا
بل ان زيدا من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا .

وقيل مثال آخر هو زيد هو زيد المعنى وزيد المعنى يعدم الآن فزيد يعدم
الآن ويعنى بقوله زيد المعنى يعدم الآن لانه اذا (سكت - ا) لم يكن زيد المعنى بالفعل
موجودا وقد يقع الغلط والخدعة بان تكون العبارة من القياس على جهة تقديم
المحمولات فيقال الصحة غير ممكنة ولا في شيء من المرض والمرض في كل انسان
فينتج ان الصحة غير ممكنة ولا في شيء من الناس فيقع الغلط بسبب العبارة من
جهة ما يشترك فيه ما يحمل بالاشتقاق كالمرض وما يحمل بالمواطاة كالمرضى فانه
لا يقال ان الانسان مريض بل مريض فالحال الاوسط في الحقيقة مسلوب عن
الاصغر الا ان يشتق منه .

ومما ينبغي ان يراعى في الحدود ان يطلب لها أسماء مفردة فانها كثيرا ما تكون
مؤلفة كقولنا كل مثل فان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان المحمول فيه
زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وهى الفاظ كثيرة او وجد بدلها لفظة واحدة كانت
اسهل في التحليل وابتعد من ايقاع (الغلط - ٢) وتغلط الحروف الداخلة في تصريف
مثل في كذا واكذا حيث تكون اجزاء من المحمول كقولنا في الدار زيد وربما
كانت دالة على الحمل والصفة فتشبهه كما تقول ان علما واحدا موجودا في الاضداد
ولا تريد بذلك ان الاضداد موصوفة بانها علم واحد بل بان فيها علما واحدا .

وربما اختلف ذلك في (٣) الصغرى والكبرى مثل قولك العلم موجود في كل
حكمة والحكمة موجودة للخير او في الخير ففى الكبرى حرف التصريف دال على

الحمل والصفة وفي الصغرى جزء من المحمول ففي مثل هذا يجب ان يراعى ما هو جزء ويحمل ما هو داخل فيقال ففي الخير علم ولا يقال الخير علم وقد يكون ذلك في كلتي المقدمتين كقولنا لله وقت والله ليس زمان يحتاج اليه فليس كل وقت زمان فله وقت يراد فيه انه مال لك للوقت والله ليس زمان يحتاج اليه اي ليس هو في زمان ولا يحتاج الى زمان فقد قيلت اللام في المقدمتين بمعنيين حتى انتجت المحال وذلك مما لا ينتج وكذلك يجب ان تراعى ما يقال محاطا وما يقال بشرط كقولنا غير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه وما يقال بسيط وما يقال بتركيب كقولنا الحيوان حساس وقولنا الانسان حيوان فاطبق ذورجلين وقد يصدق القول مر سلا ولا يصدق بشرط وبالعكس وربما يصدق بسيطا وكذب مر كبا وربما يصدق مر كبا وكذب بسيطا كما سلف ذكره واذا كرر الحد الاوسط فيجب ان يوجد المكرر منه مع الحد الاكبر لا الاصغر - مثاله العدل خير وكل خير يعلم انه خير فالعدل (١) يعلم انه خير فان لم يوجد الخير في الاكبر لم يمكن ان يحل لانه لا معنى لقولك العدل خير انه خير واذا عسر التحليل صار فيه التبديل مكان الاسم اسما ومكان الاسم قولا ومكان القول اسما وبديل الخير خيرا بلفظ اسهل فان الاقاول قد يحسن منها في التأليف والعبارة ما لا يسهل تحليله وان كان في القول جزء مستغنى عنه فاطرحه ليصير اسما مفردا مثلا لو كان لا فرق بين قولنا ان المظنون ليس جنسا للتوهم وقولنا ان المتوهم ليس مضمونا جاز حذف الجنس لينفرد المظنون وخذ الابن منها واترك ما ليس بابن واذا اختلفت قياسات فحللتها فلا يجب ان تشتغل بحلها كلها الى شكل واحد بل ربما كانت من اشكال مختلفة فحل كلا منها الى ما يليق به والقياس الشرطي لا يحل كله الى القياسات الاقترانية بل القياس المنتج للمستثناة وكذلك الخلف لا ينحل كله الى الاقترانية بل الذي ينتج المحال ويراعى الفرق بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة في القياسات على ما سبق القول فيه فان هذه تدخل في الضروب

المنتجة مكان الموجبة حيث لا تنتج السالبة وإذا استعملتها في الشكل الثاني كان حرف السلب في العدولية جزءاً من المحمول في القضيتين وليس كذلك في السلب فإن الحد الأوسط يتكرر دونه أعني دون حرف السلب وقد عرفت الفرق بينهما في الصدق من جهة أن السلب يصح أن يقال على موضوع موجود وغير موجود والایجاب المعدول لا يصح أن يقابل الأعلى موضوع موجود لأنه ایجاب والمنفعة بمعرفة الفرق بينهما في القياس هي من جهة التكرار في الحد الأوسط حيث يتكرر حرف السلب في المعدولية ولكونه جزءاً من المحمول الموجب ولا يتكرر في السالبة لكونه داخل على الأوسط لاجزأ منه .

فهذه النماذجات يعتبر بها وبأمثالها في اعتبار الكلام المقول الجارى بين الناس في عباراتهم إذا أراد المعبر تحليله إلى القياسات ليعتبر مواضع الصدق فيه من غيرها والتحقيق من التحريف وما اقل ما يستعمل الناس في مفادهاهم عبارة تجرى على النمط القياسي المذكور حتى أن صاحب الكتاب الذي هو أرسطو لم يستعمل ذلك في كلامه في كتبه أما لصعوبته وأما لغرابته وأما لأنه لا حاجة إليه بل أقول أنه لجميع ذلك فإن الذهن السليم ينتقد مواضع التحريف والتحريف (١) والزيادة والنقصان .

وبالجملة الخروج عن سنن البيان في أول تأمله من غير حاجة تدعوه إلى التفصيل والتحليل الذي يرد الكلام إلى صور وأشكال وضروبها كما يستغنى السامع المطبوع بذوقه في معرفة (٢) المستوى والمزحوف من الشعر عن رده إلى مجوز العروض خصوصاً إذا قصد القائل التحقيق في البيان والإيضاح في الأفهام فاما أن قصد الستر والاضمار والتعريض عن سنن التفهيم والبيان كما يقصد في الألفاظ والأشارات فربما كان في اعتباره حاجة إلى هذا التحليل والتفصيل للاعتبار والانتقاد بحذف الزائد من الكلام والحاق المضمحل والمحذوف فاما في الكلام التام فلا .

(١) كذا في الأصلين ولعله مكرر - (٢) لا - معنى .

الفصل الثالث عشر

في استقرار النتائج وانتاج

الصادق من الكاذب

المقاييس التي تنتج الكليات تنتج الكلي الموجب والسالب والجزئي والجزئيات التي تحتها وعكسها المستوى وعكس النقيض لها اعني الكلي الموجب وما تحتها لكنها تنتج الاول بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم وقد سبق القول في عكس النقيض وهو ان يجعل مقابل المحمول بالايجاب (١) او السلب موضوعا ومقابل الموضوع محولا والتي تنتج الجزئية الموجبه تجمع الى ما ينتج عكسه وعكس نقيضه والسالبة الجزئية (٢) لا تستتبع شيئا لانها لا تنعكس والقياس الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط اعني على كل (٣) موضوع مثله تحت الاوسط وعلى كل موضوع للاصغر واذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اخرى كأنها القياس الاول او شيء منه فالوجه الاول نتيجة مع نتيجة والثاني نتيجة تحت نتيجة واما في الشكل الثاني فلا تستتبع النتيجة ما معها لان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط .

واما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها (٤) ولما كان القياس بجزء من قضية شرطية هو مقدمها والنتيجة تاليها وجب من وضع المقدم وهو صحة القياس بصدق مقدماته وصواب تأليفه ان تكون النتيجة صادقة لاحالة وليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد التأليف كذب النتيجة لاحالة بل قد يمكن ان تكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لالان المقدمات اوجبت ذلك الصدق بل الصدق وجب في القضية التي هي النتيجة لذاتها ان كانت من الاوليات او بمقدمات اخرى صادقة والمقدمة الكاذبة اما ان تكون كلية واما ان تكون جزئية والكلية اما ان تكون كاذبة بالكل وهي التي يصدق ضدها او كاذبة في البعض وهي التي

(١) لا - والسلب (٢) لا - الكلية (٣) لا - على كلي (٤) لا - لما تحتها .

يصدق نقيضها دون ضدها ولا تخلو الكاذبة في الشكل الاول من ان تكون اما احدى المقدمتين او كليتهما فان كانت احدهما وكانت الكبرى وكانت كاذبة بالكل والقياس كلياً امتنع ان تنتج صادقة وذلك لان ضدها صادق وينتج ضد تلك النتيجة صادقة ولا يجتمع الضدان على الصدق - وان كانت الصغرى هي الكاذبة بالكل امكن ان تنتج صادقة كقولنا كل - ج ب - وكل - ب ا - ويكون - ب و - ج - كنوعين (١) تحت جنس هو - ا - ولا شيء من - ج ب - هو الحق واحد ضدها وهو ان كل - ج ب - فانتهى كل - ج ا - وكذلك ان كانت - اب - مقدمة سالبة و - ا - جنس غريب عن جنس - ج ب - (فلا يقال على احدهما ولا احدهما على الآخر فاذا كذب ان كل - ج ب - ٢) صدق ولا شيء من - ب ا - انتج حقاً وهو انه ليس شيء من - ج ا - واما ان اخذت الكبرى كاذبة في البعض او كليهما كاذبتين في الكل او في البعض جاز ان تنتج صادقة مثال الكاذبتين في الكل كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان حيوان وايضا كل حجر انسان ولا شيء من الناس بحيوان ينتج لا شيء من الحجر حيوان ومثل الصغرى الكاذبة في الكل والكبرى الكاذبة في البعض كل غراب فرس وكل فرس اسود وينتج كل غراب اسود او كل غراب فرس ولا شيء من الفرس بابيض فلا شيء من الغراب ابيض ومثال الكاذبتين في البعض كل انسان ابيض وكل ابيض حيوان ينتج كل انسان حيوان او كل انسان ابيض ولا شيء مما هو ابيض فرس ينتج فلا شيء من الانسان فرس - ومثال ما الكاذبة فيه احدهما ولتكن الكبرى ولكن (٣) با البعض قولنا كل غراب اسود وكل اسود حيوان ينتج كل غراب حيوان وايضا كل ثلج ابيض ولا شيء من الابيض حيوان فلا شيء من الثلج حيوان - ومثال ما الكاذبة فيه الصغرى بالبعض والكبرى صادقة قولنا كل مشاء انسان وكل انسان حيوان فكل مشاء حيوان وايضا كل انسان ابيض ولا شيء من الابيض غراب فلا شيء من الانسان غراب . واما اذا كان القياس ينتج الجزئي فقد تكون النتيجة صادقة كيف كانت المقدمات

(١) لا - لنوعين (٢) ليس في لا - (٣) لا - ولتكن .

ولكن الصغرى صادقة والكبرى كاذبة في الكل كقولك بعض الابيض ثلج وكل ثلج حيوان فبعض الابيض حيوان وايضا بعض الابيض انسان ولاشئ من الناس حيوان فليس كل ابيض حيوان - ومثاله والكبرى كاذبة في البعض قولنا بعض الناس ابيض وكل ابيض كاتب فبعض الناس كاتب او بعض الناس ابيض ولاشئ من الابيض كاتب فليس كل انسان كاتب .

ومثاله والكبرى صادقة والصغرى كاذبة في الكل قولنا بعض الابيض غراب وكل غراب حيوان فبعض الابيض حيوان او قولنا بعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حجر فليس كل ابيض حجرا ومثاله وكتساها كاذبة لكن الصغرى في الكل والكبرى في البعض قولنا بعض الاسود ابيض وكل ابيض حيوان فبعض الاسود حيوان او قولنا بعض الاسود ابيض ولاشئ من الابيض حيوان فليس كل اسود حيوانا ومثاله وهما كاذبتان في الكل قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حيوان فبعض الابيض حيوان وبعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوانا .

وفي الشكل الثاني يجتمع الصدق من الكاذبتين والكاذبة الواحدة كيف اتفق اما في القياسات الكلية فان السالبة الكلية والموجبة الكلية تنتجان في اى موضع اتفق فاذا صدق في وضع وغير فصيرت السالبة موجبة او الموجبة سالبة كان كذبا وانتج النتيجة بعينها ، واما اذا كانت احدهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل حتى يكون الحد الاوسط فيه جنسا للطرفين كقولك كل فرس حيوان ولاشئ من الناس حيوان فلاشئ من الفرس انسان وبين ان الكذب في ايها كان جاز وكذلك ان كانت الكاذبة منهما كاذبة في البعض وهى سالبة كقولك (١) لاشئ من الابيض حيوان وكل غراب حيوان او موجبة كقولك (١) كل ابيض حيوان ولاشئ من الفار حيوان فلاشئ من الابيض فار وكذلك ان كذبتا جميعا في البعض كقولك كل اسود حيوان ولاشئ من الابيض حيوان .

واما اذا كانت القياسات تنتج (٢) الجزئي والصغرى جرتية موجبة صادقة والكبرى

سالبة كاذبة في الكل كقولك بعض الابيض حيوان ولا انسان حيوان فينتج ليس بعض الابيض حيوان وتجعل الكبرى موجبة كاذبة في الكل والصغرى سالبة جرتية صادقة كقولك ليس بعض الانسان طائرا وكل كاتب طائر ينتج ليس بعض الانسان كاتباً وتجعل الصغرى موجبة كاذبة والكبرى سالبة صادقة كقولك بعض الحجر حيوان ولا شيء من الذهب حيوان ينتج ليس كل حجر ذهباً ولتجعل الكبرى موجبة صادقة والصغرى سالبة كاذبة كقولك ليس بعض المشاء حيوان وكل انسان حيوان فليس بعض المشاء انسان ولتجعلها جميعاً كاذبتين والكبرى سالبة فيكون المثال فيها بعض الحجر حيوان ولا شيء من الناس حيوان (١) فليس بعض الحجر انساناً وان جعلنا الكبرى موجبة فالمثال ليس بعض الناس حيواناً وكل حجر حيوان فليس بعض الناس حجراً واما في الشكل الثالث فينتج الصادق من كاذبتين ومن كاذبة مع صادقة كيف اتفق كقولك كل حجر مشاء وكل حجر انسان ينتج فبعض المشاء انسان وان جعلت الكبرى سالبة كقولك كل غراب ابيض ولا شيء من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوان وكذلك ان كانتا كاذبتين في البعض كقولك كل انسان كاتب وكل انسان ابيض فبعض الكاتب ابيض ومثال الصادقة صغرى مع الكاذبة بالكل سالبة كبرى قولنا كل غراب اسود ولا شيء مما هو غراب حيوان فليس كل اسود حيوان ومن موجبتين والكبرى كاذبة في الكل (كل غراب حيوان - ٢) وكل غراب ابيض فبعض الحيوان ابيض وبالعكس ومثال صغرى صادقة مع كبرى موجبة كاذبة في البعض كل انسان ذورجلين وكل انسان ابيض فبعض ذي الرجلين ابيض وان عكست الصادق انعكس الترتيب وان جعلت الكبرى سالبة فمثاله كل انسان ذورجلين ولا واحد من الناس ابيض فليس كل ذي رجلين ابيض وان جعلتها الصغرى فمثاله كل انسان ابيض ولا شيء من الانسان فرس فليس كل ابيض فرس .

واما في القياسات المنتجة للجزئيات فانقل اليها الحدود من الكميات ولا تجد

الجزئي كاذبا في البعض بل في الكل وفي القياسات المؤلفة من الجزئيات والكميات تنقل اليها الحدود من الكميات .

فتبين من جميع ما قيل ان النتيجة الصادقة قد تكون من مقدمات كاذبة كما ان وضع التالي بعينه قد يكون مع ارتفاع المقدم في القضايا الشرطية والنتيجة الكاذبة لا تكون مع صدق المقدمات كما ان ارتفاع التالي لا يصح ان لا يرتفع معه المقدم والمقدمات الصادقة تلزمها ضرورة نتيجة صادقة كما ان وضع المقدم يلزمه التالي وكذب المقدمات لا يلزمه كذب النتيجة كما ان رفع المقدم لا يلزمه رفع التالي والقرينة بمقدما تها . مقدم في القضية الشرطية والنتيجة تاليتها كما قيل .

الفصل الرابع عشر

في بيان الدور وعكس القياس (١)

بيان الدور ان تؤخذ النتيجة وعكس احدى المقدمات فتنتج المقدمة الثانية . مثل قولك كل - ج ب - وكل - ب ا - فينتج كل - ج ا - فان اخذت كل ج ا - وكل - ا ب - انتجت كل - ج ب - وان اخذت كل - ب ج - وكل ج ا - انتجت كل - ب ا - .

ويحتاج ان تكون المقدمة التي تضاف الى النتيجة منعكسة على كيتها مثل كل ج ب - وكل - ب ج - وهذا العكس في الموجبة ظاهر واما في السالبة فالعكس فيه ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فيكون موجودا في كل . ا ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع . ومثال هذا السلب قولك لا شيء من الجواهر يعرض فيعكس العكس الذي يخص هذا الموضوع فما ليس يعرض فهو جوهري وهذا بالحقيقة لازم العكس (٢) اولاشيء مما هو (الع-٣) متعلق الوجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو اله والاول ايضا يلزمه هذا . مثاله اذا كان لا شيء من - ب ا - وانعكس لا شيء من - ا ب - على ان كلما ليس - ا - فهو - ب - فيلزم ان كل ما ليس

ب - فهو - ا - والا فليكن بعض ما ليس - ب - ليس (١) ا - وكل ما ليس - ا فهو - ب - يلزم ان بعض ما ليس - ب - فهو - ب - هذا خلف فاذن اذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمة فهو يلزم المقدمة ايضا - واما الجزئية السالبة كقولنا ليس بعض - ج ا - فانما (٢) يعكس ان كل ما ليس بعضه - ا فهو - ج - فان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون الاخرى كانت هي التي تنضم الى النتيجة في انتاج الاخرى ولا تتكافى فالضرب الاول من الشكل الاول انه مقدمته (٣) انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى لكن ان كانت المنعكسة كبرى بقيت كبرى في القياس الثاني او صغرى بقيت صغرى في القياس الثاني فان كانت الصغرى سالبة كقولنا ولا شيء من - ب ا - فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع ان كل ما ليس - ا - فهو - ب - فتأخذ النتيجة فتحوله من الساب الكلى الى العدول فتقول كل ب - هو - ج - فليس - ا - وكل ما ليس - ا - فهو - ب - ينتج كل - ج ب .

واما انتاج الكبرى فسهل بان تعكس الصغرى فيكون كل - ب ج - ولا شيء من - ج ا - واما القياسات المنتجة للجزئية فيبين ان الكبرى لا يمكن ان تنتج من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن من الموجبتين هكذا بعض - ج ا - وكل - ا ب - فبعض - ج ب - وفي الموجبة والسالبة لا يمكن ان الصغرى تكون سالبة جزئية ولا تنتج واما في الشكل الثاني فان الموجبة من المقدمتين لا يمكن ان تنتج دورا بنحو انتاج السالبة بل بنحو تذكره لان القياس حينئذ يكون من سالتين فلا ينتج البتة وخصوصا موجبة واما السالبة فلا يخلو اما تكون صغرى او كبرى فان كانت السالبة كبرى والقياس كلى والنتيجة سالبة كلية فاذا عكست (٤) الصغرى الموجبة الكلية وقرنتها (٥) بالنتيجة انتج السالبة الكبرى بالشكل الاول واما ان كانت السالبة هي الصغرى فلا يمكن الا ان تعكس

(١) قط - ليس ليس (٢) قط فربما (٣) كذا واعلم ان مقدمته ان انعكست (٤) لا - انعكست (٥) لا - قرنتهما .

الكبرى والنتيجة معا فترجع الى الشكل الاول فينتج حينئذ عكس الصغرى ثم تعكس فان كان ليس من شرط بيان الدور ان يعكس فيه الا عكس واحد فليس هذا من بيان الدور وان كان بيان الدور تم (١) باى عكوس كانت فى تلك المقدمات اولوازم لها باعياها فهذا بيان الدور .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى صغرى فيحتاج الى الشرط الذى يخص السالب مثاله كل - ج ا - ولاشئ من - ب ا - فلاشئ من - ج ب - .
ثم نقول كل ما هو - ج - فليس - ب - وكل ما ليس - ب - فهو - ا - فكل - ج ا - فهذا انما يتبين باخذ لازم الكبرى ولازم النتيجة اذا كانا بالشرط المذكور من غير عكس فيجوز ان يسمى هذا بيان دور ويجوز ان لا يسمى على ما قلنا .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهى كبرى فيحتاج ان تعكس النتيجة العكس الذى يخص هذا الموضع حتى يضاف اليه لازم الصغرى اذا كانت بالشرط المذكور مثاله اذا كان القياس لاشئ من - ج ا - وكل - ب ا - فلاشئ من - ج ب - فنقول ما هو - ب - فليس - ج - وكل ما ليس - ج - فهو - ا - فكل - ب ا - فهذا ايضا فى كونه بيان الدور على ما قيل فى غيره فيفارق هذا الشكل الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه فى انتاج السلب انما يوجد لازما السالبتين او يوجد عكس النتيجة ولازم مقدمة واحدة ومن غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت المقدمات هكذا يمكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان يبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة يمكن من النتيجة وعكس الكبرى ان تبين هى فى الشكل الثانى وان كانت موجبة لم يمكن لانه لا قياس من جزئيتين ولكن يتبين على النحو الذى بينا لا غير واما فى الشكل الثالث فلا يمكن ان تبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الاجزئية .

واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة مثل قولنا كل - ج ب - وبعض

ج ا - فيمكن لا نا اذا عكسنا فقلنا كل - ج - ب وبعض - ب ا - انتج بعض
ج ا - وان كانت صغرى لم يمكن لا نا اذا أخذنا ان بعض - ب ا - واضفنا اليها
عكس الكبرى وهو كل - ا ج - انتج لا المطلوب ولكن عكسه فان اختلط
موجب فسالب والموجبة كلية امكن انتاج السالبة لانك تقول ليس بعض - ج ا
وهو النتيجة وتضيف اليها عكس الصغرى وهو كل - ج ب - ينتج ليس بعض
ب ا - فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من
سالبتين الا ان تنعكس السالبة على النحو المذكور فتقول بعض - ج - ليس - ا -
وكل ما ليس بعضه او كله - ا - فهو - ب فتقول بعض ج ب - فقد بان
ان البيان الدورى في الشكل الاول للوجبات لا يخرج من الشكل الاول
حقيقة ولا خيالا .

واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يتخيل كأنه من
الثالث لانك نقلت المقدمة السالبة فتقول كل ما لا يوجد فيه - ا - يوجد فيه
ب - فجعلت - ا - وب - محولين معا واما الشكل الثانى فالبيان فيه اما بالشكل
الاول عند التحصيل وان كان في الشكل الثانى واما على الوجه الذى يخيل
الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان الحقيقى كله منه
واما الخيل فكان في غيره منه فكيف فيه وما كان من الشككين الآخرين انما يتبين
بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا
واما معدوما اذا اخذ بيان الدور ما يتم النتيجة (١) وعكس المقدمة واما عكس
القياس فهو ان يأخذ مقابل النتيجة اما نقيضها او ضدها ويضاف الى احدى
المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ
مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى والا فان كانتا ثابتتين فالنتيجة لا تبطل
الا ان اخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف .

فلنضع في الشكل الاول ان كل - ج ب - وكل - ب ا - فكل - ج ا - فان

قلنا لا شيء من - ج ا - وكان كل - ب ا - انتج لاشئ من - ج ب - وكان (١)
كل - ج ب - فأخذ المضد انتج ضد الصغرى فان اخذنا النقيض انتج نقيض
الصغرى وكله من الشكل الثانى واما ان اضفنا اليها الصغرى قلنا او لاشئ من
ج ا - (٢) وكل - ج ب - انتج من الثالث انه ليس كل - ب ا - وكذلك او قلنا
لا كل - ج ب - فاذا لاسبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لا ينتج عاما
ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث ولنضع ان كل - ج ب - ولاشئ
من - ب ا - فلاشئ من - ج ا - وتأخذ مضاده وهو ان كل - ج ا - وكان
لاشئ من - ب ا - ينتج ضد الصغرى وتأخذ نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك
من الثانى فان اخذنا مع النتيجة المقلوبة الى المضاد او المناقض الصغرى انتج
نقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى الجزئية فحينئذ
ان انعكست النتيجة الى التناقض بطلنا معا وبالتضاد لم يبطل شيء فلنضع ان بعض
ج ب - وكل - ب ا - فبعض - ج ا - فنعكس النتيجة الى السالب المناقض
انه ليس شئ من - ج ا - فكل - ب ا - ينتج نقيض الصغرى او نضيف
اليها الصغرى فينتج ليس كل - ب ا - فان اخذنا بالمضادة وهو ان (٣) ليس
بعض - ج ا - وكان كل - ب ا - انتج ليس بعض - ج ب - وهذا لا يبطل
ان بعض - ج ب - او الصغرى قلنا ليس بعض - ج ا - وبعض - ج ب -
كانتا جزئيتين ولم ينتج التأليف من جزئيتين ولنضع ايضا بعض - ج ب -
ولاشئ من - ب ا - فلا كل - ج ا - .

ونأخذ نقيضه فنقول كل - ج ا - وبعض - ج ب - فبعض - ب ا - وهو
نقيض الكبرى او نضيف اليها الكبرى فيكون كل - ج ا - ولاشئ من - ب
ا - ينتج نقيض الصغرى .

واما اذا اخذنا المضد فلا ينتج لانا قلنا بعض - ج ا - ولاشئ من - ب ا -
انتج ليس بعض - ج ب - وهذا لا يبطل قولنا بعض - ج ب - واذا اضفناها

(١) لا - وان كان (٢) لا - ب ا - (٣) لا - انه .

الى الصغرى لم تنتج .

قال واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ليبطل الكبرى بان ينتج ضدها بل بان ينتج تقيضها لان القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلى واما مع الكبرى فان عكست النتيجة بالمضادة انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت تقيض الصغرى لان القياس يكون من الشكل الاول (١) ولا يمنع ذلك هناك فلتكن الكبرى موجبة مثل ان لاشيء من - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - ا وبعض - ج - ب - ا قلنا لاشيء من - ج - ا - انتج في الحالين انه لا كل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - ا وكل ب - ا - انتج كل - ج - ا - فان اخذنا بعض - ج - ب - ا وكل - ب - ا - انتج بعض - ج - ا - ثم فلتكن الكبرى سالبة مثل ان كل - ج - ا - ولا شيء من - ب - ا - ولناخذ اما كل - ج - ب - ا وبعض - ج - ب - ا ونقول وكل - ج - ا - انتج في الحالين بعض - ب - ا - وهو تقيض الكبرى لاضدها وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى فقلنا كل - ج - ب - ولا شيء من - ب - ا - انتج لاشيء من - ج - ا - او (٢) قلنا بعض - ج - ب - ولا شيء من - ب - ا - انتج بعض - ج - ليس - ا - فهذا هو تفصيل ذلك وان كانت الصغرى جزئية فلا يبطل شيئاً من المقدمتين اخذ ضد النتيجة وليعتبر بمثل ما اعتبر في الشكل الاول .

وا اما بالتناقض فيبطل كليهما (٣) بالتناقض فليوضع بعض - ج - ا - ولا شيء من ب - ا - فليس بعض - ج - ب - فان قلنا بعض - ج - ب - لم ينتج مع الصغرى ومع الكبرى ينتج ليس بعض - ج - ا - ولا يبطل ذلك قولنا بعض - ج - ا - (فان قلنا كل - ج - ب - وقلنا بعض - ج - ا -) انتج بعض - ب - ا - وهو تقيض الكبرى او قلنا كل - ج - ب - ولا شيء من - ب - ا - انتج لاشيء من - ج - ا - وهو تقيض الصغرى (٥) ولنضع لا كل - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذ ضد النتيجة وهو بعض - ج - ب - لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض - ج -

(١) لا - ان الشكل الثالث وذلك لا ينتج الاول (٢) لا - وقلنا (٣) لا - كليتها

(٤) ليس في لا (٥) زيادة في لا - وانتج مع الكبرى .

١ - ولا يبطل بهذا قولنا لا كل - ج أ - وأما ان اخذنا النقيض فقلنا كل - ج ب ولا كل - ب أ - ابطال الصغرى بالنقيض او قلنا كل - ج ب - ولا كل - ج أ ابطال الكبرى بالنقيض وأما في الشكل الثالث ان اخذ ضد النتيجة لم يبطل البتة مقدمة لانه مع الصغرى يكون على صورة الشكل الاول ومع الكبرى على صورة الشكل الثاني وكبراه فيهما جزئية وأما ان اخذ نقيض النتيجة كان عكسه كلياً اما موجبا ان كانت الكبرى سالبة او سالبا ان كانت موجبة فينتج لانه حيث يكون مع الصغرى يكون من موجبتين على صورة الشكل الاول وكبراه كلية وحيث يكون مع الكبرى على نظم الشكل الثاني يكون مع كليتين موجبة وسالبة فينتج لا محالة فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحدة منهما لان نتيجة الكليتين من الشكل الاول والثاني كلية وان كانت احدهما جزئية وكانت صغرى انتج نقيض كل واحدة منهما لان الجزئية اذا اخذت مع نقيض النتيجة انتجت جزئياً يناقض الكلي منهما وان لم تؤخذ هي بل الكلية انتجت كلية تناقض الجزئية وفي الحالين يكون مقابل ما لم يؤخذ مع عكس النتيجة على هذا النحو وذلك تضاد فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات قياسات الشكل الاول تكون الى الثاني والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني والثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث والثالث يبطل صغراه بالثاني وكبراه بالاول .

الفصل الخامس عشر

في قياس الخلف

قياس الخلف يكون من وجه مشابه العكس القياس لانك تأخذ نقيض نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل مسلماً ما لكنه يخالفه بان عكس القياس انما يكون دائماً اذا كان قبله قياس مقرر (١) للصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه بالفعل ثم عقد قياس آخر لا يبطال شيء معلوم .

واما الخلف فقياس مبتدأ لا يدري بعد ما ينتجه حتى ينتج محالا ولا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد فليكن صح لنا ان كل - ب ا - بتوسط - ج ا - ليس ان اخذنا مقابل النتيجة واضفناه الى الصغرى بطات (١) الكبرى او الى الكبرى بطلت (١) الصغرى كان هذا عكس القياس فلوانا ابتدأنا فقلنا ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ب ا - صادق وكان مسلما ان كل - ب ج - فينتج ان ليس كل - ج ا - وكان حقا ان كل - ج ا - هذا خلف اذ لا يمكن ان يكون كل - ج ا - وليس كل ج ا - فاذا قولنا ليس كل - ج ا - كذب ولزم عن قياس احدى مقدمتيه كاذبة ولكن ليست المسلمة وهي ان كل - ب ج - فهي اذا المشكوك فيها وهي ليس كل - ب ا - فاذا كل - ب ا - .

والمطلوبات الاربع كلها الا الكلى الموجب يمكن ان تبين من كل شكل بالخلف واما الكلى الموجب فيتبين من الشككين الآخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل - ب ا - يكذب (٢) نقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - قلت ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - صادق ويحتاج ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة وتلك المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة لا يجوز ان تكون صغرى (الاول - ٣) لانها سالبة ولا كبرى لانها جزئية - واما ان اخذت الضد بدل النقيض امكن بان تجعله كبرى ولكن اذا انتج محالا لزم انه كذب ولم يلزم ان ضده صادق لان الضدين قد يكذبان معا في المواد الممكنة كما قيل فلم تنفع في انتاج المطاوب .

واما السالبة الكلية فتبين في الشكل الاول بان يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية وتضاف اليها كبرى فتنتج محالا ولا يمكن ان تجعل المضافة صغرى فتكون الكبرى جزئية فالسالبة الكلية تبين في الشكل الاول بادخال مقدمة هي كبرى لا غير .

واما الموجبة الجزئية فانا اذا اخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية لم يمكن ان نضيف اليها في الشكل الاول مقدمة الاصغرى لتنتج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا نقيضها في الشكل الاول صالح صغرى وكبرى معالانه كلى وموجب وفي الشكل الثاني اما الكلية الموجبة فانه اذا اخذ نقيضها وهو سالبة جزئية لم يمكن الا ان تضاف اليها كبرى كلية موجبة - واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية واذا اخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ولكن لم يثبت صحة ضده واما الجزئية الموجبة فنقيضها يمكن ان يضاف اليه في هذا الشكل كبرى وصغرى - واما الجزئية السالبة فنقيضها يمكن ان يضاف اليه كبرى وصغرى لان نقيض الجزئيتين معا يكون كلية والكلية تصلح في الشكل الثاني صغرى وكبرى معا كيف كانت سالبة وموجبة واذا اخذ الضد في هاتين فابطل لم يجب ان يثبت صحة الضد ولكن لم تصلح الاصغرى وفي الشكل الثالث اما الكلية الموجبة فانها اذا ثبتت بالخلف واخذ نقيضها لم تصلح الا كبرى واما الكلية السالبة فنقيضها يصلح كبرى وصغرى لانها موجبة وجزئية فتكون صالحة في الطرفين ايها كان واما الجزئية الموجبة فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئية السالبة فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى فاذا الموجبة لانتبين الا بالضرر والى كبرها سالبة هي نقيض النتيجة واما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال في الضد هاهنا انه اذا بطل لم تثبت صحة ضده كما في غيره والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم يقصد فيه القياس في اول الامر نحو الشئ الذي يريد ان يبينه فيقيس عليه من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده وبينه وبين خصمه واما الخلف فانه يقصد فيه في اول الامر ان ينتج شيئا غير المطلوب ذلك (١) "شئ بين الكذب اما على الاطلاق او عنده وبينه وبين خصمه فاذا تبين كذبه عاد وانتج كذب ما هو سببه فاننتج صدق نقيض ذلك وايضا فان المستقيم اما تؤخذ فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات وفي الخلف واحدى

(١) كذا في الاصلين والظاهر - وذلك - ح .

المقدمة من تلك الجملة والاخرى تقيض المطلوب وايضا فان النتيجة في القياس المستقيم غير بينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف فان النتيجة توضع اولاً ويوضع تقيضها واذا كان الخلف مؤثماً من تقيض المطلوب ومن صادقة تنتج محالاً فانك ان عكست القياس فاخذت تقيض المحال وقرنته بالصادقة انتج لك تقيض الثانية المشكوك فيها وهو المطلوب واذا كان القياس الاقتراني الذي في قياس الخلف في الشكل الاول فان قياسه المستقيم يكون من الثاني والثالث ان كان المطلوب سالباً من الثالث ان كان موجباً مثاله ان كما اردنا ان نبين انه لا شيء من - ب - ا - فاخذنا تقيض هذا وهو ان بعض - ب - ا - فلا بد من ان تكون هذه صغرى في الشكل الاول والتي تضاف اليها اما قولنا وكل - اج - اولا شيء من - اج - حتى ينتج المحال فان انتج موجبة فكان بعض ب ج - واخذنا تقيضه ليرد الى الاستقامة كان تقيضه لا شيء من - ب ج - وكل - اج - كان من الشكل الثاني وان كان انتج سالبة فكان ليس كل - ب ج - وكان تقيضه كل - ب ج - واضفنا اليه لا شيء من - اج - كان ايضا من الشكل الثاني .

واما ان كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا تقيضه وهي السالبة الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها صغرى موجبة جزئية او كلية فان النتيجة تكون موجبة ونقيضها اما سالبة كلية واما سالبة جزئية وجميع ذلك يتبين بافتراض تقيض النتيجة بالصغرى على تأليف الشكل الثالث الا ان يكون التقيض والصغرى جزئيتين ولكن انما قيل هذا لان المستقيم بيان السلب في الشكل الثاني دائم وليس (في الثالث - ١) بدائم (لان تقيضه سالب جزئى ولا تصح في الشكل الاول صغرى ولا كبرى - ٢) واما الموجب الكلى مثل قولنا كل - ا ب - (٣) فانه لا يمكن ان يتبين بالخلف في الشكل الاول واما الجزئى فيتبين في الشكل الاول وذلك باخذ تقيضه ولا يمكن ان يكون تقيضه الا كبرى الاول لانه سالب كلى فلا يمكن ان يبين بعكس القياس الا من

الصغرى ونقيض النتيجة وذلك في الثالث فالموجب في هذا الباب لا يمكن رده الى الشكل الثاني بالاستقامة واما الشكل الثاني فاذا عكس قياسه رجع الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلى الموجب فلانه يكون قد أخذ في الخلف نقيضه فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك في الشكل الاول وكذلك الكلى السالب لان نقيضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزئ الموجب فان نقيضه يصلح كبرى وصغرى فيصلح في الاول والثاني والثالث وكذلك الجزئ السالب فان جميع قياساته يمكن ان تعكس الى الاول والخلفان المنتجان للجزئ يمكن ان يعكسا ايضا الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجباته تتبين كلها في الاول وسالباته تتبين في الاول والثاني اما الموجبتان فان نقيضهما يكون في قياس الخلف كبرى لاحالة فيبطلان بالشكل الاول واما السالبتين (١) فان نقيضهما يكون صغرى وكبرى معا فيمكن ان يبطلا في الثاني ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الخلفي مشارك للاستقيم يرجع احدهما الى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات

الفصل السادس عشر

في القياسات من مقدمات متقابلة

والمصادرة على المطلوب الاول وفي وضع

ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

قد يؤلف القياس من مقدمتين متقابلتين اما (٢) متضادتين او متناقضتين بحيلة في اللفظ تخفى ذلك . مثل تبديل الاسماء المترادفة بعضها ببعض كالخمر بالعقار او باخذ جزئ في موضع كليه كالانسان في موضع الحيوان فيحكم على احدهما بحكم وعلى الآخر بضده او نقيضه وهما واحد في الحقيقة او كواحد فتقابل المقدمتان حيث يحكم في احدي المقدمتين على حد بما يرفع الحكم عنه في الاخرى وهو الذي يكون على الحقيقة من قضيتين متقابلتين وقد يكون كذلك بحسب الظن حيث يكون الحكم فيهما بشيئين حكمهما واحد في الحقيقة وهما ليس بواحد في المعنى او يكون الحكم بشيئين مختلفين وحكمهما واحد في الظن لا في الحقيقة فيقال لجميع ذلك قياس

من متقابلتين لكن الحقيقي منه هو الاول ويستعمل في الجدلي كثيرا لتبكيث
 المناظر حيث يتسلم منه قولاً ثم ينتج تقيضه من اصول اخرى يلتزم بها انتاجاً
 او تسليماً ثم ينتج من ذلك التسلم (والمنتج - ١) ان الشئ ليس هو هو والمتقابلات
 في اللفظ اربع كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا واحد بعض ولا بعض وهي
 في الحقيقة ثلثة لان بعض ولا بعض لا تقابل فيهما والقياس من متقابلتين لا يمكن في
 الشكل الاول لا الموجب منه ولا السالب لان الموجب انما ينتج من موجبتين
 واحدى المتقابلتين في هذا سالبة لاحالة والسالب انما ينتج من ايجاب وسلب
 يقال على شيئين هما حدان في قضية هي النتيجة والايجاب والسلب هاهنا شئ
 واحد وعنه والواسطة التي في الشكل الاول (٢) لا تحمل على كلا الحدين بالايجاب
 والسلب واما في الشكل الثاني فانه يمكن حيث يوخذ الموضوع كشيئين
 والمحمول واحداً وفي الثالث ان يوخذ المحمول كشيئين والموضوع واحداً
 وفي الشكل الثاني ان اخذنا متضادتين جاز وضع ايهما اتفق صغيرى وكبرى وان
 اخذنا متناقضتين جعلت الكبرى الكلية موجبة كانت او سالبة اذا كان الطرفان
 شيئاً واحداً بالفعل او بالقوة او يكون احدهما نوعاً وجزئياً تحت الآخر كما قيل
 في الانسان والحيوان وما عدا ذلك لا يكون على الحقيقة بل في الظن مثل القياس
 على ملازميتين بسلب او ايجاب وليس هما واحد في الحقيقة بل اثنان ولا تكون
 المقدمتان في الحقيقة متضادتين ولا متقابلتين كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ
 من الناطق بحيوان او ولا شئ من الضحاك بحيوان والاشبه ان يكون القياس
 على طرفين احدهما جنس والاخر نوع من المظنون انه من المتقابلين وايس هو في
 الحقيقة بل اذا رد اليه كان قياساً في قياس احدهما مضمراً والاخر مصرح به
 والمضمراً بالحقيقة هو على متقابلين لان الحكم على الكلى كالحكم على الجزئ الذي
 تحته ولا يحتاج الى بيان واما في الشكل الثالث فانما يمكن حيث تكون من ضروبه
 المنتجة للسالب .

واما الضروب المنتجة للموجب فلا لان الموجبتين لا تتقابلان وعلى كل حال

فالسبابة تكون الكبرى مثاله كل طب علم ولا شيء من الطب بعلم فليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذنا الى التناقض ولا يمكن في الشكل الثالث في القياس من المتقابلتين ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر مع تقابل المقدمتين وينتج غير الحق كقولنا كل هندسة علم ولا شيء من الهندسة بطب فليس كل علم بطب فنضع كل ولا كل وكل ولا واحد وبعض ولا شيء وهي ثلاثة فنجعلها اسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول ولوضوعاتها (١) اسمان مراد فان اخذنا حدين او مشتركة الموضوع ولحمولها اسمان مراد فان وضعنا كاطرفين او احدهما تحت الآخر والوضوع محفوظ الاسم فتكون ستة تأليفات من الشكل الثالث لا غير وتبين انها تكون قياسا وانها لا تكون وانها تنتج ان الشيء ليس هو لكن الاكبر يجب ان يكون اخص من الاصغر فليس اذا صح انتاج الصادق عن الكاذب يصح انتاج نتيجة صادقة عن مقدمتين متقابلتين لان هذا ينتج ان الشيء ليس هو هو وبعرض في النظر حيث يكون عند الانسان قياسات فاسدة واجتمعت عنده وتكون عنده قضايا صحيحة وموضوعات مسلمة ويلزم عن تلك القياسات والنتائج الفاسدة لفسادها شيء فاسد ويصح ان يساق الى انتاج ضد الحق الموضوع المسلم الذي عنده وتكون في تلك الفاسدات اشياء هي مقابلة لخمس هذا الموضوع المسلم او الجزئي تحته فتكون بالقوة مقابلة له فينتج منه بقياس ما يقابل هذا الموضوع كما يكون الموضوع ان بعض الاعداد فرد وفي القياسات الفاسدة ونتائجها مقدمة كاذبة مثل ان كل عدد منقسم بمتساويين امكن ان تكتسب من ذلك مقدمة مناقضة او مضادة لهذا الموضوع وهي انه لا شيء من الاعداد بفرد فينتج من ذلك ان بعض العدد ليس بعددا وبعض الفرد ليس بفرد وكذلك ان قيل ان كل علم ظن ويسلم من اصول اخرى ان الطب ليس بظن وربما كان الموضوع حقا والقياسات الفاسدة مكتسبة لمقابلته وربما كان الموضوع باطلا والقياسات منتجة لمقابلته وربما اجتمع عند الانسان الواحد من القياسات الفاسدة والصحيحة جملة فيكتسب من الصحيحة صحيحة ومن الفاسدة

فاسدا يقبلن الصحيح فيسوقه ذلك الى عمل قياس على متقابلين ولا يقع ذلك ابتداء من ذهن متصور ولا يقبله بغير حيلة لفظية كما قيل مثل ان يتسلم جزئية منه قضية لكية كقولنا ان كل علم ظن ولا شيء من الطب ظن او يوهم ان المركب ليس احد الجزئين ويسلب احد الجزئين عن المركب ويجعل المركب حدا اوسط فنقول ان الحيوان الابيض ليس بابيض اى ليس ابيض مجردا وحده ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم نقول ان بعض الناس حى ابيض فينتج ان الانسان ليس بابيض ونفى ذلك الانسان بعينه ثم نقول ذلك الانسان ليس بابيض وهو بعينه ابيض فبما تاف قياس من الشكل اثنى هكذا ذلك الانسان ليس بابيض وزيد ابيض فذلك الانسان ليس بزيد وهو بعينه زيد وكقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فليس احد من الناس بناطق ويكون من الموضوعات المتسلمة ان كل انسان ناطق ولا بشر بناطق فلا احد من الناس ببشر فجاء منه قياس من متقابلتين ومثل هذا يقال لتوفية العلم اقسامه لانه يذهب على احد ولا لان من يذهب عليه يهتدى بهذا وامثاله وليس مما لا يجرى في مفاوضات الناس بل قد يجرى وما يقاربه بلها وعنادا .

والمصادرة على المطلوب الاول اكثر اشكالا من القياس على متقابلين وهو داخل في جنس ما لم يرهن بما قيل من الاحتجاج عليه فان الذى (لا - ١) يرهن بما قيل يكون بسبب ان الذى قيل غير منتج بصورة شكله غير المنتجة او كذب مقدمااته ويكون بسبب ان المقدمات اخفى من المطلوب او مساوية له في الخفاء اولان المقدمات انما تبين بعد بيان المطلوب وليس من هذا ما هو مصادرة على المطلوب الاول فان المصادرة على المطلوب الاول تكون في قياس منتج ويكون الاخفى والمساوى في الجهالة غير المطلوب وفي المصادرة على المطلوب يكون الاخفى المجهول هو بعينه المطلوب وتعمل مقدمة في القياس الذى يعينه بعينه بتقدير اسم احد حديه وهو الذى يراد ان يجعل حدا اوسط والذين بنفسه من حقه ان لا يبين فانه لا يبين لا بنفسه فانه يكون تكرارا في الكلام ولا فرق بين الثانى منه والاول ولا بان

يقاس عليه بشئ هو مثله في البيان او اخفى منه فان الشئ لا يتبين بمساويه في البيان ولا بالاخفى بل بالابين ولا ابين من البين بنفسه وانما يصادر على المطلوب الاول فيما ليس بينا بنفسه ولا من شأنه ان يجهل ويشكك فيه ومن حقه ان يبين بما هو اعرف منه فاذا استعمل نفسه في بيان نفسه كان الذي يسمى مصادرة على المطلوب الاول وقد يعرض في قياس واحد وهو مما لا يخفى الا على غبي لا يتصور ويعرض في قياسات كثيرة حيث يبين بها النتيجة بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك بمقدمة اخرى وتلك الاخرى تتبين اذا بينت النتيجة فيكون ذلك مصادرة على المطلوب الاول بوسائط مثل ان يقال في العلم الهندسي انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فيصير الزاويتين المتبادلتين متساويتين فان الخطين متوازيان لا يلتقيان في احدى الجهتين .

ويتبين هذا بان يقال ان تساوى المتبادلتين تلزم منه مساواة الداخلتين اللتين في جهة واحدة لقائمتين ويلزم من ذلك توازي الخطين فانها ان لم يتوازيا التقيا في احدى الجهتين فيحدث منهما مع الواقع مثلث زواياه اعظم من قائمتين لكون الزاويتين منه اللتين عند قاعدته مثل قائمتين (والحادثه من التقاء الخطين زايدة عليهما فالمثلث اعظم من قائمتين -) وهذا خلف لان زوايا المثلث المثلث مثل قائمتين وكون الزوايا المثلث من المثلث مثل قائمتين انما يبين اذا صح ان المتبادلتين اذا تساوتا فالخطان متوازيان فيكون قد استعمل المبرهن هذه القضية الشرطية القائلة اذا تساوت المتبادلتان توازي الخطان في بيان نفسها حيث بينها بشئ تبين بها فقد صادرت على المطلوب الاول حيث عا ديانته في برهانه عليه اليه ولكن بوسائط فهكذا تكون المصادرة على المطلوب الاول .

وبالجملة يكون قد اخذ في بيانه احد حدى المطلوب مرتين اما باسمين مترادفين يرجع احدهما على الآخر واما باخذ اى شيئين كانا متعاكسين كالانسان والضحاك فيظن ان شأنهما وحكمهما واحد ولا يكون بل يكون معناه مختلفين او يكون احدهما كلياً والآخر جزئياً تحته فيظن ان الحكم فيهما واحد كن يريد ان

يبين ابن الطيب ظن فيأخذ ان العلم ظن وكان يظن ان الامر فيها واحد فيظن ذلك مصادرة على المطلوب الاول وهذا الظن يكون على اقسام نستوفى ذكرها فيما بعد عند الكلام في المواضع الجدلية .

واما في الحقيقة فهو ان يوضع لما يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط اسما آخر مراد فاكما يكون في القياس من متقابلين (١) فانه يشارك المصادرة على المطلوب الاول في ان الحد الاوسط فيها موجود في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك وقد تكون فيها مقدمة صادقة وهي التي يكون محولها وموضوعها واحدا ومقدمة مشكوك فيها وهي المطلوب الذي قد صودر عليه ويكون على صور الاشكال الثلاث فان كان موجبا كليا امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى فان كان صغرى كان الاوسط والا كبر اسمين مترادفين وكانت الكبرى هي الصادقة فان كان كبرى كان الاصغر والا وسط كذلك والجزئ منه يكون في الشكل الاول صغرى لا كبرى وان كان سالبا كان فيه كبرى وفي الشكل الثاني لا يصح ان يكون المطلوب الا سالبا في ضرب صغرى وفي ضرب كبرى اذا كان كليا فالجزئ منه لا يكون في الثاني الا صغرى وفي الشكل الثالث لا يكون الا كبرى اعني السالب الجزئ ولا يتبين في الشكل الاول بوجه لانه لا يصح ان يكون كبرى ولا صغرى وما يكون من ذلك على الحقيقة يكون في البراهين وما يكون بحسب الظن يكون في الجدل .

واما وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب لها فهو ان يقال المنتج للكذب ان الكذب الذي انتجت ليس ما قيل كذا وليس من هذه الجهة ويقع في قياس الخلف اذا اخذ تقيض الموضوع ثم قاس قياسا انتج كذبا ثم انتج منه ان تقيض الموضوع كذب لانه انتج الكذب فيقال لم يلزم الكذب عن هذا فيرد به قياس الخلف .

وانما يمكن ان يقال له ذلك اذا لزم (٢) الكذب مع رفع المقدمة المذكورة وهذا لا يكون في القياسات المستقيمة لانها لا يقصد فيها انتاج كذب من وضع

شيء منافي للطلوب بل يساق الى المطلوب فان كان المطلوب كذبا قيل ان في القياس مقدمة كاذبة او تأليفه غير منتج فان الكذب لا ينتج عن الصحيح ولا يكون القصد شيئا غير نفس المطلوب الذي الف لاجله القياس وليس فيه شيء يمكن ان يرفع ويبقى قياس ولا تشغل (١) بتبرية ذلك الشيء الذي لا مدخل له في انتاج الكذب لان الكلام هو في النتيجة وازومها وبطلانها لافي كونها لازمة عن شيء يراد ابطاله لا ثبات نقيضه كما في الخلف اذا كان النقيض الموضوع سواء رفع او وضع لا يغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم ان يكون محالا ويكون على وجوه فانه اما ان تكون الحدود التي للحال وقياسه غير مشتركة مع النقيض الموضوع البتة واما ان تكون مشتركة ولكن المحال لزم عن شيء آخر مثلا وان احدا اراد ان يبنى (٢) ان القطر غير مشارك للضلع فاستعمل فيه قياسا وبين في ان لا حركة ثم قال وهذا محال فاذا القطر يشارك الضلع وهذا ظاهر الفساد ومثال الذي يؤخذ فيه المحال وقياسه حدود متصل بمحدود النقيض وتشاركها قولنا ليس كل - ب - ا - والا فكل - ب - ا - ولكن كل - د - ج - وكل - د - ب - وكل - ب - ا - فاذا كل - د - ب - هذا خالف فاذا ليس كل - ب - ا - فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا كل - د - ب - يكون نتيجة عن مقدّمته وان لم نقل - كل - ب - ا - (٣) وايضا من الجانب الآخر حيث نقول كل - ب - ا - وكل - ا - ج - وكل - ج - د - فكل - ا - د - وهذا خلف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل - ب - ا - اذا رفع يبقى القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متعالة واذا رفع النقيض مع ذلك لم يلزم بل يلزم المحال من وضعه لا غير فيكون القياس المركب متصل التركيب لا - شو فيه فان الكذب لا يمكن ان يجتمع من قياسات كثيرة لا تتصل اتصالا تصير به كقياس واحد لاسيما اذا اجتمعت ولم تتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها وان رفعت

(١) لا - يستعمل (٢) لا - يبين (٣) قط - لك ب - ا -

البواقي واما ان لا يلزم عنها شيء بالشركة وان كذبت نتائجها (ايضا - ١) لم يستفد
بجميعها في اثبات شيء او ابطاله مثل قياسات مختلفة على ان المتوازية تلتقي وان
المثلث زواياه اعظم من قائمتين واما لهما فان جميع اصناف النتائج الكاذبة
(التي - ٢) لا تتصل قياساتها لا يلزم منها شيء على الوجه الذي يلزم في القياس
الحلف .

الفصل السابع عشر

في استعمال المقاييس والتدبير

في تأليفها او منعها في الجدل

وكيف يقع في الشيء الواحد

علم وذن متقابلان

المسائل الجدلية تكون على وجهين اما مقدمات قياس مع نتيجته كقولنا ليس
اذا كان كل - ا ب - وكل - ب ج - فكل - ا ج - فهذا مما لا يمكن فيه الا التسليم
لمن تصوره وانصف الخصم في مناظرته او انكار احدي مقدمتيه او كليهما او افساد
صورة القياس بالقول (٣) بانها غير منتجة لمن لا ينصف في مناظرته واما ان يفصل
السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها القياس بآخره فينتج النتيجة .

والتحفظ فيه من المغالطة يكون على وجهين احدهما عند تسليم ما يسئل عنه من
المقدمات والآخر عند اجتماعها ليؤلف قياسا وفي القسم الاول يحترز من تسليم حد
مكرر تسليما قياسيا فانه اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسي بطل تأليف
القياس فتعذر على السائل تبكيث السؤال فان التبكيث هو اثبات تقيض الوضع
الذي يحفظه السائل ومن يحضره على المحجوب وفي آخر الامر بعد التسليم ينبغي ان
تأمل الواسطة التي سلمت وكيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والخرب
فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطاوب كالشكل الثاني للوجوب والثالث للكلية
وان كان غير منتج اصلا منع اتناجه .

وعلى السائل ان يحتمل في تحصيل ما اوصى المحجوب بالتحرز منه باخفاء حيلة فيتسلم -

(١) ليس في قط (٢) ليست في لا (٣) لا - والقول .

ما هو ضروري في الانتاج على غير نظم قياسي حتى يخفى موضع حيلته على المسؤل فان كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتائج تصير مقدمات لقياسات تنتج نتائج اخرى ولا يزال حتى يبلغ المطاوب سأل أولا عن ابعدها من المطلوب وتسلمه وترك ما يلبد وسأل عما هو اقرب منه الى المطلوب وخلط في ذلك فاستوفى في (١) المسائل ما يريد من المقدمات المنتجة لما يريد مثل انه اذا اراد ان يبين ان كل - اب - وكان ذلك مما ينتج بان كل - اج - وكل - ج - د - وكل - ده - وكل - ه - ز - وكل - ز ب - فكل - اب - فيسئل اما عن مقدمات الاطراف او عن الواسطة ويبتدىء في السؤل عن مقدمات الاطراف بالكبرى لانه (٢) اذا بدأ بالصغرى فقال أليس ان كل - اج - (٣) فطن المحبب بصنيعه فاما ان سأل عن الكبرى فقال أليس كل - ز ب - فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب واخرجه عن النظم القياسي بالفعل فيما يسئل عنه من باقي المقدمات حيث لا يعمل الحد المشترك في كل واحدة منهما بجنب الاخرى فيقول أليس كل ز ب - ثم يعود ويقول اليس كل - اج - ثم يقول اليس كل - ده - او يسئل عن بعض المتوسطات اولاً ثم عن الطرفين (٤) .

واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجعل سؤاله اولاً عن الكبرى فيقول اولاً هل كل - ب ج - ثم عن الصغرى فيقول أليس كل - اب - فيحصل بذلك مادة قياس للتبكيث حيث ينتج بما (هـ) يسلم نقيض شيء قد تسلمه من المسؤل واما كيف يقع في الشيء الواحد علم وظن متقابلان فقد يشتبه على الانسان فيعلم شيئاً (٦) من جهة علما محققا ويكون له فيه ظن غالب من جهة اخرى ولا يجتمعان في ذهنه دوماً حتى يغلب العلم على الظن فيكون في ذهنه قياسان يوجبان له في الشيء الواحد علما وظنا مضادا له وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون العلم والظن عند شخص واحد من الناس بل عند شخصين مثل ان يكون كل - دب - و ج - بلا واسطة ثم يكون كل - با - وكل - ج ا - ايضاً فان اعتقد انسان واحد

(١) لا - من (٢) لا - الا (٣) لا - اب (٤) لا - ثم يمر عن الطرفين (هـ) لا - ما

ان

(٦) لا - بشيء .

ان كل - ب ا - وهو الحق واعتقد انسان آخر انه لاشي من - ج ا - وهو باطل
واضاف كل واحد منها الى مقدمته مقدمة صغرى فاضاف احدها ان كل - د ب
والآخر ان كل - د ج - اعتقد عقدين متقابلين ولا يكون ذلك عند انسان
واحد حتى يعتقد الشيء وضده معا والذي يقع لانسان واحد هو ان يكون يعتقد
مثلا انه لاشي من - ج ا - ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه
الصفة كل - د ج - وكل - ج ب - وكل - ب ا - فانه حيث يعلم ان كل
ج ب - وكل - ب ا - يعلم بالقوة ان كل - ج ا - وقد كان يظن ان لاشي
من - ج ا - والذي يعلمه ايس يعلمه الامن جهة العلم بالكل الذي يلزم عنه ان
يعلمه وهو ان كل - ب ا - واما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثل ما يعتقد
انسان ان الاجرام السماوية لا تشارك الاسطقسات في طبيعتها ثم يحسب ان
الكواكب نارية (١) لنور انيتها فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه
بها كلي بوجه هو فيها بالقوة لا بالفعل لانه علم على طريق الجملة ان كل جسم سماوي
لا يشارك النار ولا هو من طبيعتها واما ان الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت
هذا الاسم الكلي فلم يكن علمه بالشي وظنه فيه المقابل له من جهة واحدة بل كان
علمه من جهة لا تخصصه وظنه من جهة تخصصه وتبقى الشبهة في انه كيف علم في المثال
الاول ان كل - ج ب - مع علمه ان كل - ب ا - ويظن مع ذلك انه لاشي
من - ج ا - وكيف يعلم ان كل الكواكب من الجوهر السماوي ويعلم ان كل
ما هو من الجوهر السماوي غير ناري ثم يظن ان الكواكب نارية .

وتحل هذه الشبهة بان يقال انه لافرق بين ان يعلم الكبرى ولا يتصور في ذهنه
بالفعل حمل الاوسط على الاصغر حتى لا يعلم النتيجة بالفعل وبين (٢) ان يعلم الكبرى
والصغرى معا من غير ان يؤلف بينهما تأليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجودها
بين المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجب العلم بالنتيجة الا ان يخطر بالبال على
التأليف الذي ينتجها معها ويتمثل ذلك جملة وتفصيلا في الذهن ويلاحظه بالفعل

(١) زيادة من لا - فهو جزئي تحت هذا الاسم (٢) لامن .

فمثل من (١) يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم يجتمعا في ذهنه ويخطرا بباله امكن ان يظن ان البغلة حبل اذا رأى بطنها كبيرة لان هاتين المقدمتين ليستا سبب النتيجة الا بالقوة وانما تصيرا سببا لها بالفعل اذا خطرا معها معا بالبال على الترتيب الذى من شأنه ان ينتج وعلمهما المفرق لا تلزمه النتيجة الا بالقوة فالخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى وحدها متشابهة لان الجهل في احدهما يكون مجزئ هو بالقوة تحت كلى معلوم والثاني يكون الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم .

وقد اورد على هذا شك تشكك به رجل اسمه (٢) مانن على سقراط فقال له هل المطلوب عندك معلوم او مجهول فان كان معلوما فطلبه محال لا يحتاج اليه وان كان مجهولا فانت اذا وجدته لا تعرفه كالعبد الآبق الذى ان طلبه من مجهل عينه لم يعرفه اذا ظفر به ف قيل ان سقراط لم يجبه كما ينبغي اذ لم يفسح (٣) مقدمات قياسية بل عرفه بشكل هندسى ان المجهول كيف يحصل بالمعلوم .

وقال افلاطون في جواب هذه المسئلة ان التعلم تذكر ورد عليه قواه بان قيل ان العالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لقائمتين (عالم بالقوة بالمثلثات الجزئية وان كان جاهلا بها بالفعل فاذا عرف منها مثلثا يشاهده ويعلم انه مثلث يخطرباله ما كان علمه اولا ان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين (٤) ولا يصح ان يقال انه قد تذكر شيئا كان يعلمه من قبل فان المثلث الجزئى الذى حدث الآن كيف يكون قد علم من قبل ان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين لكن علمه الاول كان علما كليا يدخل فيه هذا المثلث من جهة كونه في جملة الكلى لا من جهة تخصصه وعلمه الثاني كان بدخول هذا الجزئى الذى عرفه الآن تحت ذلك العلم الاول فعلم من ذلك شيئا ثالثا لم يكن علمه قط بالفعل بل بالقوة وهو النتيجة فعلمه السابق بالمطلوب لم يكن من الوجه الذى يجهله وجهله به لم يكن من الوجه الذى يعلمه فلسنا بجهل المطلوب كل الجهل حتى لانعرفه اذا وجدناه ولانعلمه كل

(١) لا - ما (٢) لا - ما من (٣) قط - يفتتج (٤) ليست في لا - .

العلم حتى نستغنى عن طلبه بل نعلمه اولاً بوجه لا يخصه ونجهله (١) بوجه يخصه ونعلمه ثانياً علماً يخصه فليس من علم ان كذا كذا يعلم ان ذلك الكذا وجود او غير موجود فان من المعارف كما سبق القول فيه ما هي عامة ومنها ما هي خاصة ومنها معرفة بالقوة ومنها معرفة بالفعل وقد سبق القول في هذا وفيما مثل به على الشك وحله يأتي في السماع الطبيعي ومن هذا القبيل يعلم الانسان الشيء بوجه ويظنه بوجه مقابل له كما سبق فكل قول يقع تصديقاً ما يرجع الى قياسات هذه الاشكال وان لم يكن منها فان المقاييس الجدلية والبرهانية ترجع الى الاشكال الثلاثة والمقاييس الخطابية والفقهية والمشورية التي تتعلق بالفعل العملي ترجع اليها فان الخطب تكون اما من الضمائر واما من الامثلة المظنونة في الصدق والكذب او من المظنونة الاتاج بالتأليف سواء كانت صادقة او كاذبة اذا كانت تلزم خصماً منازعاً بقول ما وتقتنع جماعة من السامعين المخاطبين والمكاتبين واكثرها في الامور الجزئية فان الفقهيات منها ضمائر ومثالات مأخوذة من الاقوال المنقولة عن الاصل الذي اياه الاسناد في تلك الشريعة يتبين فيها حكم بحسب الاصول التي تخص (شريعته - ٢) فتكون كلية بالذات والجزئية بالعرض والمشوريات العقلية هي ضمائر ومثالات من امور صادقة يراد بها علم مطلوب فيما يجب ان يفعل او يترك .

الفصل الثامن عشر

في الاستقراء والتبيل

والمقاومة والرأي والعلامة

الاستقراء هو ان يتبين وجود شيء كلي شيء او سلبه عنه لوجوده اولاً وجوده في جزئيات ذلك الكلي فيكون الشيء الذي يتبين به هو موضوعات الشيء المبين له فيكون الكلي المحمول بالايجاب والسلب كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه كالطرف الاوسط ليتبين باحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة ويكون ما من حقه ان يكون حداً اصغر واسطة وما من حقه ان يكون حداً اوسط قد صار حداً اصغر حتى

يكون الحد الاصغر مثلاً وهو - ج - انساناً وفرساً وبغلاً والحد الاوسط وهو - ب - طويل العمر والحد الاكبر وهو - ا - قليل المرارة فاذا اردنا ان نثبت بطريق الاستقراء ان كل حيوان طويل العمر قليل المرارة قلبنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وتركنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس والانسان والبغل وكل فرس وانسان وبغل فهو قليل المرارة فينتج ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة .

وصورة الكلام فيه راجعة الى صورة القياس الاقتراني مع تكثر الواسطة بتكثر موضوعات الحد الاكبر وان كان الاكبر كلياً للاوسط والاوسط موجباً على الاصغر نقل الاوسط الحكم فيه من القضية الكبرى الى الصغرى فجمع بين الاكبر والاصغر على صورة النتيجة من القياس فان انعكس - ج - على - ب - حتى يكون كل - ب - فهو - ا - بذلك (١) المعدودة لاغير ولا يخلو منها ويكون كل واحد من - ج ب - مساوياً للآخر فكانت البآات هي الجيمات والجيمات هي البآات فكانت الالف على كل - ب - لا محالة لان كل اثنين يقالان على موضوع (٢) يعكس الموضوع ع-لى احدهما يقال الثاني على كل الذي انعكس عليه الاول والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه - ج - على - ب - وتكون الجزئيات (معدودة - ٣) بالتام حتى لا يخل منها شئ ويضطر الى الاستقراء في انتاج المقدمات التي ليس بين مجموعها وموضوعها واسطة فتبين بموضوعات الموضوع فتصير كالمحسوسات التي تعرف من الوجود بالحس كذلك هذه تعرف من الوجود اما بالاستقراء واعتبار الكلى في جزئياته ولو كانت هناك واسطة لكان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا الاستقراء فالاستقراء يخالف القياس بان الشئ الذي يجب ان يكون حداً اصغر في القياس واسطة في الاستقراء فيتبين ما يجب ان يكون حداً اكبر بواسطة لو كان القول قياساً فالاستقراء اقرب الى الالذهان واقدم عندها والقياس اقدم بالطبع والتمثيل الذي يستعمل في

(١) في لا - فهو احد تلك المعدودة (٢) لا - شئ موضوع (٣) ليس في لا .

مواضع القياس (١) تكون من اربعة حدود اكبر كلى واوسط كلى محمول على الاصغر لانه محمول على شبيهه فيكون الاصغر وشبيهه حدين والاكبر يحمل على الاوسط لحمله على شبيهه الاصغر كما يكون الاكبر - ا - ومعناه مذموم والاوسط ب - ومعناه الآثم والاصغر - ج - ومعناه الراجع في قيئه والشبيه بالاصغر تحت الاوسط هو الراجع فهم هبته فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيئه آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم والمشكل في ذلك شيان احدهما كبرى وهى هل ب ا - اى هل الآثم مذموم والثانى النتيجة وهو هل الراجع في هبته مذموم وشيئان اعرف من هذين احدهما هل الراجع في قيئه آثم وهو وجود الاوسط في الاصغر والثانى هل الراجع في هبته مذموم وهو وجود الاكبر في شبيهه الاوسط فنقول ان الراجع في هبته آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم ونصحح الكبرى بالشبيه فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيئه آثم وكل آثم مذموم فالراجع في هبته مذموم فرجع بالتمثيل بذلك الى صورة القياسات فيجتمع مما قيل باسره الى ها هنا ان الافكار والاعتقادات التى توقع تصديقا وايمانا فى كل علم نظرى وعملى من البراهين والمجادلات والفقه والخطب والمشورة كلها ترجع الى صور الاشكال الثلاثة التى قيلت لان التصديق يكون فيها بالحدود الوسطى على ما قيل وصورة الكلام المقول والمتصور من المعانى فى الازهان عن (٢) الوجه الذى يوجب التصديق والايمان يرجع الى صور الاشكال الثلاثة .

ويذكرون فى هذا الموضع من هذا العلم المقاومة والرأى والعلامة والفراسة والقياسات الفقهية والتقليدية اما المقاومة فهى مقدمه تؤخذ كبرى لانتاج قضية مقابلة لمقدمة من مقدمات القياس حتى يبطل بذلك القياس المعقود كقول القائل فى مقابلة مقدمة اخذها فى قياس ان العلم بالمتقابلات واحد (انه لا شىء من المتقابلات العلم بها واحد - ٣) ويبين كيف يتصرف فى ذلك فى الاشكال الثلاثة .

(١) من هنا الى قوله - ان يعرفوا المقاييس - قريب تمام الفصل سقطت ههنا من لا - وادرجت فى المقالة الرابعة بعد قوله - حتى ينتهى الى تصديق - فاسقطنا هاهنا من هناك لانها شديدة المناسبة بهذا الفصل - ح (٢) لا - غير (٣) ايس فى لا

واما الرأى فهو مقدمة كلية يميل اليها السامعون ولا ترددها الا ذهان بيد يهتها
تؤخذ فى قياسات خطبية وجدلية فيروج بها ما يراد ترويجه على السامعين كقولهم
الحسود مبغوض والمحب محبوب ويبين ذلك فى الاشكال الثلاثة .
والعلامة هى قضية اما ضرورية واما محمودة مضمونة يكون الحد الاوسط فى
النياس الكلى (١) منها علامة لوجود شىء وكونه اما ان يصلح ان يكون حدا
اوسط محمولا على الا صغردون الا كبر مثل ما يجعل وجود اللبن فى الثدي علامة
الولادة فيقال هذه المرأة لها لبن فقد ولدت ويسمى هذا دليلا ايضا واما ان
يصلح ان يحمل اوسط موضوعا لها كقول القائل الحكماء ذوو فضائل لان فلانا
ذو فضيلة وفلانا حكيم واما ان يصلح ان يحمل الاوسط محمولا عليها جميعا فيكون
على صورة الاشكال الثلاثة .

واما القراسة فهى علم قائم بنفسه من جملة العلم الطبيعى فى صفات الحيوان
وخواصه ولا وجه للكلام فيه ها هنا وانما الكلام ها هنا على قول مؤلف من
اتوال فوق واحد اذا سلم ما وضع فيه لزم عنه قول آخر من الضرورة بالذات
لا بالعرض اى عند الاذهان لزوم تصديق لتصديق فاما ما الاقوال وما المعانى
وما الموجودات المدلول بها عليها والمحكوم فيها فليس من هذا القبيل بل تلك هى
العلوم الوجودية من كل صنف من اصناف المعلومات الوجودية وهذا علم
ذهنى وقد قيل اولا ان الناس يتفكرون ويقولون فى العلوم النظرية والعملية
افكارا واقوالا صوابا ويصدقون ويكذبون ويردون ويقبلون بالحجج والدلائل
والاراء من غير ان يعرفوا المقاييس على صورها بشر وطها وخواصها واشكالها
ولا حدودها الصغرى والوسطى والكبرى على ما رتب فى هذا الكتاب وانما ذلك
علم هو للنفس السليمة غريزة يصدر عنها الحكم كذلك لذاتها وطباعتها وهذا علم
ذلك الحكم الذى هو للنفس بغريزتها وفطرتها من غير تعليم معلم كما تصدر الاشياء
الطبيعية عن القوى الفعالة من غير فكر ولا روية ولا معرفة فكيف معرفة المعرفة
وعلم العلم والمعلم له انما يورده على المتعلم ارادا ويفهمه معانى الفاظه تفهيمًا من غير ان

يحتج عليه ولا يقيم له دليلاً ولو اقيم الدليل على اقامة الدليل والحجة على صدق الحجة لذهب الذهن في ذلك الى ما لا يتناهى لكنه لا حجة على الاحتجاج ولا دليل على الاستدلال وانما النفس بغريزتها تعرف ذلك وان لم تعرف انها تعرفه وبهذا التعليم تعرف انها تعرفه بتأملها تفصيل ماتعرفه من ذلك وجمله .

تم كتاب القياس والحمد لله كما هو اهله

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

الاكرمين وسلم تسليماً (١)

(٢) المقالة الرابعة في علم البرهان الفصل الاول

في التعليم والتعلم الذهنى

كل تعليم وكل تعلم ذهنى انما يكون من معرفة متقدمة وعلم سابق فالتعليم والتعريف يكون فى (٣) المعارف والعلوم من المعارف العالم لمن ليس بمعارف ولا عالم فيما ليس بمعروف ولا معلوم عنده فالتعرف والتعلم يكون من غير المعارف العالم لما ليس بمعروف ولا معلوم عنده لنفسه بطلبه وتوصاه والكلام فى التعريف والتعرف بالحدود والرسوم .

وبالحيلة الاقاول المعرفة قد مضى فى التعليم والتعلم بالعبارة المقررة فى هذا الكتاب وتبعه الكلام فى التعليم والتعلم فى الاقاول المعلمة وهى التى سميت بالقليات على مراتبها (٤) واشكالها وضروبها وما جاء معها على طريق الاستقراء والتمثيل ثم الكلام فيه من حيث هو كذلك وتبين انه يكون التعليم فيه من اشياء لاشياء باشياء اما الذى منه فالمقدمات واما الذى له فالنتائج واما الذى به فنصور

(١) لا - والحمد لله رب العالمين وصلاته على سيد المرسلين محمد النبي المصطفى

وعلى آله الطاهرين (٢) زيادة فى لا - بسم الله الرحمن الرحيم - رب اعن برحمتك

(٣) لا - من (٤) لا - قرائنها .

القياسات والقرائن المنتجة الموجبة للعلم فالقياس (١) بعلم النتائج من المقدمات تصور القرائن في القياسات فيلزم فيه تصديق النتيجة من تصديق المقدمات اذا كانت على صورة الاقتران المنتج فكان الكلام فيما مضى من ذلك في كيفية انتقال الذهن من تصديقه بالمقدمات الى تصديقه بالنتيجة ولزوم هذا عن كل زوم اجزاء عن الشرط في القضية الشرطية التي يلزم وضع تاليها عن وضع مقدمها وصدقه عن صدقه فالتصديق يختلف فنه تصديق مكتسب من تصديق يكتسب من تصديق حتى ينتهي الى تصديق لا يكتسب من تصديق قبله وفيه النظر الآن وهو السابق الذي به يكون العلم السابق الذي به يكون التعليم والتعلم الذهني وتلك هي المقدمات الاوائل التي لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق بغيرها على قرينة قياسية بل هي اوائل تكتسب بها من الطريق القياسي اشياء ولا تكتسب هي من ذلك الطريق باشياء غيرها وهذه الاوائل يختلف التصديق بها لاختلاف الاسباب الموجبة له فنه ما هو اولى عند الذهن محكوم به بفطرة العقل في القضية ومحوها وموضوعها بالايجاب والسلب والقياسات المؤلفة من هذه المقدمات والنتائج التي تنتج عنها تسمى برهانية ويسمى القياس الذي يؤلف عنها برهاناً اذ يعني بالبرهان الجملة التي تفيد العلم اليقيني الذي لا شك فيه من العلم اليقيني الذي لا شك فيه والقياس البرهاني ما كان من جملة القياسات المنتجة مؤلفاً من هذه المقدمات فان القياس المؤلف من مقدمات لا ريب فيها بتأليف لا ريب فيه يفيد نتيجة يقينية الصديق لا ريب فيها وانما يرتاب بالنتيجة اما من لا يتصور ما قيل في القياس المنتج ومقدماته وشكله واما من يتصور ما قيل ولا يحصل له التصديق بشئ منه او من يحصل له التصديق بشئ منه ويشك في شئ فيبقى في نفسه من الشك في النتيجة بقدر ما بقي في نفسه من الشك في القياس اما في صديق مقدماته واما في صورة قرينته واما من لا يشك في شئ من ذلك فانه لا يشك في النتيجة ولا يرتاب بها فهذا هو البرهان والقياسات والنتائج البرهانية فالمقدمات هي القضايا التي تؤلف منها القياسات لتحصل منها النتيجة التي هي المطلوب والنتيجة هي - قضية

حصل العلم بها من جهة العلم بمقدّمات تألفت على صورة قياسية فانتجها فكل مقدمة في قياس اما ان تكون نتيجة عن مقدمات اخرى واما ان لا تكون نتيجة عن مقدمات اخرى واتى تكون نتيجة فهي نتيجة ومقدمة نتيجة عن قياس تقدم ومقدمة لقياس يأتى والتى لا تكون نتيجة عن قياس ومقدمات اخرى تسمى اولى ومنها تكون مبادئ القياسات واولاها فالمقدمة التى تكون مبدأ فى القياسات لا تخلو من ان تكون مصدقا بها بوجه ما او غير مصدق بها والتى لا يصدق بها ان لم تجر مجرى ما يصدق به بوجه من الوجوه لم تصلح ان تكون مبدأ ومقدمة فى القياسات البتة وان جرت مجرى المصدق بها بوجه ما صلحت مبدأ للقياسات من تلك الجهة فالتى فيها التصديق لا تخلو من ان يكون التصديق بها على وجه ضرورة يقينية لا تلتفت النفس معه الى نقيض المصدق به البتة او على وجه ظن غالب تلتفت النفس الى نقيضه اقل من التفاتها اليه او على وجه تسليم والتى على وجه الضرورة اما ان تكون ضرورتها ضرورة العقل او ضرورة الحس اوها معا وضرورة العقل هى ما كان الحكم فيها بغيرزة النفس وفطرة العقل حتى متى تصور العاقل فيها حدى القضية بمفهوما حكم بفطرته فيها بايجاب احدهما الآخر او سلبه عنه حكما بان الكل اعظم من الجزء وبان النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب فان الانسان اذا تصور معنى الكل ومعنى جزئه ومعنى الاكبر والاصغر بدأ الحكم بفطرته ان الكل اعظم من جزئه وان الجزء اصغر من كله وانه ليس بمساويه ولا الجزء اكبر من الكل ولا الكل اصغر من الجزء واذا تصور معنى النقيضين والصدق والكذب والاجتماع بدأ الحكم بفطرته ان النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب من غير حاجة الى دليل ولا توقف على حجة ولا انتظار لموافقة موافق ولا اعتبار لمخالفة مخالفة .

وضرورة الحس هى فيما كان من الحكم بمقتضى ما ادركه الحس فى المحسوسات كنور الشمس وظلمة الليل وحرارة النار وبرودة الثلج او جربه منها كاسهال السقمونيا للرة الصفراء من ابدان الناس فان العقل يحكم فى ذلك بما ادركه الحس

كما حكم بضرورة العقل من غير توقف واما ضرورتهما معا فكالأخبار المسموعة من التواترات التي يرتفع بالتواتر من الكثرة الشك فيها والتجارب المدركة من المتكررات التي يرفع التكرار والا استمرار الشك فيها فان الحس يدرك ما قيل فيها من جهة السمع والبصر والعقل ينفي الشك فيها باعتبار التواتر من المخبرين المعبرين والتكرار من التجارب في المختلفين والمتفقين والتي على وجه الظن فهي التي تكون على وجه الامكان الاكثرى والتجويز والظن الغالب فيكون ميل النفس الى القضية منها اكثر من ميلها الى تقيضها فيجعل مبادئ القياسات تنتج نتائج فيكون حكمها حكما في غلبة الظن فتمت نخرج ذلك الظن بالنظر الى اليقين صار حكم النتائج فيه مثل حكم اوائلها ومتى انخرجه النظر الى البطلان بطلت النتائج من جهة القياسات المؤلفة منها ومن جهة كونها نتائج لها ولم يبطل الحكم بالمحكوم به فيها لما سبق القول به من ان صدق المقدمات مع صواب التأليف يلزم منه صدق النتيجة ولا يلزم من كذب المقدمات كذب النتيجة لان النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لزوما بالعرض على ما قيل والتي على وجه التسليم اما ان يكون التسليم فيها تسليما مطلقا لا تصديق ولا تكذيب معه واما ان يكون تسليما مع تصديق مقبول او مظنون بغالب الظن او يكون تسليما مع رد وتكذيب والتسليم المطلق الذي لا تصديق ولا تكذيب معه يكون في مبادئ العلوم الجزئية على طريق الوضع والفرض (١) حتى ينتج عنه ما يلزم ويلزم ما لم يلزم الى آخر العلم ويعود المتعلم بعد ذلك الى تصحيح ما تسلمه في فاتحة تعليمه فيصح جميع ما علمه بصحته لما سبق في تفصيل علمه من اتصال جميع العلم بذلك المتسلم مقدمة عن نتيجة ونتيجة عن مقدمة ويفعل ذلك في مبادئ العلوم واصولها التي يبنى عليها وتكون منها اوائل مقدماتها وانما يكون ذلك اذا قويت نفس المتعلم بذلك العلم الجزئي الذي تسلم فيه ما تسلم من مبادئه وارتقى بنظره وذهنه المرتاض المتدرب الى البحث في العلم (الكلّي - ٢) ونظر في مسأله فوجد مبادئ ذلك العلم الجزئي في جملة ما وجدته في ذلك العلم الكلّي مثل ما يجد الطبيب مبادئ علم

الطب في العلم الطبيعي ويجد المنجم مبادئ علم النجوم في العلم الهندسي والتسليم مع التصديق يكون في القضايا المقبولة ممن يثق به المسلم ولا يعرض كلامه للشك كما قبلت الطوائف المختلفة ممن يعتقدون فيه العلم والنبوة ويشتهر عندهم بالمعرفة والامانة والعلم والديانة به .

وفي القضايا الذائعة التي يشهد لها الكثير من الناس والمعتبرون منهم ويمجدها الجمهور كما يقال ان العدل جميل والظلم قبيح ونحوها والشهادة لهذه القضايا اذا كانت من جهة ميل الجمهور اليها وحمدهم لها لصالحهم بها ومن جهة استمرار سماعهم لها من المعبرين حتى تصير العادة بما يشهد لها سميت لاجل ذلك مسلمات ذائعة مشهورة فاذا كانت الشهادة لها من جهة الحجة الصحيحة والبرهان العقلي اليقيني كانت من جملة الضروريات الاكتسابية وان كانت مما يشهد لها فطرة النفس اذا اعتبرتها بنفسها ولم تعتبر الشهادات الاخرى لها كانت من الاوليات العقلية فيكون من الذائعات المشهورات ما هو اكتسابي برهاني وما هو اولى عقلي وتسمى ذائعة ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم بعادتهم لها وعقلية اكتسابية او ضرورية اولية من جهة شهادة الخواص لها اما بالفطرة واما بالاكتساب والتسليم مع التكذيب تكون في المجادلات لا قوال يطلب المتسلم بتسليمها وتسليمها الرد على خصمه حيث ينتج منها ما يكرهه في شيء مما قد سلمه على ماسياتي ذكره في الجدل (١) وقد يكون في جملة هذه ما يتسلم من غير تصديق ولا تكذيب له بل تسليما فرضيا يوافق عليه المتسلم لمن يتسلم (٢) منه لينتج منه ما يرد به عليه -

ومن القضايا التي تجل في مقدمات القياسات الخيلات وهي قضايا لا تسمع لصحتها بل لانفعال وتأثر يعرض لنفس السامع منها على طريق التخيل فتقبض النفس عن شيء وتميلها الى شيء وتحجب اليها شيئا وتبغض اليها شيئا بما يحسن ويقبح كما يشبه شيء ما بشيء محبوب ممدوح بصفة من اوصافه كما يشبه الكريم بالبحر وكما يشبه ما ليس بمكروه بما هو مكروه كما يشبه العسل بالمرّة المقيئة

فيحسن الاول اثر الممدوح عند النفس ويحببه اليها ويقبح الثاني اثر المذموم ويينغضه اليها وهذا القسم هو القسم الاول الذي لا تصدق فيه ويشبه المصدق به من جهة التأثير فيجعل لاجله مقدمة في القياس فهذه هي اصناف المقدمات والاوليات العقلية والحسية منها هي مقدمات البرهان الذي تكتسب به العلوم الحكيمة على نظام وترتيب كما قيل نتيجة عن مقدمة ومقدمة لنتيجة على ترتيب واجب في الطبع في فطر العقول وطبائع الامور وكل تعليم لا يجري على نسقه وقانونه فليس من العلوم الحكيمة كما قال افلاطون كل التعاليم التي تجري على غير ترتيب ونظام مما في عالم الطبيعة وعالم النفس وعالم العقل وعالم الربوبية فانما تصدر عن تحسين اقوال وتزين الفاظ فقط .

والمسلمات التي لا يوقف امرها على بيان كما يوقف امر مبادئ العلوم الجزئية بل تتسلم مع تصديق او تكذيب او من غير تصديق ولا تكذيب تكون منها مبادئ الجدل والمظنونيات الاكثرية تكون منها مبادئ قياسات الخطباء الذين يرومون اقناع السامعين بما يوردونه عليهم من البيانات والدلائل التي تغلب الظن وتميل النفس قبل التحقيق والتدقيق والخيالات هي مبادئ القياسات الشعرية والتي لا صدق فيها ولا تصديق يستعملها المغالطون في مغالطاتهم فتتصنف التماسات بحسب ذلك الى هذه الاصناف اعني الى البرهانية والجدلية والخطابية والمغالطية والشعرية .

الفصل الثاني

في المطالب

المطالب التي يتوجه اليها ذهن الطالب وسؤال السائل في الاشياء التي يطلب معرفتها وعلماها ويسئل عنها لاجل ذلك تسعة وهي مطلب ما هو ، ومطلب هل هو ، ومطلب لم هو ، ومطلب اي شيء ، ومطلب من هو ، ومطلب كم هو ، ومطلب كيف هو ، ومطلب اين هو ، ومطلب متى هو ، فهذه مطالب ومسائل مخصوصة بعبارات يميز بعضها عن بعض من جهة ما يسئل

عنه فيها وقد تدخل بأسرها في مطلب هل حيث يقال هل هو موجود، وهل هو جوهر، وهل وجوده لاجل كذا، وهل هو زيد، وهل مقداره كذا، وهل لونه ابيض، وهل هو في الدار، مثلاً وهل هو في سنة كذا وفي يوم كذا فأنما يكون كذلك اذا كانت الاقسام فيما يتوجه اليه انطب (١) محصورة في عدد قليل يسهل على السائل عدها في التقسيم فيسئل السائل ويقول هل هو موجود في الاعيان ام وجوده في الازهان فقط وهل هو جوهر او عرض وهما قسمان او يكون ضمن السائل يتوجه الى شيء معين من الاقسام الكثيرة فيقال هل طوله خمسة اذرع ولولم يظن ذلك لكان سؤاله مطلقاً عن كيته فيقول كم طوله او هل هو ابيض وهل هو في موضع كذا وهل هو لاجل كذا وهل هو في زمان كذا ومطلب ما هو يسئل اولاً عن تفسير اسم الشيء فالعنى الذى عنى به امان المتصورات الذهنية واما من الاعيان الوجودية فيقول مثلاً ما الخلاء فنقول في جوابه فضاء خال من الاجسام ويقول ما الجوهر فيقال (٢) هو موجود لا في موضوع فينتقل الذهن بعده الى مطلب هل ويقال وهل هو موجود في الاعيان او تصور في الازهان فقط فان كل مسمى على ما قيل له معنى في ذهن قائله ومفهوم في ذهن سامعه وما يتصور في الازهان قد يكون له نظير في الاعيان مسمى (٣) باسمه ويقال له انه حيث يكون الاسم بينهما مشتركاً للصورة الذهنية والعين الوجودية وهو للذهنى اولاً والاسم عبارة عن ذلك الذى في الذهن ولا يسمى المسمى ما لا يتصور في ذهنه فاذا عرف الوجود سأل عن باقى الاحوال الوجودية من الكيف والكم والايين ومتى ولم وقد يتقدم مطلب اى شئ هو على مطلب هل هو بعد مطلب ما هو حيث يجاب في جواب ما هو بجنس الشئ فيبقى للسائل فيه موضع سؤال يسئل فيه عن فصله المتمم لمسا هيته فيقول ايما هو او اى شئ هو كما يقول المجيب في جواب ما هو الشئ انه حيوان فيعود السائل ويقول و اى حيوان فيقول طائر فيسئل ويقول و اى طائر

فيقول العتقاء فيقول وهل هو موجود ام لا فيتقدم ما يتم به تصور الشئ في
الاذهان على ما يتقرر به وجوده في الايمان من الكيفية والكمية والمكان
والزمان .

وقيل في التعاليم القديمة ان المطالب هي الثلاثة الاول اعني مطلب ما هو ومطلب
هل هو ومطلب لم هو وتطلب الباقية في مطلب هل هو على الوجه الذي قيل
ومطلب لم ايضا يكون على وجهين اما لم الوجود في الايمان واما لم التصديق
وهو مطلب الحق والبرهان فيجاب في الاول بالغاية التي لاجلها وجد الشئ كما قال
لم ذا وجد الانسان في الحياة الدنيا فيقال لتعرضه فيها للسعادة الأخرى او يقال
لم صدق بان الانسان ذو نفس فيقال لانه حساس وقد يتفقان فتكون علة التصديق
هي علة الوجود كما يقال لم احترق هذا فيقال لان النار اصابته ويقال لم صدق بانه
احترق فيقال علم بان النار اصابته فعلة الوجود كانت علة التصديق فكانت واحدة
في السؤالين الوجودي والذهني وقد يختلفان فيقال لم احترق فيقال لان النار اصابته
ويقال لم صدق بان النار اصابته فيقال لانه وجد محترقا والنار علة الاحراق في
الوجود فلاحراق علة التصديق بمس النار عند الذهن فاذا كان البرهان بالسبب
الموجب لوجود الشئ كالنار الاحراق سمي البرهان برهان لم وان لم يكن
بالسبب الموجب لوجود الشئ بل بما الشئ سببه كلاحراق للنار قيل له برهان ان
فانه كما ان وجود العلة يارمه في الوجود وجود المعلول كذلك وجود المعلول
يلزم منه عند الذهن وجود العلة فيعلم العالم به انه ما كان المسبب الا وقد كان السبب
وكلاهما يوجبان التصديق اليقيني اما في الاول فاذا كان السبب على كمال سببته
الوجبة لوجود المسبب واما في الثاني فاذا كان المعلول لاعلة له الا تلك الواحدة
كالنار لادخان واما ان كانت في الطبع له علل كثيرة لم يلزم كما لا يلزم من حرارة
الماء الحار اصابته النار له لانه قد يكون عن حرارة الشمس او حرارة العفن
او حرارة المعين والمنبع ويخص برهان الان باسم الدليل فاذا كان القياس
يعطى التصديق بان كذا كذا ولا يبطي العلة في ان كذا كذا في الوجود كما
اعطى

اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا اعطى العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في البرهان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان (لم وبرهان - ١) الان قد لا يكون فيه الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معاولا له بل امرا مقارنا مساويا له في النسبة الى العلة حتى يكونا عن العلة معا كما يستدل باقشعريرة وناارية البول على حمى الغب والذليل والمدلول عليه لازمان من لوازم الصفراء العفنة وليس احدهما علة للآخر ولا معلولا له بل المرة العفنة علتها معا وقد يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر للاصغر لاعلة كما يستدل بحمى الغب على عفن الصفراء فيسمى الاول برهان الان مطاقا ويخص الثاني (٢) مع ذلك باسم الدليل .

والمحمول الذي يحمل على موضوع بالاجاب او بالسلب دائما او يوجب عليه او يسلب عنه في وقت ما بعينه لاحالة اذا كان لا يجابه عليه كذلك او سلبه عنه سبب موجب على الدوام او في الوقت المعين وكان ذلك السبب سببا ثالثا غير ذات الموضوع والمحمول وطبيعتهما هو الذي يوجب ذلك الحكم الدائم او الموقت فيهما وعلم العالم وجود المحمول للموضوع او سلبه عنه ولم يعرف السبب الموجب لم يعرف الضرورة الدائمة او الموقته مثال ذلك ان من عرف كرية السماء بالآلات الارصاد والادراك الحسى ولم يعرف السبب الموجب لكريتها لم يعرف انها كذلك او ليس كذلك في غير الوقت الذي ادركها فيه كذلك لا قبل ولا بعد فانه انما علم بالادراك الحسى انها كذلك حين ادرك لا قبل ولا بعد واول علم انها كذلك لا جلي بساطة جوهرها الذي هو لها دائما ما دامت سماء لقد كان يعلم انها دائما كذلك وكذلك من رأى الشمس او غيرها من الكواكب تشرق وتغرب في وقتين معينين ولم يعرف السبب الموجب لذلك لم يعرف اكثر من انها طلعت او غربت في ذلك الوقت المعين فاما انها تطلع في مثله من دورة محدودة على التكرار والاستمرار دائما ابدا فلا يعرفه دون ان يعرف السبب الموجب لذلك

وهو القوة المحركة لها المتشابهة الارادة والمسافة وبالجملة المتشابهة الدواعى
والصوارف لا تختلف .

فنقول ان الشمس تتحرك بقوة ارادية متشابهة الدواعى والصوارف وكلما
يتحرك بقوة كذلك فحركته دائمة متشابهة فى السرعة والبطؤ فالشمس حركتها
دائمة متشابهة السرعة والبطؤ فكل حكم ضرورى له سبب موجب لكونه
كذلك فى محمول القضية وموضوعها فعلمه الضرورى لا يتم الا بمعرفة ذلك
السبب ومن دون ذلك السبب يصح ان يعلم انه كذلك فى وقت علمه به ولا يعلم
حاله فيما قبل ذلك وبعده من ضرورة اولا ضرورة دائمة او مؤقتة فالعلم اليقيني
بكل ماله سبب يكون من جهة سببه واذا عرف من دونه ان الامر كذلك
ولم يعرف السبب فى كونه كذلك لم يعلم انه ابدا اوفى وقت ما بالضرورة
كذلك .

وقد يعطى برهان الان يقينا دائما ايضا اذا كان على ما قيل من دلالة المسبب على
السبب الذى لا شريك له فى سببيته فاما اذا كان المحمول للموضوع بذاته وكانت
ذاته هى التى تقتضى له وجودا فى الموضوع فذاته السبب والقضية من اليقينيات
الاوائل لامن ذوات الاوساط وكذلك اذا كان الاوسط ذاتيا للاصغر فهو
هو بعينه والحكم على الاوسط هو بعينه الحكم على الاصغر فلا يكون مجهولا فى
وقت لان من تصور الاصغر فقد تصور الاوسط فى جملة ذاتياته وبذلك يجب
عنده وجود الاكبر للاصغر فحكم هذه القضية وان كانت ذات وسط حكم
الاوليات فى اليقينية .

الفصل الثالث

فى انه كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى

اى وجه يعلمها العالم بعد جهله بها

اذا لم يكن لحمل المحمول على الموضوع بالايجاب والسلب سبب فى نفس الوجود
لم يصح ان يتبين حكمها ببيان قياسى اذ لا يوجد بينها حداوسط وانما اليقين يثبت
فى

في الحكم من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذاته فذات الموضوع تقتضى وجود المحمول لها فمن تصور المحمول والموضوع وجب عنده الحكم فيها بالاجاب والسلب لذاتيهما لاسبب خارج عنهما وان لم يكن كذلك فلا يمكن ان يقع به علم يقين البتة لانا اذا جعلناهما متوسطا ولم يكن هذا المتوسط سببا لم يحصل به العلم اليقيني فان جعلناه سببا كان محالا لان الامر لاسبب له وانما الحكم في المحمول والموضوع بذاتيهما فامثال هذه القضايا تكون بينة بنفسها فان اشكل منها شئ تبين بالاستقراء ولا يخلو حينئذ من احدا من احدهما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلاسبب والاخر ان يكون وجود النسبة بسبب فان كانت بينا بنفسه بلاسبب في كل واحد من جزئيات الموضوع كان البيان اما بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام فلا يكون الحكم يقينيا فاما ان يكون بالعقل وهذا غير جائز لان المحمول اما ان يكون ذاتيا للموضوع واما ان يكون عرضيا ولا يجوز ان يكون ذاتيا لان الذاتى يدخل في شرح الاسم ولا يتبين بيان ولا يكون مجهولا للشئ مع تصور الشئ بل هو داخل في تصور الشئ - ولا يجوز ان يكون عرضيا من اللوازم التى تلزم كليا تقال على الجزئيات فيكون هذا العرض لازما للشئ من المعانى الذاتية لجزئيات الموضوع ويكون حمله على كل جزئى منها لاجل المعنى المشترك لها من الذاتيات فهكون ذلك الذاتى العام من صفات الجزئيات سببا لوجود هذا العرض فيها (١) وقد فرضناه بلاسبب واذا علم من جهة غير جهة ذلك السبب لم يكن علمه ضروريا ولا يقينيا فكيف ان يكون بينا بنفسه بل قد يجوز ان يكون عرضيا للمعنى العام الجنسى لذلك النوع حتى يصح ان يكون مطلوبا ويكون مع ذلك ذاتيا لكل واحد من جزئياته باسرها فان الذاتى لجميع الجزئيات قد يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلى عليها كالناطق الذى هو ذاتى الانسان وعرضى للجسم والبياض عرضى للجسم وذاتى للابيض والمتحرك بالارادة عرضى للجسم ومقوم ذاتى للحيوان فتكون الواسطة في مثل هذه القضية للجزئيات صفة ذاتية ولا كبر صفة عرضية

فينتقل الحكم بتلك الصفة العرضية الى موضوعات الاصغر بالتوسط فاستقراء الجزئيات في مثل هذا يشهد للقياس شهادة تجعل القضية المحكوم فيها كالاولية واما ان كانت حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بينة بنفسها بل يمكن ان تثبت ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيانا لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي الذي نقصده فيكشف وقوع ما ليس بيقيني يقينا حقيقيا واما ان يكون بيانا بالسبب الذي يوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتفق في السبب حتى يكون وجوده للمعنى الكلى اولا فيكون نظرا قياسيا وان لم يكن هناك سبب بل كان الحكم بينا بنفسه فقد قيل فيه اومائيتين باستقراء ثان فيكون استقراء بعد استقراء على الاتصال فالسبب النسبة محموله الى موضوعه ان لم يكن بينا بنفسه فليس له بيان يقيني البتة بوجه قياسي .

واما التجربة فهي مثل حكمنا بان السقمونيا تسهل المرة الصفراء من ابدان الناس حيث ازال تكرار وقوعه عن الذهن كونه اتفاقيا ويجعل هذا في الاحكام اليقينية لتكرار التجربة وان لم نعرف السبب الموجب وانما كان ذلك كذلك لصحة العلم بان الفعل لم يكن اتفاقا فبقى ان يكون للطبع او لحالة لازمة للطبع وذلك هو السبب القريب او البعيد فقد عرف السبب من جهة ما هو سبب وان لم يعرف نوعه وكيفية تأثيره فالعلم التجريبي ايضا انما يكون بمعرفة السبب والاستقراء من جملة المحسوس يحصل به العلم الكلى فالحس يفيد العلم الجزئى فاذا جرده الذهن من الاعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئى وهي واحدة في الكلى والجزئى فيصير الحكم كليا ومتى لم تكمل التجربة بالتكرار في الاشخاص والاقوات والاحوال المختلفة في غير السبب الموجب المتفقة في السبب الموجب لم تفد علما كليا يقينيا بل ظنا غالبا وكذلك الاستقراء ما لم يستوف الاقسام فالمحسوس والمجرب والمستقرأ ترجع الى مبادئه وهو الاولى والى ما هو بسبب وهو القياسي .

واقول ان اعتبار اليقين من جملة ما لا يعول فيه على تعليم المعلم ولا على شهادة الشاهد بل على ذوق النفس السليمة الفطرة واه ميزان يعتبره بها من صفا وقوى

على الاطلاع على ما في نفسه ومعرفة معرفته وعلم علمه وهو ان يفرض الحكم اليقيني البين الاولى كالحكم بان الكل اعظم من جزئه ويعرف حد اصرار النفس على حكم هذه ويعرض كل حكم يريد اعتبار يقينته معه ويعتبر اصرار النفس عليه ويفرض ان الحكمين تناقضا فرضا ويعتبر ذهنه في ذلك الفرض وينظر هل يرجح ذهنه رفع احدهما ثبات الآخر فان وجد فليس بيقين لانه لا يرجح رفع الحكم بان الكل اعظم من جزئه لاجل شيء من الاحكام الاخرى فبقى ان يرجح رفع الحكم الآخر واذا وجد ذلك الترجيح من ذهنه علم ان اعتقاده فيهما غير متساو وما لا يتساوى اليقين في يقينته فليس بيقين عند من لم يساويه عنده فان استضعف ذهنه عن المعقولات جعل هذا الاعتبار والموازنة بالمحسوسات فتراه لا يرجح عليها شيئا فان رجحنا على شيء بهذا الاعتبار دل على ضعف اعتقاده فيه وان تفاوتتا تقاوم عنده الحكمان وصارت نفسه بحيث لا ترجح رفع احدهما فقد تساوى في الميزان ومساوى اليقين في يقينته يقين عند من ساواه عنده فهكذا تعتبر الاعتقادات اليقينية .

قول ارسطوطا ليس ان قوة العادة قد تشهد لبعض الامور شهادة تساوى شهادة اليقين فينبغي لمن وزن تصديقه بهذه الميزان (١) الذهنية ان يفرض رفع العادة كما يرفع كل قرينة مع القضية ويستفرد بها في ذهنه مجردة عن كل شاهد لها وعليها اذا اراد اعتبار اوليتها واما اذا اراد اعتبار شواهد ما فتلك هي الحدود الوسطى وقد مضى الكلام في اعتبارها والمقدمات التي تجل في اوائل الانظار القياسية من كل فن ومن قد رعى هذا الاعتبار بقوة ذهنه وملكوته الصالحة في الانظار العلمية قدر على اعتبار الاحكام الحسية والتجريبية بتجريدتها عما يغلط فيها وطالب السبب المشترك في جزئياتها والحكم اللازم في كلياتها .

فاما كيف ينتج في الاحكام القياسية الاعم على ما تحت الاختصاص بواسطة الاختصاص مثلا كيف يكون الحيوان سببا لكون الانسان جسما والامر في ذلك بالعكس مما في الوجود فان الانسان ما لم يكن جسما لم يكن حيوانا وما لم يكن حساسا لم يكن

حيوانا فان كل واحد من الحيوان والحساس وصف ذاتي للانسان واذا كان الحيوان يكون من مجموع الجسم والنفس فكيف يحمل الجسم على الحيوان وهو كما يحمل الواحد على الاثنين وكما يكون البعض هو الكل وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان .

فنتقول انا اذا اخذنا الجسم بمجرد جسميته لم يصح ان يحمل على المركب منه ومن النفس كالحوان مثلا فلانقول ان الحيوان جسم مجرد من سائر الصفات الاخرى وان اخذناه بمعنى الجسمية معنا ولم نجرده عما يقارنه من اشياء اخرى كما لم نوجبه له صح ان يحمل على الحيوان حتى نقول الحيوان جسم ولانفي مع ذلك انه جسم مجرد كما لانفي انه جسم نباتي ولا جسم معدني فانا لو عطينا التجريد لما صح ان نضيف اليه فيما بعد انه ذونفس حساسة ناطقة ولو عطينا معه النفس الحساسة لما صح ان نقول بعد ذلك انه جسم نباتي بل اذا قلنا جسم ولم نرد على ذلك فيما نقوله ونعنيه (٢) ولم نرد بقولنا تجريدا من الصفات (ولانعينا لصفة - ١) حتى يكون بحيث يجوز لنا فيما بعد ذلك ان نضيف اليه ذونفس حساسة غير ناطقة او ذونفس حساسة ناطقة او غير ذى نفس جاز لنا حمله على هذه كلها ولو عطينا التجريد لما صح كما لا يصح ان نقول ان الحيوان جسم مجرد ولا ان الجسم المجرد من سائر الصفات حساس ولا ناطق بل لما اخلينا في قولنا من حكم تجريد او تبين وصف جاز حمله على كل جسم ووصوف بصفة ما قلنا جسم اسطقسى وجسم معدني وجسم نباتي وجسم ذونفس حساسة وجسم ذونفس ناطقة فان هذه كلها يقال الجسم عليها بلا شرط تجريد ولا شرط حكم يختص به دون غيره من الاحكام الخاصة .

قيل فيما سبق من التعليل ان الجسم بشرط التجريد يكون مادة وما يضاف اليه بعد ذلك يكون له صورة وبلا شرط تجريد ولا قرينة يكون جنسا فيقال في المادة انه منه فيقال ان الانسان مركب من نفس وجسم بهذا المعنى الذي به سمى مادة حتى يكون الجسم مادته والنفس صورته ويقال في الجنس انه هو و الفرق بين منه وهو في الحكم فهكذا يحمل المعنى الكلي الذي هو بعض معنى الجزئ على الجزئ

حيث يكون بعض صفاته فيقال على انفراده كما يقال لان الانسان جسم ولولم يصدق انه جسم لما صدق انه جسم ذونفس ويقال في التأليف كما يقال ان الانسان جسم ذونفس وكذلك لا يحمل الجزء على الكل فلا يقال للركب من صورة ومادة انه هو المادة او الصورة بل يقال هو منهما مركب ومؤلف كما يقال ان الانسان مؤلف من جسم ونفس فعلى طريق الحمل الكلي يكون الحيوان علة لكون الانسان جسما فان الجسم للحيوان قبله الانسان وهو للانسان من اجل كونه حيوانا وبالوجه الآخر يكون الانسان جسما قبل كونه حيوانا فان المفرد قبل المؤلف لكن هذا في الوجود وذلك في الذهن والمعقول وكذلك في الحساس والحيوان فهكذا يكون الاخص من صفتين كائيتين لموصوف واحد علة لوجود الاعم لذلك الموصوف اى انه عند الذهن له اسبق من ذلك وذلك له اسبق منه لما هو اخص منه .
وبالجملة لو وصفنا الانسان بالجسم قيل ان نصفه بالحيوان لما اصبنا فان الموصوف حينئذ لا يكون انسانا .الم يكن حيوانا فتحال ان يصل الحد الاكبر في مثل هذا الى الاصغر قبل الاوسط وانما يغلط في امثال هذه كون المعبر لا يفرق بين الاحكام الذهنية والاحوال الوجودية .

الفصل الرابع

في شرائط مقدمات البرهان

قد قيل ان مقدمات البرهان يجب ان تكون موجبة للنتائج التي يلزم صدقها عن صدقها فهي اقدم من النتائج والعلة تتقدم على المعلول بالذات فهي اقدم بالذات من النتائج وهي اقدم عندنا ايضا واسبق تصديقا من النتائج صدقا وزمانا والعلل تناسب المعلولات فمقدمات البرهان تناسب نتائجها وتدخل معها في جملة العلم الذي هي منه او علم يشاركه واوائلها تكون بينة بنفسها واعرف واقدم من كل مقدمة بعدها لان ما بعدها من نتائجها فما لم يكن كذلك من المقدمات لم يصلح ان يدخل في مقدمات البرهان والانسان في مبدأ استفادته للعارف يلوح له الاقدم عنده على الاطلاق وهو اشد تأخر اعند (١) الطبيعة وهي الجزئيات المحسوسة

نفهم منها الكليات المشتركة الجنسية اذا عرفنا معرفة ناقصة والمميزات الخاصة اذا ازدادت معرفته بها حتى تكمل له بذلك المعرفة النوعية على ما قيل في ترتيب المعارف فيما سلف فاذا كنا نتعرف اول شئ طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية كناية ابتداءً بما (١) هو اعرف عندنا و اقدم بالطبع وليس اعرف عند الطبيعة فان الاعرف عند الطبيعة هو الاشخاص الوجودية والاجناس والمعاني الكلية انما تستقر عند العارفين من الاشخاص (الوجودية فاذا انتهينا الى الانواع الاخير فختلنا التعليم فانا لانزل الى الاشخاص - ٢) بمعرفتنا و علمنا الكلى فاما اذا ابتدأنا اولا واخذنا من البسائط وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فنكون قد ابتدأنا بما هو اقدم في الطبع ويختلف الحال في هذا فان من البسائط ما هو اعرف عندنا من المركبات وذلك فيما تركبه نحن كالخل والعسل للسكنجيين ومهما ما المركبات اعرف منه لاننا ننتهي اليه بتحليل المركبات وذلك انما يكون حال معرفتنا بالمركبات الطبيعية فاذا كان البسيط اعرف عندنا من المركب وعرفنا به المركب نكون قد سلطنا في معرفتنا ذلك سبيلاً برهاناً لا محالة حيث كانت البسائط اسباباً للمركبات فان ابتدأنا من المركبات و سلطنا الى البسائط ومن الجزئيات بالاستقراء الى الكليات كنا بذلك مستدلين غير مبرهين حيث يكون الاعرف عندنا اعرف عند الطبيعة فان الطريقة البرهانية تأخذ مما هو اعرف عند المتعرف الى ما ليس باعرف عنده ومبدؤ البرهان يقال على وجهين احدهما بحسب العلم مطلقاً والآخر بحسب علم ما ومبدؤ البرهان بحسب العلم مطلقاً هو مقدمة غير ذات وسط لا يتعلق بيان نسبة محولها الى موضوعها في الايجاب والسلب يحد اوسط ومبدؤ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه بوضع في ذلك العلم الذي هو مبدء له وضعاً فلا يكون له وسط في ذلك العلم في مرتبته منه وانما يكون له وسط في علم قبله او يكون وسطه في ذلك العلم من غير تلك المرتبة التي هو في مبدؤها .

مثاله انا اذا اخذنا في علم ما - ا - مبدءاً - لب - وب - لـج - وج - لد - ود - له

وانقطع البيان في تلك المرتبة ولم ينقطع في ذلك العلم ثم اخذنا في بيان في مرتبة اخرى من مبدء آخر غيره فجعلنا - و - مبدءا اولاً - له - و ز - لح - و ح - لط - وعدنا فيينا - ا - بط - نكون قد بينا - ا - في ذلك العلم ولكن في مرتبة ليس في مرتبته حتى لانكون قد بيناه بما تبين به فلانكون قد بيناه بنفسه على طريق الدور ويجوز ان لا يكون له وسط بل يكون معقولا بنفسه وتسمى بالعلوم المتعارفة وما عدا ذلك مما تصدره العلوم من الحدود والمقدمات يسمى وضعاً والحدود تقال للتصور وتفيهم معنى الكلام لا للتصديق وقبول بوجه من الوجوه كما يقال ان النقطة شيء ما لاجزء له والخط طول لا عرض له ويراد بذلك ليس (١) ان معنى الطول لا عرض له يصدق على معنى الخط بل انا معنى بلفظ الخط هذا وكذلك بالنقطة فهو تقرير مفهوم الاسم ولو قال بدل هذا ان النقطة شيء من الموجودات ذلك الشيء لاجزء له حتى يكون قد حكم حكماً فيه موضع تصديق وقبول اورد وتكذيب ان في الوجود شيئاً لاجزء له او شيئاً من جملة اشياء لاجزء لها يسمى نقطة لكان تكون قضية .

فاما اذا قال النقطة شيء لاجزء له والخط طول لا عرض له على معنى الحد وتفسير الاسم وما يعنى باللفظة فلا يكون قد اضمربنا قاله حكماً لصدق ولا تكذب (٢) ولا يقبل ولا يرد وانما يكون هذا وضعا من جهة ان المتعلم لا يلتزم في تعلمه ذلك ولا يلتزم بالفحص عن هذا الشيء الذي عني بهذا الاسم هل له (٣) وجود في الوجود ام لا وكيف وجوده وسائر ما يبحث عنه من احوال الموجودات فهو وضع من هذا القبيل .

وقد خصوا الحدود بتفسير اسماء الموجودات والرسوم بتفسير الاسماء فقط اما لما ليس بموجود او لما لم يعلم وجوده بعد وهو اصطلاح يجوز قبوله ممن يتصرف في كلامه وبحسبه والمقدمة تخالف الحد من جهة التصديق فان الحديق لا يتصور (٤) فقط والمقدمة تقال لتصور ويصدق بها تصديقا معقولا او تصديق

(١) لا - ليس معنى ان الطول الذي (٢) بهامش قط - ن - يصدق ولا يكذب

(٣) لا - هل هو موجود (٤) قط - لتصور -

تقليد وقبول او تصديق وضع ينتظر له بيان فيما بعد ولذلك يسمى اصلا موضوعا ويسمى الحد وضعيا وما كان من المقدمات المصدر بها لا تنكرها نفس المتعلم ولا يكون عنده رأى يخالفها خص باسم الاصل (الموضوع - ١) ما تنكره نفس المتعلم يسمى مصادرة فيدخل من الحدود في اسم المصادرة ما تنكره نفس المتعلم وجوده كالنقطة التي لا جزء لها وطول الخط الذي لا عرض له وتختلف نفوس المتعلمين في معرفة الاوليات التي هي مبادئ البراهين في العلوم من جهة ضعف التصور وقوته بجودة الفطنة فتكون الاوليات الحالية عند بعضهم اوضاعا ومصادرات وعلى كل حال فالتصديق بمبدء البرهان ينبغي ان يتقدم على التصديق بما هو مبدء له لان التصديق بالمبدء علة للتصديق بما يبرهن عليه به وحكم التصديق بذى المبدء مثل حكم التصديق بالمبدء يقينا بيقين وظنا بظن غالبا بغالب وضعيفا بضعيف فان لم يكن عند المتعلم تصديق بالمبدء البتة لم يكسبه ذلك تصديقا بذى المبدء فتكون الاصول الموضوعية في العلوم مقدمات مجهولة عند المتعلمين من حقها ان تتبين اما في علم آخر غير العلم الذي هي مبدء له واما في العلم نفسه في فن منه لا تتبين به بل بمبدء غيره من مبادئ ذلك العلم فان المبدأ لا يكون واحدا في العلم اذ لا يكون قياس من قضية واحدة ولا اقل من قضيتين فاذا كانت قياسات كثيرة فاما ان تكون من قضيتين هما مبدآن يتركبان مع قضايا تنتج عنها وما ينتج مع ما ينتج واما ان تكون من مبادئ هي اصول موضوعة من اربعة فما فوقها حتى يكون قياس من قضيتين منها تنتج نتيجة وقياس من قضيتين اخرى تنتج اخرى ثم تتسلسل القضايا في المرتبتين عن القياسين الاولين من غير اختلاط مثاله - اب - وب ج - فأج - ج ه - و - ه د - فج د - اج - و - ج د - فاد - وايضا - ال - ول م - فام - (٢) م س - وس ن - فم ن - ام - وم ن - فان - ع ا - و اف -

(١) ليس في لا (٢) على هامش قط نسخة وهي - م ن ون س فم س - ام وم س فاس - ان ون ب قاب ب وب اج فاج - ال ول م فام - ج هو ه د فج د -

فع - ار - و - رب - قاب .

فتكون - اب - قد ثبتت من مرتبته (١) تحت مقدمة - ال - لامن المرتبة التي تحت مقدمة - اب - فلا يكون - اب - قد ثبتت - باب - دورا وهي في العلم الذي من جملة مبادئه - اب - الا ان بيانها يرجع الى مبدء غيره وهو - ال فهكذا يتبين العلم في العلم نفسه وقد يبين في علم غيره وهو الاكثر والاوجب وقد يتبين المبدؤ في العلم بقوة النفس في النظر العلمي لرياضتها بذلك العلم فيعود بعد النظر والتخرج الى ما قبله وضعا فيتام له فيعقله ويصدقه يقينا .

الفصل الخامس

في موضوعات العلوم ومطالبها ومسائلها ومبادئها

للعلم الواحد بالانواع موضوع واحد بالانواع اما في العلم النظري فهو الذي ينظر في ذلك الموضوع ويبحث عن اوصافه حتى يحصل له معلومه مثل السواء لعلم الهيئة واما في العلم العملي فينظر في الموضوع لاجل عمل يعمل به وتأثير يؤثر فيه وفي اعراضه وخواصه التي له بحسب ذلك العلم (٢) المقصود مثل بدن الانسان لصناعة الطب وكما ان الموضوع الكلي للعلم الكلي كذلك جزئيات ذلك الموضوع لاجزاء ذلك العلم ومسائله ففي كل جزء يبحث فيه عن اوصاف نوع من انواعه وفي كل مسألة مسألة عن اوصاف جزئي جزئي من جزئياته كما يبحث في مسائل علم الهيئة عن شكل الفلك وعن وضعه وعن حركته فتكون الموضوعات في القضايا التي هي مطالب ذلك العلم جزئيات ذلك الموضوع الكلي كل مسألة من علم الهيئة يكون الحد الاصغر فيها شيئا من السماء اما كوكب واما فلك خاص من الافلاك ويكون الحد الاكبر فيها صفة من الصفات التي توجب اذلك الفلك او الكوكب او تسلب عنهما فيضع العالم الموضوع الكلي لذلك العلم الكلي ويسئل عن صفته التي تظن فيه حتى يوجب له بنظره ما يوجب منها ويسلب عنه ما يسلب منها وفي مسألة مسألة ينظر في واحد واحد من جزئياته اذ يضعه

في مسئلة مسئلة ويبحث عن صفة صفة من صفاته حتى يوجها له او يسلبها عنه فتميز العلوم بعضها عن بعض بموضوعاتها ولا يكون الموضوع موضوعا للعلم الواحد من كل وجه كما لا يكون جسم الانسان موضوعا لصناعة الطب من كل وجه بل من جهة ما يصح ويمرض واصحاب علم الفراسة من جهة شكله وخلقهم الذين يستدل منهما على ملكته وخلقهم فكذلك السماء تكون موضوعا في علم الهيئة من جهة الاشكال والحركات وللعلم الطبيعي من جهة الطبائع والخواص فكذلك يكون الموضوع الواحد للعلم الواحد والعلمين والثلاثة فتشترك العلوم في الموضوعات وتباين وتختلف وكذلك في المحمولات ويتم العلم بأربعة اشياء هي الموضوع والمحمول والمباذى والمسائل فيشارك في شئ من هذه الاربعة ويخالف بشئ منها والاسم والحداه من جهة ما يشارك فيه ويخالف معا فال موضوع واحد مشترك كما قلنا لسائر المطالب والمسائل التي فيه كالجسم المحسوس للعلم الطبيعي و بدن الانسان للطبيب والمحمولات كثيرة مختلفة في مسائله وهي الصفات والاعراض التي تعرض له بذاته لالما هو اخص والالما هو اعم منه كالا عظم والا صغر والمساوي في المقدار للهندسة فانه لا يقال اعظم واصغر لما هو اعم من المقدار والالما هو اخص منه من الموجودات بل من جهة انه مقدار فهذه هي المطاوبات التي تكون محمولات المسائل في العلوم والمباذى هي التي نستعمل في قياساته مقدمات لها اما من البيئة بنفسها واما بما يتسلم من علم غير ذلك العلم والافباذى العلم لا تتبين في العلم الذي يتبين بها كما ذكرنا وللعلوم العملية زيادة هي الاغراض والغايات التي لاجلها يكون العمل كالصحة لصناعة الطب والسعادة للفلسفة العملية فان العلوم قد تكون المسائل المعلومة فيها هي الغايات المطاوبة ولا تكون الاعمال هي الغايات وانما يعمل العامل لشيء هو غايته لاجله يتكلف التعب والمشقة في عمله فصناعة الطب موضوعها بدن الانسان ومباذيتها من العلم انطبعي ومن الحس والتجربة ومسائلها هي كيف تحفظ الصحة ويزال المرض وبما ذا ومحمولاتها المصح والممرض والمنافع والضار وغايتها حفظ الصحة وازالة

وازالة المرض فيتخصص النظر في موضوعها الذي هو بدن الانسان حتى يصبر من جهة ما يصح ويمرض وكذلك يتخصص النظر في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم المحسوس من حيث يتحرك ويسكن ويتصف باوصاف تتعلق بالحركة والسكون .

وانما فصلت العلوم الى الاصناف التي فصلت اليها ولم يجمع العلم كله علما واحدا بالموجود كله لامرير جمع الى المتعلمين في تعلمهم وهو ان المجهول انما يعرف ويعلم بشئ هو اعرف منه واسبق علما ثم يعلم بذلك الثاني ثالث هو اعرف منه وبالثالث رابع ولواتسقت العلوم والمعلومات في وجودها على نسق واحد في ترتيب واحد من اعرف الى ما ليس باعرف ومن ثاني الى ثالث وكذلك الى آخرها لصح ان يكون العلم كله واحدا بالموجود كله لكنه ليس كذلك فان الاشياء ذوات المبادئ تعرف بمبادئها والمركبات ببساطتها والمعلولات بعلاها على وجه العلل بمعلولاتها على وجه آخر والمحسوسات ببينها والبسايط بادراكها ولكنه وبمعرفة من طريق الاستدلال والعلل والمعلولات من كل فن مترتب في الوجود على مراتب عدة لانها وان كانت لا ترجع بأسرها الى مبدء واحد فانها تتشعب في صدورها عنه عرضا كما تترتب طولاً فتتقسم من حيث تتشعب من جهة المبادئ طولاً وعرضاً فتشعب العلوم الجزئية كذلك عن العلم الكلي بتشعب الموضوعات ومبادئ البيانات والمطابق في النظريات والاعراض في العمليات فيكون الجسم مطلقاً من جهة (١) . موضوعات العلم الكلي مثل غيره من الموجودات لدخوله في جملة الموجود الذي هو موضوع العلم الكلي من حيث هو موجود ويكون من حيث هو داخل في الحركة والسكون ومبديتهما من موضوعات العلم الطبيعي ومن جملة الاجسام الفلكية افلاكها وكواكبها من جهة ما هي داخله في الحركة والسكون وما يلزمها ويتسبب منها من جملة العلم الطبيعي ومن جهة الاشكال والحركات وتقديرهما بالمقادير والازمان من جملة العلم النجومى كما انها من حيث يحكم عليها وفيها ومن جهتها باحكام تتسبب

من تأثيراتها في عالم الكون والفساد من جملة الاحكام النجومية فيكون علم النجوم غير علم الاحكام بالنوع والجنس ويكون جسم الانسان من حيث هو داخل في الحركة والسكون ومبدئيهما من جملة العلم الطبيعي ايضا ومن جهة ما يصح ويمرض ويتوصل الى ازالة مرضه وحفظ صحته موضوعا لصناعة الطب فيكون علم الطب من العلوم الجزئية تحت العلم الطبيعي من حيث هو علم نظري ومن جهة غايته العملية صناعة خاصة مخالفة للعلم الطبيعي في الغاية دون الموضوع وكذلك علم احكام النجوم ايضا من جهة النظر في طبائع الاجرام السماوية وتأثيراتها وافعالها وانفعالاتها من جملة العلم الطبيعي وجزئيا تحته ومن جهة ما يراد منه الانذار بما يكون قبل كونه علما خاصا هو علم الاحكام وكذلك الهندسة والمنظار وعلوم الحيل في الحركات وعلم الهيئة .

اما الهندسة فعلم كلي ينظر في المقادير من جهة التشكيل والتقدير والمناسبة بينها والمنظار تحته يختص بخطوط خاصة بالبصر من المبصرين وعلم الحيل يختص بدونه بحركات طبيعية وقسرية ومركبة منهما فيكون تحت العلمين الطبيعي والهندسي اما الهندسي من جهة موضوعه واما الطبيعي من جهة عوارضه الخاصة بعلمه وعلم الهيئة تحت العلم الطبيعي من جهة موضوعه الذي هو جزء من موضوع العلم الطبيعي اعني الافلاك والكواكب وتحت الهندسة من جهة عوارضه المخصوص وهو النظر في الاشكال والحركات وحساب المقادير والافاق وكل ذلك داخل في جملة الموجود واجزاء من الموجود لكنه يخالفه من حيث يختص نظر كل واحد منهما بفرض ينحصر فنظر العلم الكلي فيه من حيث هو موجود ويطلب صفاته وخواصه من حيث هو كذلك وينظر (في - ١) العلوم الجزئية في صنف صنف ونوع نوع منه من جهة اشياء اخرى على ما قيل .

هكذا جاء في النقول القديمة ولم تكن في خلافهم على ذلك فائدة في العلم فاستمر العلماء في نظرهم عليه واراد قوم من المتأخرين ايجاب هذا التقسيم وجعله ضروريا في العلم والتعليم فتمحلوا وطولوا وتعدوا لواجب وما وجبوه في تعليمهم واتصافهم

وتخليطهم في إيرادهم (١) مسائل علم بمسائل علم آخرة ورد وافى علم الطب من الطبيعيات وفي العلم الطبيعي من العلم الكلي وفي العلم الكلي من الطبيعي فتعدوا ما يجب في التعاليم حيث اوردوا ما اوردوا بيانه في علم ليس فيه اصول بيانه ولا فيما يتبين به فانظمت بياتناهم على غير اصول واختلط التعليم بالتقليد والتقليد بالتعليم فخرجوا بذلك من زمرة الفلاسفة الذين يرتبون بياتناهم على الترتيب المنطقي المذكور فننظر الآن في ترتيب العلوم وما قالوا فيه واوردوا له من الاحتجاج ونأمله حتى يتحقق لنا وجوب ذلك اولا وجوبه وفائدته ان كانت .

الفصل السادس

في ترتيب العلوم الحكيمة وما

تشترك فيه وما تفرق به (٢)

لما كان العلم والمعلوم من الاشياء المضافة العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم والمعلوم هو الموجود والموجود على قسمين موجود في الالعيان وموجود في الالذهان فالعلوم كذلك ايضا وجودية لما في الالعيان وذهنية لما في الالذهان ومن الموجودات من حيث يعلم ما هو اعرف اى متقدم في المعرفة عندنا وما هو متأخر في المعرفة عندنا فتترتب العلوم كذلك ايضا لاجل ما هو الاولى بالتقديم في التعليم وهو الاعرف عندنا والى ما هو اولى بالتأخير وهو المتأخر في المعرفة عن ذلك المتقدم ولو كانت الموجودات تتصل على سنن واحد في التقدم والتأخر من اول الى آخر وينحصر الكل في الوسط لقد كان ذلك الترتيب اولى بان يحاذى في التعليم من غيره فكانت العلوم تبتدأ من المبدأ الاول وتنتهى فيما يليه ويلي ما يليه الى آخر الموجودات فكان العلم يحاذى في ترتيبه ترتيب الوجود (٣) لكن الامر في الوجود ليس كذلك لان الموجودات على ما يبينه العلم الالهى تبتدئ من مبدأ واحد وهو المبدأ الاول لها بمرها وتنتهى الى شعب كثيرة

(١) لا - ارادتهم (٢) لا - منه (٣) لا - الوجود .

تفترق عرضاً مع الطول بمعية مع (بعدية - ١) فتفترق الجدول ولا تنتهى في سنن واحد الى مملول واحد اخير عن علة واحدة اولى فصار لذلك انقسام الموجودات الى انواع تعممها اصناف مختلفة لا يتسق بعضها على اثر بعض في ترتيب التعليم كما لم يتسق في ترتيب الوجود فتصنفت العلوم الى اصناف عدة ولم ترتب في التعليم مسألة بعد اخرى يشتمل عليها علم واحد فجعلوا (٢) من العلوم الحكيمية علم المنطق يشتمل على علوم سبق تفصيلها وعلم الطبيعيات يشتمل على علوم باصناف المحسوسات الوجودية وعلم الرياضيات يشتمل على علوم ذهنية وعلم الاهليات وهو العلم الكلى ينظر في المبادئ الاولى وبداية الخلق كيف هي ويعرف الموجود من حيث هو وموجود فصنفوا العلوم الذهنية الى ذهنية صرفة لا يتعدى حكمها (٣) الاذهان والى ذهنية يتعلق حكمها باشياء وجودية .

والذهنية الخاصة منها علم ومنها علم العلم وعلم العلم هو المنطق الذى يفيد القوانين العقلية الواجبة في العلم والتعليم والقبول والرد والتصديق والتكذيب والعلم هو علم الكميات التى هي المقادير والاعداد فعلم المقادير منها يتعلق بعلم الاشكال لأن المقادير تنناهي الى الاشكال وتتحدد بها ويجمعها علم الهندسة وتستصحب معها شيئاً من علم العدد لأجل علم المقدار من اجل ان المقدار يعد ويعلم بعدده وعلم الاعداد منه علم خواص الاعداد وهو (الارثما طيقى) ومنه علم الحساب الذى يتعلق بالجمع والتفريق في المعدودات والاعداد واما العلوم الذهنية التى يتعلق حكمها باشياء وجودية فهي علم هيئة الافلاك وحركاتها وهى الى الموجودات اقرب منها الى الذهنيات وانما تنسب الى الذهنيات من اجل بياناتها الهندسية والحسابية فهذه هي الذهنيات ولان مبادئ المحسوسات اشياء غير محسوسة فالعلم الالهى هو علم المبادئ والكميات قبل الجزئيات فالعلم الالهى هو العلم الكلى والمبادئ تتقدم على ذوات المبادئ فالعلم الالهى يتقدم بالطبع على سائر العلوم ولان المبادئ المتقدمة بالطبع على ذوات المبادئ متأخرة في معرفتنا عنها فالعلم الالهى

(١) سقط من لا (٢) لا - تعلوا به العلوم الحكيمية على المنطق (٣) لا - صافى .

يتأخر في تعليمنا وتعلمنا عن غيره من العلوم فهو مبدأ العلوم بالطبع وغايتها في المعرفة وفيه العلم الكلي ويحتمل في العلوم الأخرى مبادئ منه يتسلمها المتعلمون لتلك العلوم تسليماً مقبولاً من غير برهان حتى إذا انتهى بهم التعليم إلى هذا العلم برهنوه فيه واقتدى الخلف في ذلك بالسلف المشهور مثل أرسطو طاليس وأفلاطون فانهم صنفوا العلوم أصنافاً من غير تقسيم ولا تعليم وأصولها ثلاثة على ما ذكرنا الطبيعي والرياضي والالهي والمنطق فهو علم العلوم .

والمتأخرون اشتغلوا بتعليل ذلك (١) فما قيل فيه أن الأشياء الموجودة إما أن لا يكون وجودها باختيارنا وفعلنا وإما أن يكون وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفة نظرية ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين أحدهما الأمور التي تخلط الحركة والثاني الأمور التي لا تخلط الحركة والأمور التي تخلط الحركة على ضربين إما أن يكون لوجودها إبان تخلط الحركة مثل الإنسانية والتربيع وما شابه ذلك وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك والأول على قسمين لأنه إما أن يكون لافي القوام ولا في الوهم يصح عليها أن تجرد عن مادة معينة كصورة الإنسانية والقرسية وإما أن يصح عليها ذلك كذلك في الوهم دون القوام مثل التربيع فإنه لا يجوز تصوره إلى أن يخص بنوع مادة أو يلتفت إلى حال حركة .

وإما الأمور التي يصح أن تخلط الحركة ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلمية وتكون من الأمور التي يصح تجريدها عن الحركة ما صحته وجوب ومنها ما لا يكون صحته الوجوب بل يكون بحيث لا يمتنع عليها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلمية والعدد الذي هو الكثرة وهذه فإما أن ينظر إليها من حيث هي فيفارق ذلك النظر النظر إليها من حيث هي مجردة لأنها تكون من جملة النظر في الأشياء لا من حيث هي في مادة أذهي

(١) ها مش قط - أعني في تصنيف العلوم إلى هذه الثلاثة المذكورة

من حيث هي هي لا في مادة واما ان ينظر فيها من حيث عرض لها عرض لا يكون في الوجود الا في مادة وهذا على قسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهم كونه الامع نسبه الى المادة النوعية والحركة مثل النظر في الواحد من حيث هو نارا وهواء وفي الكثير من حيث هو اسطوانات وفي العلة من حيث هي مثلاً حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اى مبدأ حركة بدن وان كان تجوز مفارقه بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الامع نسبة الى المادة ومخالطة حركة فانه قد تتوهم احواله من غير نظر في المادة المعينة والحركة مثل الجمع والتفريق في العدد وسائر الاحوال التي تلحق العدد وهي في اوهام الناس اوفى موجودات متحركة منقسمة فأصناف العلوم اما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي في الحركة تصورا وقواما وتتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما واما ان يتناول اعتبارها من حيث هي مفارقة لها تصورا وقواما فلقسم الاول هو العلم الطبيعي والثاني هو الرياضى المحض وعلم العدد المشهور منه .

واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والثالث هو العلم الالهى - وهذا التقسيم بهذا التعليل والتفريع والتطويل قد تسلم فيه ان من الاشياء ما يخالط الحركة ومنها ما لا يخالطها والذي يخالط منه ما لا وجود له الا بحيث يخالطها ومنه ما يوجد مخالطاً وغير مخالط والتي لا تتجرد اما ان تكون لا في القوام ولا في الذهن يصح تجريدها كالانسانية فاما ان يصح عليها التجريد في الوهم دون القوام مثل التربيع .

وهذه اشياء تحتاج الى بيان وأى بيان فان من الحكماء (١) من يقول بحركة النفس ويرى ان حركة البدن تابعة له وليس في الوجود ما لا يخالط الحركة اما محرك واما متحرك واما ما منه واما ما فيه واما ما اليه ان عني بالمخالطة هذا وان خص بمخالطة الحركة المتحرك فقط فعليه ان يبين ما عناه بذلك وحينئذ لا نسلم له

انه لا يتحرك سوى الجسم .

والذين قسموا الى هذه الاقسام ما امكنوا هذا الامعان وانما سموا الطبيعيات من جهة المبدأ المحرك لها حركة محسوسة من تلقائها لا بقسر من خارج حركات الاسطقسات والمعادن والنبات والحيوان التي لها من تلقائها كالجحر في هبوطه والنار في صعودها .

والرياضيات هي العلوم الذهنية التي للنفس بها رياضة تزيد في فطنتها واستقلالها بقوة تقدر بها على النظر في العلوم العالية وبالالهيات النظر في المبادئ غير المحسوسة التي دلت عليها افعالها في المحسوسات ويعرف ذلك من تسميتهم فان علم الهيئة لا يتجرد نظره عن الاجسام المحسوسة لافي الوجود ولا في التصور وقد جعلوه من الرياضيات والطبيعي ينظر في النفس وهي غير محسوسة وعلى مذهبهم غير متحركة ولا محاطة للحركة لانها ليست مبدأ قريباً للحركة بل يقوون انها تحرك بواسطة قوى اخرى ولو اراد مرید ان يجعل العلم واحد ايتدى فيه من اول الطبيعيات وينتهى الى آخر الالهيات وبوسط الرياضيات لم يكن عليها في ذلك حرج ولو قدم الرياضيات وتلاها بالطبيعيات ثم بالالهيات لقد كان الامر كذلك وانما الذي لايجوز في التعليم هو تقديم الاخفى على الاظهر وتفصيل العلوم كتفصيل الكتب بل كتفصيل التعاليم والفصول فضمن الكتاب عرض واحد كلي والتعاليم والفصول تتكلم في جزئياته وانما الكلام في طريق التعليم (١) وان الاشياء التي هي متقدمة عندنا في المعرفة واجاب العلم - (٢) متأخر - عند الطبيعة في ايجاب الوجود لان الاعرف عندنا ليس هو الاعرف عند الطبيعة فيفتح العلم الجزئي بالاصول من العلم الكلي والادنى من الاعلى فتكون تلك الاصول عند من سبق له علم بها من العلم التي (٣) هي منه معلومة بيينة يحكم فيها وبها وعند من لم يسبق له بها علم موضوعه مقبولة يتسلمها .

والعلوم التي تتبين بها كقضية شرطية معها هي تاليها والاصول مقدمها تتبين

(١) سقطت من (٢) كذا - والظاهر - متأخرة - ح (٣) كذا والظاهر

في العلم لزوم التالي للقدم وبصحة وجود المقدم يصح وجود التالي فهكذا فعل
ارسطوطا ليس في الطبيعيات و اقليدس في الهندسيات ولم يفعل كذلك جالينوس
في الطبيات بل تكلم في الاسطقسات والمزاج كلاما فلسفيا طبيعيا في علم الطب
وما بينه ببيانات تعلم من الطب وجزئيات مسائله حتى يعيب (١) عليه ذلك من عابه
ويقول انه استعمل الدور وهو لا يعلم وما استعمل في كتبه دورا في بيان وانما
تخليط الكلام في العلوم يضل المتعلمين واذا اتسقت المسائل بعضها على بعض
كما فعل اقليدس في كتابه كان اولى في مذهب التعليم ومتى لم تكن لم يتم العلم
المحقق وصار كالاخبار التي يتقلدها السامعون من الرواة الذين لا يعلمون صدقهم
من كذبهم .

الفصل السابع

في مبادئ البراهين وكيف يتعرف

الانسان ما لا يعرفه منها

قال ارسطوطا ليس من فقد حسا من حواسه فقد علما من علومه وهو المعلوم
الذي ينتهي اليه الذهن من ذلك الحس فان العلم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان
والاستقراء والاستقراء يرجع الى الحس ومن مقدمات البرهان ما يحصل مبادئها
بالحس ويتصور (٢) من جهته ومتى اراد احد ان يعرفها لمن لا يعرفها لم يمكنه
ذلك الا باستقراء يستند الى الحس مثل القضايا التي يحكم فيها بثقل الارض وخفة
الماروجرها ومثل الاشياء التي تتصور من المحسوسات كالجسم والسطح والخط
والاشكال المستديرة ١ والمثلثة - ٣ والمربعة ونحوها فاما ما يعرف بالحس
ومنه يصير معقولا .

وقيل في هذا الموضع ان المحسوس غير المعقول والمعقول غير المحسوس في سائر
الاشياء ويصح ان يعنى بالمعقول ما يدرك في الازهان متصورا فيها وبالمحسوس
ما يدرك في الاعيان واما على ان يفصل ما في الازهان الى اصناف يجعل بعضها
معقولا وبعضها متخيلا وبعضها متوهما على ما قد قيل وبالغ فيه قوم من المتأخرين فلا .

وقد اتضح وانكشف الملتبس من ذلك في علم النفس وتحقق الحق في المختلف فيه منه فاما ما يتصور في الالذهان من الاشياء الوجودية فانه مشترك للكثير من المحسوسات الشخصية كالانسان لزيد وعمر ووخالد ونحوها فالمحسوسات مبادئ العقولات والعلم بالمعقول لانه انما يقال على الاشياء الذهنية التي تحصل من الاشياء الوجودية واكثرها من المحسوسات المفردة والمركبة فلذلك من فقد حسا من حواسه فقد علما من علومه فانه رأينا الا انه خلقة لا يتصور الالوان ولا يعقلها ولا يتخيلها وكلما اشير اليها بعبارة تنبيه عليها يذهب ذهنه في مفهومها الى شئ مما عرفه من احدى الحواس الاخر وكذلك الاخشم خلقة في الاراييح فيعلم من هذا ان من المعلومات ما عسانا لانعرفه ولا نهتدى اليه لانا لانعرف مبادئه التي ندركها فتنبهنا عليه ولا تنبه على عمله حيث لا نجد من ينبهنا عليه ونقيس على ذلك من فاقد البصر كيف لا يتنبه على مدركاته ولا يشعر بان في الوجود منها ما يتنبه عليه كذلك لو لم تخلق للبشر حاسة البصر لم يشعروا بمدركاتها ولم يتنبهوا عليها وان استفاد الانسان في وقت من زمانه ما به يدرك ما لا يدركه الآن من اشياء لا تناها حواسه المعروفة وتفرد عن شركائه فيها تفرد بعلم ومعرفة تخصه دونهم مما انكشف له ولم ينكشف لهم ولعل اكثر الموجودات واجلها واشرفها من النفوس والروحانيات والملائكة من هذا القبيل بل وما جل عنهم وعلا ولعل بصر البصيرة ينكشف عنه غطاء فيدرك من ذلك ما لم يدركه قبل فيعرف منه ما كان يجهله فاذا كانت المعلومات الحاصلة لالذهان العلماء انما تكون من جهة ما يدركونه من الموجودات فمن لا يدرك لا يعلم ومن يدرك يعلم بحسب ما يدرك ومن المحسوسات اشياء في التركيب تتميز بالتحليل على ما قلنا ومنها اشياء تدرك على بساطتها كحرارة النار وبرودة الثلج ونحوها والالوصاف الذاتية للشيء قد سبق القول بانها هي الالصول في الموجودات والمعاني الاول في المفهومات ولا تكتسب بالبرهان اما من جهة الوجود فانها الاصل من الوجود الذي يتصف بما يتصف به مما يضاف اليه من الالوصاف

فهى (١) الموضوعات فى القضايا لما يحمل عليها وتوصف به والمحمول انما يطلب للوضوع لا الموضوع للمحمول فالأوصاف الذاتية لا تطلب للأوصاف العرضية وانما تطلب الأوصاف العرضية لها وكذلك لا يطلب بعضها لبعض ولا يتبين وجود بعضها لبعض بخدا وسط اذ ليس بينهما حدود وسطى وانما بعضها لبعض بالذات فان الأوصاف العرضية لا تتوسط بين الأوصاف الذاتية بعضها لبعض مثاله ان الأوصاف الذاتية للإنسان هى الحيوان والناطق فالحيوان للناطق لا يتبين برهان ولا الناطق للحيوان فان احدهما لا يتصف بالآخر وانما يتصف بهما الموصوف والناطق لا يلزم ان يكون حيوانا كما لا يلزم الحيوان ان يكون ناطقا وانما تتبين الأوصاف التى تتصور للشئ لكونها (٢) ولا كونها فيتبين كونها بالحد الاوسط الذى توجه ولا كونها بالحد الاوسط الذى ينتفى عنه وليس كل وصف عرضى يحتاج الى بيان بل قد يكون منها لازم لذات الشئ فلا يتبين بحجة وقد يكون لازم لللازم فيتبين بحجة هى اللازم الاول واذا كان فى مقدمتى القياس مقدمة ذات وسط تتوسط البيان بين محمولها وموضوعها احتاجت الى بيان بقياس آخر وان لم يكن لم يحتج كما قيل وانما تكون مقدمات البراهين كلها غير ذوات اوساط بينة بانفسها عند الدهن بفطرة العقل او بشهادة الحس والاستقراء والتجربة والاخبار المتواترة التى يبطل معها الشك وتنتفى اسباب الريبة وما يقال من ان البرهان يبين الضروريات الدائمة بالضروريات الدائمة الكلية فغير لازم فى البرهان وانما هو الذى يكتسب اليقين الدائم فى الدائم والموقت فى الموقت والكلى فى الكل والجزئى فى الجزئ ولا يكتسب الحد بالبرهان اذ لا تحتاج الذاتيات الى بيان لانها تفسير الاسم ومعناه عند من عناه كما لا برهان على ان الحيوان الناطق هو الإنسان فان المسمى سماه به وعناه فى كلامه والسامع فهمه منه والمسمى لا يسمى بحجة والسامع لا يفهم بحجة اكثر من صحة النقل عن المسمى فهذا منتهى الكلام فى البرهان والقياسات البرهانية (والحمد لله كما هو اهله

(١) لا - يرى الموضوعات من (٢) قط - الشئ كونها

المقالة الخامسة

في طويقا (٢) وهو علم الجدل

الفصل الاول

في القياسات الجدلية

القياسات التي ذكرها ارسطوطا ليس بعبارته وكفى بها عن الحجج هي التي قيلت في الاشكال الثلاثة على اختلاف ضروبها وهي في الصورة (٣) التي من اجلها تسمى قياسا وسولو جسموس كذلك وكان السولو جسموس الذي نقل الى العربية بلفظة القياس اسما للقول المؤلف الذي يلزم عن (٤) التصديق بما وضع فيه تصديق بقول آخر من الضرورة وليس له اسم في العربية ينقل اليه فقييل قياس وجامعة وقرينة بهذا المعنى الذي يلتفت اليه لا الى اللفظ (٥) وهو الاحتجاج والحجة والدليل والاستدلال ويختلف بعد ذلك من جهة الاقاول الموضوع فيه في صدقها والتصديق بها فالبرهانية هي اليقينية من اليقنيات التي لا ريب فيها على ما قيل من جهة مادة القياس التي هي المقدمات وصورته التي هي شكل الاقتران والغرض فيه معرفة الحق من جهة ما هو حق فكأنه لا فرق فيه بين ما يعلمه الانسان منه لنفسه وينائجها به وبين ما يعلمه لغيره .

فاما الجدليات (٦) لامن جهة الحق والباطل بل من جهة ان العرض ليس هو الحق بعينه سواء كان حقا او لم يكن وانما هو طلب ما يفهم به الخصم في المناظرة والمجادلة ويقطع به عن الاحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان بالحق او بغيره والحق فيه لا يراد لعينه ولا يراد لعينه بل يراد او يرد لما قيل .

(١) من قط (٢) لا - طويقا (٣) لا - الضرورة (٤) لا - عنه (٥) لا - الالفاظ

(٦) ن - بالعرض فالنظر فيها لا من .

وتأليف القياسات الجدلية يكون من مقدمات ذائعة مشهورة كما قيل وتلك اما ذائعة على الاطلاق وهي التي يقول بها جمهور الناس ويوافقون عليها من غير اختلاف واما ذائعة بالاضافة وهي التي يراها اكثر الامم والمعتبرون من القبائل المختلفة او واحد مقدم متفق عليه ولا يخالفه من يعتبر بمخالفته من المشهورين . ومن الذائعة ما تكون ذائعة بانفسها ومنها ما تكون ذائعة على سبيل المضادة والمشابهة من جهة الضد او الشبيه اما في المضادة فكما يقال ان كان العلم بالاضداد واحدا فالحس بالاضداد واحد واما في المشابهة فكما يقال ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة وقد يتفق ان يشتهر القولان المتناقضان من ذلك والمتضاد ان معا مثل ان يكون القول بانه ان كان العلم بالاضداد واحدا فالحس بالاضداد واحد وايضا ليس ان كان العلم بالاضداد واحد فالحس بها واحد فيكون هذا مشهورا عند قوم وفي قول وذلك مشهورا عند قوم وفي قول وكذلك ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة مع مقابله الذي هو ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء ليس جميل فيكون كل من القولين مشهورا عند قوم وبحسب خلق وعرف وكقولنا ان الغنى وبال وان الغنى نافع كلاهما مشهور وبهذا يصح ان تكون قياسات جدلية صحيحة من مقدمات ذائعة تنتج نتائج متقابلة و ضد الذائع هو الشنع وليس الذائع هو الصادق بل قديح (١) غير الصديق ويصدق غير الذائع ولا الشنع هو الكاذب فكثير من الحق شنع وكثير من الباطل ذائع .

وانما قال ارسطوطا ليس ان القياسات الجدلية هي المؤلفة من الذائعات لكون الجدول صناعة معدة لمخاطبة كل انسان وفي كل مسألة كلية على طريق الانصاف بالعقل العامي ولا يتوصل الى ذلك الا بالمقدمات المشهورة المتسلسلة من الخصوم ولهذا كان دلالك الامر في القياس الجدلي هو المسئلة والجواب والمسئلة صورتها صورة مقدمة محولة عن صيغة الاخبار الى صيغة الاستخبار فيكون عدد المسائل كعدد المقدمات وتكون المسائل الجارية في علوم مختلفة منها خلقية

كقولنا هل اللذة جميلة ام لا ومنها طبيعية كقولنا هل الحركة موجودة ام لا ومنها منطقية كقولنا هل العلم بالمتضادات واحد ام لا .

والمسئلة الجدلية انما يسئل عنها السائل اما لنفسها او ليعرف بها غيرها من الامور التي تختلف فيها الخواص والعوام فيما بينهم بعضهم مع بعض . مثل ان المحافة في كل شيء واجبة وليس المحافة في كل شيء واجبة فانها تستحسن في اشياء ولا تستحسن في اشياء . ومثل ان حفظ المال اثر او انفاقه فان العوام يوجد بينهم في ذلك خلاف مشهور في المتقايين يحتج به المجادل على خصمه بحسب الشهوة (١) وقد تختلف الخواص والعوام في مسئلة . مثل ان الجميل اثر عند الخواص من اللذة واللذة اثر عند العوام من الجميل .

والشكوك تعرض في المشهورات اذا وجدت قياسات حقيقية برهانية او مشهورات جدلية تخالفها واذا عرض فيها الشك لاحد يطلب ان يكون عنده مبادئ قياسات جدلية وقد يعجز النظار عن نصره قول فيرذله المجادلون ولو كان حقا او يوجد رأى يستند الى كثير من الناس او كثير من المذكورين يخاف المسئلة فيبطل شهرتها ويخرجها عن الصلاح للبدئية في القياسات الجدلية ويجرى في عبارة القدماء ذكر الوضع وهو رأى شنع يخاف المشهور ويضاده مثل رأى رتين (٢) في ان الحركة غير موجودة عند من لا يعرف معناها على ما قد بيناه نحن في الطبيعيات فصدقناه بحسب مفهومه الذي اوضحناه ومثل رأى (ما ليس) وهو انه لا كثرة في الوجود بل الوجود كله واحد وانما يوضع مبدء في القياسات وان لم يصدق به لعظم قدر الشخص الذي ينسب اليه فلا يقدم السامعون على رده بل يقولون في انفسهم حيث يضمونه في مبادئ قياساتهم انه اعلم يكون حقا من وجه لا نعلمه .

ومن يخالف هذه المشهورات لا يلزم ان تكون مناظرته ومخالفته بالمشهورات بل منهم من لا ينظر اما للحاجة وجحد ما يعرفه ويقرنه بقلبه دون لسانه وان رام احد ان يردده عن ذلك بقول ينظره به لم يجد قولاً ابين ولا اشهر من القول

المحمود الذي خالف عليه وإنما يحتج في البيان على الشيء بما هو اظهر واشهر منه .
قال ارسطو طاليس ان ممن يخالف المشهورات الذائعة من يحتاج ان يعاقب (١)
كن يحدد وجوب عبادة الخالق ويستجيز عقوق الوالدين ومنهم من يحتاج الى
تعريف من جهة الحس كن لا يعرف بحرارة النار وبرودة الثلج ولما كان
موضوع المنطق العلوم والامور الكلية وكان الجدلي من جملته كان موضوعه
ايضا من العلوم والامور الكلية فمحمولاته كذلك ايضا وذلك اما ان يكون
من الاجناس واما ان يكون من القصول واما ان يكون من الخواص (واما ان
يكون من الاعراض واما ان يكون من الحدود والرسوم - ٢) لان الكلليات
هي هذه لا غير وإنما يخالف من جهة الغرض الذي يؤمه الجدلي لا من جهة
الموضوع والمحمول فهذه المحمولات هي التي يختلف المتجادلان فيها بالاثبات
والابطال والكلام الجدلي يكون الكثير منه من الاستقراء لكونه اشهر عند
الجمهور وان كان القياس اشد الزاماً للخصم وهناك اصول بها يتقوى على الابطال
والاثبات الذي هو غرض الجدلي ويعرفها بكون الاستقراء والقياس في كل
واحد من محمولات المسائل التي يرام اثباتها وابطالها والقياس في كل واحد
من محمولات المسائل التي يرام اثباتها وابطالها هي الاصول التي يعرف بها ان الشيء
هو هو بالشخص او بالنوع او بالجنس او للخاصة والاصول التي يعرف بها اي
الامرين اولى و آخر وتسمى هذه الاصول في عبارة القدماء مواضع اي مواضع
بحث ونظر .

وقائدة القياس الجدلي على ما قال صاحب المنطق هو حمل كل واحد من
الناس على ما يليق به من الرأي بمقررات تكون مشهورة عنده وعند من يتفق
ان يسمع القول معه فذلك مما يسهل بالطريقة الجدلية ويعسر بالماخذ البرهاني
لصعوبته وربما كان المحمول في ذلك من اعتقاد نافع ولكنه غير حق فيكون الجدلي
اولى به من البرهاني لانه يخرج عن البرهان بقدر خروجه عن الحق وقد
قيل في البرهان ان المعلوم الجزئية يتقلد المتعلمون مبادئها فان كره المتعلمون

التقليد فيها ولم يكن لهم سبيل الى التحقيق بالبرهان وتقوا ولم يحصلوا على احد الامرين ويمكن ان يحصل لهم بالقياس الجدلى ما يقنعهم فينفعهم ويكفيهم وتسكن اليه نفوسهم وان كانت اكثر منفعة والقياس الجدلى هي رياضة الازهان وتقويها على النظر من حيث يمكن ان تحصل به قياسات كثيرة في مسألة واحدة على سبيل النفي والاثبات ثم يرجع (١) فيها ويتأمل احوالها بالتصفح فيلوح الحق من اثباتها وليس من شرط الجدلى ان يأتى بقياس لاعناد له البتة وعند كل احد ولا ان يلزم كل خصم بل ان ينتهى في كل مسألة الى منتهى المذهب كما انه ليس من شرط الطبيب ان يشفى كل مريض بل ان يأتى بغاية ما يستطيع من العلاج .

الفصل الثانى

في الآلات التى تستنبط بها المواضع

الجدلية وتتحرز عن الالزام والانقطاع

الآلات التى تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز بها عن الانقطاع والزام الخصم ما يريد الزامه اربعة .

احدها يختص باللفظ وهو ان تكون عند الانسان قدرة على معرفة الاسماء المترادفة في اللغات والمتباينة والشبيهة بالمترادفة والمتشابهة في اللفظ والمعنى اما المترادفة فكالحجر والعقار واما الشبيهة بها فكالسيف والصمصام واما المتشابهة فكالحيو ان الطبيعى والمصور وكلما كانت معرفة الانسان بمثل ذلك في اللغات اكثر كان اقدر على المجادلة من حيث يحترز (٢) في التسليم والموافقة ويقدر على الالزام والخدعة والمواضع التى منها يعرف هل الاسم متواطىء او مشترك كثيرة منها انه هل يقع عليها اسم واحد ولها اضداد متغايرة مثل الحاد الذى يقال للسيف وضده الكليل والحاد الذى يقال على الصوت وضده الثقيل والثقيل في الاجسام وضده الخفيف ومنها ان يكون لبعضها ضد وليس لبعضها ضد والاسم مشترك مثل الحاد للسيف وله ضد وللزاوية الحادة ولاضد لها ومنها ان

يكون لبعضها ضد وواسطة (١) وبعضها مقابل ولا واسطة بينهما مثل البصر والعمى في البصر (٢) والبصيرة وقد يكون الاسم في احد المتقابلين مشتركاً وفي الآخر غير مشترك مثل ان يقال لا يبصر على وجهين احدهما بالفعل اى لا يبصر بالفعل والآخر بالقوه اى لا قدرة له على الابصار ويبصر اى يبصر بالفعل وان كان لفظ السلب مشتركاً فلفظ الايجاب مشترك في الابصار وسابه وان كان لفظ العدم مشتركاً فلفظ الملكية مشترك حتى اذا كان العمى على وجهين كان البصر ايضا على وجهين وان كان احد المضافين مشتركاً فالآخر مشترك (مثل انه ان كان الفوق مشتركاً للكان والفضيلة فالتحت مشترك للكان وللفضيلة وكذلك ان كان المناسب في التصريف مشتركاً فالآخر مشترك - ٣) مثل انه ان كانت العدالة مشتركة فالعدل مشترك وكذلك ان كانت اجناس معاً في الاسم في واحد واحد منها مشتركة فالاسم مشترك كالخير في المزاج فانه يدل على المساواة وهو من الكم وفي النفس على العفاف وهو من الكيف وقد تدل اللفظة في احدهما على نوع وفي الآخر على فصل كالأزوية الحادة والنعمة الحادة وان تكون اللفظة في موضع تحتمل الاقل والاكثر وفي الآخر لا تحتمل مثل ان النور الذى لليقين (٤) لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً والنور الذى في الالوان يحتمل ذلك او يحتمل في كليهما لكن المقايسة لا تصح كما لا يصح ان يقال صوت احد من السيف (٥) ومنها اقتدر المجادل على تفصيل الاسم المشترك امكنه ان يناط ولا يغلط .

والثاني من الآلات الجدلية القدرة على استنباط الفصول من الامور المتقاربة جداً فان الذى يظهر تباينه لا يكتسب باستنباط فصوله دربة وينتفع بذلك في صناعة القياسات المعمولة في انتاج غير المدعى وفي توفية الحدود وفي تفصيل الاسماء المشتركة .

والثالث من الآلات الجدلية القدرة على اخذ التشابهات من الاشياء المتباعدة جداً على ضد الواجب في الفصول التى كانت تطلب من الاشياء المتقاربة فان

(١) قط - ذو واسطة (٢) لا - البصر (٣) سقط من لا (٤) لا - للنفس
(٥) لا - احد من الصوت لسيف . الفرق

الفرق بين التشابهات والتشابه بين المتباينات هو الع لم الذى ينتفع به ذلك فى
الفصول وهذا فى الاجناس .

وفى القياسات الشرطية المتصلة من حيث تقنع بان الممكن فى شىء ممكن فى
شبيهه والمشابهة اما باشتراك محمول واحد كاشتراك الانسان والغراب فى الحياة
او فى المشى واما فى النسبة المفصلة كما يقال ان نسبة الربان فى السفينة الى السفينة
كنسبة الملك فى المدينة الى المدينة او فى الوصلة كما يقال ان نسبة البصر الى النفس
كنسبة السمع اليها .

والآلة الرابعة جمع المقدمات الذائعة عند الجمهور والذائعة عند اصحاب الصناعات
واستنباط ذائعات من ذائعات والذائعات منها ما يحصل بالفطرة ومنها ما يحصل
بالتأمل والروية فى آراء الجمهور واصحاب الصنائع والمذاهب واخبارهم
المنقولة وقصصهم المشهورة المخبورة بالتجارب وبتفصيل ذائع الى ذائع
ونقل الحكم من ذائع الى ذائع ونقل الحكم من ذائع الى شبيه به ومن الاضداد
وتميزها .

وبالجملة فان القول الذائع والمشهور هو الذى يصلح ان يناظر به المعاند عند
الجمهور فى المحاكمة والمغالطة اذا كان الحق خفى الحجة الحقيقية عند المناظر وعند
الحاضر فان الذب عنه بحجته الحقيقية لا يفيد المجادلة حينئذ واما يفيد المجادلة
بما يعترف به المناظر او الحاضر او كلاهما فاما اذا كان المجادل يجادل فيما لا يعلم
حقيقته ومجادله ايضا كذلك وكان مقصود كل واحد منها الظهور على صاحبه
عند الحاضرين فليس غير الذائع والمشهور فان كان الذائع والمشهور هو الحق فى
المسئلة فقد اتفق فيها المذهب التعليم والمجادلة بالحقيقتات والذائعات المشهورات
وان لم يكن كذلك اختلف المذهبان فعادت المجادلة الى الحقيقتات فى التعليم
والتحقيق والى الذائعات المشهورات فى المجادلة والفليج على الخصم وكذلك
قد يتفق فى المسئلة الواحدة عرض البرهن المعلم والمجادل المفهم والخطيب الواعظ
او الشاعر المحسن اذا كان الحق فيها هو الذائع المشهور وهو الواعظ الزاجر وهو

المحسن الجاذب كاللآلام في المعاد اذا كان الاحتجاج فيه بما يقرب من الحق الاول تعالى ويزلف لديه من الملكات النفسانية والاخلاق الملكية والزهد في الرذائل البهيمية والسبعية فان الحق في هذا هو المشهور وهو الواعظ الجاذب والزاجر وهو الشاعر المحسن والمقبح لا يحتاج فيه الى استعادة المبرهن فيه الذي يعلم الحق ويحتاج عليه يحصل له غرض التعليم بالذات وغرض المجادلة والخطيب والشاعر بالذات وبالعرض فيما يقصد من ذلك ولا يقصد اوفى ايها يقصد وفي ايها لم يقصد ويحتاج المجادل الى الاستكثار من بضاعته العلمية والدربة في عاداته الصناعية كما يحتاج غيره من الصناع حتى يقدر على ايراد ما يحتاج اليه في كل وقت في موضعه من جهة بضاعته وصناعته ولا يكفي حفظ البضاعة دون ملكة الصناعة فانه قد يحفظ الانسان الا يذكركه في وقت حاجته اليه او يحتاج الى ما ليس بمحفوظ عنده فبكثرة البضاعة يجد كل ما يريد في وقت حاجته عتيدا عنده وبالتعويد الصناعي يذهب اليه في وقت حاجته من غير روية ولا توقف فان التوقف للروية في المناظرة كالانقطاع عند الحاضرين كما ان الموسيقار اذا اريد منه لحن من الالخان في شعر من الاشعار ومذهب من المذاهب (فاذا كان حافظا للاشعار والمذاهب - ١) كان عنده في كل وقت من ذلك ما يحتاج اليه ويطلب منه واذا كانت عاداته في صناعته محكمة قدر على الايقاع في المذهب المطلوب من غير توقف فان حفظ من غير دربة وعادة توقف للروية واستحضار المذهب في خاطره ونقله بالتصور والارادة الى مبادئ حركاته والتحرريك بالايقاع على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان تبطل النسبة الزمانية بين الايقاعات فيذهب رونقها وموقعها في الصناعة كذلك المجادل في جدله اذا روى وتفكر وتذكر لا يستحضار ما يحتاج اليه في ذهنه انقطع وليس كذلك المبرهن وطالب الحق في التعليم فان غرضه يحصل بحصول مقصوده في عاجل حاله وآجلها بمحضر من السامع وبغير محضر منه باذكار الشريك او باذكار النفس او بالهام الرب فهذا هو قوام الامر في صناعة الجدل كما في غيرها من

الفصل الثالث

في مواضع الاثبات والابطال مطلقا

قد علم فيما سلف من الكلام كيف تستنبط الحجة والقياس من المطلوب نفسه من جهة حديه اعني الموضوع والمحمول بتحصيل الحد الاوسط في الايجاب ومن الامور الخارجة عنهما (في السلب - ١) والخارجة عن احدهما غير خارجة عن الآخر على ما قيل في الايجاب والسلب الكلي والجزئي والمستنبط من نفس حدى المطلوب اما ان يكون عن جوهرها واما ان يكون عن الاشياء التابعة لها والاول هو ان تستنبط الحجة من (ح د ٢) احدهما او كليهما فينظر هل حد المحمول يقال على الموضوع ام لا وعلى حده ام لا وهل الموضوع يقال عليه المحمول ام لا او حده ام لا .

واما استنباط الحجة من الاشياء التابعة لها فاما ان تكون تلك الاشياء مقومة لجوهرها او غير مقومة والمقومة اما جنس واما فصل واما مادة واما صورة واما جنس جنس واما جنس فصل واما جنس مادة واما جنس صورة واما فصل الفصل واما فصل الجنس واما فصل المادة او فصل الصورة او مادة الجنس او مادة الفصل واما واحد بالذات من وجه او مادة المادة او صورة الجنس او صورة الفصل والصورة في كل موضع من هذه مضاهية للفصل (والمادة - ٣) والمادة للجنس وان اختلفت باعتبار ما ذهني كما سبق وما كان من هذه مساويا للموضوع فالموجود له والمنفى عنه موجود للموضوع ومنفى عنه وما كان منها للمحمول مساويا او اعم فابطاله عن الموضوع ابطال للمحمول واما في اثباته للموضوع فانه يكون اثباتا للمحمول في المساوى دون الاعم وكذلك في اثباته وابطاله عن محمول الموضوع واما اثبات محمول الموضوع فلا يجب عنه شيء وفي نفيه عن المحمول يجب نفي المحمول عن الموضوع .

(١) ليس في لا (٢) ليس في لا (٣) ليس في لا .

واما التوابع غير المقومة للذات فكالكل والجزء والعلل الفاعلة والغائية المبائة للجواهر والمتضائقات وما يلزم وحوود الشيء وعدمه وكون الشيء وفساده ونحو استعماله وفعاله واعراضه العامة والخاصة وزمانه ومكانه والكل والجزء على اقسام اربعة احدها الكل في الحمل كالجنس والفصل ويقابله الجزء في الحمل كالنوع وينتفع بالانواع كانت انواعا في الحقيقة او انواعا في الشكل اذ ننظر في انواع الموضوع وانواع انواعه هل يوجد فيها كلها او بعضها المحمول اولا في شيء منها ولا في كلها كذلك ننظر في شيء من انواع المحمول هل يوجد في الموضوع اولا ولا نوع منه يوجد فيه وينتفع به ايضا في الاستقراء فانه اذا وجد المحمول في كل انواع الموضوع او في كثير منها حكم انه في كل الموضوع .

وقد ينتفع ايضا اذا اريد اثبات متضادات بالقسمة على النوع اثبت انه كذلك على الجنس كقولك انه اذا كان كل قنية اما محودة واما مذمومة فهذه الفرس اما محودة واما مذمومة لانها من القنايا او صناعة الرقص مثلا وصناعة الكتابة وكما يكون الكل من جهة الزمان في جميع الزمان فانه ان كان يثبت او ينفي في جميع الزمان لزم انه كذلك في زمان ما ويقابله الجزء من جهة الزمان والموضع فيه بعكسه فانه اذا لم يكن في جزء لم يكن في الكل والكل من جهة الكمية ويقابله الجزء من جهة الكمية ايضا واذا ثبت حكم في واحد من عدة في جملة الموضوع نقل الحكم الى الموضوع كما ثبت حكم لكل ماش فينتقل الى الانسان واذا ثبت حكم في جملة نقل الى افرادها لا اذا كان في الجملة من حيث هي جملة كالزوجية في العشرة فانها لا تنتقل الى احادها ولا العشرية ايضا ومن جهة الوجود اذا كان على الاطلاق ويقابله الجزء من جهة الوجود اذا كان مشروطا بزمان ومكان وحال وغير ذلك ومن هذا نقل ما هو اضطرارى الى ما هو اكثرى ونقل ما هو اكثرى الى الاضطرارى كما يقال ان كان العدل نافعا على الاطلاق فهو نافع على جهة كذا ونحو كذا وعكسه ان ما يكون على جهة ما ونحو ما يجوز نقله الى الاطلاق . مثل ان ما هو ممكن ان يدفهو ممكن اى باقول المطلق ومن هذا ان ما يوجد زيادة ونقصان

فهو موجود بالقول المطلق مثل ان الذي هو احر من شيء (فهو حار او ابرد من شيء فهو باردا واصح من شيء فهو (١) صالح او اوردى من شيء فهو ردى ولا ينعكس هذا في كل مكان فليس كل حار احر من كل شيء ولا كل بارد ابرد من كل شيء ومن ذلك المواضع المأخوذة من العلل الفاعلية والتمامية مثل ان يحكم على شيء بوجوده مطلقا او بوجوده على صفة ما لان علته كذلك موجودة على الاطلاق او بتلك الصفة كقولنا ان الحيوة موجودة في الفلك لان النفس موجودة فيه وان العدل موجود بالطبع لان المشاركة موجودة بالطبع والمشاركة البشرية هي العلة الموجبة للعدل فيما بينهم وعن كون الشيء وفساده مثل انه ان كان كون الشيء خيرا فهو خيرا وشرا فهو شرا او كان فسادا فهو شرا وفسادا شرا فهو خير .

ومن الافعال مثل ان وجود الفعل مطلقا يدل على وجود الفاعل وبالحال ما يدل على وجوده بتلك الحال .

ومن المتضايفات والمتلازمات فانه ان كان اللازم موجودا فما يلزمه في الوجود موجود او معدوم فهو معدوم وهذا ضروري ومن ذلك ان الذي يوجد لما يوجد به موضوع المسئلة فهو موجود لها مثل ان الذي يوجد للحيوان يوجد للحيوان اما لا يوجد لما لا يوجد له المحمول فهو موجود لموضوع ذلك المحمول مثل انه اذا لم يكن النطق لغير الانسان فهو موجود للحيوان وان كان الشيء لا يوجد للشيء الا عند وجود شيء فانه يقنع انه موجود للشيء مثل انه ان كانت الحركة لا تكون لما لا نفس له فان النفس متحركة وهذا مذهبون مقنع ومثل ان لشيء الذي يزداد على شيء فيجعله جيدا فهو جيد .

وبالجملة ان الذي يجب بوجوده لشيء حكم في ذلك الشيء فالحكم له مثل ان لمعادل خير فالعدل خير واذا كان وجود الموضوع آخري جعل للمحمول اكثرية فهو موجود له كما ان اليسار يجعل التفضيلة اكثر نيلا فاليسار نيل وان كان يجعله قل فهو معدوم له على حكم التلاف ولا يجب ان ينعكس لانه ليس بضروري

وان الجيد اذا زيد (١) على الردى جعل الكل جيدا لانه يكون اجود من الردى وحده . مثل ان الذهب مع الفضة اجود من الفضة الخالصة ومن ذلك ما يوجد من الاعراض كقولنا الانسان مساش وكل ماش جوهر والانسان ضحاك وكل ضحاك ناطق ومن الزمان مثل انه ليس كل معتد بنام لان النمو يكون في بعض الزمان والاعتداء في جميع الزمان حتى في زمن الذبول وايضا ليس التعلم تذكر لان التعليم (٢) يكون للمستقبل والتذكير للماضي واذا اخذت المحجة عن الامور الخارجة عن الحدين على الاطلاق مثل ان يحتج من الشهادات والتواتر واقاويل الثقات او من تشابه الاحوال كما كان يقول اصحاب سقراط ان النظر اليه واستماع كلامه فضيلة فكيف السلوك الى سيرته واما عن تعديل الاقتصاد كما كان يفعل سقراط في امكنة العدل في المدينة بان كان ينقل المسئلة الى الرجل العدل ويقيس عليه في الاحوال التي يجب ان يكون فيه حتى يكون عدلا ثم ينقل الى المدينة فيكون شذا باب شبيه بالتمثيل وليس بتمثيل لان (٣) التمثيل هو ان ينقل حكم الى شبيه بين التشابه مستغن عن اثبات التشابه فان احتيج الى ان يبين فيه التشابه لم يكن تمثيلا مطلقا ومثل ان يراد بالجزئ معنى كلى كقوله لا تأكل السمك والجن اى كل مرطب او بدل الشبيه مكان الشبيه وكل ذلك قريب من التمثيل وليس بتمثيل . ومن الحجج المأخوذة عن الاشياء الخارجة مواضع المتقابلات فمن ذلك ما هو على سبيل التناقض والازوم الحقيقي فيه بعكس النقيض مثل انه اذا كان كل انسان حيوانا فما ليس بحيوان ليس بالانسان وربما اقنع العكس المستقيم وما كان على سبيل التضاد فان ازومه مقنع في الجهتين جميعا مثل انه ان كان الصديق حسن النية فالعدو ردى النية وايضا ردى النية عدو ويعاند ان كان حسن الهيئة صحيحا فليس يلزم ان يكون المريض ردى الهيئة ومن مواضع التضاد ان يؤخذ لنقيض الموضوع شيء ما فيؤخذ للموضوع ضده مثل انه ان كان ما ليس بلذيد شرا فاللذة خير وانما يكون هذا اذا لم يكن متوسطا ومواضع المشهورة في الاضداد ان يركب ضدان

(١) لا - زيل عن (٢) كذا في الاصلين والظاهر التعلم والتذكر (٣) لا - لا ان

مع الضدين على اربعة اوجه كل واحد من طبقتين ثم يكون اذا كان الشئ مع الشئ بحل ما قصد الشئ معه بضد حاله مثل ان الكون مع الصديق سعادة ومع العدو شقاوة وضده مع ضده مثل حاله كقولنا ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان الى الاعداء قبيح وان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان اليهم حسن والشئ مع ضده بضد ماله فانه ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاساءة الى الاعداء جميل .

واما المتقابلات على سبيل العدم والملكة فانها تتلازم على الاستقامة مثل انه ان كان الجهل عدم ملكة فالعلم ملكة واما المتقابلات على سبيل المضاف فانها تتلازم على السواء مثل انه ان كان الحس علما فالمحسوس معلوم .

ومن هذا الباب المواضع المأخوذة من الاقل والاكثر وهي على وجوه منه ما هو مطلق فانه اذا كان ما هو اقل وجودا موجودا فما هو اكثر وجودا وجود . وهذا للاثبات فقط لان عكسه غير مفيد واذا كان ما هو اكثر وجودا ليس بموجود فما هو اقل وجودا ليس بموجود وهذا للنفي من المقنعات (١) ومنه ما ليس على الاطلاق بل عند محمول او موضوع ما وهو انه ان كان للموضوع محمول اولى من هذا فلم يكن لم يكن هذا واذا كان ما ليس اولى منه كان هذا واذا كان المحمول لم يكن لموضوع هو اولى به فليس لهذا الموضوع او ان كان لما هو اولى بان لا يكون له فقد كان له واذا كان محمول الموضوع آخر هو اقل وجودا من معنى هذا المحمول لهذا الموضوع فهذا كان واذا لم يكن محمول لموضوع هو اولى ان يكون له من هذا المحمول لهذا الموضوع لم يكن هذا ومن هذه الابواب ابواب التساوي مثل ان كان ما هو مساوي في الكون لهذا الشئ موجودا فهذا الشئ موجود او لم يكن لم يكن وعلى اقسام مساوية لاقسام الاولى بحسب التقابل .

واما المواضع المأخوذة عن اساس (٢) الداخلة في نفس الامر والخارجة عنه فمواضع القسمة ومواضع التصاريف والاشتقاقات ومواضع النظائر وطرق

القسمة كثيرة كما سلف ذكره كلى الى جزئياته وكل الى اجزائه ومحول الى موضوعاته وموضوع الى محمولاته واسم مشترك الى معانيه ومن القسمة تكون القياسات الاستثنائية المنفصلة ومنها طرق الاشتقاقات والتصارييف مثل قولنا ان كانت العدالة فضيلة فالعادل فاضل ولا ينعكس هذا الا ان يقال ان العادل بما هو عادل فاضل فالعدالة فضيلة وطرق النظر كقولنا ان كان مايجرى مجرى العدالة محمودا فالعدالة محمودة .

الفصل الرابع

في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل

من ذلك ان ينظر هل يحمل على ما يحمل عليه حمل احد الخمسة الكلية وخصوصا هل اخذ مكانه الجنس كما يقال ان البياض عرض له ان يتكون وهذا للابطال وان ينظر ان كانت بسيطة كالبياض فهل يحمل بلا اشتقاق او مشيرا الى الموضوع كالبياض وهل له اصل منه يشتق وهذا للابطال وينظر هل وضع الشيء عارضا لنفسه وايضا ان كان للعرض ضد ما من شأنه ان يفسده ويعقبه في المحل فهل يتأني ان يحل ذلك المحل مثل انه ان كانت القوة الغضبية عرض لها المغض فيجب ان تعرض لها المحبة وايضا هل ضده موجود في الموضوع وهذا للابطال .

ومن مواضع الآثر والافضل ما كان اطول زمانا واكثر بيانا وما كان يفضل المعبرون من اهل الفطنة او من اهل العلم فالذى من جنس الفضيلة افضل مما هو هو خارج عنه فان العدالة افضل من العادل وآثر لانه بها كان فضلا والمطلوب لاجل نفسه افضل من المطلوب لاجله مثل ان الصحة التي تراد لامينها افضل من الدواء الذي يراد لاجل الصحة وقد يعاند هذا ان يقال ان القوة في كثير من الاوقات آثر من الفضيلة ويكاد ان يكون الضرورى آثر والفضيلة افضل والذي هو علة الخير بالذات آثر من الذى هو علة بالعرض والذي يؤثر في جميع الاحوال آثر من الذى يؤثر في وقت ما كالصحة والعلاج والذي يراد وجوده كالصحة آثر من الذى يؤثر لبرى كالجمال والحسن والمؤثر بالطبع والذات كالعلم

آثر

آثر من المؤثر بالعرض كالكتاب والموجود للآثر آثر من الموجود لما دونه وما ينخص الافضل والآثر من جهة المؤثر كالمؤثر عند الله تعالى آثر من الآثر عند الناس وما كان في الاشياء التي هي اقدم آثر كالصحة فانها آثر من القوة لان الصحة في الاخلاط الاول والزاجات وهذا فيما بعد والمبلغ الاقرب الى الآثر آثر ومبلغ اثر الغايين آثر (١) اذا فضلت الغاية الغاية باكثر من فضلها على فاعلها فالفاعل آثر من الغاية مثاله ان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضل الصحة على المصح ففاعل السعادة افضل وآثر من الصحة والنافع في كل وقت اوفى اكثر الاوقات آثر والا لاعدد الجمهور آثر والذي هو مع اللذة آثر من وجه آخر كطبيب الدوائين وما في السن (٢) التي تدرك فيها النظائم كما في سن الكبر دون سن الصبي آثر ثم ما لا يشترك فيه الاردي آثر والذي يشترك فيه الاخوان والاحباب آثر والذي يؤثر ان يفعل بالاخوان آثر من الذي لا ينبغي ان يفعل بهم .

ومجموع الاثرين آثر والذي اذا كان استغنى به عن الآخر بلا انعكاس آثر من الآخر مثاله ان العدالة اذا كانت في جميع الناس لم يحتج الى الشجاعة والشجاعة لا تستغنى عن العدالة فالعدالة آثر وما يراى كونه اكثر فهو آثر وما يتوقى عدمه اكثر فهو آثر وما يراى عدمه اقل فهو آثر والاشبه بالآثر آثر من جهة ما هو اشبه ويعاند بالقرد فانه اشبه بالانسان من الفرس والفرس آثر منه والشبيه بالفاضل آثر من الشبيه بالخسيس من جهة ما هما شبيهان ويعاند بان يمكن ان يكون الشبيه بالفاضل من جهة ما هو اخس والشبيه بالخسيس من جهة ما هو افضل فان لم يشترط هذا لم يتم (الاثر - ٣) الا ترى ان الفرس اشبه بالحمار والقرد بالانسان والذي زيادته آثر هو آثر والذي يؤثر دون هذا من غير عكس آثر والذي يجحد الآخر ايظهر هو آثر من الآخر مثل من يجحد حب اللذات ليظن زكيا والذي هو اظهر آثر والذي هو اصعب هو آثر اذا بلغ الى غاية آثر وايضا الذي هو اسهل اذا بلغ الى مثل ذلك آثر وافضل النوعين افضل من افضل اخسهما والذي له الفضيلة

(١) زاد في قط - من الغاية من اثر (٢) لا - السنى (٣) ليس في لا .

الخاصة بنوعه أثر مما ليست له وان كان له غيرها (١) ومن ذلك يكون الكيس والقطنة في الانسان اثر من الشجاعة فيه والذي يفعل اكثر مما يتصل به اثر من الذي لا يفعل من جهة زيادة فعله مثاله ان النار اثر من الاقربيون من جهة ان قوة استئناسها اذا كان مقصودا مطلوبا لا من جهة الاحراق الذي يكره وان اشتركا فاكثرها فعلا .

والذي يفعل بطبيعته اثر من الذي يفعل بغيرها فعلا مؤثرا والذي يخص خيره الافضل اثر والذي يتبعه خير اكثر اثرا والذي يتبعه شر اقل اثرا والذي به الخير اكثر اثر والذي يرفعه الشر اقل اثرا .

واما المواضع التي للجنس فمنها ما عني له على انفراده ومنها ما يشترك فيها الفصل والحد فمن ذلك ان نيطر هل يخلو عنه بعض الموضوعات خصوصا الاشخاص فيصدق النوع حينئذ على ما لا يصدق عليه الجنس كن جعل العلوم (٢) جنسا للظنون وبعض الظن ليس بعلم بل خطأ وجهل ومن المشهور (ان بعض الظن اثم) وهى هو غير ما خوذ في ماهية النوع وما تحته خصوصا ان صدق عليه حد العرض فان جنس الشئ لا يكون عرضا له وان يوجد الاسم الكلى الذي لا يتساوى مفهومه عند المسميات به من الجزئيات مكان الجنس كالموجود وهل للنوع جنس غيره لا يترتب تحته ولا يصير تحت آخر فوقهما (٣) جميعا حتى يكون الجنسان مختلفين فان اشئ الواحد لا يدخل في جنسين مختلفين بمعنى واحد والنوع يقع في مقولة غير مقولة جنسه كن جعل العلم خيرا والعلم من المضاف والخير من الكيفية وقد ينتصر القول بان الخير من المضاف من حيث يكون الفعل الواحد شر الزيد وخير العمر ويكون (مصائب قوم عند قوم فوائد) لكن الخير فيهما يقال باشتراك الاسم (٤) وهل ليس جنس الجنس يحمل على الموضوع كله وما تحته وهل هو فصل له او لجنسه فان الفصل لا يقال في جواب ما هو الخاص ولا المشترك فانه كما قيل لا يوفى جواب ماهية خاصة ولا مشتركة وهل لا يقال

(١) لا - غيرها (٢) لا - العلوم (٣) لا - فوقها (٤) لا - الجنس .

عليه شيء من فصول الجنس فلا يكون حينئذ جنسا وهل ضد الجنس يحمل عليه وهل العدم يشترك الشيء فيما وضع جنسا له فان العدم اما ان لا يقع تحت الجنس او يكون جنسه عدم جنس كالعنى وهل عكس فوضع (١) النوع محال الجنس كن يقول ان المرض سوء مزاج وهل هو على سبيل الاستعارة والتشبيه كن يقول ان الغيم دخان لانه كالدخان وهل ليس ضد النوع في الجنس او في ضد الجنس او ليس هما جنسين (٢) بانفسهما وهذا الابطال والاثبات .

وينظر هل ضده ليس في جنس فيكون هو ايضا ليس في جنس كالخير والشر وينظر هل النوع مبائن لكل قسم من الجنس وهل يتعاكسان احدهما على الآخر كالوجود والواحد والمبدأ والعلة وهل ان كانت الانواع لها متوسطات في الضدية فالجنس كذلك وهذا مقنع وبالعكس ومقامته ان الصحة والمرض لا واسطة بينهما وبين الخير والشر واسطة او هل الواسطة بينهما جميعا ايجابية او سلبية فان التي بين الخير والشر سلبية وبين الاسود والابيض ايجابية وايضا هل الجنس له ضد والنوع ليس له ضد فانه اذا كانت الفضيلة ضد الشرارة فالبر ضد الاثم وان ننظر هل كلاهما من المضاف وكذلك يجب ان كان احدهما من المضاف ويعاند هذا بان يقال ان العلم من المضاف والتحويل ليس من المضاف وهو مردود عند التعقب وهل اضافتهما بحرف واحد او بنحو واحد ويعانديان القنية جنس للعلم والقنية قنية للقتنى والعلم علم بالمعلوم وهل يعاكسهما الاضافى بحرف واحد ويعانديان العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم العلم - وهل يقاس الجنس المضاف الى النوع على السوية فانه ان كان النصف من المضاف الى الضعف بكثير الانصاف الى كثير الاضعاف وهل ان كانت الاضافة من احدهما ذات وجهين فكذلك في الآخر مثل ما ان الواهب من الموهوب والموهوب له فكذلك اعطية وان كان الجنس من العوارض فهل يعرض لما يعرض له النوع ام لا فان من قال ان الحياء جبن فقط فقد اخطأ لان الحياء في القوة الفكرية والجبن في الغضبية وننظر هل وضع

الكلى في حزنه كمن قال ان الحيوان جسم فيه نفس والجسم موضوعه لا جنسه وهل وضع الانفعال في المنفعل على انه في جنسه كمن قال ان الجليد ماء جامد وهل وضع الفصل على انه جنس وهل يقال الجنس على الذي وضع نوعا تحته على الاطلاق من جميع الوجوه لا من جهة واحدة فكذلك ليس المحسوس جنسا للانسان لان الجنس يقال عليه لبعض اجزائه وكذلك ليس المحسوس جنسا له لانه يقال عليه من جهة بدنه فقط وهل وضع افضل الضدين في اخس الجنس وهل ان كان حال النوع الى شئين حالا واحدة وردى الى اخس الجنس كما يجعل المتحرك جنس النفس دون الساكن والسكون ثبات والحركة لاثبات وايضا هل وضع العارض في المعروض له على انه بجنس كما يقال ان اللاموت حياة ابدية مثلا وان الميت صار لاميتا كان استفاد حياة جديدة ولكن تلك الحياة انفصلت ونظر هل ضد النوع في الجنس او في ضد الجنس وهل الواسطة في الجنس وهذا لا يبطال والاثبات وينظر في الاقل والاكثر والاولى والمساوى والنظائر والاشباه والكون والفساد ومن هذه المواضع المذكورة مواضع تعم الفصل والحد مع الجنس ومواضع تعم الجنس والحد ومواضع تعم الجنس والفصل ومواضع تخص الجنس .

الفصل الخامس

في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة

من ذلك ان ننظر هل يقال في جواب انما هو وهو اولى من الجنس بذلك والجنس اولى بان يقال في جواب ما هو وهل ينقسم به الجنس قسمة بالذات وهل يقال عليه الجنس على انه جنسه فيكون بذلك نوعا لا فصلا وهل يدل على معنى وجودى او على معنى سلبى لاثبات فيه مثل غير الناطق وهل فصل الجوهر مأخوذ من عوارضه فان ذلك مما لا يجوز كالحیوان المائى والارضى وننظر هل فصل المضاف من المضاف كما يقال هو قرابة فيقول وأى قرابة فيقال اخ او ابن اخ وهل اخذه مضافا بالقياس الى ما هو بالقياس اليه بالذات وهل هو فصل لجنس مبان لجنسه

لجنسه فان فصول الاجناس المتباعدة متباعدة والخاصة المساوية اما فردة كالضحك
للانسان واما مؤلفة وهي الرسم الذي هو قرين الحد وهناك مواضع تعمها والحد
فن ذلك تعريف الشيء بما هو اخفى منه اما على الاطلاق واما في وجوده له او تعريفه
بما هو مثله فانه إنما ينبغي ان يتعرف بما هو اعرف منه في ذاته او عندنا و تعريف
الشيء بما ليس اعرف منه اما ان يكون بما لا يعرف الا بالشيء المعرف كمن عرف النفس
بانها القوة المحركة للحيوان والحيوان لا سبيل الى معرفته الا بمعرفة النفس لانه
جسم طبيعي ذو نفس واما ان يكون الى معرفته سبيل دون معرفة المعرف الا انه
اخفى منه كمن قال ان النار هو الجسم الشبيه بالنفس فان معرفة النفس اخفى من
معرفة النار وان كانت النفس لا تحتاج في تعريفها الى النار والمساوي في المعرفة
كالضاد والمضاف والقسم (١) في الجنس واما المقابل (٢) بحسب المضاف فينبغي
ان يتأمل الحال فيه فان المضافين لا يتأتى تعريف احدهما خلوا من الآخر اذ وجود
كل واحد منهما هو بالقياس الى الآخر وإنما الوجه هو ان تؤخذ الذاتان بما هما
موجودتان كائسان وانسان لا بما هما مضافان كالاب والابن ويضاف اليهما سبب
الاضافة فيقال انسان اولد انسانا فالوالد هو الاب والمولود هو الابن فيكون الحد
الواحد معرفا لهما جميعا ثم يعرف بهما مجرد الاضافة ومثال هذا ان يقال ان الجار
هو الذي له جازبل الحار هو ساكن دار ينتهي حد من حدودها الى دار يسكنها
آخر هو الذي يقال انه جاره ثم يحد الجوار من ذلك .

واما المقابل بحسب العدم والملكية فان الملكية تستغنى في تحديداتها عن العدم
والعدم لا تستغنى عن الملكية وايضا معادل الملكية اقدم في المعرفة وكذلك الحال
في الموحدة والمساوية .

واما القسم في الجنس مكالانسان والقرس ونظير هل يدل الحد والرسم احدهما
بالآخر وهل ترك الجنس وهل وفي الجنس القريب وهل استثنى فيما يوجد لا شياء
كثيرة الا انه للوضوح اولا بالاولية كاللون للسطح والجسم فانه للسطح
اولا وكذلك ان كان موجودا للجملة لانه لو كان من تلك الجملة دون سائرها

مثل ان قبول المتضادات خاصة للجوهر فهو للوجود من اجله وننظر ان لا يكون القول مأخوذاً من جهة الافراط في النسبة كمن يحد النار بانها الجسم الخفيف جدا والنار اليسيرة ليست خفيفة جداً ان المدرّة الصغيرة ليست ثقيلة جداً وهل يتساوى القول في الاجزاء والجملة فانه لو قيل ان الارض هو ما يتحرك الى السفلى كان القول يتناول الاجزاء المفارقة دون الكلية ولا يكون في الرسم فصل مكرر كما لا يكون في الحد ما يترادف الاسماء كمن يقول ان النقطة لاجزاء لها ولا هي منقسمة فهذا تصريح بالفعل بال تكرار وما بالقوة كمن يقول ان الحيوان جسم مفتقد حساس جوهر والجوهر في ضمن الجسم وكمن يقول ان الشهوة تشوق اللذيق والتشوق هو الشهوة وننظر هل فيه فصل غير مكرر الا انه انقص من الموضوع فنقص به المحدود بزيادة الحد كمن يقول ان الانسان حيوان ناطق فيلسوف او كاتب وننظر هل ان كان اللفظ مؤلفاً مثل قولنا خط مستقيم متناه فقد حده بما لورفع بخاصية احدا جزائه بقى الباقي حداً لما بقى فانه ان قال خط نهايتاه موازيتان لواسطته فان رفع الواسطة وهي خاصة المتناهي وغير المتناهي لم يبق الباقي رسماً للخط المستقيم المطلق الذي (١) يقع على المتناهي وغير المتناهي وهل لم تبدل الاجزاء باقوال بل بدلها بآسام مترادفة كمن قال ها هنا انه طول مستو محدود وخصوصاً ان دل على اسم انعمض وربما اتفق ان يوجد للشترك حديثنا وجميع ما يقال عليه اما في المشكل فذلك مستعمل ولكن يجب ان يجرب هل يبقى لكل واحد حد كما للآخر .

وكذلك يجب ان ننظر هل القول يشتمل على ما لا يثبت والموضوع ثابت كقول فلاطون ان الصورة المفارقة امثلة سرمدية للسكانات الفاسدة وهل ان كان الموضوع زمينياً فكذلك رسمه ام حده وان لم يكن فكذلك وهل الاسم اولى باحد اجزاء القول كالتبار فانها اولى باللهيب من الحمر فلا يجوز ان يكون القول لها سواء وننظر هل القول مأخوذ عن الاقسام كقول القائل ان المقدمة هي التي توجب شيئاً او تسلب شيئاً عن شيء فانه يجبر كل واحد منهما بالآخر (٢)

فلا يكون الموجب اما سالبا واما موجبا وكذلك السالب لا يكون اما سالبا واما موجبا فاذا قال قائل ان القضية السالبة مقدمة وكل مقدمة اما سالبة واما موجبة ازم عن ذلك ان القضية السالبة اما موجبة واما سالبة ولا يكون من السالب موجب فيكون خطأؤه من هذا القبيل ولا يجعل سبب الشئ نفس الشئ. كن يقول ان الصحة هي اعتدال الاخلاط والوجع هو تفرق الاتصال وهما سببان للصحة والالم وليس هما نفس الصحة والالم وينظر ايضا هل فصل الكيفية (١) من الكمية وهل فصل السبب الفاعلي من التامى فيما يحتاج اليه كن حدد محب المال بانه الذى يشترق اليه فما (٢) حدد على ما ينبغي لانه ربما اشتاق اليه ايضا لقضاء دين او حد الشجاع بانه المقدام على المخاوف فما حدد ما لم يبين (٣) من اى المخاوف ولاى علة ومن قال ان الليل ظل الارض لم يتبين ما لم يقل انه عن الشمس ثم ينظر فى القوانين المشتركة مثلا هل حد الضد ضد الحد اورسمه وفي المضاف مثلا ان لم يكن الارجح خاصة الضعف لم يكن الانقص خاصة النصف وكذلك الملائكة للملكة والعدم للعدم وكذلك فى النقيض وكذلك ان كان الشئ خاصة للقابل فليس لمقابله خاصة (٤) وكذلك ننظر فى الاشتقاق والتصريف على هذا القياس وهذه القوانين .

فاما المواضع التى تخص الخاصة فان ننظر حتى لا يجعل الموضوع خاصا لخاصة (٥) كن قال ان النار خاصة اللطيف الاجزاء وكى لا تكون داخلية فى الماهية وكى لا تكون اخذت من جهة الحس وليس يعلم فى بادى الامر هل هى كما تحس ام لا كن قال ان خاصة الشمس انها كوكب يضيئ فوق الارض ولا يدري هل هى كذلك عند الافول ام لا وكى لا يكون اى بخاصتين معا على انها واحدة كن قال خاصة النار انها اخف الاجرام والطفها وكى لا تكون مملقة بان واحد اوزم ان كقولهم ان خاصية كذا انه يوجد الآن كذا الان يقول ان خاصيته

(١) لا - الكمية من الكمية (٢) لا - فيما (٣) لا - يتيقن (٤) قط - بخاصة (٥) قط -

الآن انه كذا الآن كما للأشخاص من احوالهم الجزئية الزمانية (١).

الفصل السادس

في المواضع الخاصة بالحد

ننظر هل اخل فيه بذكر الجنس او بذكر الفصل ولا يكون رتب الفصل مكان
الجنس والجنس مكان الفصل كمن يقول ان العشق افراط المحبة فان هذا خط
لأن العشق محبة مفرطة والا فراط عارض للمحبة والعشق نفس المحبة وكن
يقول ان الصوت هواء مع قرع والقرع جنس الصوت او سببه لا فصله وهل
أتى بفصل غير مناسب او بشئ هو بالعرض وهل زاد ما نقص او فضل على الماهيا
مثل ان يقول للانسان انه حيوان ناطق حساس والبرودة عدم الحرارة بالطبع
فان العدم لا يحتاج ان يفصل بانه بالطبع وهل ألى بفصل سلبى في غير المعنى
العدمى وهل وضع النوع مكان الفصل كمن قال ان البطر استخفاف مع لهو واللهو
نوع من البطر فاذا خص من الاضداد واحد اجعل للشئ حدين كمن قال
ان النفس جوهر قابل للعلم وهو ايضا قابل للجهل والخطأ وننظر في جميع
المحدودات من باب المضاف هل فصولها من باب المضاف وهل اشار الى ما اليه
الاضافة بالقياس بالذات وهل ان كان مضافا بذاته او بجنسه فقد فصل كالطب
فانه مضاف لجنسه وننظر هل ظن انه اورد فصلا من الفصول ولا يكون فعل
ذلك ولم يزد على معنى الجنس كمن حد بفصل سلبى مطلق مثل من قال ان الخط
طول بلاعرض فان الجنس هو الطول وهو من حيث هو كذلك بلاعرض فاجاء
بفصل زائد على طبيعة الجنس وكذلك ان كان المحدود استعدادا نحو ضدين ذكر
احدهما دون الآخر الا ان يكون احدهما غاية بالذات والآخر بالعرض كمن يحد
الطب بالصحة لابل موت والمرض وهل اشار في القوى والملكات الى موضوعاتها
ولا يظن المعدولى اللفظ سلبا فيحده بالسلب او المعنى العدمى من الوجود
في اللفظ وجودا فيحده بالوجود وهل بين حد ضد الشئ من ضد حده

(١) زيادة في قط بخط جديد - مثل ان الانسان اول شبابه و في آخر عمره .

وكذلك في المتقابلات والمشتقات والمضاد للشيء في جنسه دون فصله او فصله دون جنسه او فيهما جميعا واذا كان الشيء لا يرتقى الى جنس واحد بل له حصة في جنسين فيجب ان لا يكون اخل باحدهما مثل ان المهذار ليس هو الذي يحب المحال ولا يقتدر على قواه ولا الذي يقدر على قواه ولا يؤثره بل مجموعهما وكذلك ينظر في حد الاشياء المركبة ومن الخطأ فيه تبديل الاسماء المترادفة واشنع منه ان يترك القائم مقام الفصل بحاله ويقصد الى تفصيل الجنس وينظر هل للشيء زيادة معنى بالتركيب على الاجزاء وقد اخل بتلك الزيادة في الحد كن يقول ان البيت خشب وحجر وطين فان هذه مواد البيت والبيت شيء يحدث عن هذه والمركب ليس هو التركيب ايضا بل الاول هو المادة وهذا هو الصورة وفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة .

ومن التركيب ما ليس فيه معنى زائد سوى المعية ومنه ما يحدث له معنى ثالث زائد على المعية كالزاج والعقص للحبر وكل ذلك ينحصر في قولك هذا وهذا للركبين بالتتالي وهذا مع هذا وهذا من هذا .

وقد يكون التركيب بالعرض وليس بقياس شيء واحد كن يقول ان الطب اقدام ورأى صحيح في العلاج وليس الطب شجاعة وانما قد يكون الطبيب شجاعا صحيح الراى فيكون افضل وهما متحيزان في الطب بالعرض والم يكن الكل غير جملة الاجزاء فقط لحده جميع اجزائه كن يقول ان العشرة عدد يحدث من سبعة وثلاثة او من تسعة وواحد ولا يقال في المركب انه كذا وكذا او كذا مع كذا كقولك ان الانسان جسد ونفس او جسد مع نفس او يحد الكل ببعض الاجزاء كن يقول ان الدتر جلد فيه كتاب وكذلك المركب من افضل واخس فهل هو افضل من الاخس واخس من الافضل ويعاند كذلك انه قد يكون من ضاررات نافع ومن نافعات ضار ولا يجعل الاسباب والعوارض اجزاء كن يقول ان الفرع غم مع شر منتظر ولا يجعل التركيب كالجنس كن يقول ان الحيوان هو تركيب روح وبدن وانما هو المركب لا التركيب فهذه امثلة كالا نموذج لما

يتسع فيه القول من ذلك في القوانين المشتركة والاشتقاقات والمناسبات وغيرها
وتشبه المواضع التي في الحد ما يقال في الموهو والواحد ينظر في القوانين المشتركة
وينظر ان كل واحد من شئين هو أثر واعظم من جميع اشياء واحدة باعيانها فهما
شيء واحد وما هو هو شيء آخر هو هو شيء ثالث فالثالث هو الاول كما يقول
ان الانسان هو الحيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (١) وننظر لثلاثا يكونا
مختلفين في الجنس او قبول الاكثر والاقل وهل اذا زيد عليهما شيء آخر كانت
الزيادة واحدة واثبت الحد اعسر من نقضه لان نقضه من وجهين لكونه ليس
في نفس الامر ولكونه غير مقول كما ينبغي والثاني يكفيه ايها شاء واي وجه
كان من اجوه اى القسمين شاء فالحد اعسر منه اثباتا ثم الخاصة ثم الجنس ثم
الفصل ثم العرض .

الفصل السابع

في الوصايا التي ينتفع بها المجادل

من هذه الوصايا وصايا للسائل ومنها وصايا للجيب ومنها وصايا مشتركة بين
السائل والجيب فاما وصايا السائل وهو الذي يتوصل بكلامه وما يرتبه من قياسه
الى اثبات مقابل وضع صاحبه الذي يجادله حتى يرد به عليه من اجل ان المتقابلين
لا يصدقان معا بمقدمات يتسللها منه في سؤاله له فينبغي له في سؤاله ذلك ان يعد
اولا الموضوع الذي فيه الكلام من المواضع المذكورة فيما سلف للابطال والاثبات
وان يرتب وجه المحاطبة في سؤاله ترتيبا فاصلا يتدرج فيه بالسؤال يسيرا يسيرا
كيلا يشعر المسؤول بالموضع الذي يلزمه منه ما يلزم فيتوقف عن تسليمه .
والمقدمات المستعملة في الاقيسة منها ما هي ضرورية في انتاج النتيجة كما سلف
القول فيه وهي التي تازم عنها النتيجة بالذات ومنها ما هي خارجة عن ذلك وهذه
يدخلها المجادل في كلامه للاستظهار والاستكثار والتفخيم ولاخفاء النتيجة

(١) في هامش قط - وعبارة اخرى - وما هو هو وهو هو فهو الاول هو الثالث

مثل ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (٢) لا - في غير

ولا

(٣٢)

ولايضا حها والمقدمات الضرورية الانتاج ينبغي للجادل السائل ان لا يصرح
بطلبها في اول الأمر فيبادر المحيب الى انكارها ويجتهد ان لا يسئل عنها سؤالاً صريحاً
ينص عليها باعيانها بل يسئل عما هو اعم منها فانه اذا تسلم الاعم فقد تسلم الاخص
او يسئل عن مقدمات اخرى ينتجها اننا جابنا ضرورياً بقياس .

واما ان يتسلم جزئياتها واحداً واحداً الى سبيل الاستقرار او بعضها هكذا
وبعضها كذلك وهو الاحسن والاخفى وينتقل في المسئلة عنها الى ما يناسبها
في الكلام من طريق الاشتقاق والتصريف والى اللوازم فان التسليم ربما كان
الزم وواجب على المحيب في شيء دون شيء حتى ان الاسم قد يكون اسهل
تسليماً من الحد والحد اسهل من الاسم وربما كان في المناسبة وفي الاشتقاق اوضح
مثل ان يتسلم ان الغضب شوق الى تعذيب المغضب وربما ذكر بعده ان الابن ربما
اغضب اباه (١) ولم يشتق الى تعذيب ابنه مثلاً وكذلك الصديق والمحبيب
والمعشوق والمفيد والمنعم وما اشبه ذلك من هذا الفن .

وما يؤتى به لتفخيم الكلام والاستظهار في القول مثل ان يستعمل الاستقرار
والقسمة من غير ان يكون له اليها حاجة ضرورية وما يؤتى به لاختفاء النتيجة
فمثل ان يبتدئ من المقدمات البعيدة من الوضع حتى لا يسبق معه الى وهم المحيب
نفعها في انتاج المطلوب ويخلطها بما لا يناسب الوضع حتى اذا تسلمها عاد وانتج
الضروريات منها ومن هذا القبيل ان يخذع المحيب فيخيل اليه انه انما يتسلم
لينتج بها شيء لا ينتفع به في المطلوب فلا يشاكس في تسليمه ثم في آخر الامر ينتج
عنه ضروريات وربما اوهم انه يتأدى بالقياس الى مناقض للنتيجة او لانه يتغابي
ويخفي فطنته او لانه لم يوافق المحيب على المسئلة وينبغي ان لا يرتب المقدمات في
المخاطبة بالقياس ترتيباً قياسياً يلوح للمحيب انسياقها الى النتيجة فيمتنع من تسليم
الضروريات بل الاولى ان يغافض (٢) بالنتيجة من حيث لا يشعر المحيب كيف
وجبت ويكون كلامه كالمستفهم المتشكك كأنه يلوح منه الميل الى موافقة
المحيب ومناقضة نفسه .

(١) قط - اغضبه ابوه (٢) المغافضة اخذ الشيء على غرة منه - ح .

ومن احسنها اظهار اثار الانصاف على الغلبة حتى يطمئن اليه المجيب حينئذ ويأتى بالمقدمات في كثير من الاوقات على سبيل المثل والخبر ويدعى في قوله ظهور ذلك وشهرته وجرى العادة به حتى يتوقف المجيب عن جرده ولا يقدم على رده فانه اذا روى وتوقف في ذلك صار توقفه كالتسليم .

ومن ذلك ان يخلط الكلام بما لا يفيد الغرض المقصود فان الكذاب اذا خلط بكذبه مالا مدخل له في الغرض اخفى كذبه خصوصا ان كان ذلك الذي لامدخل له في الغرض حقا مشهورا مسلما . ويؤخر السؤال عن الاشياء التي هي عمدة الاحتجاج فان المجيب يعاند في اول امره في التسليم ثم يضجر فيتساجح ويتساهل في آخر الامر خصوصا اذا توهم ان السؤال عنه لا يؤدي الى ابطال وضع .

ومن المجيبين من يحمله العجب على ان يعتمد على قوة نفسه فيسلم في اول الامر ولا يتوقف حتى اذا كاد الوضع يبطل عاد الى العناد والمجادلة وينبني في مجادلة امثاله ان يعتمد الاسهاب في القول وحشو الكلام بما لا جدوى له ليشكل على المجيب غرض السائل او يميل ويضجر فيسلم ما يسئل عنه لتنفضي المحاورة فاما اذا اريد بما يقال ايضاح القول فينبغي ان يستعمل المثال ويبدل الاسماء والكلم والاقاويل الاخفى بالاطهر والاغرب بالاشهر ويفصل الكلام المشترك .

والاحسن مع الفضلاء وذوى البصيرة هو استعمال القياس واما مع من لا فضل له ولا معرفة فاستعمال الاستقراء اولى واذا سلم المجيب الجزئيات المستقرة وامتنع عن تسليم الكل على عدل الى مطالبته بذلك مما سلمه وقد يكون امتناعه لا حتجاجة باشتراك الاسم كمن قضية قول القائل كل انسان حيوان بالانسان الميت فانه انسان باشتراك الاسم فينبغي للسائل ان يقسم الاسم الى معانيه وينص على المقصود منه فان ناقض المجيب مناقضة على الصدق فعلى السائل ان يشترط للذي ناقض به شريطة خاصة ولباقي معاني الاسم شرائط اخرى متميزة عنها والاحسن ان يسبق الى ذلك قبل المناقضة ويستعمله في الاحتراز عن المقابضة والمعاودة قبل وقوعها .

والقياسات المستقيمة احسن في الجدل استعمالا لان الشنع اللازم في الحلف ربما انكرت شناعته وادعى المدعى امكانه فلم يكتف بالقياس .

واذا بلغ السائل الى النتيجة فينبغي ان يعبر عنها على سبيل الانتاج وال لزوم ويتشدد في التحري عن ايرادها على سبيل السؤال فانه حينئذ يدل على قصور مقدماته عن ابطال الوضع واذا جحد المحيب رجع الكلام جديدا .

واما وصايا المحيب فهو ان يعلم ان كلامه فيما يحيب به اما ان يكون على سبيل التعليم واما على سبيل الجدل واما على سبيل الارتياض واما على سبيل المغالبة والمخاصمة والمذاهب في ذلك تختلف وتختلف المقاصد بحسبها فان المعلم يدرى ماذا يقول ولماذا يقول والمتعلم قد لا يدرى فالسائل يدرى ما يريد بسؤاله والمحيب قد لا يدرى .

والجدلى المرتاض هو الذى يقصد بالوصايا ها هنا فيقال انه لا يخلو من ان يكون وضعه الذى عليه حفظه مشهورا فتكون نتيجة السائل الذى يقصد مناقضته شناعة فينبغى له ان يسلم المشهورات وما هو اقل شناعة من النتيجة وان كان الوضع مشهورا على الاطلاق فالمشهورات على الاطلاق وان كان عند بعض فالمشهورات عند ذلك البعض واما ان يكون وضعه بعضه شنعاً فيكون الذى ينتجه السائل لمقاومته مشهورا فينبغى له ان لا يسلم المشهورات بل الشنعات على الاطلاق او عنده او التى هي اقل شهرة من نتيجة السائل واما ان لا يكون الوضع شنعاً ولا مشهورا وكذلك نتيجة السائل فينبغى له ان يسلم المشهورات والشنعات ولا يسلم ما ليس بشنع ولا مشهور لان الاكثرى والاعلى هو ان كل شئ ينتج ما هو شبيه به في فنه المشهور من المشهور والشنع من الشنع واذا تكفل المحيب بنصرة وضع شنع هو راى غيره فله ان لا يسلم ما لا يسلمه صاحب ذلك المراءى وان كان مشهورا .

فقول ان هذا على مذهب هذا الكلام غير مسلم وللحبيب ان يتوقف عن جواب ما لا يعلم الجواب فيه او عن جواب ما فيه لفظ غير مفهوم او مشترك حتى

يستفهم ويعين والا ولى ان يتقدم بهذا اولافانه ان فصله اخير اتوهم فيه قلة المعرفة بالشئ نفسه ما لا ينكشف عنه آخر الامر على انه له ان يقول في الآخر انما سلمت وانا اريد كذا وكذا واما اذا لم يكن مشتركا او مشككا فلا بد من نعم اولاً واذا اراد المجيب ان يرى من نفسه فضل معرفة وقوة ويرى ان الذى ازمه او يلزمه ليس لضعفه بل لشناعة ما تكفل حفظه وضعفه فيما كان غير منتفع به في انتاج مقابل الوضع سلمه وما كان منتفعا به الا انه مشهور سلمه واخبر مع تسليمه انه يلزم منه ابطال الوضع وانما يسلمه لسداده في طريقته لاجلهمه بانناجه واحتج بان صاحب المذهب لا يسلمه وان كان شنعاً اعترف بشناعتهم وبرداء الاحتجاج به وان لم يكن شنعاً ولا مشهوراً عرف ان له ان يسلمه فيبطل الوضع وانه ان لا يسلمه وكل هذا من اجل انه اذا بطل الوضع في آخر الامر عرف انه ليس على غفلة منه بل لان الوضع ضعيف لا ينتصر اولاً انه متساهل متسامح فلا يعاند ولا يتشدد واذا خوطب بالاستقراء عن جزئيات محدودة فلا يجعل جهده في الاستقراء الامتناع عن التسليم بل في طلب المناقضة ولان يستأنف قياساً على اثبات وضعه اجود من ان لا يقبل الاستقراء فيسوء ظن السامعين به ولذلك لا يجوز له ان ينصر وضعاً شنعاً على طريق القوة كى لا يشتهر به فيسقط من عين السامعين ومنع السائل عن التقرير اما ان يكون بمعاندة القائل ومعاندة القول ومعاندة القول تكون بتبيين (١) موضع الكذب في المقدمات وسببه والغلط في القياس ومعاندة القائل على ثلاثة اوجه احدها لضعف القائل عن تفصيل الاحوال وما بالعرض وما بالذات وما هو من جهة ما وما هو على الاطلاق فيكون هذا السائل اذا تسلم شيئاً انكره المجيب وبين بطلانه بشئ لا يقدر السائل على دفعه والثاني اعجز السائل عن ايراد القياس على الوجه المستقيم الذى يتوصل به الى النتيجة وان كان صميره ينحونحوه ويكون بحيث اذا غير ادنى تغير صالح وانتج فاذا كان السائل يمكنه النفوذ (٢) فيما يحا وله فيجب ان يقصد نفس الامر بالمعاندة وان كان لا يمكنه الا ما رتبته في نفسه قبل المجادلة فيكون مقاومه بالتضييق عليه من هذا الوجه والثالث ان يقاوم المقدمات بما

الشك فيه اكثر مما في الوضع حتى يشغله بالكلام فيه عن بلوغ النتيجة وهذه مقاومة تشغل الزمان .

وان كان المحجب يحوج السائل الى طلب مقدمات بقياسات اخرى وتطويل لبيان ما يمنعه المحجب فاللوم على المحجب وادام تكن المحاورة على سبيل الرياضة فربما احتاج الى مقدمات كاذبة ليثبت بها مقدمات كاذبة ويطول فلا يلام لانه سائل لا محجب وربما احتاج الى الكاذب لان المحجب يتقلد كاذبا والكاذب قد يدفع به الكاذب وربما كان اقرب الى التسليم واشد مناسبة للكاذب وجميع هذا لانه قد يمكن ان يكون قول رجل وسائل مخاطب باحسن ما يكون ولان من الناس من يناقض نفسه او انفراد ويصادر على المطلوب الاول لقلة فطنته والوسائل مع امثال هؤلاء يتسلم نقيض الوضع والمصادرة على المطلوب الاول فان هؤلاء لا يميزون العدل معهم من الحور عليهم والقياس اما فضل محمود وهو الذي مقدماته مسلمة وصورته صالحة ومنه ما هو دون ذلك لكون مقدماته دون ذلك في اشهره ومنه ما يكون القياس الذي ينقضه من مقدمات هي المحموده المشهورة وهو ردي مذموم .

ورداءة القياس على اربعة أنحاء اما لانه غير منتج اولا نتاجه (١ - غير المطلوب او ينتج المطلوب بطريقة غير صناعي حيث يؤلفه من مقدمات من غير الفن الذي هو فيه والرابع ان يكون من مقدمات كاذبة استعملت على انها صادقة لغلط او مغالطة واما اذا كانت الكاذبة مشهورة او اريد منها انتاج الكاذب واخذت في الخلف فحائر .

وكل قيس يختلط من مشهورات وشبهات فان نتيجته تكون بين بين ويميل الى الاغلب والا قوى في منه من المقدمتين ومما يعاند به القول هو ان يبين ان القياس ردي بأحد هذه الوجوه المذكورة اعني لكونه غير منتج اصلا او منتج ولكن لعبر المطاوب او لمقابلته او محتجا الى زياده او نقصان او من كواذب او غير محموده

(١) ما بين هذا القوس والذي في الصفحة الاتبية سقط من ل . هنا و ذكر آخر

او اقل حدا من النتيجة او الخلاف فيها اكثر من الخلاف في النتيجة او تكون فيها مصادرة على المطلوب الاول او يتوق السائل فيها المصادرة على مقابل ما يسلمه والمصادرة على المطلوب الاول بحسب الظن المحمود والمشهور على خمسة احوال اجدد بتبديل الفاظ حدا وحدين والثاني الانتقال من الشيء الى كليمه والثالث الانتقال منه الى جزئيه والرابع ان يكون المجهول او الموضوع فيه تركيبا ما فيؤخذ على التفصيل مثل ان الطب علم بالصحة والمرض والجصح والمرض فإخذانه علم بالمصح او المرض والخامس الانتقال الى اللوازم وهذا بحسب الجدل ان يقول المجيب لو كنت اسلم لك هذا لكنت اسلم المطلوب الاول .

ولهذا تكون المصادرة على المتقابلات على خمسة احوال اما التناقض بتغير اللفظ واما على سبيل التضاد كقولك زيد فاضل ثم يؤخذ ان زيدا اذل واما ان يوجب في الجزئي نقيض او ضده او جيب في الكلي واما ان يصادر على ضدا لزم ما وضع في المقدمات او لازم ضده او على ما يلزمه ضدا لزم الموضوع والفرق بين المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على المقابل ان الخطأ في الاول في النتيجة لان فيه تأليفا وقياسا ولكن ليس ينتج او ليس ينتج الا حفي واما في الثاني فالخطأ في نفس القياس لان احدي المقدمتين كاذبة لاحتمال .

واما الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب فهي كلية وهي انه ينبغي ان اراد الارتياض في الجدل بالسؤال والجواب ان يعود (عكس القياس فانه يفيد القدرة على التوسع في الاقوال حيث يجعل من قياس واحد اربعة مقاييس بحسب تقابل التناقض وتقابل التضاد ويفيد قوة على نقض القياس من نفس القياس اذا كان بعض النتيجة مشهورا - ويجب ان تكون عاداته التماس الحجج على ما يحكم به ثم ينقضها بحجج يحتاج بها على نقيضه ويعد الحجج المثبتة والمبطللة في المسائل الجدلية وتكون حاضرة في ذهنه خصوصا في المشهورات والبذولات التي يريد الكلام فيها ويجب ان يتوسع في ضبط الحدود وخصوصا حدود الاوائل ويجب ان تكون المحمودات قد استقرأها وتحفظها حتى تصير خاطرة بباله دائما وان يتدرب في تصيير القول الواجد

الواحد اقل كثره وال تكون عنده كليات وجوامع و دساتير وان يكون قد اتقن
المواضع التي تقدم ذكرها والاهم فالاهم منها وان تكون له قوة على ايجاد تذاكير
كلية حاضرة في قليل للكثير وان لا يتكفل حفظ كل وضع ونصرته ما لم يكن
سديدا وما لم يكن نافعا في العلوم والرياضات ويجب ان لا يجادل من كان محبا للرياء
ومتعسرا في تسليم المشهورات لئلا يفسد بذلك طبعه فان الطباع تنفعل عن الطباع
والرفيق في الجدل كالرفيق في البرهان ينفع ويضر ويهدى ويضل واذا اتفقت له
المناورة مع المثال هؤلاء ممن مقصوده الرياء بالغلبة او التوقف في تسليم المشهورات
لادعاء القوة والعظمة ونجا نواقي محاورتهم له طريق الانصاف فينبغي ان يرميهم
عن قوسهم ويستعمل معهم طريقهم ويعاملهم بكل ما يؤدي الى غيبتهم ولا عيب (١)
عائنه في مغالطتهم ليظهر عجزهم عن التفتن لموضع المغالطة .

وقد حكى في هذا الموضع حكاية عن سقراط مع (تراسوما جس) فان
تراسوما جس كان يريد ان يظن به الغلبة ويتوقى ان يغلبه سقراط فتتخط مرتبته
فلم يزل يتأكد ويخرج الى التعدي ويحيد عن الطريق الواجب في الجدل فغالطه
سقراط باشتراك الاسم فاخجله واسكته .

ويجهد السائل دائما في تسلّم الكلي والمجيب في منعه والقياس للسائل والمقاومة
للمجيب على قياس السائل واللمحة للمجيب اذا عجز عن نصره اوضع بالحفظ فيأخذ
في الاحتجاج له والنقض مقاومة له حيثئذ والقياس واللمحة تجعلان الكثير واحدا
حيث ينتقل فهما من المقدمات الكثيرة الى اللمحة الواحدة والمقاومة والنقض
يجعلان الواحد كثيرا .

فهذا كلام يحمل ومفضل ذكر فيه الاصول والكليات بمجملها ومن القزوع
واللواحق الكثيرة ما يكفي المستبصر حيث يجعله نموذجا والغريزة في ذلك قبل
الرياضة كما في البرهان وبما يهتدى البرهن والمجادل في النظر والمجادلة الى ما بعده (٢)
من جهة الاصول والقوانين - تم كتاب الجدل والله الحمد (٣) .

(١) لا - عيب (٢) قط - الى ما لم بعده (٣) الى هنا تم الجزء الاول من علم المنطق
في نسخة لا - وسقطت المقالة الآتية وما بعدها الى آخر الجزء الاول منه - ح .

المقالة السادسة (١)

في الاقاويل السوفسطائية وهي

قياسات المغالطين واقاويلهم

فصل

في التبكيث والمغالطات

الذي وضع كتاب المنطق ذكر فيه مع القياسات البرهانية والحدود الحقيقية القياسات الجدلية واتباعها بالقياسات المغالطية وسماها بلغتها سوفسطائيا اي تبكيث المغالطين وعرف فيه وجوه المغالطات بقوانين صناعية وقال ان هذه صناعة تبهرج في الحكمة ويتشبه بها ويتراى بها من يعتمدها كأنه حكيم محقق والذي يغاطون به اما ان يكون في القياس المطلوب به انتاج الشيء واما في اشياء خارجة عنه مثل تحجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والتغريب عليه في اللغات والعادات واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب الذي الكلام فيه .

ويظهر من كلامه ان القياس على صورته كان من الاشياء المشهورة في زمانه وقومه وسلفه الذي ينقل عنهم فكان القائل به اكثر واظهر من الجاحد وكان الممارى فيه مذموما في عصرهم فكان اكثر خلافهم لذلك فيما عدا صورة القياس المنتهج واقله فيه .

والمغالطة في القياس المطلوب به انتاج الشيء اما ان تقع في اللفظ واما ان تقع في المعنى واما ان تقع في صورة القياس واما ان تقع في مادته واما ان تكون غلطا واما ان تكون مغالطة والاقاويل القياسية اذا ترتبت ترتيبا على شكل من الاشكال وكانت لها حدود متميزة ومقدمات مفصلة وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وهي غير النتيجة واعرف منها كان ما يلزم عن القول حقا لا محالة فاذا القول الذي لا يلزم عنه الحق اما ان لا يكون ترتيبه بحسب

شكل من الاشكال او لا تكون بحسب ضرب منتج او لا تكون هناك الاجزاء الاولى والاخر الثواني التي هي الحدود والمقدمات متميزة واما ان لا تكون المقدمات صادقة واما ان لا تكون غير المطلوب واما ان لا تكون اعرف منه .

اما الاول فهو لانه اما ان لا يكون تأليفه من اقاويل جازمة او يكون من جازم واحد فقط او يكون من جوازم كثيرة الا انها عديمة الاشتراك التألفي .

وذلك على وجهين اما ان يكون عدما للاشتراك في الحقيقة والظاهر جميعا واما ان يكون في الحقيقة فقط ولها في الظاهر اشتراك فان كان لها في الظاهر اشتراك فهناك لفظ مشترك تفهم منه معاني فوق واحد فتختلف في المقدمات اوفي المقدمات والنتيجة بحسب الاشتراك الذي بين المقدمات والنتيجة فيكون حينئذ اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بحسب بساطته فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين الواقع على ينبوع الماء وآلة البصر والديار فمنه ما يسمى لفظا متشابه وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفتها في الحقيقة كالانسان الذي هو حيوان والشخص الشبيه به في شكله المصور في الجماد ومنه ما يسمى مقولا وهو الواقع على عدة قيل على بعضها اولاً ونقل منه الى الثاني كالصحي على الحالة الصحية والدواء والسبب الموجب لها والعلامة الدالة عليها ومنه المستعار وهو الذي يوجد للشيء مع غيره كما يقال كبد السماء وكبد الحيوان ومنه المجازي الذي يقال على شيء يقصده غيره كمن قال سل القرية واراد به اهلها ومنه المشتبه كمن يقول كل ما يعلمه الحكيم فهو كما يعلمه فان هو في هذا الكلام ينعطف على كل ما وعلى الحكيم وبحسبه يختلف الصدق والكذب في المعنى وقد يكون لتغير الترتيب الواجب في الكلام اشتباه في المعنى وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء ويكون لاشتباه حروف النسق ودلالاتها على معان عدة فيه ولذلك يصدق الكلام مجتمعا فيظن به الصدق مفترقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد ويظن ان الخمسة زوج وهي ايضا فرد لانها ثلاثة واثنان والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جميع الاجزاء

وقد يدل على جميع الصفات وقد يصدق الكلام مفترقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب بصير ويكون جاهلا في الطب فيصدق في انه طبيب ويصدق انه بصير ولكن بآلة البصر لا بالبصيرة واذا قيل زيد طبيب بصير او هم الغلط لاشتباه الحال في البصير واذا قيل مفردا صدق القول وذهب الاشتباه .

وما يوجب الاشتباه في القول القياسي ان لا يتهيا فيما تكون الاجزاء الاولى فيه بسائط بل فيما تكون الفاظا مركبة لم تنقسم قسمين فاما ان تكون اجزاء المحمول والموضوع تمايزة في الوضع ولكن غير تمايزة في الاتساق واما ان لا تكون تمايزة في الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضوع فيتوهم انه من المحمول او من المحمول فيتوهم انه من الموضوع مثال التمايز في الوضع دون الاتساق قول القائل كل ما علمه الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو حجر وهذا انما كذب من جهة هو وعوده الى الفيلسوف ومثال غير التمايز في الوضع قول القائل الانسان بما هو انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فقوله بما هو انسان يشكل اهو جزء من المحمول ام من الموضوع فيقع من هذا وامثاله مغالطات في الكلام يتعذر فهمها على السائل والمحجيب فيحصل منها التبكيك والانتقاع .

واما الكذب في المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا اذعن للكاذب فانما يذعن لسبب ولان له نسبة ما الى الصدق في حال والا فمن يكون بحيث يصدق بأي شيء اتفق من الباطل بلا سبب فليس ممن يخاطب بخطاب فكيف ان يغلط في الكلام ويمارى وذلك السبب الذي فيه النسبة الى الصدق اما ان تكون نسبتته الى ذلك في الممكن الذي من شأنه ان يكون اوفى الموجود الذي هو كائن والذي يقع في الممكن فهو كثير لان كثيرا من الاشياء تكون ممكنة في اكثر احوالها وتصير ممتنعة اذا قرنت بشرط فلا يتنبه المخاطب لذلك الشرط ويجريها مجرى الممكنات فيلزم القول بالاستحالة مثل انه قد يبرهن المغالط على ان ضلعا من اضلاع المثلث اطول من اثنين الباقيين بان يفرض دائرتين متماستين عند نقطة ويخرج اليها من المركزين

المركزين خطين يحيطان زاوية ثم يصل بين المركزين بخط مستقيم يخرج من إحدى الدائرتين ويذهب خارجا فيها قليلا ثم يقطع الأخرى ويمضي إلى مركزها فيكون خطا واحدا يزيد على الضلعين الباقيين باقدر الذي وقع منه خارجا عن الدائرتين لأنه من المسلم أن كل الخطوط الآتية من المركز إلى المحيط متساوية والسبب في هذا أنه وضع خروج خطين من المركزين إلى نقطة التماس على زاوية فاذا عن له الدهن وغلط فيه الحس وهذا لا يمكن البتة فلا يخرجان المتصلين على الاستقامة لأن الخط المستقيم الواصل بين مركزي الدائرتين التماسيتين يمر بموضع التماس ولا يكون ما يمر بغير موضع التماس من أحد المركزين إلى الآخر مستقيما - فمن لم يتأمل وسلم شيئا على أنه ممكن قبل اعتبار الشرائط المقرنة به وقع إلى الغلط .

وأما ما يقع في الوجود فلا تخلو النسبة التي تكون في الكذب إلى الصدق من أن تكون أما في لفظه وأما في معناه والذي في اللفظ يظهر مما سذكروه وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يوهم التساوي بينهما في كل حكم مثل اشتراك لفظتين في معنى واقتراحهما في معنى معتبر في لفظ فانه إذا كان كذلك أوهم أن الحكم في اللفظتين واحد وربما كان لاحدا للفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الحجر والسلافة فان معنى واحد قد اشتراك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة معنى وأما الذي من جهة المعنى فلا يخلو من أن يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال من الأحوال ولا في وقت من الاوقات وأما أن يكون كاذبا في الجزء وهو أن يكون الحكم فيه يصدق على شيء من الموضوع في وقت أو حال فان كان كاذبا في الكل فينبغي أن تكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا أو فصلا أو اتفاقا في عرض أو اتفاقا في مساواة النسبة وقد تكون شركة عامة فيما سوى الجنس والفصل في العرض العام فانه يكون كلياً للمعنيين عما لها ويكون كلياً يعم احدهما وبعض الآخر ويكون في بعض كل واحد منهما والذي يصدق لافي الكل فاما أن يكون في بعض

الموضوع فقط او يكون في كل واحد من الموضوع ولكن في وقت دون وقت او يكون في كل وقت ولكن بشرطة لاعلى الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن لا بشرطة وتلك الشرطة اما تأليف في القول او غير تأليف فيه فان لم يكن التأليف فيه فاما ان يكون افراد منه او غير افراد منه فان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعى واما اتفاق وجميع هذا لا يهام العكس فانه اذا اتفق ان رأى سيلا اصفر مرا وهو المرة ثم رأى سيلا اصفر غيره كماء العسل ظن انه مر وهو حلو وسبب ذلك انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل اصفر مر .

واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذى يكون بالمصادرة على المطلوب الاول في المستقيم والمصادرة على نقيض المطلوب في الخلف واما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست باعرف من النتيجة فيكون بالاشياء التى تساوى النتيجة في المعرفة والجهالة بها او بالاشياء التى تتأخر عنها في المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الذى قد اشير الى ذلك فيما سلف .

ويجتمع من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة في القياس اما لفظية واما معنوية واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد او اشتراك في هيئته وشكله وبحسب هيئة او اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب مفرد اللفظ او لاجل صادق مركب قد فصل فظن صادقا او لاجل صادق تفريق قد ركبت فظنت صادقة واما لاشتباه البناء والاعراب والشكل والابهام .

واما المعنوى فاما ان يكون لما بالعرض وهو ان يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وقد يكون بسبب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل والكذب غير المحال من قبيله واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل واما المعقم القرينة واما لا يهام عكس اللوازم واما للمصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة على انه علة واما لجمع المسائل في مسألة فلا يتميز المطلوب واحدا بعينه واما بان يأخذ لاحق الشئ مكان الشئ فهذه خلاصة ما ذكره ارسطوطاليس في هذا الكتاب والحواطر تمل على المطبوعين منه في المغالطة والتبكيك والا يحصل من قراءة هذا وامثاله

وامثاله ولذلك يتميز لاذهان المطبوعين في نقد الكلام وتحقيق الحق منه وإبطال الباطن في مواضعه مالا يحويه الكتاب ولا يحصل من قراءته وعلى ما قيل في فاتحة الكلام في هذا الكتاب انه بالطبع اولى منه بالكسب وان كان الكسب ينه الطبع ويشهد الغريزة الصالحة واذا فسدت الغريزة لم يقد كل هذا وكما قيل ان غريزة بلا تعليم خير من تعليم بلا غريزة .

المقالة السابعة

في القياسات الخطابية وهي التي تسمى باليونانية ريتوريقا

الفصل الاول

في الامور الكلية من الخطابة

الذي يسمونه بالريتوريقا وهو الخطابة صناعة علمية كلامية غرضها في المحاوره اقناع السامعين في كل فن يكون منه التصديق فان الاقناع تصديق بالشئ مع اعتقاد انه يمكن ان يكون له عناد وخلاف الا ان النفس تصير بما تسمعه من هذا الفن اميل الى التصديق به من عناده وخلافه وذلك هو الظن الغالب وتشارك الخطابة والجدل في ان كل واحد منهما معد لقوة الظن ويعان جميع المطالب وفي كل شئ وانهما للضادات وفرق بينهما من اجل ان الجدل ينظر في الامور الكلية فقط وهي موضوعاته وعمدها القياسات المنتجة التأليف ومبادئها ومادتها المقدمات المحمودة في الحقيقة والخطابة لا تختص بالامور الكلية واكثر منفعتها في الامور الجزئية والواقعات الاختيارية ويكتفى فيها من القياسات بما ينفع انتاجه وان لم يكن ضروري الانتاج ومن المقدمات والمبادئ بما يحمده في بادي الرأي وان لم يكن عند التعقب محمودا في الحقيقة فقياسه اقناعي المقدمات اقناعي المادة والصورة والخطيب يكون خطيبا بعدو به منطقته وحسن صورته وهيئته في كلامه في خشوعه وقسوته وشوقه وسأمته وايتارده وكراهته التي تظهر مع كلامه على هيئته وذلك هو العمدة في القبول فكم من خطيب وذا كرايكي الناس بهيئته من

قبل ان يتكلم وللخطابة منافع في الامور المدنية اكثر من منفعة الجدل والبرهان فانها تؤثر في النفوس تأثيراً تفعل وتفعل بحسبه وان لم يوقفها على الصدق او المشهور في الكلام وهذا تأثير عام وذلك خاص فقد ينفعل ويتأثر بالخطابة ويفعل بحسبها من لا يدرك الكلام البرهاني ولا الجدلي ولذلك ترى النفوس العامة اشد قبولاً لها وافهم لمقتضاها في كل فن وقد سبق صاحب الكتاب اليها لعموم نفعها والعرفه بها فما زال في كل قبيلة وعلى كل مذهب قوم يجتذبون القلوب الى ذلك المذهب بالمقاييس الاقناعية والالفاظ والهيئات الخطابية وان لم يكن فيهم من اشتغل بكيفية ذلك وعلى أي وجه هو كما كانوا يبرهنون ويجادلون ولا يتكلمون على البرهان والجدل كلاماً بليغاً وكذلك في الشعر كان يقوله من لا يعرف قانون ذوقه العروضي معرفة علمية بل ذوقية فطرية ولا قانونه المنطقي الذي هو التشبيه والتثيل الذي لا يشغل معه بتصديق يقيني ولا ظن غالب ولا اقناع.

والخطابة يستعان بها تارة في الدعوة الى العقائد الالهية وتارة في الدعوة الى العقائد الطبيعية وتارة الى العقائد الخلقية وذلك بحسب السامعين المدعويين وتارة في تمكين الانفعالات النفسانية في الانفس مثل الاستعطاف والاستمالة والارضاء والاعصاب والتشجيع والتحذير وتارة في المحادثات الواقعة في الحوادث الجزئية التي من شأن الانسان ان يتولى فعلها واكثر جدواها وعلى الاكثر وفي الاكثر انما هو في ضدهذه وهي على اقسام ثلاثة الامور الحصامية والامور المشورية والامور المشاجرية والحصامية غايتها مدح او ذم وتكون بفضيلة او نقيصة يخالف عليها مخالف فيخالف في خلافه والمشورية غايتها اذن وموافقة او منع وانكار في نافع او غير ضار ويكون زمانها مستقبلاً لانها انما تكون فيما ينبغي ان يفعل والمشاجرية غايتها شكاية واعتذار عن ظلم او تعد من الاشياء الماضية والمستمرة.

ومدار الخطابة على ثلاثة اشياء القول والمقول فيه والسامعون، والسامعون ثلاثة خصم وحاكم ونظار والتصديق ام واقع لا بصناعة مثل الشهود والصكوك والسجلات واما بصناعة وحيلة وتوقعه امور ثلث احدها كيفية سمت القائل

وهيئة

وهيئته وهيئة خصمه والثاني استدراج السامعين نحو التصديق والثالث نفس القول الخطائي المعبر نحو انتاج المطلوب على سبيل الاقتناع ومن انواع القسم الاول فضيلة القائل ونقيضة خصمه فانه اذا اشتهر بالتصديق او القوة على الاقتناع اوسائر الفضائل واشتهر خصمه باضداد هازاد ذلك في تصديق قوله ومنها تحدى الخصوم واستدعائهم الى مساواته بمراغمة او اظهار معجزة .

وبالجملة دليل صدقه الذي يختص به دون من يخالفه ومن ذلك قوة الخطيب على اطراء نفسه وتحسين رأيه وتحسيس قول خصمه ورذيله واستدعائهم الى فضل تأمل وزيادة فهم ودعواه ان قوله انما يتضح لذوى الفكر الثاقبة والاذهان السليمة والقراءح الذكية التي انما تكون لخواص الناس دون عوامهم حتى يرى ان السابق الى تصديقه افضل واجل من المتوقف وان قدر المسبق بقدر الفضيلة وقدر التوقف بقدر الرذيلة والبله ومنها الحلف واليمين من قلب ذى وجدبانة وشهقة وصيحة مع بكاء او ضحك بحسب ما يقتضيه القول ومنها الاستشهاد باقاويل الثقات والائمة المشهورين وان لم يوجب في الامر الصدق المبين .

واما استدراج السامعين فيكون بالاقاويل الانفعالية المحببة المشوقة التي توقع في نفوسهم محبته والميل اليه او الطمع فيه او الغضب والسخط على خصمه ولهذا المعاني يجب ان يعرف الخطيب اختلاف الفضيلة والرذيلة والانفعالات والتأثرات وكيف تكون وبما ذا تكون ولذلك ظن قوم ان الخطابة مركبة من الجدل وعلم الاخلاق .

واما نفس القول الموقع للتصديق فينقسم الى قسمين الى ضمير وتمثيل كما الجدل الى قياس واستقراء والعلوم الى قياسات كلية وتعليقات بالامثلة والضمير هو ان لا يصرح في القول بكلمتي المقدمتين كما سبق القول فيه بل يقتصر على الصغرى ويطرح الكبرى او بالعكس وذلك لبيان الكذب فيها وظهور معاندها اذ لا يمكن استعمال الامور الضرورية في الخطابة وربما يصرح بالكبرى مهمة وتكون كأنها لم يصرح بها لانها من حقها كما عرفت ان تكون كلية من الشكل الاول

او ما يرجع اليه والمهمل كالجزئي في التصريح، ولما كان الغرض في الخطابة الاقتناع لا في اليقين حصل. قصوده بقياس الضمير ويكون في القياسات الاستثنائية باطراح المستثناة والغائها مثال الضمير قول القائل هذا الانسان متردد في ظلمة الليل فهو اذا منتهز لفرصة التلصص فان هذا القول قد الغيت فيه الكبرى ليخفى كذبها ولو اظهر وقال وكل متردد في ظلمة الليل منتهز لفرصة التلصص ظهر كذبه وحده عناده فبطل اقتناعه واما التمثيل فيكون اما لاشتراك في معنى عام واما لتشابه في النسبة (١) والاشتراك والتشابه ربما كانا في الحقيقة وربما كانا بحسب الرأي الواقع وربما كانا بحسب رأى يظهر ويلوح سدا في اول النظر ويعلم فساده عند التعقب وربما كانا بحسب اشتراك الاسم الا انه غير مطلع عليه بحسب بادى الرأى غير المتعقب والضمير هنا مثل القياس في الجدل والتمثيل كالاستقراء فيه وهذا التمثيل هو الذى تؤخذ منه القياسات الفقهية في هذا الزمان ومن اصحاب الخطابة من يطرح التمثيل وزيفه ويقتصر على الضمير كما ينفي الشيعة القياس في صناعة الفقه واغوى التمثيل ما كان المعنى المشابه به هو الموجب للحكم في الشبيه فهذه حمل الامور المقنعة ما كان منها خارجا عن نفس الامور وما كان مناسبا لنفس الامور المقيس عليها وكثير من الناس يقتصر من المقنعات على الخارجية ويهجر المقنعة المناسبة مثل كثير من العوام في اكثر عقائدهم التي اخذوها عن واضعيها الذين استعملوا فيها مقنعات خارجة عن نفس الامور التي يرام الاقتناع فيها مثل التنسك والتعفف فان العوام يجعلهما دليلين على صدق القائل في مقالته والفعل غير القول ومنها المعجزات القولية والعملية يطمئنون اليها وينهون عن استعمال المقنعات المناسبة بل عن طلبها والاكثر من الاوائل كان على ضد هذه السيرة وصاحب هذا الكتاب يرى ونعم ما يرى ان جميع انحاء الامور المقنعة تصلح ان تستعمل في الخطابة اذا الغرض فيها ليس بتحقيق البيان بل الاقتناع بما يوصل اليه به كيف كان والمقنعات الداخلة في نفس الامر الذى فيه الكلام المناسبة له يحتاج الى استقصاء المعرفة بها والقوانين التي يتوصل بها الى صيغة

الضمير الذي يقاس به في الخطابة على المطالب المقصودة إما أن تكون مما لا يتبها أن تكون بانفسها اجزاء القياس وعادتهم ان يسموها في هذا الفن باسم المواضع وهي غير المواضع التي قيلت في الحدل واما ان يكون مما يتبها ان تكون بانفسها اجزاء القياس وتسمى في هذا الموضع انواعا .

وهي اما اشياء واجبة ومجودة في بادي الرأي وهي اقاويل كلية توجد مهمة مطلقة عن الجهات ومنها ما يسمى دلائل وهي التي اذا وجدت فقد وجد محمول في موضوع ولا تكون اخص من الموضوع ولكن ربما كانت اخص من المحمول ومنها علامات وهي كالدلائل الا انها اعم من المحمول والموضوع جميعا واما اخص منها جميعا .

مثال الضمائر المأخوذة من المحمولات فلان اقترف ذنبا فيجب ان يعاقب ومثال الضمائر المأخوذة من الدلائل هذه الحارية قد ولدت فاذا قد وطئها رجل ومثال الضمائر المأخوذة من العادات ان هذه الحارية حاضت فاذا هي غير حامل والدلائل والعلامات ربما كانت عللا وربما كانت معلولات وربما كانت مضافات وربما كان الدليل عارضا في الشيء ولا يعرض فيه الا بعد تهيوئه بعارض آخر مثل بياض البول في الحمى الحادة فانه يدل على حدوث السرسام وقد قيل ان الضمير ينقسم اولا قسمين الى الكائن عن محودات والكائن عن دلائل والدلائل صنفان علامات وامور مشبهة وما كان من الدلائل يتم بالشكل الاول فهو اتبها ويسمى الامر الا به واما في الشككين الآخرين فيسمى علامة .

واما التمثيلات فقد سبق القول فيها بان التمثيل هو ايراد شبيه ليس فيه ذلك الحكم او بيان ان المعنى المتشابه ليس علة للحكم بل هناك علة اخرى .

والضمائر والتمثيلات تحتاج اليها ايضا في المقنعات الخارجة اذا اريد اثباتها وابانة انها مقنعة مثلا كما لو اراد القائل ان ينبي عن فضيلة نفسه او اراد يستدرج السامعين الى قبول قوله .

والمواضع الجدلية كلها نافعة ههنا ايضا فهذه هي الاصول الكلية في الخطابة .

الفصل الثاني

في الانواع الجزئية من الخطابية

اما المشورات فالقول فيها انه اذا كانت الخطابية تقنع في الامور الالهية وفي الامور الطبيعية وفي الامور الخلقية وفي تقدير الانفعالات النفسانية في النفس وفي الامور المشاورية والمشاورية والمناظرية ثم كانت الامور الالهية والطبيعية تختلف عقائد اهل المدن والقبائل من الناس فيها بحسب السنن المختلفة لم يتأت ان تحصى فيها المقدمات الكلية التي ينتفع بها فيها على سبيل الخطابية والامور الخلقية فغاية الخطيب فيها ان يبعث الناس على اقتناء الفضائل منها او يصرف عن الرذائل فهي داخلة في الامور المشورية الداخلة في الاذن والمنع والكلام الكلي في ذلك هو تعظيم الخير والشر والعدل والجور والحسن او القبيح او تصغير ذلك فيجب ان يكون للخطيب مقدمات في التعظيم والتصغير والمشاورى يتكلم في الممكنات فيمنع او يطلق حيث يقول هذا كان كثيرا وهذا لم يكن قط ويجب ايضا ان يكون عنده انواع من المقدمات يتبين بها ان الامن ممكن او غير ممكن او كان اولم يكن ولا امور المشاور فيها هي تدابير الكلية من الاعمال التي تتعلق بالآراء العملية حتى يبعث فيها السامع على فعل في فن وينتهي عن فعل من الافعال التي تتعلق بالسياسات والتدابير الكلية والجزئية من سياسات الممالك والمدن والمنازل والنفوس فيحصل منها شيء ويقبح شيء ويمنع من شيء ويفسح في شيء والمقدمات التي تستعمل في ذلك لا تكون يقينية لانها جزئية وراجعة الى عرف وعادة بحسب زمان ووال وحكم وحاكم وآمر ونه واجب الطاعة ووجوب الطاعة في هذا الموضع لشخص ما هو من الآراء الجزئية ايضا وبحسب احوال وقرائن لا يتفق الناس كلهم على العلم والمعرفة بها فان من شاهد النبی الامر بالسنة وعرفه واعتبره في علمه وعمله ورأيه وتديره وصدقه ومعرفة لا يكون حكمة في القبول منه كحكم من يخبر عنه وكذلك من يخبر عن الخبر فيما بعد من الزمان والاصقاع ولا يتسوى اللبيب العارف وغيره في المعرفة بالشئ والخبرة به اذا

إذا تساوى في لقائه وسماع كلامه بل معرفة اللبيب العارف هي التي يعول عليها
وتسند الآراء والأخبار إليها فتكون المقدمات الخبرية التي تؤخذ عن العارفين من
الأخبار النبوية أوثق مما يؤخذ عن غيرهم وكذلك ما يؤخذ عن كثرة من
العارفين أوثق مما يؤخذ عن واحد إذا وقع في ذلك خلاف وما يشهد له العقل
الصريح والشواهد الوجودية من ذلك أقوى الكلامين وما يشهد له غيره من
الكلام المؤثوق به أوثق مما يخالفه فهكذا تعتبر المقدمات المشورية في الأقاليل
الخطابية الآمرة والناهية والباعثة والمناعة والمجوزة .

وبسط الكلام في ذلك يكثر ويخرج عن القول فيه ويتسع فيه المجال ويكثر
فيه القيل والقال بحسب هذه القوانين .

وأما الخصاميات التي يتنافر الناس فيها ويختلفون ويروم بعضهم أن يقهر بعضها
بقوله وقياسه فشيبة بالجدليات والفرق بين الخطيب في منافرتة وخصمته والمجادل
في جدله أن الخطيب ينفرد في ميدانه ويبعث السامعين على الأفعال بحسب العقائد
والمجادل ينتصب لخصمه ويروم تثبيت العقيدة وإظهار الفضل في كلامه سواء
عمل به أو لم يعمل والخطيب يمدح بحسب النسبة إلى الجميل والجميل هو الذي
يختار لنفسه ويكون محموداً وخيراً ولذا بدأ من أجل أنه خير .

والفضيلة من أجل ما مدح به واجمل والفضيلة قوة موجبة للخيرات الحقيقية
والتي يغلب فيها الظن باعثة على فعل العظام في كل وجه وفن مثل البر والشجاعة
والعفة التي تحمل النفس فيها على الحال الاخشن لأجل الخلق الأجل والردائل
اضدادها كالآثم والجور والحين والفجور وفضيلة الحكمة العملية أتمها واجملها
لأنها السبب الموجب لاختيار الفضائل وتجنب المردول والعمل بكل فضيلته
بالعلم وهو الذي يشهد له بالفضيلة ويمدح الإنسان بالفضائل على اختلافها وبأسبابها
الموصلة إليها كالرياضات العملية والأفعال المعينة عليها والآثار الباقية عنها وعلى
ذلك يختصم الناس ويتنافرون ويتنافسون على الأجل والأفضل ويتباعدون
عن الأخس والأردل .

واما المشاجرات فهي فنون الشكايات والاعتذرات من الموديات والموانع والقواطع والشواغل ومنها قصور النفس والبدن والمال كالنسيان والغفلة وضعف القوة والمرض والفقر والفاقة فان هذه كلها تدخل في فنون الشكايات والاعتذارات وفي ذلك يتفنن الكلام في الوعد والوعيد والترغيب والتحذير في حسن المجازاة بالثواب والمقابلة بالعقاب وايراد ما يصلح ان يقال من ذلك على ما ينبغي ان يقال بحسب الاوقات والاحوال والاشخاص الذين يرغب فيهم ويحذر منهم والذي يرغبون ويحذرون يعمثون على الفعل ويمتنون ويشوقون الى الامر ويخوفون فكلما كان من ذلك البق في تقديره بالزيادة والنقصان وكيفيته في فنه بالحال والوقت والاشخاص في التعظيم والتصغير والتوسط كان احرى واولى وانفع واجدى وقد خطب قوم لم يقفوا على هذا الكلام الكلى فاحسنوا ووقف قوم على هذا وراوا ان يخطبوا مثل ذلك فقصر وا فان القوانين الكلية غير القرائح المطبوعة المترتبة بجزئيات الفن الذي فيه الكلام والكلى غير الجزئي وعلم العلم غير العلم لان العلم وان كان كليا فعلم العلم كلى الكلى

المقالة الثامنة

في القياسات والاقاويل الشعرية

وهي التي تسمى باليونانية نيطوريقي

الفصل الاول

في صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

الذي وضعه صاحب الكتاب في هذا الفن هو فن سماه نيطوريقي ومعناه في لغة العرب الشعرية وكان المذهب فيه يخالف المذهب الشعري في زماننا ولغتنا وعرفنا في الصورة فان الشعر في زماننا اما هو شعر من جهة صورة عرضية في اللفظ والمعنى وهو الوزن والقوا في ولا يقال لما ليس له الوزن المحدود في كتاب العروض في زماننا مع الاتفاقية اللازمة شعر اللهم الا كما يقال للبهرج انه دينار وللشخص

وللشخص الميت انه انسان باشتراك الاسم وذلك في اللغة العربية والفارسية والتركية فاش متفق عليه فما في الامم القديمة من اليونانيين والعبرانيين والسرانيين فلم ينقلوا عن قد ما بهم شعرا موزونا بهذه الاوزان العروضية بل باوزان نظمها اشبه بالتر وقوا فيها غير متفقة وكأنهم تعلموا هذه الاوزان بعد ذلك من العرب والفرس في اشعارهم واستعملوها فيما قالوه بعد وكلام ارسطوطاليس في كتابه هذا لا يدل على انه قد كان ذلك في عرفهم وعادتهم ايضا وان كان فعله قد كان البعض في البعض وانما يجعل الشعر شعر ابصفة تختص بمعنى الفاظه وذلك مما لا يراعى الآن في هذا العرف وهو من جهة ما يوقع في النفس اثر يشبه التصديق في انقباضها ولتساطها وميلها وانحرافها وايقارها وكراميتها ويجعل الكلام الشعري قياسا وكتقيا من مؤلف من مقدمات من شأنها اذا قيلت ان توقع في النفس تخيلا يشبه التصديق ويؤثر فيها في الميل والانحراف والايثار والكرامية مثل تأثير التصديق والتخيل هو انفعال من تعجب او تعظيم او تهويل او تصغير او فتور او نشاط ولا يكون الغرض فيما يقال حصول اعتقاد يقيني ولا ظني البتة وفي اشعارنا قد يكون الغرض ذلك فيما يقال وقد لا يكون ويكون الكلام شعرا اذا بقيت عليه الاوزان والقوافي ويوردون الكلام الحكيم في فنون الحكمة الثرمانية بلفظ موزون مقفا ويسمونه شعرا ويروون الروايات الكاذبة الباطلة التي لا اصل لها ولا وجه للتصديق بها الا عند الصبيان وضعفاء العقول كذلك باوزان وقوافي ويسمونه شعرا ولا ينظرون الى انه يوقع تصديقا او تكذيبا اولا يوقع اويوهم اويخيل .

والشعر الذي يتكلم فيه ارسطوطاليس هاعنا هو الكلام القياسي المؤلف من المقدمات المذكورة ويقول ان هذه المقدمات ليس من شرطها ان تكون صادقة ولا كاذبة ولا ذائعة ولا شائعة بل شرطها ان تكون مخيلة ويكاد ان يكون اكثرها محاكيات للاشياء بشيء من شأنها ان توقع تلك التخيلات فيحاكي الشجاع بالاسد والحميل والوسيم بالبدر والسحى بالبحر وليس كلها محاكيات بل كثير منها مقدمات

خالية عن المحاكاة اصلا الا ان قصد القول فيها، وجه نحو التخييل فقط وهذا يدخل في اشعارنا مع الاوزان والقوافي الا ان الكلام الموزون المقفول خلا من مثل هذا السمي في عرفنا شعرا كما قيل في الاقوال الحكيمية التي توقع التصديق اليقين بالبرهان المبين والحكايات الخرافية التي لا توقع تصديقا اليقنة عند العقلاء فانها اذا قيلت بالفاظ موزونة مقفاة سميناها شعرا وهي خالية عن هذا التخييل والمحاكاة ولو كان فيها التخييل والمحاكاة وخلت من الاوزان والقوافي لم نسمها شعرا فاذا الشعر المعروف في زماننا هو ما جاء في علم العروض لا غير من جهة الصورة ومادته هي الالفاظ كيف كانت .

فاما الجيد منه والحسن فهو ما يتضمن هذه المعاني المذكورة في التخييل والمحاكاة او يتضمن كلاما علميا حكما كيف كان اوروايات مهمة صادقة بالفاظ من الفاظ خواص اهل اللغة دون الالفاظ العامة فمادة الشعر مطلقا في عرفنا هو الكلام المطابق من كل لفظ يراد به معنى فاضل او غير فاضل وصورته الاوزان والقوافي والفاضل منه من جهة المادة ما ورد بالفاظ الخواص من اهل اللغة وعباراتهم المستطابة في الذوق المتداول بين الفضلاء والمتميزين منهم سواء تضمن حكمة وعلم او مدحا وذكما او خبرا بتصديق يقين او ظن غالب او تخيل ومحاكاة وان كان التخييل والمحاكاة في الكلام المقول اخص بالمقاصد الشعرية من غيرها عندنا ومن جهة الصورة هو ما جاء بالاوزان الصحيحة والقوافي والاحسن من ذلك ما كانت القوافي فيه اكثر اتراما للتشابه فير دقها لزوم مالا يلزم على الاطلاق مثل تردد القافية بحرفين او اكثر مع البناء والاعراب المتفق معهما في الالفاظ والمقنع حرف واحد مع البناء والاعراب وهو الذي يلزم في الذي لا يلزم فخر فان فصاعدا مع البناء والاعراب في الوزن كما قيل .

والمحاكيات الشعرية قد تكون ببسائط وقد تكون بمركبات مثال الاول فلان قمر ومثال الثاني قولهم في الهلال ومعه الزهرة انه قوس من ذهب يرمى ببندقية من فضة والمحاكيات قد تكون بذوات وقد تكون باحوال وذوات وتكون وظاهرة

ظاهرة وتكون خفية والظاهرة كقول القائل .

وهن الریح ارد افا نقالا

وغصنا فيه رمان صغار

والخفية كقول القائل .

اذا نحن سميناك خلنا سيوفنا

من التيه في انعمادها تبسم

فانه في هذا حاكي الجماد بحى ناطق شبه به كريم فابهجه ذلك حتى تبسم وكقول

القائل .

اوجدنى ووجدن حزنا واحدا

متناهيا بفعله---هـ الى صاحبها

ففيه محاكاة حال بمادته وهو خفي في العمل والمحاكاة على ثلاثة اقسام محاكاة

تشبيه ومحاكاة مستعارة والمحاكاة التي نسميها من باب الذرائع ومحاكاة التشبيه

نوعان نوع يحاكي به شيء بشيء ويدل على المحاكاة انها محاكاة وذلك بحرف من

حروف التشبيه كثل او ككاف وكأنا وما هو الا نوع لا يدل به على المحاكاة

بل يصنع محاكي الشيء مكان الشيء والاستعارة قريبة من التشبيه والفرق بينهما

هو ان الاستعارة لا تكون الا في حال او ذات مضافة فلان تكون فيها دلالة على

المحاكاة بحروف المحاكاة كقولهم .

لسان الحال افصح من لسانى

وعين الطبع (١) طامحة اليك

واما المحاكيات التي نسميها من باب الذرائع فهي التي تقوم لكثرة الاستعمال

مقام ذات المحاكاة ويكاد لا يوقف في ارباب الصناعة على انه محاكاة كقولهم

للحبيب غزال وللمدوح بحر وللقد غصن وما جرى مجراه واذا بسطت الذوائع

وشرحت عادت الى التشبيه والاستعارة كما اذا قيل غصن على نقاعه رمان

وقول الآخر .

يا قمر افي غصن في نقا

والشعر لا يتم شعرا على ما قالوا الا بمقدمات مخيلة ووزن ذى ايقاع مناسب حتى

يؤثر في النفوس ليلها الى الموزونات والمنظمات التركيب .

وللمقدمات المخيلة الواحق وعوارض بها يقوى تخيلها وكذلك في الوزن قالوا

ولكن الوزن اولى بصناعة الموسيقاريين واما الذى يدخل من الشعر فى صناعة المنطق على ما قال صاحب الكتاب فالنظر فى المقدمات القياسية ولواحقها وكيف يكون حتى تصوير محيالة فهذا نص كلامهم فى مذهبهم الذى سموه بذلك الاسم اليونانى ونقل الى الشعرى .

قالوا ان القول الشعرى يأ تلف من مقدمات محيالة وتكون تلك المقدمات موجهة تارة بمحيالة من الحيل الصناعية نحو التخيل وتارة لذواتها وتغير حيالة من الحيل فتكون اما فى لفظها فمقولة باللفظ البليغ الفصيح فى اللغة او تكون فى معناها ذات معنى بديع فى نفسه مثال الاول قول القائل .

وماذرفت عيناك الا لتضربى بسهميك فى اعشار قلب مقتل

وفى المعنى قوله .

كان قلوب الطير رطبا ويا بسا لى وكرها العناب والحشف البالى
ومن هذا الباب جودة العبارة عن المعنى وتضمنين معان كثيرة فى بيت واحد من غير نقص (١) فى العبارة واما التى تكون بتخيل فان يكون لاجزائها تناسب لبعضها الى بعض والتناسب اما بمشاكلة او بمخالفة والمشاكلة اما تامة واما ناقصة وكذلك المخالفة وجميع ذلك اما بحسب اللفظ او بحسب المعنى والذى بحسب اللفظ فاما فى الالفاظ الناقصة الدلالات او العديماتها كالادوات والحروف التى هى مقاطع الكلم واما فى الالفاظ الدالة المفردة واما فى الالفاظ المركبة وكذلك الذى فى المعانى تكون اما بحسب المعنى البسيطة او بحسب المعانى المركبة ومن الصناعة التى بحسب القسم الاول تشابه او اخر المقاطع واولئها فى النظم المسمى بالمرصع كقولهم .

فلا حسمت من بعد فقد انه الظبى ولا كلمت من بعد هجر انه السمر
وتداخل الادوات وتخالقها وتشاكلها كمن والى من باب المتخالفات ومن وعن من باب التشاكلات ، واما الذى بحسب القسم الثانى من الصناعة فالذى بالمشاكلة والتام منه ما يتكرر فى البيت الفاظ متفقة او متفقة الجوهر متخالفة التصريف

والناقص ان تكون متقاربة الجوهر او متقاربة الجوهر والتصريف ، مثال الاول العين والعين من الالفاظ المشتركة ومثال الثاني السمك والسمك ومثال الثالث والرابع الفار ه والمصارف والعظيم والعليم او السهاد والسهما او الصالح والسابع فهذا هو التشاكل الذى فى اللفظ وقد يكون ذلك اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون لفظان مترادفان او احدهما مقول على مناسب الآخر او مجانسه ويستعمل على غير تلك الجهة كالنجم الذى يراد به النبت والسهم والقوس الذى يراد به الاثر العلوى المسمى بالقزح وإما بحسب المخالفة فهو بحسب المعنى فتكون الصنعة فى لفظ اولفظين يقع احدهما على شئ والآخر على ضده او ما يظن انه ضده مما يأتينا فيه او يشاكل ضده ويناسبه ويتصل به كالسواد التى هى القرى والبياض او الرحمة وجهن وما جرى مجراها .

واما الصنعة التى بحسب القسم الثالث فالذى منه بالمشاكله فهو ان يكون اللفظ مركبا من اجزاء ذوات تصريف فى الافراد والجملة ذات ترتيب فى التركيب ويقارنه مثله او يكون من الفاظ لها احدى الصناعات التى فى البسيطة ويقارنها مثلها والتى بحسب المخالفة فالذى يكون فيه مخالفة الاجزاء فى ترتيبها بين جملتى قولين مركبين اما فى اجزاء مشتركة منهما او اجزاء غير مشتركة فيهما .

واما الصنعة (١) التى بحسب القسم الرابع اما التى بحسب المشاكلة التامة فان يتكرر فى البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة واما التى بحسب المشاكلة الناقصة فان تكون هناك معانى متناظرة او متناسبة كعنى القوس والسهم ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب بتشابه فى النسبة وقد يكون بجهة الاستعمال وقد يكون باشتراك فى الحمل وقد يكون باشتراك فى الاسم مثال الاول الملك والعقل ومثال الثانى القوس والسهم ومثال الثالث الطول والعرض ومثال الرابع الشمس والمطر .

واما الذى بحسب القسم الخامس اما فى المشاكلة فان يكون معنى يركب من معانى واجزاء عدة فيشاكل تركيبها ويشتركان فى الاجزاء واما الذى بالمخالفة فان

يتخالف في التركيب أو الترتيب بعد الشركة في الأجزاء أو بلا شركة في الأجزاء
ويدخل في هذه القسمة كقولهم أما كذا وإما كذا والجمع والتفريق كقولهم
انت وفلان محرلكن انت عذبه وذلك زعامة وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم
يرجى ويتقى فهذه هي عدة الصناعات الشعرية فيما قالوا على سبيل الاختصار .
تم الجزء من المعبر في علم المنطق جميعه .

والحمد لله حمداد اثنا متسرمدا كما هو أهله ومستحقه

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم كثيرا

(آخر النسخة الإسلامية بمبولة بخط حديث ما نصه)

هو رضى بنسخة مهبذة مقروءة على المصنف وذلك في شهر رسة (٥٥٦) ست
ونحسين ونحس مائة - والحمد لله حق حمده كما هو أهله .

تم الجزء الاول من المنطقيات ويليه الجزء الثانى اوله

الجزء الاول من العلم الطبيعى

فهرس الجزء الاول ٢٨٣ من كتاب المعتبر
فهرس مضامين الجزء الاول من الكتاب
المعتبر في الحكمة

٢	مقدمة الكتاب
٥	المقالة الاولى - في المعارف وتصور المعاني بالحدود والرسوم
٨	الفصل الاول منها في منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه
٨	الفصل الثاني - في نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها
١٢	الفصل الثالث - في المناسبة بين موجودات الالعيان ومتصورات الاذهان
١٦	الفصل الرابع - في تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم واشباع الكلام فيها
٢٢	الفصل الخامس - في تتبع ما قيل في الاوصاف الذاتية والعرضية وتحقيق الفصول المقومة للانواع
٢٩	الفصل السادس - في تحقيق ما به الشئ هو ما هو وفي العلم والوجود وما يصلح ان يقال في جواب ما هو
٣٤	الفصل السابع - في التصور والفهم والمعرفة والعلم والحق والباطل والصدق والكذب
٣٧	الفصل الثامن - في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة
٤٠	الفصل التاسع - في وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم
٤٣	الفصل العاشر - في الاكتسابي والاولى من المعارف والعلوم
٤٦	الفصل الحادي عشر - في الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات
٤٧	في الحد

٤٨	في الرسم
»	في التمثيل
٥٠	الفصل الثاني عشر - في الصحيح والتام والفاسد والناقص من اصناف الاقاويل المعرنة
٥٥	الفصل الثالث عشر - في القسمة والتحليل والجمع والتركيب المعينة على اكتساب الاقاويل المعرنة
٥٧	الفصل الرابع عشر - في وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم
٦١	الفصل الخامس عشر - في المناسبة بين الاسامي والحدود للتصورات والموجودات
٦٤	الفصل السادس عشر - في حكاية ما اورده من استصعب قانون التحديد وجعله في حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة وتجوز ذلك الممتنع
٦٩	المقالة الثانية - من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعبر من الحكمة في العلوم وماله وبه يكون التصديق والتكذيب
»	الفصل الاول - منها في الاقاويل الجازمة
٧٥	الفصل الثاني - في المحصورات والمهملات والمخصوصات من القضايا
٧٨	الفصل الثالث - في جهات القضايا
٨٤	الفصل الرابع - في المادة والجهة
٨٩	الفصل الخامس - في اشتراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها وتناقضها
٩٥	الفصل السادس - في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق والكذب

١٠٧	الفصل السابع - في توحيد القضايا وتكثرها
١٠٩	المقالة الثالثة في علم القياس
»	انقصل الاول في تأليف القضايا ببعضها مع بعض الخ
١١٣	الفصل الثاني - في المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلي
١١٧	الفصل الثالث - في عكوس المقدمات وما يلزم صدقه فيها من صدق اصولها
١٢٢	الفصل الرابع - في اقرائن القياسية
١٢٦	الفصل الخامس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الاول
١٣٧	الفصل السادس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الثاني
١٤٤	الفصل السابع في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الثالث
١٤٨	الفصل الثامن في اشكال القياسات وضروبها من القضايا الضرورية والممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات
١٥٢	الفصل التاسع - في المقاييس المؤلفة من القضايا الشرطية استثنائية واقرانية
١٦١	الفصل العاشر - في القياسات المركبة
١٦٥	الفصل الحادي عشر - في اكتساب المقدمات
١٦٩	الفصل الثاني عشر - في تحليل القياسات الداخلة في الكلام المتصل الى الاشكال الثلاثة
١٧٤	الفصل الثالث عشر - في استقرار النتائج وانتاج الصادق من الكاذب
١٧٨	الفصل الرابع عشر - في بيان الدور وعكس القياس
١٨٤	الفصل الخامس عشر - في قياس الحلف

١٨٨	الفصل السادس عشر - في القياسات من مقدمات متقابلة والمصادرة على المطلوب الاول وفي وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب
١٩٤	الفصل السابع عشر - في استعمال المقاييس والتدبير في تأليفها او منعها في الجدل وكيف يقع في الشيء الواحد علم وظن متقابلان
١٩٩	الفصل الثامن عشر في الاستقراء والتثليل والمقاومة والرأى والعلامة
٢٠٣	المقالة الرابعة في علم البرهان
»	الفصل الاول - في التعليم والتعلم الذهني
٢٠٨	الفصل الثاني - في المطالب
٢١٣	الفصل الثالث - في انه كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى اى وجه يعلمها العالم بعد جهله بها
٢١٧	الفصل الرابع - في شرائط مقدمات البرهان
٢٢١	الفصل الخامس في موضوعات العلوم ومطالبها ومسائلها ومبادئها
٢٢٥	الفصل السادس - في ترتيب العلوم الحكيمية وما تشترك فيه وما تفرق به
٢٣٠	الفصل السابع - في مبادئ البراهين وكيف يتعرف الانسان ما لا يعرفه منها
٢٣٣	المقالة الخامسة - في طوبيقا وهو علم الجدل
»	الفصل الاول - في القياسات الجدلية
٢٣٧	الفصل الثاني - في الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز عن الالتزام والانتقاع
٢٤١	الفصل الثالث - في مواضع الاثبات والابطال مطلقا
٢٤٦	الفصل الرابع - في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والإفضل

فهرس الجزء الاول ٢٨٧ من كتاب المعبر

- ٢٥٠ الفصل الخامس - في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة
٢٥٤ الفصل السادس - في المواضع الخاصة بالحد
٢٥٦ الفصل السابع - في الوصايا التي يفتق بها المجادل
٢٦٤ المقالة السادسة - في الاقاويل السوفسطيقية وهي قياسات
المغالطين واقاويلهم
» فصل - في التبكيت والمغالطات
٢٦٩ المقالة السابعة - في القياسات الخطائية وهي التي تسمى
باليونانية ريطوريقا
» الفصل الاول - في الامور الكلية من الخطابة
٢٧٢ الفصل الثاني - في الانواع الجزئية من الخطابية
٢٧٤ المقالة الثامنة - في القياسات والاقاويل الشعرية وهي التي تسمى
باليونانية نيطوريقى
» الفصل الاول - في صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

تم فهرس الجزء الاول من كتاب المعبر بعونه تعالى وفضله

خاتمة الطبع لكتاب المعتبر في الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انطق الانسان وعلمه البيان والصلواة والسلام على رسوله الذي اوتى جوامع الكلم على المرتبة رفيع الشأن وآله الاقوياء بالحنة والبرهان واصحابه الامناء القائمين بنصرة الدين والقاطعين شبهة الزيغ والبهتان .

وبعد فقد تم طبع الجزء الاول من الكتاب المعتبر وهو قسم المنطقيات ولا يخفى على الناظر البصير والعارف النحرير علو شأن هذا الكتاب وتفرد اساليبه بحيث فاق في رفعة مرتبته على اغلب الكتب المتناولة بهذا العلم فمن منازيا هذا الموحز الفائق والوجيز الرائق ان مصنفه المحقق المتبحر في العقولات (كما سيأتى في ترجمته في آخر الجزء الثالث من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مبسوطه) قد اوضح المطالب العلمية بعبارات موحدة شافية بحيث اغنى عن غيره وبين المطالب الدقيقة التي لا توجد في غيره وان وجدت فغير كافية وغير مقنعة والمصنف العلامة قد بحث فيه عن المطالب العالية التي هي رؤوس مسائل هذا العلم ومن كلام ائمة علماء هذا الفن مثل ارسطو وفلاطون وسقراط وغيرهم ونقح حججهم وبراهينهم واجتهد فيها فقال قولا فصلا بحيث لا يمكن الا نكار عليه والا اعتذار عنه وما ذكر قولا من اقاويل الحكماء اليونانيين وعلمائهم الاتقحه واطهر رأيه فيه بصوابه او خطائه بعبارات واضحة ونهيج فيه منهج القدماء من المنطقيين اليونانيين ففاق على اقرانه ولذا سمي هذا الكتاب بالمعتبر لانه ما اثبت فيه شيئا الا ما اعتبره واعتمد عليه . وقد تفضل علينا الفاضل الجليل شرف الدين استاذ دارالعلوم باستانبول باعطاء نسخة قديمة مقابلة بنسخة مقروءة على المصنف التي انتقلت الى الخزانة الاصفية بحيدرآباد الدكن بالبيع بخراه الله خير الجزاء

خاتمة الطبع الكتاب المعتبر

ج - ١

وهي صحيحة واضحة الكتابة غير انها قليلة النقاط ومن اجل ذلك وقعت الاشتباهات القليلة في عدة مواضع وايضا نسخة اخرى من استانبول بمكتبة (لالالي) التي اخذ منها العكس الشمسي الاستاذ (هرير) وهي جيدة الكتابة وواضحتها غير انها اقل اعتمدا من الاولى لان فيها بعض التسقطات وتغيير العبارات حيث انها مكتوبة في غير محلها من تخطيط الناسخين فاخذنا النقل من الاولى وقابلناه بالاعرى .

واعتنى بمقابلته وتصحيحه مولانا السيد عبد الله العلوي الحضرمي والشيخ احمد بن محمد اليماني والكاتب الحقيرققاء دائرة المعارف ونظر فيه نظرة ثانية وقت الطبع مولانا العلامة السيد مناظرا حسن الكيلا في استاذ العلوم الشرعية في الجامعة العثمانية والركن الركين في دائرة المعارف فطبع بحمد الله باجود الصحة على حسب الطاقة والمقدرة واعلمنا لنسخة استانبول (قط) ولنسخة لالالي (لا) ونسخة كوبريلو (كو) .

وذاك باحسن العهود واطيب الا زمان واعلى الدول الدولة العلية العثمانية تحت ظل دولة السلطان بن السلطان حضرة مظفر الممالك سلطان العلوم (ميرعثمان علي خان بهادر) لزالتموس دولته ساطعة باهرة وتحت صدارة الرئيس الاعظم النواب المستطاب سر حيدر نواز جنگت بهادر الصدر الاعظم للرياسة الآصفية وصدر مجلس دائرة المعارف ونيابة المجلس للنواب المستطاب محمد يار جنگت بهادر وتحت اعتماد النواب المعلى الاقارب مهدي يار جنگت بهادر وزير السياسة والمعارف للرياسة والعميد لدائرة المعارف والنواب العالي الخطاب ناظر يار جنگت بهادر ركن العدلية للرياسة وشريك العميد للدائرة وتحت الاهتمام باهر الانتظام لمولانا الهام السيد هاشم الندوي لزالتم افادتهم عاطفة اعليتنا وفيوضهم فازلة اليينا والحمد لله اولا وآخر اوظاهرا وباطنا .

وانا احقر عباده المساكين

السيد زين العابدين الموسوي غفر له الله تعالى

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

الاصحح	الاسطر	الخطا	الصواب
٢	١٥	يضيع	يضيع
٦	١٨	الالفاظ	الالفاظ
٧	١٠	العززية	الغريزية
»	١٢	»	»
»	١٧	»	»
»	١٨	»	»
١٣	١٩	تقال	يقال
»	»	على	على
١٤	٣	معنى	بمعنى
١٦	»	ر هو	و هو
١٩	٢٤	بمنقاده	لمنقاره
٢٠	١٠	مناقضاتهم	مناقضاتهم
٢٤	٢٢	المخصوصة	المخصوصة
٣٥	٩	كا	كان
٣٧	١٧	تيا مله	يتأمله
٤١	١٠	ساسا	حساسا
٤٣	١٠	نعرفة	نعرفه
٤٤	»	وبا لطلب	بالطاب
٥٥	١	ونقصه فساد	ونقصه وفساده
٥٦	١٠	فسمة	قسمة

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

الخطأ	الصواب	الخطأ	الصواب
٥٨	٣	(ابها)	(بها - ١ -)
٥٨	٩	لشوقة	لشوقه
»	١٣	واحد	واحد
٦٠	٢	فينبغي	فينبغي
»	٢١	انفس	نفس
٦٤	٩	مواضعة	مواضعة
٧١	٢٤	الا انسان	الا انسان
٧٣	٢	واج	فاج
»	١٨	الوجبة	الموجبة
٧٥	١٥	نعل	تعمل
٧٦	١٨	الا دوام والادوام	الدوام والادوام
٧٧	٢٢	يثبت	يثبت احدهما لاحالة
»	٢٤	احدهما لاحالة	
٧٩	٨	يتقارت	يتقارب
»	١٤	لغالب	الغالب
٩٤	٢	الممكنة	الممكنة
١٠١	٢٢	معدوم -	معدوم - و -
»	٢٤	و - عادل	عادل
١٠٢	٢٠	بعضه	وبعضه
١٠٧	٤	بممتنع	بممتنع

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المتبر في الحكمة

الاصحح	الاسم	الخطأ	الصواب
١٠٩	٣	فانه واذا	فانه اذا
١٢٠	٢٥	انسان	لا يذكّر
١٢٤	٢	فهذا	فهذا
١٢٨	٥	منها	منها سائلة
١٣٧	١٧	اشكل	الشكل
١٣٩	١٨	مخزجان	يخرجان
١٤٣	٦	ابغض	ابيض
»	٢٣	للذان	الذان
١٤٤	٤	(١)	
»	١٩	١ - حيوان	١ - حيوان
١٥١	٢٣	القياسيات	القياسات
١٥٢	»	فج - د	- ج د -
١٥٨	٢٢	ليس	ليست
١٦٠	٧	مكان فيه الكبرى	مكان الكبرى
»	٢١	المنفصلة	والمنفصلة
١٦٧	٢	فيسد	فيحد
١٧٢	٧	بيسط	بيسط
١٨٦	٩	الجزئين	الجزئيتين
١٩٥	١٩	المسؤل	المسؤول
١٩٦	١	»	»

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الأول من الكتاب المعتبر في الحكمة

الاصحاح	السطر	الخطأ	الصواب
٢٠٨	٢٢	اي شئ	اي شئ هو
٢١٦	١٩	يختص	يختص
٢١٨	»	يحد	يحد
٢٢٣	١٤	بجزء	بجزء
٢٢٥	٤	فانظمت	فانتظمت
٢٢٧	٣	تهى	انتهى
٢٤٥	٢٣	(٢)	
٢٤٦	١٧	مما هو	مما
٢٤٨	٧	آثرا	اثرا
»	٠١	ينظر	ينظر
٢٥٤	٢٢	لطن	يظن
٢٦٧	١٦	اشترك	اشترك
٢٧٣	١٨	الابه	الاشبه
٢٧٥	٦	الاقايل	الاقاويل

تم فهرس الخطأ والصواب الواقع في الجزء الأول
من الكتاب المعتبر في الحكمة بعونه تعالى وحسن توفيقه